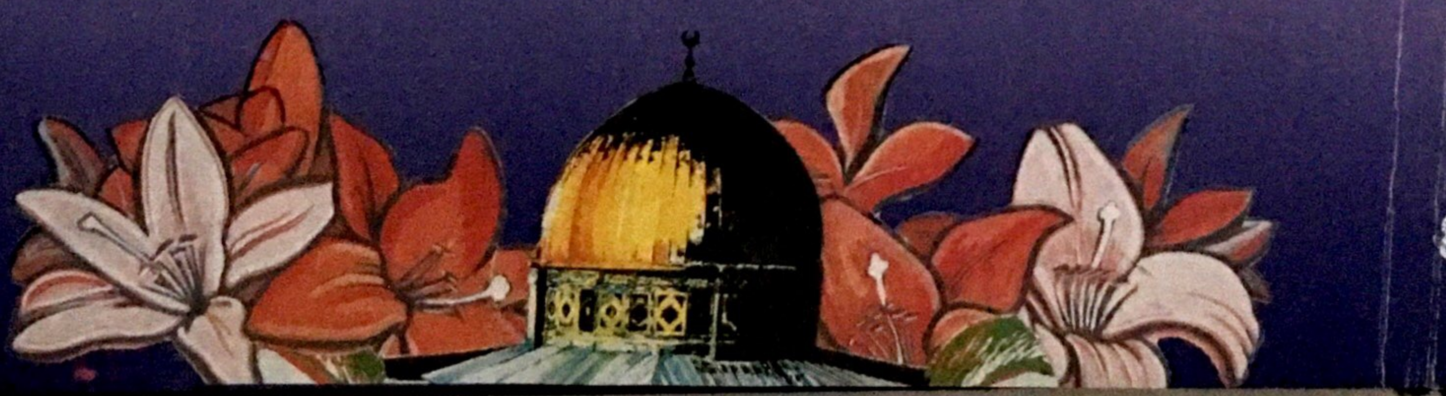
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف
AL HADAF

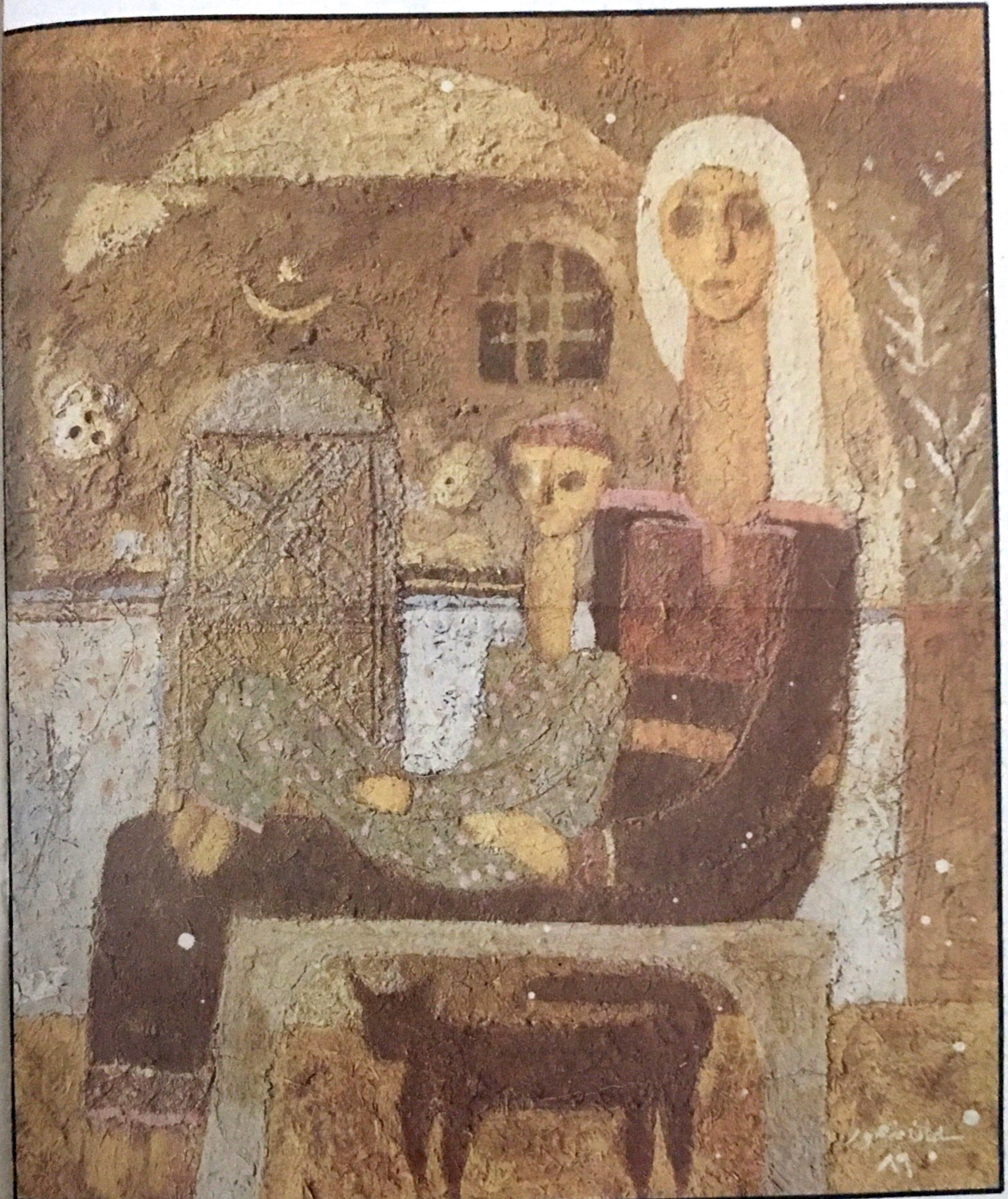
العدد السنوي
١٩٩٩



ليل ينجلي.. وقيد ينكسر



العدد ١٢٨٩/ كانون الثاني [illegible] السنة التاسعة والعشرون - الثمن ٤٠ ل.س / [illegible] ل.ل
AL - HADAF - No. 1289 - 1/1999



لوحة للفنان الفلسطيني سليمان منصور

AL - HADAF
الهدف
سياسية عربية - تصدر مؤقتاً كل أسبوعين

«الهدف» كانون ثاني ١٩٩٩ - العدد ١٢٨٩
السنة التاسعة والعشرون - الثمن ٤٠ ل.س/٢٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1289 - 1/1999

عدد خاص



المشرف العام
د. ماهـر الطاهـر

رئيس التحرير
نصـار ابراهيـم

سكرتير التحرير
خليـل جنداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـدي العـدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل/ سوريا ٢٠ ل.س/ الاردن ٥٠٠ فلساً/ العراق ١٠ د.ع/ الإمارات ١٠ درهماً/ الجزائر ١٥ ديناراً/ ليبيا دينار واحد/ تونس ١.٢٥ د.ت/ صنعاء ١٥ ريالاً/ السودان ٦ جنيها/ المغرب ١١ درهماً/ امريكا وكندا ٣ دولار/ المانيا ٥ ماركات/ اسبانيا ٣٠٠ بيزيته.

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي بما فيها اجور البريد
سوريا ٦٠٠ ل.س/ لبنان والأردن ٣٠ دولاراً/ بقية الدول العربية ٥٠ دولاراً/ اوروبا ١٢٥ دولاراً/ اسيا وافريقيا ١٠٠ دولاراً/ الامريكتين، واستراليا ١٥٠ دولاراً.

يتم الاشتراك بارسال اشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (او نصف السنوي) على العنوان التالي: بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان.
رقم الحساب AC.NO.220PH

او بارسال شيك بنكي باسم «الهدف» دمشق/ ص.ب ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق - ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق ٦٣٣٢٨٢٦٧
٦٣١٩٣٧٤
بيروت ٣٠٩٢٣٠
عمان ٦٩٦٣٤٠
صنعاء ٢٠٥٨٤٩
الجزائر ٥٩٤٥٤٨
٣٨٤٣٠٤
بغداد ٧١٩١٦٣٣
٧١٧٤٧١٠

في هذا العدد

تعتذر هيئة تحرير «الهدف» عن نشر كل المساهمات التي وصلتها للمشاركة في هذا العدد بسبب ضيق المساحة، وتعد بنشرها في أعداد لاحقة.

عام جديد وتحديات أكبر

ستبقى إرادة الشعب هي الأقوى

هل من المجدي الآن محاولة رسم شكل العام الذي مضى، وتحديد صفاته وسماته الرئيسية؟ ربما إذ نفعل ذلك نقوم بتحديد الإتجاه العام لمسيرتنا ومحاولة ضبط بوصلة نضالنا ضمن المعطيات الجديدة التي أضافها الواقع بما تحتويه من عقبات وتسهيلات، كوارث وآفاق أمل.

وفي الحديث عن العام المنتهي لايمكن فصل الفلسطيني عن العربي عن الدولي حيث اللوحة المعقدة المتشابكة هي نتاج سياق واحد عنوانه اشتداد الهجمة الإمبريالية الصهيونية واندفاع وحوش العولمة والنظام الجديد إلى الأمام على جثث الشعوب واقتصاداتها لإرضاء نهم غيلان الاحتكار في أمريكا وغربها المتعجرف ووحوش الإستيطان في الكيان الصهيوني.

وهذا العام، هو عام مرور خمسين عاماً على النكبة التي دمرت المجتمع الفلسطيني وشردت الشعب عام ١٩٤٨، وهو ليس بحال من الأحوال زمناً منقضياً منتهياً، بل كان وعلى مدى نصف قرن ذاكرة تنضح بالألم وجسد يضج بالجراح وإرادة مفعمة بروح الصمود والتصميم على الإنتصار.

وفي المقابل احتفل العدو بمرور خمسين عاماً على انتصاره، خمسون عاماً من العدوان والقتل والهمجية لم تكن كافية لمنح هوية لمن لا هوية له، لتخلق كياناً مريضاً، مشوهاً، على صعده كافة، وإن كان مسلحاً بترسانته النووية، إلا أنها تبدو كسلاح قاتل في يد مجنون يهدد نفسه والعالم، في ظل مجتمع يطلق أسئلة حقيقية عن وجوده ومستقبله بل وجدواه أيضاً.

وفي السياق العام للأحداث، لم يكن اتفاق واي ريفر غريباً عن سجل الهزيمة والإستسلام اللذين ارتضاهما الفريق الفلسطيني المستسلم، ولا غريباً عن الإنهيار المتواصل للرسمية العربية ولا عن الهجمة الإمبريالية العامة لإبتلاع العالم، واتفاق ريفر الذي استمر نتنياهو بنعيه منذ لحظة توقيعه ولم يوقع إلا وقد قدم الجانب الفلسطيني كل ما لديه، كل ما هو مطلوب منه وفي المقدمة رأس الميثاق الوطني الفلسطيني.

فكان متوقعاً أن تقدم السلطة على عقد مؤتمرها المشؤوم في غزة وبحضور الرئيس الأمريكي المتوج

بفضائحه الخاصة، وليتم بالتصفيق شطب الهوية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وكأنما هؤلاء الذين وقفوا مصفقين في حضرة سيدهم الأمريكي في قاعة رشاد الشوا في غزة، كأنما هم يحملون تفويض الشعب والأوصياء عليه، هم الذين خرجوا على إرادته واستباحوا كرامته وتخلوا عن حقوقه.

ولم تكن هذه نهاية التاريخ، فكان لابد للشعب الحي أن يتحرك، وجاء تحرك المعارضة تجسيداً لروح الشعب وإرادته للرد على المهزلة، وعقدت المؤتمرات الشعبية الثلاثة في دمشق وغزة والضفة لتقول بصوت عال، إن الميثاق هو هوية الشعب الفلسطيني الغير قابلة للإلغاء وأن لا أحد يملك التنازل عن فلسطين أو التخلي عن شبر منها وكل ما يقرره فرسان أوسلو لاغ ولايحمل شيئاً من الشرعية ولا نضيف جديداً إذاً قلنا إن هذا لايكفي بل يجب تجاوزه إلى فعل حقيقي قادر على النهوض والمبادرة للإنتهاء من مهزلة أوسلو ولواحقها وإعادة الإعتبار للكفاح الوطني الفلسطيني على أسسس جديدة وأكثر فاعلية وقادرة على التقدم والتواصل مع إرادة الشعب وخياراته.

وشهد هذا العام عودة التهديدات التركية لسورية في استعادة بائسة لما حدث في الخمسينات من هذا العام لتعيد تركيا التذكير بدورها كأداة للإمبريالية، هذا التهديد والإستعداد للعدوان ووجه بالعقلانية وحكمة وإدارة الموقف من جانب الرئيس السوري والقيادة السورية، التي عرفت تماماً حقيقة الإستهدافات التركية، وأن المعركة الحقيقية الآن هي في الجنوب وليس الشمال ولم تسمح بجر سوريا إلى صراع جانبي، واضطرت تركيا للإنكفاء على فشلها الذريع ومشكلاتها التي تنخر في جمسها.

وفي مواجهة اشتداد الهجوم الإمبريالي ـ الصهيوني تقف سوريا صامدة، ويعيد الشعب فيها ترشيح الرئيس حافظ الأسد، وهو في الحقيقة استفتاء على إرادة الصمود واستفتاء على التمسك بالثوابت الوطنية والقومية في مواجهة الهجمة الشرسة لأعداء الأمة.

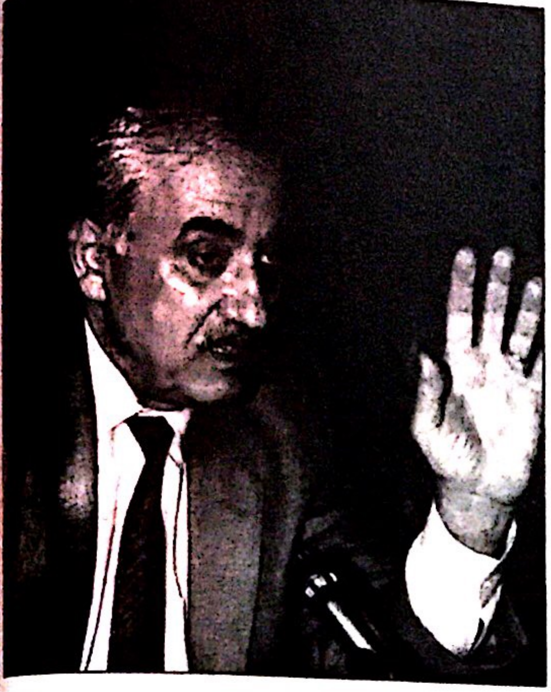
واستمرت هذا العام مأساة الشعب العراقي الصامد ورفض أعداء الإنسانية أن يمر العام دون أن يشبعوا نهمهم لدماء الشعب العراقي الشقيق عبر عدوان ولا أبشع، قتلوا فيه الأطفال والنساء والشيوخ ودمروا المرافق الحيوية في محاولة فاشلة لتغطية فضائح الرئيس الأمريكي الذي لم يتورع عن خيانة منصبه والكذب على شعبه وخداعه ولعلنا نقول هنا واثقين أن الهجمة الإنجلو أمريكية الجديدة على العراق فشلت فشلاً ذريعاً، ووضعت نهاية للمسرحية العابثة التي كان بطلها باتلر، لتعيد من جديد طرح القضية بقوة أمام العالم لتجبره أن يقول كفى لهذه المهزلة، ولعل أبرز ما حدث هو اللا الكبيرة التي أطلقتها الجماهير العربية في سورية والأردن وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن في حركة جماهيرية عبرت عن غضبة الشعوب العربية في وجه الإمتهان الذي تتعرض له الأمة.

وكم كنا نتمنى ـ وليس كل ما يتمنى المرء يدركه ـ لو أن الرسميين العرب يرتقون إلى مستوى الإرادة الشعبية ولكنها كعادتها تأبى الأنظمة إلا التخلف عن شعوبها والإرتهان لإرادة البيت الأبيض، فكان التأجيل المتكرر لإجتماع وزراء الخارجية العرب التشاوري ـ وليس المقرر ـ وقذف القمة العربية إلى حيز المجهول، وليأت البيان عاجزاً عن الإرتقاء لموقف روسيا أو فرنسا أو الصين، وليأت أقل بكثير من مواقف دول عربية مصممة على وقف المهزلة.

وفي النهاية ماذا نسمي العام الذي مضى، عام استمرار انهيار النظام الرسمي العربي، أم عام يقظة الإرادة الشعبية، عام الإنحدار أم عام المقاومة، عام الهزيمة أم الإستعداد لمواصلة النضال في مواجهة ظروف أشد وصعوبات أكبر.

مهما كان العنوان، فإن جماهير القدس ودمشق وبيروت أعطتنا الرد، إن إرادة الشعوب لاتلين وأن العدالة لابد محققة مهما طال الزمن، وواجبنا أن نعمل حثيثاً لإختصار هذا الزمن ■■

د. جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
في حوار شامل مع «الهدف»



سؤال الهزيمة يقض مضجعي.. ولابد من بلورة مشروع نهضوي عربي لمواجهة الغزوة الصهيونية!

أجرى الحوار: علي الكردي

رغم عملي في مجلة «الهدف» لسنوات طويلة، إلا أنني لم أكن في يوم من الأيام على احتكاك مباشر بالحكيم، وبعيداً عن هالة التقديس التي يُحاط بها القادة أحياناً، يجب أن أعترف أنني ارتبكت قليلاً قبل أن أذهب للقائه في مكتبه من أجل إجراء هذا الحوار، فأنا أمام شخصية غنية، لها «كاريزما» معينة، فرضت حضورها على مدار أكثر من خمسين عاماً من النضال الفلسطيني بكل منعرجاته، وتشابكاته.. بانتصاراته وهزائمه.. بحلوه ومرّه، بصعوباته ومنعطفاته.. أمام أكثر من خمسين عاماً من التجارب الحية، الساخنة والمعقدة لرجل حاز على احترام أعدائه قبل أصدقائه، وكان بحق «ضمير الثورة الفلسطينية»، وأحد رموزها الذين لم تكسرهم الصعوبات، ولا مرارة المحن العديدة التي مروّا بها. لم يتسرّب الوهن إلى نفسه، ولم يتزعزع إيمانه بعدالة قضيته، وحتمية انتصارها، وها هو يقف الآن، في مكتبه المتواضع في دمشق بشوشاً، يستقبلني بدفء وحميمية أزالت ارتباكي مباشرةً، ثم بدأ الحديث صريحاً، واضحاً، متدفقاً، صادقاً.

يقول الحكيم: يجب ألا نخاف من الإعتراف بأخطائنا، وعلينا ممارسة النقد الذاتي الحاسم للمعارضة من ناحية، وللجبهة نفسها من ناحية أخرى، ومن الضروري أن يقوم هذا النقد على اساس صريح وعلمي وواضح.. لأنه بدون مراجعة علمية، ديمقراطية، جماعية، لانستطيع أن ننجح في النهوض.

تشعّب الحوار مع الحكيم، ودخل في مسارب متعددة، فتناول أهم قضايا الساعة: الموقف من واي ريفر، وشطب الميثاق، والطريق إلى فتح مجرى جديد للنضال الفلسطيني، مناهض لمجرى أوسلو.. وعلاقة الخاص الفلسطيني بالعام العربي، ومأزق المعارضة الفلسطينية، وعلاقة الداخل بالخارج، واختلاف خصوصيات التجمعات الفلسطينية ووحدتها.. ثم الموقف من العمل القومي العربي الذي بدأ الوهن يتسرّب في أوصاله.. ثم مسألة التحالفات الإقليمية والدولية على ضوء المتغيرات الحاصلة في العالم.. وتناول الحديث قضية «العولمة» والموقف منها، ثم عرّج حول أشكال النضال.. وجبهة العمل الثقافي وانتهى بعلاقة الترابط بين الإستراتيجي والتكتيكي، وكان الناظم الأساس في هذا الحوار: الوضوح والجرأة في تحديد المواقف والتخوم.

سبع عقبات.. أمام بلورة مشروع مواجهة

□هل لك أن تكثّف لقراء «الهدف» رؤيتك للمشهد السياسي الفلسطيني الحالي، على ضوء التطورات الأخيرة، ما بعد التوقيع على مذكرة واي - ريفر، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وردود الفعل المعارضة على هذه التطورات؟

■■لانستطيع أن نرى هذا المشهد، الذي يطرح السؤال، بمعزلٍ عن الأحداث النوعية، والكبيرة التي حصلت في العالم، وفي الساحتين العربية والفلسطينية خلال السنوات العشر الأخيرة.. وإذا ما أردنا التحديد أكثر، فمنذ بداية التسعينات حصلت تطورات نوعية بكل معنى الكلمة، أحدثت تحولات كبرى في موازين القوى، ومستويات الصراع دولياً، وعربياً، وفلسطينياً:

- انهيار الإتحاد السوفياتي، والمنظومة الإشتراكية.

- تمزّق الوضع العربي الرسمي على ضوء حرب الخليج الثانية.

لقد كان للعاملين السابقين، نتائج سلبية كبيرة على الوضعين العربي والفلسطيني، خاصة، وأن حركة التحرر العربية، وقيادة م.ت.ف، لم تكونا في مستوى التحدّي، والتصدي المطلوبين لمواجهة هذه المرحلة.

على ضوء ذلك، شعرت أمريكا التي تمثل الإمبريالية في هذه المرحلة من التاريخ أن الظروف مناسبة لتحقيق اهدافها في السيطرة على العالم، مستفيدة من الخلل الذي حدث في التوازن الدولي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية وفي هذا السياق طرح «بوش» عشية حرب الخليج الثانية مقولة: «النظام العالمي الجديد». وبدأت

التنظيرات حول سيادة القطب الواحد، الذي تمثله أمريكا في السياسة العالمية.. كذلك شعرت إسرائيل والحركة الصهيونية أنها تستطيع في هذه الظروف تحقيق أهدافها الكبيرة، وأحلامها الكاملة، وبدأنا نواجه مخططات عملية، تستهدف ترسيخ أهداف الإمبريالية والصهيونية.

من هنا يمكن لنا أن نفسّر ما جرى في العراق، والساحة الفلسطينية من أحداث، مانزال نتائجها السلبية تتفاعل فصولاً على الوضعين العربي والفلسطيني، وما العدوان الأمريكي - البريطاني الأخير، السافر على العراق، وبالشكل الذي تمّ عليه، إلا مثال على ذلك، فقد ضربت أمريكا بعدوانها الأخير على العراق عرض الحائط، حتى باحترامها الشكلي للمرجعيات الدولية، متجاوزةً مجلس الأمن، والأمم المتحدة، ومكرّسة نفسها المرجعية والقوة العظمى الوحيدة في العالم التي تقرّر ما يجب فعله، وكيفية فعله.. كذلك فإن إسرائيل والحركة الصهيونية (الحليفة الإستراتيجية الأولى لأمريكا) ما تزال تصول وتجول في المنطقة، تحتل الأرض، وتنفذ مخططاتها دون رادع.

تتمثل أهداف أمريكا الإستراتيجية في المنطقة في حماية استمرار نهبها لبترول المنطقة وثرواتها، وتثبيت الكيان الصهيوني، لتحقيق المزيد من الأهداف العدوانية.

على ضوء هذه النقاط الأساسية، في هذا المشهد يأتي السؤال: كيف تصرفت الحركة الوطنية العربية والفلسطينية؟

يجب الأخذ بعين الإعتبار أن حركة التحرر الوطني العربية، تعاني من أزمة بنيوية عميقة، وهذه الأزمة تنسحب على وضع حركة التحرر الوطني الفلسطينية وبسبب البنية الطبقية والفكرية للقيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية راحت تفكر بدلاً من مواجهة الأزمة وتناقضاتها الإنخراط في مجموعة من التراجعات بدأت مع مدريد وأوسلو،1 وأوسلو،2 وطابا.. ووصلت أخيراً إلى واي - ريفر.

فمن خلال توقيع اتفاق الواي، تم ترسيم إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وأصبحت القيادة الرسمية الفلسطينية، التي قادت الثورة الفلسطينية مرتهنة لإرادة المخابرات الأمريكية، وتخضع للإرادة الأمريكية والإسرائيلية هنا يُطرح السؤال: وماذا عن الحركة الشعبية العربية وحركة المعارضة الفلسطينية وماذا عنكم أنتم يا جبهة شعبية؟

ليس لدينا أدنى شك، أن هناك مقاومة ومعارضة عربية، وهي تتمثل اليوم في حزب الله في لبنان، والحركة الشعبية في مصر، وحركة المعارضة الأردنية.. فنحن ننظر باعتزاز واحترام إلى التجربة الكفاحية التي يمثلها حزب الله في لبنان، وننظر بأمل واحترام للحركة الشعبية في مصر التي وقفت ضد التطبيع، وإلى الحركة المعارضة في الأردن التي تقف ضد اتفاق وادي عربة.

على الصعيد الفلسطيني، حاولت المعارضة الفلسطينية أن تتصدى لهذا الوضع الذي تمخض عن اتفاق أوسلو واستتباعاته في محاولة أولى ولكنها لم تنجح. أقصد تجربة (الفصائل العشرة)، وذلك بسبب بنيتها أيضاً من ناحية، وعلى ضوء عدم فهمها لقانون التعارضات، والتكتيك الملائم الذي يسمح لها في المواجهة. إذ لم تنجح في بلورة الكيفية الملائمة لهذه المواجهة.

على الصعيد الداخلي في الجبهة، نحن أمام مراجعة ذاتية شاملة، لتحديد أسباب الهزيمة، وسنقف عند هذه المسائل في مؤتمرنا السادس المزمع عقده.

نحن الآن، أمام المحاولة الثانية لتوحيد جهود المعارضة الفلسطينية التي نجحت في عقد مؤتمر دمشق الأخير، ولكن، كيف نقيّم هذا النجاح؟

يمكن القول: أننا نجحنا، من حيث قلنا للعالم أن القيادة التي وقعت اتفاق واي ريفر لاتمثّل الشعب الفلسطيني، وأن الشعب الفلسطيني، متمسك بالميثاق الذي ألغته القيادة المتنفذة، فليس من المعقول أن ياتي كلينتون ولا نقول: أن هذه القيادة لاتمثّلنا، وليس من المعقول أن نصمت على إلغاء الميثاق. هذا الهدف، القريب تحقق وسمع العالم رأياً واضحاً لنا حوله، ولكن ماذا عن الهدف الأبعد: (مواجهة كل هذا المخطط)؟ حول هذا الموضوع يجب أن ننتظر، لأن هناك سبع عقبات تقف أمام نجاح التحشيد الوطني لمواجهته.

العقبة الأولى: هي مسألة العلاقة بين الداخل والخارج (صيغة هذه العلاقة، وآليات عملها). البعض يرى أن الداخل هو الأساس، والبعض الاخر يرى الخارج هو الأساس. نحن نقول بضرورة الجدل بين الداخل والخارج، وإيجاد صيغ عملية للتفاعل والتعاون، لأننا نحتاج لجهود وطاقات كل أبناء شعبنا في الداخل والخارج، مع الأخذ بعين الإعتبار إن هذا لايلغي كون الداخل في هذه المرحلة هو نقطة الثقل الأساسية في المواجهة اليومية مع الإحتلال.

العقبة الثانية: ما هو الخط السياسي، لأي جبهة أو تجمّع (سمه ما شئت) يمكن أن يتمخض عن المعارضة الفلسطينية، بحيث يرسم للناس برامج عمل وآليات مواجهة واضحة.. إذ، لاتزال هناك قضايا خلافية داخل صفوف المعارضة، وهذه النقطة تولّد العقبة الثالثة: إذ أن التعارضات القائمة بين منظمات المعارضة، مانزال تشل الكثير من طاقات وإمكانيات عملها، وتقلّل بالتالي من حجم تأثيرها وفاعليتها.

العقبة الرابعة: هي الوضع العربي والإقليمي والدولي غير الملائم بالنسبة للمعارضة الفلسطينية التي تحتاج إلى دعم واسناد حقيقي لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها.

العقبة الخامسة: كيف نفتح مجرى آخر، مناقضاً للمجرى الذي سار عليه أبو عمار لتنفيذ مخططه والعقبة السادسة: هي مسألة العلاقات البيروقراطية التي تحكم بنية المنظمات الفلسطينية المعارضة، وخاصة علاقة هذه المنظمات بالجماهير، إذ يجب التفكير بتجاوز هذه العقبة عن طريق إشاعة الديمقراطية، واحترام الرأي الآخر، وسماع النقد للوقوف عند الأخطاء وكشفها ومعالجتها في الوقت المناسب. العقبة السابعة: الوضع المالي والإداري وهذه نقطة يجب البحث الجدي من أجل الوصول إلى حلول لها.

لقد أضعنا في السابق الكثير من الفرص، وأن الأوان لحل هذه المشكلة التي لاتقل أهمية عن غيرها، لأن حلها يوفر علينا الكثير من المشكلات، ويرتقي بعملنا إلى مستوى من الأداء الفاعل الذي نحتاج إليه.

خصوصية التجمعات الفلسطينية.. ووحدتها

□ولكن كيف يمكن فتح المجرى الذي تتحدثون عنه، والشعب الفلسطيني (بعد خمسين سنة على تمزّق وحدته الجغرافية) بات يعاني الآن من تمزّق في وحدته النضالية والسياسية على ضوء إلغاء القيادة الرسمية للميثاق. ما هي الوسائل، وما هي الشعارات التي يمكن على أساسها توحيد نضالات الشعب الفلسطيني، وإعادة تفعيل قواه الحيّة؟

■■هناك شعار يستطيع أن يجمع الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة هو شعار: (العودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس)، ولكن هذا الشعار الجامع يجب أن يترافق مع شعارات أخرى، تخص كل تجمع من هذه التجمعات الفلسطينية، وبهذا المعنى، فخصوصية كل تجمع لاتعني تعارضه أو تناقضه مع خصوصية التجمعات الأخرى، أو مع وحدة أهداف الشعب الفلسطيني بشكل عام. فخصوصية الجماهير الفلسطينية الموجودة في الشتات تستدعي منها باستمرار، وقوة طرح شعار: العودة، ومطلوب من هذه الجماهير أن تنظم نفسها على هذا الأساس، وأن لاتلتهي في التعارضات الثانوية التي مزقتنا في السابق. وفلسطينيو الـ ١٩٤٨ يجب أن يعملوا على شعار تثبيت هويتهم الفلسطينية باعتبارهم (فلسطينيين يقيمون على ارض فلسطينية في ظل حكمٍ اسرائيلي) وعليهم الإستمرار في النضال من أجل الإثبات للعالم أن المساواة التي تطرحها إسرائيل هي مجرد شعار مخادع، وحول هذا الموضوع هناك نقطتان هامتان: ١- إن إسرائيل تخشى من هذا التجمّع الفلسطيني أكثر ربما، من وعينا، ووعيهم لهذا الموضوع، والدليل على ذلك كتابات بعض المفكرين الإسرائيليين الذين يرون فيهم «خطراً كبيراً على دولة إسرائيل، وقنبلة ديمغرافية موقوتة داخلها». ٢- النقطة الأخرى: استمرار هذا التجمّع في النضال ضد الفكرة الصهيونية، ورفض مسألة التعايش معها، والطريق إلى ذلك استمرار نضالهم من اجل الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.

أما الجماهير الموجودة في الضفة وغزة، فعليها أن تطرح ضرورة النضال ضد إسرائيل من أجل التحرر وبكل الأساليب، وفي نفس الوقت العمل على بناء مجتمع ديمقراطي يقارب حلم الإنسان الفلسطيني، ويعوّض ما تعرّض له من قهر واضطهاد وتغريب واستلاب على مدار السنين، فهذا

الموضوع، بات يشكّل حساسية خاصة للإنسان الفلسطيني، الذي تبلورت لديه حساسية نفسية خاصة تجاه نموذج الدولة والسلطة اللتين يحلم بهما.

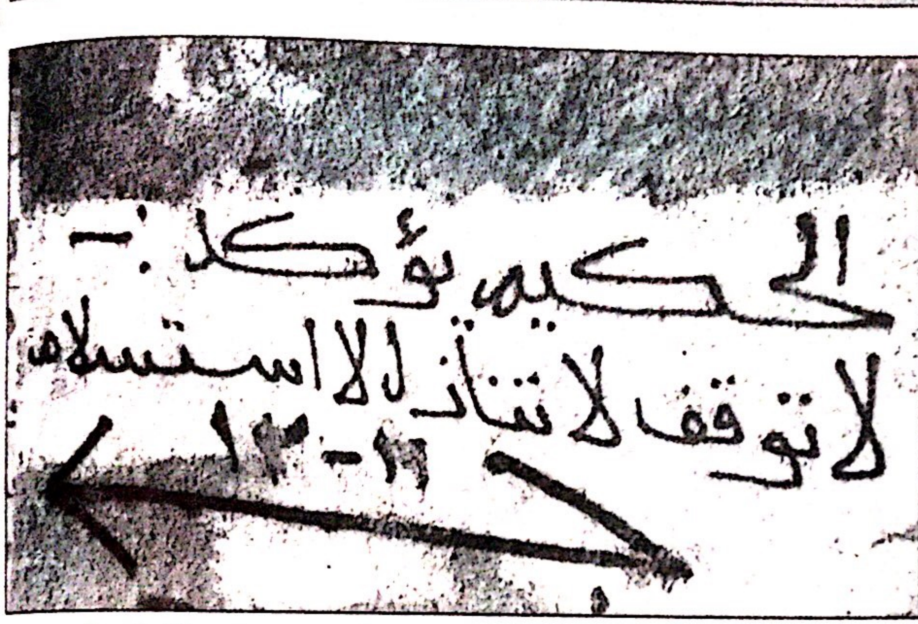
ما يجري الآن داخل الضفة وغزة، وفي ظل سلطة أوسلو، يعارض هذا الحلم، لكن المطلوب من الجماهير الفلسطينية هناك تعميق نضالاتها لحل هذا التناقض، فالمرحلة مازالت مرحلة تحرر وطني تتشابك مع مهام ديمقراطية ولكن اخطر ما في المسألة هناك، هو الشكل الملتبس الذي وجد الإنسان الفلسطيني نفسه فيه، فهو في الوقت الذي مايزال فيه يواجه آلة الإحتلال وجبروتها، بات يواجه أيضاً (وهو في حالة ذهول) قياداته التاريخية، ورموزه التي كان يعتز بها (الفدائي ـ البندقية) التي تحوّلت إلى أدوات لتحطيم حلمه وأهدافه، وهنا تكمن ربما النقطة الأكثر مأساوية في تجربة التجمّع الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، والتي من شأنها أن تزرع الألم والإحباط.

اتجاه ثالث يقول: بجدل الخاص والعام.

□ربما، أراد أصحاب نظرية «ياوحدنا» في العمل السياسي الفلسطيني الذهاب بعيداً من أجل غايات في نفس يعقوب، ولكن، هل يعني هذا أن مسألة القرار الوطني الفلسطيني المستقل، الذي تبلور، وعمّق على امتداد السنوات الهوية الوطنية الفلسطينية، والخصوصية النضالية للشعب الفلسطيني وقضاياه وأولوياته.. هل ترى أن هذا يتعارض مع الإنتماء للعمق العربي، وعلاقة الخاص الفلسطيني بالعام العربي؟

بمعنى آخر، هل يعني تشويه البعض للفكرة، نسف الفكرة من أساسها كما يطالب بعض الفلسطينيين والعرب، أم ثمة رؤية ثالثة قد تعيد الأمور إلى سياقاتها الصحيحة؟

■■تحدثنا أكثر من مرة حول هذا الموضوع، وفي مناسبات متعددة وقلنا: إن المعركة مع إسرائيل ليست معركة الشعب الفلسطيني وحده، وساحة المعركة ليست أرض فلسطين فحسب، إنما المعركة لها بعدها القومي العربي، بسبب أن المشروع الصهيوني، هو مشروع استعماري الفكرة والنشأة، يستهدف أرض فلسطين، وصولاً إلى المنطقة العربية لنهب خيراتها ومواردها، وعليه فالمشروع الصهيوني عمل ومايزال على تفتيت المنطقة العربية، وإضعافها، وضرب مشروعها الحضاري الوحدوي مستهدفاً ضرب الإنسان العربي، والجغرافيا، والقوة، والأداة، والخطة والأهداف والمصير، ولعل أحد عوامل الفشل في مواجهة المشروع الصهيوني هو عدم القدرة على تحقيق الربط الجدلي الصحيح والمؤثر بين الدور الوطني الفلسطيني، والدور القومي العربي في هذه المواجهة، لقد شهدت سنوات النضال الماضية مرحلتين على هذا الصعيد، المرحلة الأولى: بالغت في التركيز على الدور القومي في إدارة الصراع، إلى درجة إهمال العامل الوطني الفلسطيني، رغم حضوره في صفوف كافة التجمعات الفلسطينية (الشتات، الضفة وغزة، ومناطق الـ ١٩٤٨).



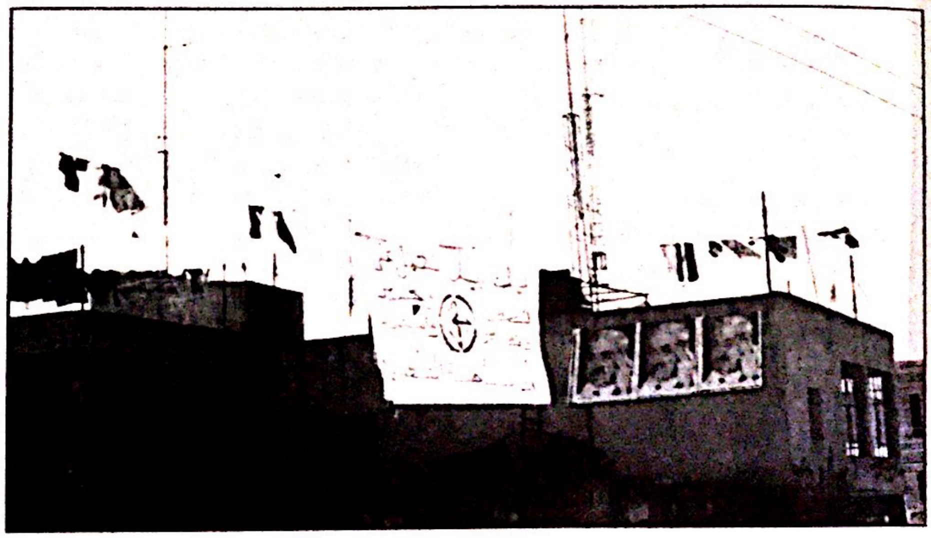
هزيمة الـ ١٩٦٧ كانت نقطة تحول مفصلية، حرّرت العامل الوطني الفلسطيني من قيوده، وأطلقته ليكون بداية الثورة الفلسطينية المعاصرة التي مثّلت أحد أشكال الرد على الهزيمة بالتحدي، وإطلاق الطاقات الفلسطينية والعربية في مواجهة الإحتلال والعدوان، ولعل تلك المرحلة تشكل مرحلة الزخم الفريد لتلاحم العاملين الوطني والقومي بصورة خلاّقة، حيث شهدت الثورة الفلسطينية أوسع التفاف شعبي عربي حولها. إلا أن مسار الأحداث اللاحقة، راح يعمّق التناقضات الثانوية، ويحدث الشروخ المتزايدة في تلاحم هذين العاملين، ودور كل منهما في إدارة الصراع، وذلك بفعل عوامل خارجية أساساً، أرادت ضرب حالة التلاحم بين الثورة الفلسطينية ومحيطها العربي، وحدثت انتكاسات عديدة على هذا الصعيد (معارك الأردن، والحرب الأهلية في لبنان وتداعياتها..) مما دفع إلى تعميق النزعة القطرية الفلسطينية، التي دعا إليها اليمين الفلسطيني، وغذتها حالة اليأس والإحباط من إمكانية نهوض عربي.

إن الحالة التي نواجهها اليوم والتي تعمقت بشكل واضح بعد أوسلو وواي ريفر هي الإغراق أكثر فأكثر من قبل اليمين الفلسطيني في سياسة الإنعزال والتفرد بالقرار الفلسطيني عملاً بصيحة «ياوحدنا»، وبالمقابل ثمة دعاوٍ مقابلة تبالغ في الإتجاه الآخر. يجب بذل المزيد من الجهود، للإستفادة من تجارب السنين الماضية، وبلورة برامج عمل تربط بين النضالين القومي والوطني بصيغ خلاّقة لايلغي أحدهما دور الآخر.

فارق نوعي بين أزمة اتجاه أوسلو وأزمة المعارضة

□هناك الكثير من الأصوات الصادرة عن شخصيات وطنية مستقلة، وفعاليات ثقافية وفكرية فلسطينية، سمعنا بعضها داخل وعلى هامش المؤتمر الوطني الذي انعقد في دمشق، ترى أن أزمة العمل السياسي الفلسطيني الحالي باتت مزدوجة، حيث تفقد القيادة الرسمية مصداقيتها، بيد أن المعارضة هي الأخرى فقدت مصداقيتها، ويتراجع دورها في الشارع الفلسطيني، لأنها لم تستطع حتى الآن بلورة بديل واضح ومحدّد يخرج العمل الفلسطيني من مأزقه. ما رأيك؟

■■بداية، ثمة فارق نوعي يجب أن نلحظه أمام أي مراجعة ذاتية للعمل السياسي الفلسطيني. ما بين أزمة القيادة الرسمية الفلسطينية التي تتشكل منها سلطة أوسلو، وما بين أزمة المعارضة. ولتحديد هذا الفارق بدقة علمية وموضوعية، يجب التذكير بأن الأزمة التي وصلت إليها الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً ليست أزمة طارئة، أو لحظية، وإنما هي ذات امتداد تاريخي، تراكمت عناصره، وتجلياته بصورة متدرّجة في سياق العملية الصراعية الأشمل ضد العدو الصهيوني، وموازين القوى التي تميل لصالحه، ولصالح حلفائه موضوعياً.. ولكن، بالتأكيد هناك عوامل ذاتية كثيرة إلى جانب العوامل الموضوعية قد فعلت فعلها، وعلينا ألا نغفلها أمام أي مراجعة لأزمة العمل السياسي الفلسطيني لاسيما وأن هذه العوامل على صعيد الممارسة والبنية التنظيمية (خاصة على صعيد القيادة المتنفذة) قد اتسمت بسمات تعود بطبيعتها لتركيب البنية الطبقية والفكرية لتلك القيادة، ومواصفاتها، وبما أن الصراع بين المشروع الصهيوني، الإمبريالي، والمشروع الوطني الفلسطيني، والقومي العربي صراع تاريخي شامل. فإننا نرى أن البديل على ضوء ذلك، هو بديل نضالي يجب أن يأخذ معنى الصيرورة، لأن المشروع المعادي قام أساساً، وتأسس على ديناميات وصيرورات تاريخية منذ بدايات القرن، وهو لايزال يغذي تلك الديناميات بمكوّنات أيديولوجية ـ سياسية ـ اقتصادية عسكرية وتكنولوجية، نرى تجلياتها بما تطرحه الآن في الجوهر التيارات السياسية الصهيونية، رغم التباينات السياسية التكتيكية



فيما بينها، وفي هذا الإطار، نرى أن أزمة القيادة الرسمية تتجلى في أنها انخرطت في عملية تكيّف سلبي، ورضوخ، وانقياد لضغط الواقع المفروض، الذي نجم عن توظيف واستثمار خطيرة جداً لعوامل القوة التي يمتلكها العدو، ولمظاهر العجز والقصور التي عانت منها، ولاتزال الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرر الوطني العربي، إضافة للخلل الحاصل على صعيد القوى دولياً وعربياً وفلسطينياً.

إننا نرى أن مسلسل التنازلات وصولاً إلى أوسلو، واي ريفر، ما هو إلا تجليات لأشكال التكيّف السلبي الذي فرضته القيادة الفلسطينية الرسمية على نفسها، ومن هنا نرى أن أزمتها، أزمة عميقة تصب في إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، والمشروع القومي النهضوي العربي، بينما أزمة المعارضة تكمن في عجزها (حتى الآن) عن بلورة صيرورة مواجهة للمشروع الصهيوني بالمعنيين النظري والعملي، يؤدي إلى استثمار عوامل القوة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني، والأمة العربية بالمعنى المباشر، وغير المباشر. بمعنى آخر الأفق مفتوح أمام المعارضة الفلسطينية لتجاوز أزمتها، وهذا ما يميزها عن سلطة أوسلو، ولكن، هذا يحتاج، بطبيعة الحال، إلى تغذية الصراع برؤى فكرية، ثقافية، وممارسة سياسية، اجتماعية تتصف بالحيوية والقدرة على تجاوز الأخطاء وصولاً إلى تشكيل أدوات وبنى وممارسات فاعلة، وقادرة على تلبية استحقاقات المرحلة الراهنة من الصراع.

إننا لا نحاول أن نخفي الأخطاء، ولا نحاول التستر عليها، ولكن يجب أن نرى المسائل ضمن سياقاتها الصحيحة، وعليه، فإننا في الوقت الذي نرى فيه أن سياسة فريق أوسلو بقيادة عرفات، هي سياسة رضوخ وانهيار تقوم على أساس التكيّف المتواصل مع المشاريع التصفوية، فإننا ندعو إلى التمسك بالأهداف الوطنية والقومية العليا، التي يمكن أن تؤسس حالة نهوض خاصة وعامة في آن. وعلى ضوء ذلك ندعو دائماً إلى إطلاق الفاعليات الداخلية والوطنية على أوسع نطاق، ومن هنا، نحن نقوم بعملية مراجعة ذاتية عميقة على المستوى الداخلي في الجبهة، ونحن نقف على أبواب المؤتمر السادس.

نحن متمسكون على الصعيد الوطني بـ م.ت.ف، التي تمثل التراث النضالي للشعب الفلسطيني، ونرفض التخلي عنها باعتبارها ثمرة هذا النضال الطويل، وعليه، فإننا ندعو إلى التمسك بالمنظمة وإصلاحها على أسس جديدة تنهض على الديمقراطية، والإقرار بالاختلاف والاجتهاد، بعيداً عن عقلية التسلّط والهيمنة والفئوية.. وللوصول إلى هذه الصيغة يجب الاعتماد على الحوار والانفتاح والثقة، من هنا نتطلع إلى ما بعد مؤتمر دمشق، وننظر بثقة إلى إمكانية التفاعل بين القوى الحية للشعب الفلسطيني التي يمكن أن تعيد تأسيس وحدتها على أسس واضحة، وبعيداً عن نهج الاستخدام الضيق، وصولاً إلى الارتقاء بالعمل السياسي الفلسطيني إلى مستوى الضرورة الوطنية الاستراتيجية.

م.ت.ف ميراث وطني

□ولكن.. حكيم.. على ضوء نسف الميثاق من قبل فريق أوسلو، ألا ترى أنه لم يعد هناك إمكانية واقعية للحفاظ على م.ت.ف، وإعادة بناء مؤسساتها، بالشكل الذي كانت عليه. ألا يجب التفكير بإيجاد صيغ جديدة تتناسب والمتغيرات التي حدثت؟

■■نحن نريد أن نحافظ على انجازات م.ت.ف، باعتبارها انجازات للشعب الفلسطيني، على ضوء إيماننا الراسخ بضرورة وحدة الشعب الفلسطيني، لكننا في الوقت الذي نتحدث فيه عن وحدة الشعب الفلسطيني بكافة قواه وقطاعاته الاجتماعية، (لأننا ننظر إلى هذه الوحدة باعتبارها الأساس في مواجهة الاحتلال والتصدي له، وباعتبارها تجسيداً للقوة والقدرة والممانعة والتحدي...) فإننا لا ننظر للمسألة من زاوية عاطفية أو تقديسية، وإنما باعتبارها حاجة، وضرورة وطنية وتاريخية، ولهذا لا يغيب عن أذهاننا للحظة واحدة، التناقضات الداخلية التي خلقتها اتفاقات أوسلو، ومن ثم تعمّق هذه التناقضات بعد موافقة فريق أوسلو على شطب الميثاق الوطني، الذي شكّل الإطار العام لوحدة الشعب الفلسطيني وندرك في الوقت نفسه، أن المخطط الاسرائيلي الذي يستهدف دائماً تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني. وتمزيق قواه الحية، يستهدف أيضاً إدخالنا في دائرة من الصراع، والاقتتال الدموي، وهو يراهن على إيصال التناقضات الفلسطينية الداخلية إلى مستوى الحرب الأهلية، لذلك يجب أن نكون حذرين تجاه هذه النقطة التي تشكّل خطاً أحمر. ويجب ألاّ ننجر إلى تحقيق أهداف العدو في الوصول إلى هذه النقطة .مع ذلك نحن ليس لدينا أية أوهام تجاه القيادة الرسمية الفلسطينية، وتجاه تركيب سلطة أوسلو، وأريد أن أؤكد بقوة أنه في ظل هذه القيادة لا يمكن أن تكون المنظمة قادرة على تحقيق الأهداف التي رسمها الميثاق والبرنامج الوطني الذي عملوا على اغتياله.

بناءً على المقدمات السابقة، مازلنا نؤمن بضرورة إعادة بناء م.ت.ف على أساس وطني ديمقراطي، وهذا يتطلب الوضوح في الرؤية لوظيفة المنظمة ودورها التاريخي في الصراع المفتوح مع الكيان الصهيوني، مما يتطلب استمرار العمل على توفير الأسس السياسية، والتنظيمية، والديمقراطية لاعادة بنائها كي تستطيع التصدي لدورها، والاضطلاع بوظيفتها ومهامها.

وحتى تستطيع ذلك، يجب أولاً فصل دورها، ومؤسساتها عن دور ومؤسسات سلطة أوسلو. والحفاظ على ميثاقها الوطني الذي يعالج القضية الفلسطينية من منظور تاريخي واستراتيجي.

إن الديمقراطية، التي يجب أن تسود في جميع الهيئات، والأطر، والتكوينات السياسية، والإدارية، والتنظيمية لمنظمة التحرير، هي المقدمة الأولى، كيما تصبح المنظمة الإطار الحقيقي، لهذا الصراع الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني على اختلاف أماكن تواجده، داخل كل نقابة، واتحاد ومنزل، وحزب وجمعية... وهذا وحده الذي سيضع الشعب الفلسطيني أمام عملية تحوّل نوعية في تطوره، ووعيه، وخياراته، وطرق واشكال نضاله، كيما يستمر وصولاً إلى تحقيق أهدافه الوطنية العليا.

فلسطين.. والعمل القومي العربي

□بعد خمسين عاماً على النكبة، ماتزال القضية الفلسطينية برأيكم، ورأي الكثيرين من العرب هي قضية العرب المركزية، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم. وإذا كان هذا صحيحاً من الناحية النظرية، لكننا نرى أن الوهن قد تسرّب من الناحية العملية إلى أوصال العمل القومي العربي. فكيف برأيكم يمكن إعادة الاعتبار لهذا العمل، لتكون القضية الفلسطينية بمثابة القلب والعصب له؟

■■للاجابة على هذا السؤال، لابد من العودة للتذكير بمسألة باتت من البديهيات. فالمشروع الصهيوني الذي بدأ بفلسطين، لم يكن في يوم من الأيام يستهدف فلسطين وحدها، بل يستهدف الهيمنة الكاملة على المنطقة العربية، ويريد للعرب أن يكونوا عبيداً عند الصهاينة، ومنذ البداية كان لدى أقطاب

الحركة الصهيونية وضوح في الرؤية، والأهداف، وطبيعة الأفعال الممكنة والتزاماً بمنهج شمولي وبرغماتي للوصول إلى أهدافهم التي تحولت من مجرد أحلام، وأفكار إلى برامج عمل، وتصاميم، وأفعال، بدأت مع الزعيم الصهيوني هرتزل في مؤتمر بازل، الذي حوّل «الحلم اليهودي» إلى مشروع صهيوني له حوامله، وآلياته السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية.. وقد تحقق المشروع الصهيوني بعد خمسين عاماً على أثر النكبة التي حلّت بنا في العام ١٩٤٨، حيث أقاموا «دولة اسرائيل» كنتيجة حتمية لنجاح الحلف الاستعماري ـ الصهيوني في توفير شروط ومقدمات ومقومات هذا المشروع، في مقابل عجز العرب وفشلهم في توفير مقوّمات التصدي له.

لعل نقطة الارتكاز في نجاح المشروع الصهيوني، هي تقاطعه مع الفكرة الاستعمارية للسيطرة على فلسطين، كمدخل للسيطرة على العالم العربي والتحكم في مستقبله، وثرواته، ومقدراته لقرون طويلة. إذ وجد الاستعمار الأوروبي ضالته في الشتات اليهودي، والحركة الصهيونية لإقامة كيان قومي لليهود والتخلّص من المسألة اليهودية التي راحت تتفاقم في المجتمعات الأوروبية. ومن جهة أخرى وجدت الحركة الصهيونية ضالتها في الاستعمار الأوروبي الذي يبحث عن ضامن لمصالحه في المنطقة، فكان لابد من توفير الشروط المادية لهذه الفكرة، كي تتحقق على أرض الواقع، وهكذا كان الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، الوسيلة لضمان الوظيفة الاستراتيجية للاستعمار الأوروبي... وكان لابد من أجل توفير تلك الشروط من تحويل هذا المشروع الاستيطاني إلى دولة، وشعب على أرض فلسطين، حتى يوفران الحماية التاريخية والاستراتيجية للمصالح الاستعمارية، مع ضمان استمرار ديمومتها، وكان لابد من توفير الضمانات الأمنية لهذا الكيان المختلق في قلب الوطن العربي، عبر توفير شروط تفوقه على محيطه من العرب، والعمل في المقابل على تفتيت وشرذمة المنطقة من حوله إلى دويلات صغيرة، متناثرة، لا تملك القوة الحقيقية على مواجهته. لقد بُذل طوال العقود الماضية جُهد مركّز، ومنهجي من أجل تحييد قوة مصر، كقوة إقليمية عربية مؤثرة في معادلة الصراع. واستطاعوا فعلاً، بعد كامب ديفيد إحداث خلل عميق في الوضع العربي.

في مواجهة ذلك، لم يستطع العرب طوال العقود الماضية، بلورة مشروع عربي مناهض للمشروع الصهيوني، باستراتيجيات، وآليات عمل، وأهداف واضحة، حتى يتمكن من هزيمة المشروع الصهيوني ودحره. لقد عجزت القيادات الفلسطينية، والعربية عن بلورة هكذا مشروع، رغم كل الضحايا، وقوافل الشهداء، وانتفاضات الغضب على مدار العقود الماضية، ورغم الحروب العديدة التي كانت بالأساس حروباً اسرائيلية ضد العرب، ولعل الحرب الوحيدة التي استخدم فيها العرب إرادتهم كانت حرب العام ١٩٧٣، التي وُظفت نتائجها للأسف، من أجل النكوص والتراجع عن الأهداف المرسومة لها، وخلاصة الأمر أن العدو كان يحاربنا بأهداف واضحة وخطط، ورؤية شمولية، واستراتيجيات مرسومة، في حين كنا ندافع بدون مثل هذه الرؤية، وبدون قدرة على توظيف الامكانيات المتاحة لنا رغم ضخامتها. على ضوء ذلك، لا أرى إمكانية لمواجهة المشروع الصهيوني بدون العمل الجاد والحثيث على بلورة مشروع نهضوي عربي، يكون قادراً على تحويل الاستراتيجيات إلى خطط عمل، وبرامج مناهضة للمشروع الصهيوني وصولاً إلى هزيمته ودحره.

الاعتماد على الذات.. لا يلغي التحالفات!

□بعد سنوات، على سقوط الاتحاد السوفياتي، ودول المنظومة الاشتراكية، فقدت المقاومة الفلسطينية حليفاً قوياً على الصعيد الدولي، وإذا كانت القيادة الرسمية قد وجدت لها مجرى آخر على هذا الصعيد، فما هو برأيكم الطريق لإيجاد تحالفات إقليمية ودولية مختلفة لتصحيح هذا الخلل. هل يستدعي الأمر مثلاً شكلاً آخر من الخطاب السياسي للحصول على دعم بعض الأطراف الإسلامية والإقليمية والدولية، أم ماذا؟

■■النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها، هي برأيي، كيفية الاعتماد على قدراتنا الذاتية على المستوى الفلسطيني، للاستفادة منها حتى الحد الأقصى. هذا لا يعني أن تحكمنا النزعة الإرادوية، أو العاطفية التي حكمت أداءنا ومواقفنا في الكثير من الأحداث والتجارب السابقة، التي كانت تنتج جبهات مواجهة لم ترتقِ إلى مستوى المواجهة الحقيقية والواعية، والجادة والمسؤولة لأن الشعارات السياسية العاطفية، كثيراً ما كانت تسبق رؤيتنا الواعية لمسار الأحداث والمواجهة مما كان يخلق نوعاً من التناقض، أو الفصام بين الشعار والواقع، بين صحة الشعار كمبدأ، وبين القدرة على تحقيقه على أرض الواقع.

يجب ألاّ نخجل من أخطائنا، لأن الإشارة إليها بوضوح، يضعنا على الطريق الصحيح لتجاوزها.. نحن أحوج ما نكون في هذه الظروف فلسطينياً وعربياً إلى استخدام العقل، وتوظيف الوعي الجماعي الفلسطيني والعربي في عملية الصراع الشمولية ضد الكيان الصهيوني، وذلك للارتقاء بمستوى أدائنا نحو صيغ أكثر فاعلية، تجعلنا أكثر قرباً من تحقيق أهدافنا، وإذا كانت المواجهة مع الكيان الصهيوني (كما أكدت مراراً وتكراراً) هي عملية تصدي شمولية وكلية، لا تنحصر في ميدان بعينه، أو في شكل نضالي واحد محدّد في زمان ومكان معينين، فهذا يعني ضرورة التفكير الجدّي بما تختزنه الأمة العربية كلها من امكانات بشرية، ومادية، واقتصادية، ومن مخزون تاريخي وروحي، وقومي يؤهلها لتأسيس بنية مواجهة شمولية تتجاوز كل أشكال المواجهة التي عرفناها في السابق. يجب ألاّ ندع اليأس يتسرّب إلى نفوسنا طالما أن صراعنا مع العدو يأخذ هذا البعد التاريخي المفتوح، فأنا لا أرى حلاً لهذا التناقض الموضوعي بين الأمة العربية والكيان الصهيوني بدون زوال الغزوة الصهيونية واندحارها.

ما سبق، لا يعني إهمالنا للتحالفات الممكنة، فهناك البعد الإسلامي في الصراع مع العدو، فالقدس بما تحمله من موروث ديني وروحي لملايين المسلمين والمسيحيين في العالم، تجعل الباب مفتوحاً أمامنا لنسج تحالفات فاعلة ضد تهويدها، وتدمير وتشويه معالمها الروحية والتاريخية من قبل المستوطنين، الذين يدنسون مقدساتها عبر بناء المستوطنات في داخلها ومن حولها. إن قضية القدس كعاصمة لفلسطين، كما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني، ووثيقة الاستقلال ستكون رافعة من روافع نضالنا، وستلقى الدعم من قبل ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم، وما علينا سوى تشديد النضال، وإدارته بصورة صحيحة، حتى نكسب المزيد من المؤيدين لقضيتنا العادلة.

على الصعيد العالمي، لا أرى أن المعادلة ستبقى على حالها، فرغم سقوط الإتحاد السوفياتي، والمنظومة الإشتراكية، ورغم محاولة الولايات المتحدة لأن تكون القطب الوحيد المسيطر في العالم، إلا أن هناك بوادر ومؤشرات عديدة على الصعيد العالمي ترفض الإستكانة والتسليم بالسيطرة الأمريكية، وأرى أن تعدّد الأقطاب هو الإحتمال الممكن الذي سيعيد التوازن إلى العلاقات الدولية، وما علينا إلا أن نعرف كيف نخاطب هذه الدول، وهذه القوى باللغة التي تتفهمها من أجل كسب المزيد من المؤيدين لقضيتنا.

أنظر بعين الشك إلى «العولمة»!

□سادت مؤخراً الكثير من الأفكار حول مسألة «العولمة»، على صعيد الإقتصاد والسياسة والثقافة، فمن أيّ زاوية تنظرون إلى هذه المسألة وهل ثمة مخاطر.. أو منافع تمس قضايانا المصيرية جرّاء اجتياح هذه النظرية؟

■■أجبت عن هذا السؤال في حواري مع السيد محمود سويد، الذي صدر في كُتيّب عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية. هنا، أعود لأقول: أولاً، ما هو المقصود بالعولمة؟ هل المقصود تواصل الشعوب وتفاعلها على المستوى العالمي؟.

وهل المقصود ثورة العلوم والإتصالات التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة كما يقولون، أم المقصود هو الفهم الأمريكي للعولمة، التي تعني هيمنة الغرب وسيطرته، وخصوصاً أمريكا التي تعمل على فرض قوتها وثقافتها ومعاييرها على العالم؟

إن المفهوم الأول، يفرض التواصل، والتفاعل ـ والتكامل بين الأمم والشعوب والحضارات والثقافات، أما المفهوم الاخر فيفرض المقاومة والممانعة كونه يهدد فعلاً، حرية الأمم والشعوب لأنه يقوم على أساس الهيمنة والتفوق، ومنطق القوة، والقهر وجعل النموذج الرأسمالي الغربي عامة، والأمريكي خاصة هو المعيار للتطور، فهو يقوم على نفي حق الاخر في التمايز والإختلاف، وهو يفرض تبرير السيطرة. إنه بهذا المعنى تعبير عنصري فاشي، يرى في العالم

الثالث ميداناً للنهب وسوقاً للإستهلاك، لايحق له الإنتاج إلا وفق معايير العالم الرأسمالي، أي تحويلنا إلى مستهلكين للإنتاج الغربي، وللثقافة الغربية واستلابنا الكامل، والتضاد مع تاريخنا وحضارتنا وثقافتنا.

هل يبقى بعد كل هذا شيء؟

أما العولمة بالمعنى الإيجابي، اي التفاعل والتواصل والتكامل فهي ضرورة تنسجم مع قيمنا وحضارتنا، واحترام تراثنا وتاريخنا وخصوصيتنا وانسانيتنا، بشرط امتلاك شروط وأدوات التفاعل والتواصل، بما في ذلك الحرية، والقدرة على ممارسة التفاعل بين الحضارات والثقافات. فاي تجربة، أو حضارة، أو ثقافة، لأي شعب هي في المحصلة، خيرة للإنسانية جمعاء، يجب احترامها ومحاورتها كما أنها عملية اغناء متبادل.

بهذا المعنى يُحل إشكال الأصالة والحداثة. فالأصالة لاتعني الإنغلاق، والحداثة لاتعني التغريب، وضمن السياق ذاته، يأتي مفهوم القومية الذي هو مفهوم مرتبط بالمكان والزمان، ومتحرك بحركة الواقع التاريخي. أنا لا أستطيع القول: إن القومية أبدية. لكن استطيع القول إن هناك، في هذه الفترة التاريخية الطويلة، ثوابت - ومنها القومية - وبالتالي لا أعتقد أن العولمة ستكون قادرة على محوها.

بكل الأحوال، أنا أنظر بعين الشك إلى ترويج مفهوم العولمة الذي غالباً ما يريد محو الخصوصيات الثقافية، وتذويب الهوية الوطنية للشعوب، وترويج قيم الإستهلاك، والمعايير الأمريكية وثقافتها، وما المحطات الفضائية التي تغزو العالم ببرامجها، ودعاياتها وإعلامها إلا الوسيلة المخدرة لدغدغة أحلام البشر، وإلهاء الشعوب عن قضاياها، وإغراقها بأوهام الرفاهية، وأنماط العيش على الطريقة الأمريكية، في حين أنها تغوص اكثر فاكثر في وحل بؤسها وفقرها، بينما تتمركز الثروة العالمية في أيدي قلّة قليلة ممن باتوا يتحكمون، بمصائر الشعوب وتراثها وحياتها ومقدراتها.

جبهة العمل الثقافي والمشروع النهضوي العربي

□أكثر من مرة صرحتم أننا انهزمنا على صعيد جبهة العمل العسكري وجبهة العمل السياسي، لكننا يجب الا نهزم بأي شكلٍ من الأشكال على صعيد العمل الثقافي والفكري. أي أنكم تراهنون كثيراً على دور الثقافة والمثقفين في صيرورة عملنا النضالي. ما هي تصوراتكم للعمل الثقافي والفكري، ودوره في إعادة إحياء المشروع النهضوي العربي الذي يمكن أن يمهّد لاستعادة زمام المبادرة؟ وهل صحيح أنكم تفكرون بإنشاء مركز دراسات متخصص بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي؟

■■نعم، المعركة الثقافية الآن، وربما لعقود قادمة، باتت تأخذ اهمية أساسية واستثنائية وأنا أراهن عليها، لأنها ترتبط عندي بالمشروع النهضوي العربي، الذي بدأ مع سلسلة المفكرين التنويريين من رفاعة الطهطاوي وعلي عبد الرزاق والكواكبي، وعبد الله النديم، وطه حسين ورئيف الخوري، وقسطنطين زريق مروراً بكل رموز المثقفين الوطنيين (غسان كنفاني، ناجي العلي، مهدي عامل، حسين مروة...) الذين قضوا وهم يدافعون في ثقافتهم عن الخبز والكرامة الإنسانية والهوية القومية، ضد ثقافة اخرى حاولت أن تقدّم أجوبة وهمية لأسئلة أكثر وهمية، إمعاناً منها في التضليل وتشويه الحقائق.

المسألة بنظري صيرورة نضالية، مستمرة، تتشكل خلالها الثقافة الوطنية - القومية، عندما تجعل من موضوع العدو القومي مرجعاً لها، حيث تطرح أسئلة الهزيمة، ويكتشف تاريخ الهازم والمهزوم، والسببية المتعددة الأبعاد التي أعطت نصراً وهزيمة، والأسباب المتعددة التي تسعف المهزوم على التصدي المتواتر للعدو الذي هزمه. بمعنى آخر أنا أنظر إلى المسألة من زاوية الصراع بين تاريخ الإجتياح الإستعماري للعالم، بما فيه تاريخ الغزوة الصهيونية لفلسطين والمنطقة العربية، والتاريخ الاخر المقاوم له، وهو موضوع الثقافة الوطنية في أجناسها المختلفة.

إن سؤال الهزيمة وأسبابها، يقضُّ مضجعي، وللإجابة على هذا السؤال، لابد من إعمال الفكر، والبحث بعمق في التاريخ والجغرافيا والفلسفة والعلوم السياسية والإقتصادية، والاجتماعية.. ولابد من إعادة النظر الشاملة في البنى السائدة برؤى علمية منهجية وعقلانية للوقوف أمام الثوابت والمتحولات، على أن نقرأ بعمق الفارق الجوهري بين فكر الثورة، وفكر الثبات. فالفكر الأول يرى الثورة في جملة الوقائع التحويلية، وتركيماتها المتتابعة التي تفضي إليها، وأفكار الثبات ترى الواقع وقد تم انجازه في لحظة انقضت، وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى استمرار البحث، وإعمال الفكر بانفتاح وعقلانية، نجد الإتجاه الاخر يدعو إلى الإستكانة والإطمئنان إلى الواقع المنجز، حيث تختفي مبادرة البشر المطمئنين إلى وهمهم المنجز.

إن الثقافة الوطنية، كما أفهمها هي دعوة إلى أشكال جديدة من المعرفة، تعارض في معناها ووظيفتها أشكال القول السائدة التي تبرر الإستبداد، وتؤدلجه، ولذلك فهي دعوة إلى الحرية والديمقراطية والعقلانية، التي تتيح للإنسان الحر، حرية التفكير والقول، والعمل، لأن الحرية بهذا المعنى هي العتبة الأولى التي تطلق طاقات الإنسان الفلسطيني والعربي الخلاقة، وتجعله مقاتلاً حقيقياً من أجل العدالة، ومقاوماً حقيقياً في سبيل تحرير وطنه من الغزاة المحتلين.

إن الحفاظ على الهوية الوطنية، والجذور الثقافية والتراثية، هي في صلب مهماتنا، لأن المشروع الصهيوني النقيض يقوم على محو تراثنا، وتهويد أرضنا وتدمير معالم المدن والمقدسات، والسطو على مخزوننا التراثي والثقافي والروحي، من فنون وفلكلور وأزياء.. ونسبتها إليه. إن عملنا على صعيد الجبهة الثقافية يستدعي صراعاً على مستويات متعددة، ومتشابكة في مختلف الحقول، مما يستدعي الدفاع عن حرية الإبداع، والتبادل، وحماية التاريخ والتراث وروح الامة، بعيداً عن الإنغلاق والعزلة المقيتة، وهو بهذا المعنى فعل مقاوم يشتق مفهوم الهوية من كونه مشروعاً نقيضاً لمشروع الغزوة الصهيونية، وهذا المشروع لايمكن أن يتحقق إلا بهزيمة المشروع الصهيوني. من هنا فالإشتباك تاريخي والصراع قائم ومستمر، والمقاومة التي تحدد ممارسة الإنسان الفلسطيني والعربي المقاوم هي التي تحدّد هويته، بوصفها هوية إنسانية متحررة، تستدعي الإنسان المتحرر أولاً، وتستدعي لاحقاً كل الصفات القومية والجغرافية والتاريخية التي أنتجت فعلاً يسهم في هزيمة المشروع الصهيوني في علاقاته كلها.

على ضوء هذه الرؤية، أفكر فعلاً بإنشاء مركز دراسات يعنى بقضايا النضال العربي بشكل عام، والفلسطيني بشكلٍ خاص، باعتبار أن الشعب الفلسطيني يحظى بدور استثنائي وأولي في مواجهة المشروع الصهيوني والغاية الأساسية لهذا المركز هي: إعادة قراءة التاريخ والتجربة بعقل نقدي، علمي وهادئ إلى أبعد حد، وذلك للمساهمة بارتقاء رؤية وأداء قوى النضال العربي إلى مستوى الأداء والمعايير اللذين يضبطان ممارسة المشروع النقيض. ذلك أن مغادرة حالة التخلف وتلقي الهزائم إلى مرحلة النهوض والتقدم والإنتصار، مرهون بفهم الصراع - كما قلت - كصيرورة شاملة، وكعملية اشتباك تاريخي مما يفرض الربط العضوي بين الممارسة السياسية، الاجتماعية لحوامل المشروع النهضوي العربي، والإنضباط للمعايير العلمية في قراءة الواقع، والمعطيات التاريخية والراهنة والمستقبلية.

ترابط الإستراتيجية والتكتيك

□لوحظ أن كلمتكم في المؤتمر الوطني الفلسطيني في دمشق قد ركزت على البعد الإستراتيجي للصراع، أي التأكيد على الميثاق كأساس للوحدة الوطنية وتأكيدكم على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، مع العلم أن خطابكم السياسي خلال السنوات الأخيرة ركزّ على قرارات الشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

□هل هناك جديد في تفكيركم.. أو إعادة نظر؟

■■أخذت كلمتي في المؤتمر بعين الإعتبار، أن الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو حماية الميثاق الوطني، ورفض إلغائه، وبما أن الميثاق يؤكد على الرؤية الإستراتيجية للصراع مع العدو، فمن الطبيعي أن أؤكد في كلمتي على هذا البعد، وهذا برأيي لايتنافى، أو يتناقض مع فهم الجبهة الخاص بضرورة الترابط بين الأهداف المرحلية والإستراتيجية. نحن نؤمن بأهمية البرنامج المرحلي، التي تعني الإعتراف بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق العودة، وقد أكدت الجبهة في كافة وثائقها الأساسية على هذا الموضوع. إننا نؤمن بضرورة ممارسة التكتيك لكن على أساس ترابطه الجدلي الوثيق مع الاستراتيجية وعدم انتهاك الإستراتيجيا تحت مبررات التكتيك ■■

هل يكون عام ١٩٩٩ عام الجبهة الوطنية المتحدة؟

أبو علي مصطفى
نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بات السؤال المتداول على الجميع، الذي يكتسب أهميته من مدى المساحة الشعبية التي نردده في كل المحافل، مطروحاً على التشكيلة السياسية الوطنية الفلسطينية، سؤال انتعش ودبت فيه الحياة بعد عقد المؤتمرات الوطنية الثلاثة في الوطن والشتات.

وماذا بعد؟

بما ينطوي عليه من أهمية، فهو يحمل معانيه، بل ويشير إلى المضمون المنتظر ايلاؤه الأهمية التي تستحق، ليس من باب القدرة على الاجابة النظرية، بل من واقع المسؤولية المستجيبة لمعاني السؤال ودلالاته.

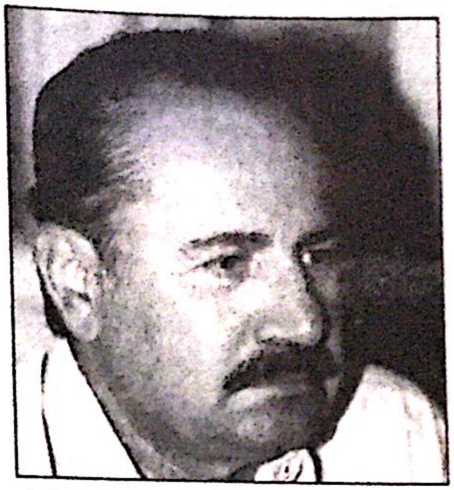
من هنا ننطلق في البحث عن الاجابة المفتوحة على المساحة الوطنية، لوضع الأمور في نصابها السليم، وبهذا المعنى ومضامين الدلالة، يصبح لزاماً علينا ان نصوغ الجواب من قراءة متأنية في المسائل التالية:

أولاً: من أين يبدأ البناء الجديد؟

من يعتقد للحظة واحدة ان المسألة الوطنية، تعالج بالاندغام أو بإحياء مقولة نعم في الحركة السياسية الفلسطينية، فهو واهم يسقط روحه على الحقيقة كي يحورها، أو يضع نصفها على حساب النصف الاخر الغائب، فالحياة حسمت الكثير من الأمور، من واقع التجربة والمعاناة بما لايسمح للغموض، أن يصادر الحقيقة أو يحورها.

كذلك من يعتقد أن المسألة تندغم بتغييب القراءة، في الإختلافات العقائدية أو الفكرية، فهو يوقعنا في نفس المطب وإن بحُسن نية، فالحياة لا تقبل المجاملة فيما هو موقع اختلاف، بل الحياة تتطلب الوضوح وكذلك المصلحة الوطنية، ومما استخلصناه في مجال العقود الماضية، ان المسائل الكبرى لاتقبل القسمة ولا الإقتسام مثلما هي الإعتقادات لاتقبل الإندغام.

وعلى هذا الصعيد وكي نجيب ونستجيب لحقائق الحياة، هل تكون عناوين الورقة السياسية الهيكلية التي تقدمت بها الجبهة الشعبية للحوار ضمن إطار اللجنة الوطنية العليا للمتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني في دمشق خارج الزمن؟ أم هي استحابة له؟ أم دعوة لممارسة ترف فكري؟ في وقت عصيب، لا يجب أن يبدد فيه الزمن، ان المراجعة للذات وما فعلت على كل الصعد تكون مفهومة بالإنطلاق من النقطة المتقدمة، بل بتوسيع شرايينها وتدفيق دماء سنواتها الأمر الذي يتطلب



القراءة المعمقة، بدون إغفال الراهن، بل ومن أجل وضع بنيان لإستشراف المستقبل.

من هنا نرى أن يبدأ بناؤنا بالأساس من قراءة في رؤيتنا لطبيعة العدو الصهيوني (حاضر وآفاق الصراع).

وارتباطاً بالمشروع الإمبريالي ـ الصهيوني وأبعاده، وفي حال التوحد برؤيا المسألتين المندغمتين بمسألة واحدة؟ هل يكون طريقنا مع هذا المشروع طريق السلام.. وما هي شروطه؟ مع أننا لا نرى في الصراع معه أفق سلام، بل مساحة مفتوحة من الإشتباك التاريخي، باعتباره تناقضاً تناحرياً مصيرياً لاينتهي ويتوقف، إلاّ بنهاية العدوان.

كما لاتغيب المسائل الأخرى عن الجدول، من واقع التداول السياسي لأكثر من عقدين.. هل من الجائز أن يكون الجواب على حسم الصراع بشعار.. دولتين لشعبين؟ أم ثنائية القومية؟ أم الحل التاريخي والجذري بنهاية الكيان الصهيوني كظاهرة عدوانية، وبإقامة فلسطين الديمقراطية ويعقب هذه المسائل على أهميتها سؤال مفتوح على الإتجاهين الإستراتيجي والراهن. ماذا عن البرنامج المرحلي ـ مسار العمل به نجاح أم إخفاق. وارتباطاً بهذه المرحلة (مرحلة تحرر وطني) ما هي أشكال النضال المناسبة؟ أين تقع مكانة وآفاق الكفاح المسلح.

ثم إحاطة كل هذه العناوين بالنظر في الشعار الذي يتردد في كل خطاب سياسي/ البعد العربي في الصراع شعبياً ورسمياً ومكانته في الحاضر والمستقبل.

وأخيراً وفي هذا الباب، كيف نوحد الرأي في قراءة الحالة الدولية؟ سواء عبر الخطاب السياسي؟ أم في المحافل، وكيفية التعامل معها، بما يخدم المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

باعتقادنا أن ما نتقدم به للحوار الوطني من أفكار ليس إحياءً لمقولات ماتت أو أكل عليها الزمن، أو كما يقول البعض إنها ضخ دماء في عروق جافة من تجربة حركة القوميين العرب أو غيرها من الأحزاب العربية، بل هي الضرورة التي تستوجب المراجعة للذات، لبناء جديد لايفصل بين الماضي والحاضر، ولايبدأ من نقطة الصفر، بل مراجعة ترتكز لكل ما هو إيجابي من تراثنا النضالي والفكري، لكنها البداية الجادة للإجابة على سؤال جاد لماذا وقع الفشل؟ لماذا بعد كل هذه التضحيات الفلسطينية والعربية وكل هذا الدعم لنضال الشعب الفلسطيني وصلنا إلى اختزال القضية والوطن والشعب بالحكم الإداري الذاتي المسيج بمظلة الإحتلال؟ هنا وبصراحة تنبري الجدية، وتظهر التخوم، ولاتضيع المسائل الكبرى تحت دواعي الراهن والإستعجال، والعبث بالحقيقة.

ثانياً: الأفكار المؤسسة للوحدة والبرنامج العملي

بعد سنوات من مسار الإنحدار، وطغيان شعارات وثقافة سلام.. الإستسلام، وتمظهر عوامل العجز وبؤس برنامج المستسلمين، وما أنتجته أفعالهم في المجالين الفلسطيني والعربي من مفاعيل الندب على الماضي والبكاء على الحاضر وفقدان الأمل بالمستقبل، أقول بعد كل هذا، تعود الحياة وتدب في كافة القطاعات السياسية والإجتماعية من الشعب الفلسطيني والحركة الشعبية العربية، تتصدى لروح اليأس والخذلان والتخاذل، بوقفتها الشجاعة معبراً عنها في المؤتمرات الوطنية الثلاثة في الوطن والشتات، معربة عن موقف وطني وقومي في الرد السياسي على أهل الهزيمة والإستسلام.

ردها الموحد المعنون بالدفاع عن الميثاق الوطني الفلسطيني، وإعلان التمسك به، والإستمرار بالمقاومة وبعدم شرعية من يقرر المساس به.

الميثاق الوطني الفلسطيني، بما هو مفاهيم تعرف الوطن، وتحفظ للذاكرة روحها ومداها، وتصون حق النضال من أجل تحرير الوطن (فلسطين).

إذاً معركة الدفاع عن المفاهيم والقيم والمبادئ، ليست تعصباً لنص انتهى مفعوله بالتقادم. بل هي الدفاع عن الحق الذي لايلغيه أحد مهما كانت مكانته.

وإلاّ لو كانت المسألة مجرد براعة في صياغة نص لايقدم ولا يؤخر، لما كانت الحركة السياسية الصهيونية بأقسامها تعتبر شطب الميثاق قضية هامة، من مكونات مسار السلام المزعوم، بل إن هذا الإصرار الذي تبدى في عهدي العمل والليكود بين مدى الأهمية للميثاق، بما هو مفاهيم وقيم ومبادئ، تعني في المضمون الشيء الكثير لنا في التمسك بها، والشيء الكثير للعدو في حال التنازل عنها (كما فعلت سلطة الحكم الذاتي).

إلاّ أن هذا القدر من التوحد على الميثاق بما هو دستور نضالي للشعب الفلسطيني، لايجب أن يحول أو يتناقض مع الضرورة السياسية لوضع برنامج عمل وطني، ومن غير المقبول أيضاً، أن ينزع البعض لوضع فاصل ما بين البرنامج ومبادئ الميثاق، وهنا من الأهمية بمكان أن يتحقق الربط المحكم ما بين المهام الراهنة والتكتيكية، والمهمة الكبرى الإستراتيجية، وإلا وقع الجديد في فخ البراغماتية الفاقدة للبوصلة من جهة، والمبددة لقانون التراكم لا المشروطة بالجدلية الحية في الكم والنوع. عليه نحن لانقف عند حدود الإقرار بالعام وكفى. بل كيف نصوغ سياسة فعالة، وتراكمية لتحقيق الأهداف الوطنية القريبة منها والبعيدة؟ من هنا يصبح الحوار مفتوحاً على قضايا وعناوين برنامجية أساسها الإقرار بالخصوصية الفلسطينية في إطار العام العربي، وبالخصوصية الثانية الفلسطينية - الفلسطينية ما بين الشتات والوطن، ما بين المحتل في فلسطين عام ١٩٤٨، والمحتل في عام ١٩٦٧ والمغتربات. لأن استيعاب الخصوصيات مع حفظ ضابط الأمان للوحدة السياسية الكفاحية للشعب الفلسطيني من وحدة البرنامج والأداء السياسي والأداة الناظمة / نقول استيعاب الخصوصية هو الذي يؤهلنا لوضع برنامج عمل فعال، وخطط مستجيبة لهذه الخصوصيات الوطنية، وبها تتحدد المهام.

وحتى نصون الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني علينا أن نتوغل في المسائل مجال الإتفاق أو مثار الإختلاف مثال حق العودة وشعار الإستقلال الوطني، وحق تقرير المصير كيف نصوغها؟ وبأي أبعاد في خدمة الأهداف الإستراتيجية.

كيف نتعامل مع التناقضات داخل الحركة السياسية الفلسطينية/ ما هو الرئيسي؟ وما هو الثانوي؟

من واقع خصوصية المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الوقائع المفروضة باتفاقات أوسلو وسلطة الحكم الذاتي الإداري الذاتي، كيف نصوغ خطط عمل؟ من وقائع الصراع والتعايش. وما هي الوسائل المعتمدة في هكذا حال، تحظى به وقائع الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية بحصة كبرى من تفكير الناس هناك.

وبما أننا متفقون على وصف المرحلة بمرحلة تحرر وطني، أين تقع مسائل النضال الديمقراطي الإجتماعي؟ وفي اي خصوصية تتميز عن الأخرى.

ثم ما بين الداخل والشتات أين ثقل العمل الفلسطيني، ومساحة الصراع ودائرة الإشتباك؟ وكيف تتكامل عناصر الفعل الوطني وتنصهر في بوتقة واحدة بين الداخل والخارج، بما يؤدي وحدة الأداء والأداة.

بات من المهم الإجابة على سؤال كيف يكون أداؤنا السياسي، التنظيمي، الكفاحي المتناسب، مع خطابنا السياسي، حتى لايبقى الخلل ما بين الخطاب والفعل.

ثالثاً: الإطار المجسد للسياسة:

في حال تحقق النجاح للقوى الوطنية في الوصول إلى محددات، توحدنا على القاسم المشترك الوطني المبني على أساسين رؤيا وبرنامج، يصبح السؤال المباشر، هل هذا يكفي للإنتقال من حال التشرذم إلى حال الجمع؟ بالطبع الجواب لا، إذاً لابد من الإجابة على سؤال عن الإطار الجامع للطاقات الوطنية في الوطن والشتات طاقات كافة الفئات والقوى والشرائح السياسية والإجتماعية، صاحبة المصلحة في حماية المشروع الوطني وحمل راياته الكفاحية.

يبدو لنا أن المدخل الصحيح للمسألة يبدأ من مكانة المنجز الوطني، الذي تحقق بفضل نضالات الشعب الفلسطيني، وهو الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها أداة الجمع لتمثيل الشعب الفلسطيني ورافعته المعنوية، حتى وإن كانت افتقدت في السنوات الست الماضية لمكانتها كائتلاف وطني وأداة تمثيل واحدة وموحدة. بسبب السياسات الرسمية التي انحدرت بالقضية والمنظمة إلى الدرك الأسفل، بل وحولتها هذه القيادة إلى أداة استخدام توظيف لتوقيع صكوك الإستسلام باسمها، مع المصادرة التامة لمكانتها ومؤسساتها.

هذا الحال لايحول دون طرح العنوان الكبير، مع أن هذا العنوان وفي زمن الإستسلام والتفريط الجاري على يد القيادة الرسمية، لا يحجب الأسئلة المحقة الموجهة لكل من يتمسك باسم المنظمة كمنجز وطني، السؤال الذي يقول وعن أي منظمة تحرير تتحدثون؟ وهل هي وسيلة أم هدف؟ ومن هو المقدس القضية أم الأداة؟ وهي اسئلة محقة، في ضوء واقع الحال المشخص، إلا أنه وبرأينا لايجب أن تمنع قوة الأسئلة المحقة ضرورة البحث المتعمق، لأن لا أحد يستطيع مهما بلغ من الشأو والقوة والحضور السياسي أكان فرداً أم جماعة ان يدعي قول تمثيل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يحفز العقل للإجابة على الأسئلة، وليس الهروب منه، أي بمعنى، كيف السبيل لإنقاذ م.ت.ف/ وعلى قاعدة اعادة بنائها على اسس ديمقراطية شعبية اساسها ميثاقها وبرنامج الإجماع الفلسطيني (الوطني المقاوم). مع أننا لسنا مع أي خطوة متسرعة تأخذنا باتجاه التبسيط للامور، وكأن المسألة تنقضي بإعلان الذات عن نفسها انها القيادة دون امتلاك شروط القيادة الحقة التي تحوز ثقة الشعب واحترامه واقرار غالبيته بذلك الدور وتلك المكانة. إلاّ أننا وبنفس القدر لسنا مع تجاهل الأمر والقفز عنه على أهميته بل علينا أن نضع التصور المستجيب للمصالح الوطنية، والذي يصل بنا إلى الغرض المطلوب، وبما أننا ندافع عن المنظمة الأصل، لايخيفنا من يحاول إثارة الفزع في صفوفنا عن البديل، وهو يدرك كما غيره، أن ادامة هذا الفزع أولاً وأخيراً يصب في صالح مصادرة المنظمة وادعاء قيادتها بل وادعاء التمثيل للشعب الفلسطيني.

بكل الأحوال علينا أن لانثير عصبوية تطغى على مضمون القضية، وإن كان الأمر بحصيلة الحوار يستحق أن تكون خطوة، بل خطوات تمهيدية، تتدرج نحو إعادة بناء المنظمة على أسس صحيحة، تبدأ من صيغة ائتلاف جبهوي (بغض النظر عن المسميات) فعال يختبر من واقع الحياة، في تجربة العمل الجماعي، يتجاوز مرارات التجربة السابقة، يتميز بالجمع ما بين الكفاءات والشخصيات السياسية الوطنية والقوى والفعاليات الوطنية، فهذا شأن قد يقودنا بالإتجاه الصحيح، إلاّ أن هذه الخطوة أو الخطوات، لايجوز أن تكون تسليماً بالمنظمة لفريق اوسلو، وحتى لايفهمنا أحد خطأ نقول أن المنظمة بالنسبة لشعبنا، تكتسب مكانتها بمقدار ما تكون منظمة تحرير تقربنا من فلسطين.

إن الخبرة النضالية أصبحت تتطلب من كل منا، أن يتحلى بأكبر قدر من الخبرة والمعرفة، في وحدة المفاهيم لمعاني تكون الجبهات الوطنية عند كل الشعوب وبما فيها، بل واساسها من واقع التراث الوطني الفلسطيني الغني بعطائه ومعانيه ودلالاته الموصوفة.

جبهة وطنية ائتلافية موحدة، تقوم علىاساس ديمقراطي، وصون حق الرأي والرأي الاخر، لها أساس في تعريف المرحلة، وطبيعة الصراع وأدواته، وتحالفاته، لها برنامج عمل يقوم على القاسم المشترك الوطني، تمتلك ديناميكية الإستجابة للمستجد، والتطورات، تمزج ما بين الذاتي والموضوعي بشكل خلاق، تبدع في التكتيك، كما تحفظ للاستراتيجيا مكانتها، تميز في تصنيف التناقضات/ الرئيسي والثانوي، تحدد وسائلها للنضال وأشكاله، تعالج تناقضاتها الذاتية من على قاعدة الوحدة والنقد والوحدة.

في الخاتمة أعود لعنوان الداخلة، هل يتحقق أملنا، في الوصول إلى بناء جبهوي وطني متحد؟ ام يضيع عامٌ آخر بدون تقدم على طريق مجابهة الإحتلال، ومجابهة سياسة الإستسلام؟

لانجزم القول على أي حال نكون، إلاّ أننا نجزم بالجدية على السير نحو الجديد ولندع الأيام والزمن والناس يقولون كلمتهم. إن كان هذا العام عام انجاز؟ أم اخفاق آخر يضاف لسجلنا الوطني؟ ■■

المناضل أحمد بن بلا أول رئيس للجزائر بعد استقلالها

إسرائيل جسم استعماري ينبغي مواجهته كما تم مواجهة الإستعمار في الجزائر

حاوره د. ماهر الطاهر



أحمد بن بلا غني عن التعريف، إرتبط اسمه بالثورة الجزائرية التي قدمت نموذجاً يحتذى في الكفاح والمقاومة، وساهمت في حالة المد القومي العارم الذي شهدته الساحة العربية في الستينات اسم هذا الرمز والمكافح الوطني والقومي الكبير يحيل مباشرة إلى تاريخ حافل بالعطاء زاخر بالتجارب النضالية المميزة، بن بلا ارتبط بثورة المليون شهيد التي قاتلت الإستعمار الفرنسي وهزمته بارادة لاتقهر، جزائر الإستقلال التي أخذت دورها الفاعل في مقارعة المشاريع الإستعمارية والغزوة الصهيونية.

أثناء حضوره للعاصمة السورية دمشق للمشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد يومي ١٢-١٣/١٢/١٩٩٨ لإعلان موقف الشعب الفلسطيني برفض إلغاء أو تعديل الميثاق الوطني تم إجراء هذا الحوار.

□ما هي أسباب زيارتكم لدمشق؟

■■السبب الأساسي لزيارتي إلى دمشق هو المشاركة وحضور المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي ينعقد للرد على ما سيجري في اجتماع غزة بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون.

سيعقد في دمشق مؤتمر فلسطيني تحضره قوى وشخصيات عربية وإسلامية، قد وُجهت لي دعوة من اللجنة التحضيرية للمشاركة في أعمال المؤتمر. نحن مقدمون على حادث كبير وخطير - أقصد انعقاد اجتماع غزة بحضور كلينتون، حيث سيبرم فيه شيء خطير يحدد مصير فلسطين لفترة ويلعب دوراً في تحديد مصير المنطقة.

- الهدف من اجتماع غزة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني لتثبيت إسرائيل كجسم استعماري غريب في المنطقة.

اسرائيل جسم استعماري يجب القضاء عليه كما تم القضاء على الجسم الاستعماري في الجزائر

نحن منذ عقود نواجه هذا الكيان الصهيوني الذي يريد حرماننا حقنا في الحياة.

هل لدينا حق في الحياة أم لا؟ وجوده يعني عدم حقنا في الحياة لذلك حضرت لأدلي بشهادتي واعبّر عن موقفي في رفض إلغاء أو تعديل الميثاق كجزائري وكعربي يؤمن بتحرير فلسطين.

فلسطين هي الحلقة الأساسية والقضية المركزية التي يدور حولها مستقبل هذه الأمة.

فلسطين هي الحلقة بغض النظر عن مساحتها، مساحتها صغيرة لكن معناها ورمزيتها أكثر من أي رمزية في الساحة العربية.

□مضى مائة عام ونيف على نشوء الصهيونية وخمسون عاماً على قيام إسرائيل وأكثر من خمسة أعوام على توقيع اتفاق أوسلو. كيف ترى وأين ترى القضية الفلسطينية اليوم؟

■■القضية الفلسطينية دخلت في مرحلة استعمارية. وكل العالم الثالث كان مصاباً بنموذج سياسي يعاني من مرحلة الإستعمار.

هذه الفترة التاريخية تلاشت وتتلاشى شيئاً فشيئاً، الحروب التحررية في تونس - الجزائر - مصر - سوريا، كان هناك حروب تحررية، المد الإستعماري انحسر وتقلص شيئاً فشيئاً وكانت آخر حلقات الإستعمار المباشر



الرئيس أحمد بن بيلا مع د. ماهر الطاهر

حرب الجزائر عام ١٩٦٢.

تلاشت ظاهرة الإستعمار إلا في فلسطين لأننا هناك نواجه استعماراً من نوع خاص، استعماراً استيطانياً.

أرضنا مهد الديانات والأنبياء.

الصحاري موجودة في روسيا وأمريكا، ولكن الأنبياء ظهروا عندنا، اللغة الآرامية ظهرت عندنا.

الكيان اليهودي الذي انغرس في جسدنا هو من صنع ثقافة غربية وخارج عن النسق الفلسفي اليهودي.

مسألة الدولة اليهودية إفراز غربي وفكرة الكيان مأخوذة من هذا الإفراز.

هرتسل اتهمه الفرنسيون بالتجسس وحاكموه محاكمة عنصرية وقد تأثر بالمعاملة العنصرية وهي حقاً كانت عنصرية.

هو كان نمساوياً وجاءته فكرة لماذا لايكون لليهود كيان؟ في البداية فكروا أن يكون الكيان الأرجنتين، أفريقيا وفي النهاية استقرت فكرتهم أن يكون في فلسطين فرفعوا شعار «ارض بلا شعب لشعب بلا أرض».

كلنا يعرف دور بلفور والإنكليز في هذا الموضوع، فالإنكليز ساعدوا اليهود في تأسيس الكيان.

إذن الكيان إفراز غربي، في الوقت الذي كان يزول فيه الإستعمار، أدخلوا علينا هذا الجسم الغربي والمتسلط.

المسلمون واليهود تم تسلط عليهم في اسبانيا من طرف الكنيسة وأوروبا أرادوا أن يفرضوا عليهم بأن يكونوا مسيحين.

لدي مراجع عن كل الحروب الصليبية، لم تحصل موجة غزو صليبي إلا بدأت باليهود. هم عانوا ونحن عانينا معهم. العنصرية - النازية الفاشية.

استعمال الغاز والإبادة الجماعية ليست موجودة في تاريخنا، واليهود عانوا وقتل منهم الملايين.

اليوم يتنكرون لتاريخهم وأصلهم وحتى دينهم لأن دينهم ينفي عليهم إقامة دولة.

ما جرى لهم من اضطهاد يستعملونه اليوم ضدنا. والذي عانوا منه يستعملونه اليوم ضد اخواننا الفلسطينين.

لست مع غارودي عندما يقول أنهم لم يعانوا، لقد عانوا ولكن هناك من عانى أكثر منهم، الهنود الحمر مثلاً.

اليوم يطلبون تعويضات ويعوضونهم. لماذا الغرب لايدفع لنا تعويضات؟ عام ١٩٥٤ كنا في الجزائر أربعة ملايين جزائري وقتلوا مليون جزائري فلماذا لايدفعون لنا تعويضات؟

اليهود ساميون مثلنا. عاشوا معنا، خرج منهم علماء وأطباء ومفكرون. اسبينوزا هذا العالم الكبير كل علمه منبثق عن ابن رشد. كان صدرنا رحباً ولايوجد عندنا نزعة استعمارية أنا لست عنصرياً، هم أبناء سارة ونحن أبناء هاجر، لكنهم انقلبوا وأصبحوا آخر حلقة استعمارية لكنها الأخطر.

اليوم بعد قيام إسرائيل امتدت أيديهم ونفوذهم للدول، الحكومة الأمريكية يهودية آل غور، كول، أولبرايت، روس، صموئيل بيرغر الخ. ٦٥٪ من أصوات الكونغرس مرتبطة مع هذا الكيان.

نتنياهو يقول: سأحرق واشنطن، نحن أصبحنا أمام غول وسابقاً كنا نظن أن إسرائيل وسيلة لكنها تحولت إلى غول.

ثقافتنا وحضارتنا سادت العالم ٨٠٠ سنة، الفارابي، ابن سينا، ساهموا في رفع قيمة الإنسان، الكل يعترف بأن قرطبة كانت عاصمة

● حضرت إلى دمشق لأعبر عن موقفي في رفض إلغاء أو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني

- فلسطين كانت وستبقى القضية والحلقة المركزية التي يدور حولها مستقبل هذه الأمة.

العلم اليوم أصبحنا نواجه تحالفاً أمريكياً- إسرائيلياً لذلك فإن معركتنا ليست معركة بسيطة، بل مرتبطة بالنظام العالمي.

الله سبحانه وتعالى كرّمنا ليس فقط بالطاقة الروحية، بل بالطاقة المادية كذلك - البترول - الغاز، والعالم لايتحرك بدون الطاقة المادية.

البترول أغلبه إسلامي - في نيجيريا - بحر قزوين - البلدان العربية النفطية لكن الخير أصبح نقمة بدل أن يكون نعمة، الطاقة الشمسية كذلك موجودة عندنا.

النظام العالمي يتسلط علينا، الرأسمال يتسلط على العالم وخاصة العالم الثالث. نحن مضطرون أن ندخل إسرائيل في نسق هذا النظام العالمي.

□ يدور حديث مكثف عن العولمة. ما رأيكم هل هي عودة للرأسمالية بأبشع صورها؟

العولمة ظاهرة تاريخية، أي كيان قوي يحاول احتواء العالم الفرس، اليونان، الرومان، المغول، هذه ظاهرة تاريخية لكن ولا مرة هذه النزعة أخذت شكلاً خطيراً ومنظماً كما أخذته الرأسمالية،

اكتشاف اميركا كان بداية الرأسمالية وحصل الرق الرأسمالي وهو اضطهاد لايمكن تصوره.

الرأسمال امتد على كل العالم، وصل الإستعمار إلى العالم كله.

العالم يسير على اساس الطاقة والطاقة موجودة عندنا، أصبحت الطاقة نقمة لأنها تسلط علينا حكاماً لايخدمون مصالحنا.

العراق محاصر، ليبيا - السودان.

سوريا الصامدة مرصودة من كل طرف، اصبحت سوريا العظيمة شرفنا.

- تركيا يريدون منها أن تمنع عنا الماء، المخطط كبير وبعيد يصل إلى طهران وباكستان.

- إسرائيل عددها ٥ ملايين ولكنها مرتبطة بمشروع استعماري كبير.

- معركتنا ليست معركة جيل أو جيلين، إنها معركة أجيال لأننا نواجه استعماراً من نوع خاص

النظام العالمي داخل في أزمة، الأزمة المالية في آسيا، البرازيل، أميركا اللاتينية، أزمة الرأسمالية عميقة وعميقة جداً. المضاربات تبلغ ١٦٠٠ مليار، كل يوم مضاربة، والإقتصاد العالمي أصبح كازينو، وفي أريحا عملوا لنا كازينو.

□ما رأيك بموضوع عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في دمشق والمؤتمرات الوطنية داخل الوطن المحتل؟

■■القضية الفلسطينية وصلت إلى وضع صعب ومعقد، الذين سيقدمون على إلغاء الميثاق الوطني فإنهم يتنكرون لدماء الشهداء، ما سيقدمون عليه يتناقض مع التضحيات ودماء الشهداء والمجاهدين. وكأننا نقول أن عدونا كان على حق، كأننا نبصق على شهدائنا وهذا شيء فظيع ورهيب.

هناك إخوان فلسطينيون تشبهوا بالزعماء، لقد وصلوا في القيادة الفلسطينية الرسمية إلى وضع لايمكن أن نقبله، وعليهم الإستقالة وهذا أفضل ما يمكن أن يعملوه.

علينا مقارعة الإستعمار ومن تعب فعليه الرحيل، نحن نريد الإستمرار في الكفاح ولايمكن قبول مثل هذه الإهانات بأن نعترف لليهود بحقوق في أرضنا نحن العرب سنكون ٥٦٥ مليوناً سنة ٢٠١٨ وفق تقديرات الأمم المتحدة كيف سيعيش الـ ٥ ملايين يهودي وسط هذا العدد من العرب؟ ولذلك فهم يريدون تحطيمنا وتقزيمنا ويريدون التسلط على مقدراتنا وثرواتنا. بدأنا نسمع مصطلحات الإنفتاح - الهرولة - مقاومة الإرهاب، يريدون تعليمنا رياضة جديدة اسمها الهرولة.

لايمكن قبول الكيان الإسرائيلي بوضعه الراهن، عاش اليهود معنا ولم يكن هناك مشكلة، لكن لايمكننا قبول مقولات من الفرات إلى النيل. القيادة الرسمية الفلسطينية أخطأت في حساباتها وقبلت بنظام الكانتونات تحت رحمة نتنياهو.

«

● الحكومة الأمريكية يسيطر عليها اليهود و٦٥٪ من أصوات الكونغرس مرتبطون بهذا الكيان.

»

من سار في هذا المسار عليه أن يتوقف، ومن سار بهذا الطريق يجب أن يدفع الثمن، والقضية الفلسطينية هي قضية كل العرب، قضية الجزائر وسوريا ومصر والخليج والعراق. القضية الفلسطينية قضية أمة وليست قضية شخص خان مصالح الشعب والوطن.

الأخوة الفلسطينيون هم الأدرى بكيفية استمرار وتجديد كفاحهم بالإرتباط مع أمتهم العربية.

□التيارات الفكرية السياسية في الساحة العربية شهدت في المرحلة الماضية تعارضات وتناقضات حادة فيما بينها، كيف نرى إمكانية تفاعل ولقاء هذه التيارات لمواجهة التناقض الرئيسي مع الإستعمار والصهيونية؟

■■هذا الموضوع هام، هناك ملتقى الحوار العربي، وهو يستهدف خلق جبهة من التيار الوحدوي واليساري والإسلامي. وأمل أن تنجح. اقترفنا في السابق أخطاء كثيرة مع العلم أن هناك أشياء كثيرة جوهرية توجد فيما بيننا.

يجب أن تتوحد جهود جميع القوى. ونحن نشارك في إطار ملتقى الحوار وشاركنا في اجتماعات طرابلس.

أنا أعتقد أنه مطلوب منا مراجعة تجاربنا

«

● ثقافتنا وحضارتنا سادت العالم ٨٠٠ عام.

● تلاشت ظاهرة الإستعمار إلاّ في فلسطين لأننا هناك نواجه استعماراً من نوع خاص.

»

وأساليب عملنا لأن التلاحم بين التيارات الثلاثة ضرورة موضوعية. وإذا لم نعرف كيف نتلاحم فمعنى ذلك أن تشخيصنا للواقع خاطئ.

تحليل القوميين والماركسيين والإسلاميين للواقع يجب أن يتقارب هناك ٤٠٠ مليارديريكسبون نصف دخل العالم و٤٪ من حجم ثرواتهم تقضي على مشاكل العالم والفقر والتخلف.

الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر مسألة حضارية يجب أن نمارسها لنقف على ما يجمعنا ونترك ونؤجل ما نختلف عليه.

نحن نعيش في منطقة عربية - إسلامية والإسلام إسلام السماحة والعظمة.

□سيادة الرئيس من هو أحمد بن بيلا؟

■■أنا جزائري، أبي كان مزارعاً بسيطاً، ولدت في قرية صغيرة درست الثانوية ووقعت لي أزمة، كان من المفروض أن أصبح معلماً، لكنني اتجهت بحكم الظروف نحو الكفاح، تأسس حزب الشعب الجزائري عام ١٩٥٤ فانخرطت في هذا الحزب وعمري ١٦ سنة.

في الحرب العالمية الثانية ساهمنا في جيش الحلفاء وقاتلنا ضد الفاشية، الجزائريون ساهموا في القتال.

كونا تياراً داخل الحزب وكانت الثورة اعوام ١٩٥٤-١٩٦٢ والحمد لله فرنسا رحلت، رحل ٨٥٠ الف عسكري و٣ ملايين مزارع.

□بلغت من العمر ثلاثة وثمانين عاماً أمد الله في عمرك وتملك تجربة طويلة وغنية، ما هي نصيحتك لجيل الشباب العربي؟

■■أن يرفض الواقع، أن يرفض الكيان الصهيوني، ممكن أن نخسر معركة ونخسر عشرين معركة لكن المستقبل لنا ينبغي أن نحارب إسرائيل بكل ما نملك.

عندنا الإمكانيات البشرية والمادية ويمكن أن نصبر وسيأتي الوقت الذي سنكسب فيه المعركة وننتصر.

هم لم يتركوا أمامنا خياراً، وهم جعلوا المعادلة إما نحن أو هم نحن قبلناهم أربعة عشرة قرناً، ولكنهم خلقوا لنا مشكلة وهم الذين طرحوا المشكلة.

لم يكن هناك شعب بلا أرض ولا أرض بلا شعب، فلسطين كانت مليئة بالفلسطينيين والعرب ■■

المؤتمر الوطني الفلسطيني ودروسه العشرة

د. أنيس صايغ

اعتقد أن الفصائل والأحزاب والحركات الفلسطينية المعارضة للنهج العرفاتي انكبّت بعد انتهاء المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دمشق يومي الثاني عشر والثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر الماضي لإعلان التمسك بالثوابت الفلسطينية وبالميثاق الوطني الفلسطيني ورفض السياسة التي تتبعها القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإدانة أي تنازل أو انحراف، انكبت على دراسة تجربة المؤتمر، أسلوبه ووقائعه ومناقشاته وعضويته وتركيبه ونتائجه، وكل ما يمتّ إليه بصلة، سواء في مرحلتي التحضير والإنعقاد أو في المراحل التالية. فلا يجوز أن ينتهي مؤتمر على هذه الأهمية بدون تعريضه لدراسات نقدية، تحليلية وموضوعية، سواء على مستوى الفصيل الواحد، أو على مستوى الفصائل مجتمعة، أو ربما ايضاً على مستوى المعنين بالموضوع من فصائل ومن غيرها ممن جرى إطلاق اسم المستقلين عليهم. ولاشك أن كتابات صحافية كثيرة نشرت في الأسابيع الأربعة الأخيرة حول تجربة المؤتمر، وحول التساؤل عن مدى نجاحه أو اخفاقه بشكل خاص. وقد سجّل فيها ملاحظاته الإيجابية أو السلبية عدد من الكتّاب والمعلقين والمحللين، ممن شاركوا في المؤتمر أو ممن راقبوه من خارج جدرانه. وكاتب هذه السطور أحد أولئك المشاركين الذين لم يحتفظوا بملاحظاتهم لأنفسهم، بل هو نشرها في أكثر من مقال ومقابلة وندوة، متعمداً اطلاع القارئ على نظرته هو لمجريات الأمور، أولاً، ولتشجيع الآخرين من المعنيين وذوي الرأي والإهتمام على مناقشته وتبادل وجهات النظر بموضوعية وأمانة.

أود هنا، في هذه المقالة أن أستعرض الدروس التي أعتقد أن بإمكان المرء أن يستخلصها من تجربة المؤتمر، لا للتسجيل والحفظ التاريخيين فقط بل للإستفادة منها في أيامنا المقبلة التي قد (ويجب أن) تشهد اجتماعات مماثلة، بحيث تحاول أن تطوّر ايجابيات المؤتمر وأن تتجنب الوقوع في مطباته وعثراته. وقيمة أي نشاط جماعي من هذا النوع تتعرض للإمتحان عبر دراسة التجربة السابقة واسترشادها في التحضير والتخطيط لتجربة أو تجارب قادمة.

الدرس الأول هو ضرورة عقد مثل هذا المؤتمر لجماعة معارضة لنهج سياسي معين مثل المعارضين الفلسطينيين للنهج العرفاتي. فقد مضت سنوات خمس على توقيع اتفاق أوسلو، عنوان انحراف النهج المذكور، ولم يجلس المعارضون، وهم كثر، جنباً إلى جنب لتدارس الوضع ومناقشته ولوضع صيغة عمل مشترك لنقل وجهة النظر المعارضة إلى حيز الفعل على أرض الواقع. وكان هذا التخلف عن الإجتماع المشترك دليلاً على تفكك المعارضة وانقساماتها الداخلية مثلما كان سبباً في ضعف المعارضة بل وعجزها عن مجابهة الإتفاق والنهج بقوة وفاعلية. وأدى ذلك إلى شك جماهيرنا بقوة المعارضة وقدراتها مع اقتناع الجماهير بحجتها، ثم إلى قبول شرائح كثيرة بالنهج المنحرف مادامت هي لاتأمل في المعارضة قدرة على تصحيح المسيرة أو تقديم البدائل. حتى أن الكثيرين استخلصوا من واقع التشرذم بين الفصائل أن لامعارضة فلسطينية في معركة المواجهة وإنما هناك معارضون فلسطينيون متفرقون ومختلفون يقاوم كل منهم الإستسلام المفروض في معركته الخاصة وبأسلحته وقواه الخاصة، وربما لحسابه الخاص.

جاء انعقاد المؤتمر، ونجاحه في هذا الإنعقاد، دليلاً ساطعاً على أهمية اللقاء الجماعي لأصحاب القضية والمواقف الواحدة، بالرغم مما يقوم بينهم من اختلافات في قراءة الأحداث وفي العقائد والوسائل. ذلك أن اجماعهم على رفض النهج وإدانة الإتفاقات والتمسك بالميثاق أهم بكثير من أي تباعد بين الصفوف في التفاصيل والجزئيات.

يصل بنا هذا الدرس الأول إلى الدرس الثاني، وهو ضرورة تركيز الفصائل الفلسطينية في محاولاتها للقاء على «الجوامع» المشتركة وتحاشي نقاط الخلاف. فعندما يكون مصير الشعب كله، ومستقبل القضية برمّتها، على المحك لايجوز للأمناء على القضية أن يغرقوا في تفاصيل تجمّد مسعاهم الجبهوي وتعطل مسيرتهم الواحدة. ولايجوز تحكيم العصبيات الفئوية، وهي ضيقة دائماً إذا ما قيست بالمصلحة العامة، بقرارات المشاركة والتعاون ضمن الإطار الجبهوي وفي المساعي التوحيدية. وهنا تسقط اعتبارات الفيتو والكوتا: الأول، الذي يخوّل فريقاً أن يرفض مشاركة أو إشراك فريق ثان يعلن أنه ضد النهج ولكنه مع هذا لم يحصل على ثقة الفريق الأول. والثاني المحاصصة، التي يسعى كل فريق إلى الحصول على مقاعد (ومكاسب) أكثر من غيرها لأنه يرى في فصيله قوة (في العدد أو الحضور) تزيد على قوى غيره من الفصائل.

كان غريباً جداً، قبل المؤتمر، أن يشارك بعض الفصائل المعارضة في لقاءات مع عرفات (وهي لقاءات أقل ما يقال فيها أنها محكومة بالفشل مسبقاً وإن المستفيد منها هو عرفات نفسه ووحده) ثم تتردد في الإلتقاء بزميلات لها من فصائل المعارضة. وكان غريباً أيضاً، وإن إلى حد أقل، أن لاتبادر الفصائل التي قاطعت وتقاطع عرفات مقاطعة حياتية إلى بذل أقصى الجهود، ولو أدى إلى حد التنازل عن بعض الإعتبارات الثانوية، لفك ارتباط تلك الفصائل المشاركة في الإجتماعات العرفاتية (تحت شعار الوحدة الوطنية) باعتبار أنه لايجوز أن تكون الوحدة الوطنية لقاء مع عرفات وعدم لقاء مع معارضي عرفات.

كما يتضمن الدرس الثاني نصاً مهماً بضرورة «تجميد» أية حساسيات محددة ومعروفة مسبقاً بين بعض الفصائل التي يبلغ الخصام فيما بينها حداً عالياً (لسوء الحظ ولاعتبارات خارج نطاق هذا المقال) وتأجيلها إلى ما بعد المؤتمر إذا لم يمكن الغاؤها كلياً والتخلص منها إلى غير رجعة. فحتى ينجح مؤتمر توافقي عام لابد من تغلب الروح الرفاقية على الجميع وتغليب الجميع لهذه الروح على اقوالهم وافعالهم.

لأن مسّ طرف من الأطراف لسمعة طرف آخر، أو تاريخه أو «طقوسه» أو شعاراته، في مرحلة المؤتمر (أي عند الإعداد أو الإجتماع) قد يعرّض العملية كلها لخطر الإنشقاق الذي لابد أن يؤدي إلى فشل المؤتمر ككل. ونحن هنا لاندعو إلى العلاج بالمسكّنات، بل إلى استخدام مرحلة الوفاق ارضا لجهود مقبلة لحل المشاكل والخلافات بهدوء.

وإذا كان اشتراك الفصائل المعارضة كلها

بأي مؤتمر من هذا النوع ضرورة وطنية فإن اشتراك فاعليات الشعب الفلسطيني كله وممثلي هيئاته المدنية هو ضرورة أولية أيضاً. وهذا هو الدرس الثالث من مؤتمر دمشق الأخير. إن الفصائل تكفل الإسهام المستقل ولاتتفرد بانجاح مؤتمر، مثلما يكفل المستقلون اسهام الفصائل ولاينحصر نجاح المؤتمر بوجودهم هم لوحدهم. ذلك أن معركتنا المصيرية مع عدونا الصهيوني، ومع عملائه، هي معركة عامة وشاملة، يخوضها جميع الذين بقوا أوفياء، لوطنهم وقضيتهم، بغض النظر عن أعمارهم وأجناسهم وأماكن وجودهم وأعمالهم وتخصصاتهم والتزاماتهم الفكرية أو الثقافية أو العقائدية أو الدينية، وبغض النظر عن انتماءاتهم إلى أحزاب أو فصائل أو استقلالهم الكامل عنها كلها. إن خطر العدو الصهيوني يداهم الشعب الفلسطيني كله. ومواجهة هذا الخطر ومقاومته هما مسؤولية الشعب الفلسطيني كله، بدون استثناء.

نجح مؤتمر دمشق في تعاضد ممثلي الشعب الفلسطيني، وخاصة في شقيه: الفصائل والمستقلين، وإذا كانت هناك ذرات غبار شابت صفاء هذه المشاركة، من حيث التوازن في الإعداد ومن حيث سيطرة فريق على آخر عملياً تحت شعار عدم السيطرة نظرياً، فإن تلك الأمور هي من صميم العبرة التي يجب أن نستخلصها من الدرس الثالث. وهي إقامة توازن صحيح بين المستقلين والفصائل في مؤتمراتنا وفي كافة تحركاتنا القادمة وفي تكوين المرجعية المطلوبة. ولا أقصد بالتوازن محاصصة وكوتا تقسم الحضور المشارك عمودياً بين فصائل ومستقلين. فذلك التقسيم اعتباطي وظرفي وفئوي. المطلوب أمور أخرى:

أولها اعتراف كل مشارك بضرورة وجود الأخر، واحترامه واحترام أفكاره وطروحاته مادامت هي ضمن إطار الوفاق العام والبرنامج المشترك.

وثانيها عدم الخضوع لمقولات مثل أن الفصائل هي التي تمثل غالبية الشعب، من جهة أو تلك التي تنكر أن للفصائل وجوداً فاعلاً في جماهير شعبنا خارج حلقات الفصائل الضيقة جداً. علينا أن ننسى القوة العددية للفصائل ككل حينما نتحدث عن المشاركة أو نخطط لها. المطلوب حضور الكفاءات، سواء كانت فصيلية أو مستقلة. كفاءات تؤهل أصحابها للعمل الجدي والجاد من أجل فلسطين، والمشاركة في مراحل التخطيط والتنفيذ. هنا تسقط اعتبارات العدد والحجم، الصحيحة أو الوهمية، التي يتمسك بها هذا الفريق أو ذاك.

وثالثها أن تتمثل الهيئات الأهلية والمؤسسات المدنية (من نسائية وطالبية ومهنية وثقافية) تمثيلاً حراً ومستقلاً بعيداً



عن رقابة بعض الفصائل وتدخلاتها العلنية والسرية المباشرة والمداورة. وكذلك الأمر مع ممثلي المخيمات والتجمعات الفلسطينية التي يبلغ تعداد عناصرها نصف الفلسطينيين في أقطار الهجرة الرئيسية الثلاثة (الأردن وسورية ولبنان).

نحن نريد أن نسمع صوت شعبنا في مخيماته أو في اتحاداته مباشرة بدون وكيل أو وسيط من إخوان أخرين يتسلطون أحياناً على هذا الصوت وعلى التجمع الذي يمثله الصوت.

وهكذا تكون المشاركة في المؤتمر رباعية بشكل عام: الفصائل، والقوى المستقلة، والهيئات الأهلية، والتجمعات السكانية. ولاتبقى للنسب وللاعداد أهمية كبيرة مادام كل فريق يتمثل بعناصر تحمل ما لدى الفريق من أفكار وتطلعات وطروحات وشكاوٍ وأمال.

يتمثل الدرس الرابع من دروس المؤتمر الوطني الفلسطيني في أهمية الحضور العربي الكثيف والقوي والبارز والمتوازن، الذي عبّر بصورة لاتقبل الشك عن الدعم العربي الشعبي القومي للنضال الفلسطيني ولتمسك المؤتمرين بميثاقهم وثوابتهم والرفض القاطع للإنحراف المتمثل بالمواثيق والإتفاقات المشبوهة والتصرفات الرعناء للقيادة الرسمية للمنظمة.

لا جديد في مقولة نرددها باستمرار بأن فلسطين جزء من الوطن العربي، وإن شعبها جزء من الأمة العربية، وإن قضيتها هي العصب الأبرز في القضية العربية الكبرى. وإذا قال الأخوة الضيوف العرب في المؤتمر هذا الكلام فقد قاله غيرهم أيضاً ولايزالون يقولونه في كل مناسبة منذ ثلاثة ارباع القرن. اللافت في مداخلات الإخوة الضيوف اجماعهم كلهم، على اختلاف أقطارهم ومعتقداتهم وانتماءاتهم هم والحركات الشعبية والأهلية والحزبية التي يمثلون، على التمسك مع الفلسطينيين بالثوابت وبالميثاق وبالمنظمة كما كانت عند انشائها. ولكن الأهم من ذلك أن غالبيتهم العظمى تجاوزت السقف الأدنى الذي وضعه بعض المؤتمرين الفلسطينيين حداً أعلى، وخرقوه (أكاد أقول: دمروه) ووضعوا لعملنا الفلسطيني سقفاً أعلى لايقبل بديلاً عن النضال وحدوداً لأرضه تمتد من النهر إلى البحر. نعم من النهر إلى البحر بدون لبس أو مراوغة أو ابهام. وأسقطوا من حساباتهم تلك المحاذير التي جعلت بعض فصائلنا ومستقلينا يهربون من استعمال المصطلح التاريخي وكأنه مصطلح بالٍ.

عبّر الأخوة الضيوف عن الضمير العربي (والإسلامي والإنساني) الذي لم يعد صدى للضمير الفلسطيني بل أصبح حافزاً له. وتحول بعض كلامهم من صوت للخطاب الوطني الفلسطيني إلى سوط يلهب جسد الإعتدال الفلسطيني. وشعر الحضور، عرباً وفلسطينيين، أن الثورة بألف خير حتى ولو تقاعست قياداتها الرسمية وبعض رفاق الطريق مادام هذا الذي سمعناه هو قرار الأمة العربية الذي لايقبل مساومة ولا أعذاراً ولا حدوداً دنيا. واللافت في هذه الحقيقة أن أولئك الضيوف مثّلوا جماهير الأمة ولم يكن بينهم واحد يمثّل حكومة أو جهة حكومية في أي كيان عربي. وكأن الجماهير أرادت أن تقول لعرفات وكلينتون وسائر المجتمعين في غزة في يوم الرابع عشر من ديسمبر، الأسود، إننا نحن الذين نمثل الأمة لا بعض حكوماتنا ورسميينا المهرولين والراكعين.

يقودنا الجديث إلى العبرة الخامسة من عبر المؤتمر الوطني، وهي أن سورية، قلب العروبة وحصنها وحضنها وقلعتها وجسرها إلى النصر، لاتزال صامدة اليوم، وبعد ثلاثين

سنة من احتلال القوات الصهيونية لبعض أراضيها وبعد عشرين سنة من إخراج السادات مصر من صف المواجهة العربية وبعد حوالي عشر سنوات من مسيرة التسوية التي يقودها الإستعلاء والإستكبار الأمريكيان في ظل التفكك الرسمي العربي وبعد خمس سنوات من طعن عرفات لصمودها في ظهرها، سورية هذه لاتزال كما كانت دوماً، الملجأ الآمن الذي يهرع إليه الفلسطينيون في الملمات. فقد سمحت قيادتها للمؤتمر بالإنعقاد على أرضها والتحرك بحرية كاملة بالرغم من إحكام الحصار الإسرائيلي والتركي، المدعوم بالعون الأمريكي، حصاراً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ودولياً.

وقد اثبت الموقف السوري هذا مرة أخرى زيف الشعارين الملتويين والملوثين:

«استقلال» القرار الفلسطيني وضرورة رفع الأيدي العربية عن العمل الفلسطيني. فقد انعقد المؤتمر وانفض دون أدنى تدخل من أية جهة سورية رسمية، ودون أية مشاركة رسمية، وأتيح للمؤتمرين أن يقولوا وأن يقرروا ما يشاءون. فلا وصاية عليهم، ولا أيدٍ على قضيتهم، ولا مسّ بإرادتهم. ومع هذا تظل قضية فلسطين جزءاً لايتجزأ من القضية العربية التي تؤمن بها سورية وتتجند لخدمتها وتضحّي من أجلها كل هذا في حين منعت أنظمة عربية بعض فلسطينييها من المشاركة في المؤتمر، وعتّمت أجهزة الإعلام الرسمية في بعض الأقطار على أخبار المؤتمر، وفي حين تهرول أنظمة أخرى إلى كلينتون ونتنياهو ترجوهما تنفيذ اتفاق نهر واي الذي كان الشعرة التي قصمت ظهر التحمّل الفلسطيني فانفجر في المؤتمر ثورة على الإنحراف.

يتعلق الدرس السادس بالإعلام. اي بمدى قدرة المؤتمر على الوصول إلى أسماع الناس وأبصارهم وعقولهم عبر وسائل الإعلام، العربية والأجنبية.

لاشك أن الجهد العربي، والفلسطيني بنوع خاص، لايزال ضعيفاً، ومردوده قليلاً. ولاشك أن الإستعمار والصهيونية اللذين سيطرا على الإعلام العالمي طيلة مئة السنة الأخيرة لايزالان حتى اليوم يحولان دون وصول صوت الحق العربي إلى العالم ويعتّمان على اي رأي أو قرار أو تحرك عربي (أو فلسطيني).

لكن لايجوز لهذه الحقائق أن تحبطنا. بل كان عليها أن تحفزنا على المزيد من الجهد لنعلن مواقفنا بالرغم من ذلك الحصار. لكن، ومع الأسف كان جهدنا الإعلامي أضعف من المطلوب. وأية مقارنة بين اهتمام الاعلام العالمي (الأجنبي والعربي) باخبار اجتماع الرابع عشر من ديسمبر في غزة واهتمامه باجتماع الثاني عشر والثالث عشر من الشهر نفسه في دمشق تفضح خطورة هذه الحقيقة.

على أي نشاط فلسطيني وطني في المستقبل أن يضع الإهتمام بالإعلام في مقدمة واجباته. عليه أن يقوم هو بالمبادرة ولايكتفي بانتظار الإعلاميين يقبلون إليه. عليه أن يدعو الإعلاميين، ويقدم لهم كل التسهيلات، ويتيح لهم الإطلاع على كافة الأمور.

وعلى رئاسة المؤتمر، في الوقت نفسه، ان تنظّم العلاقة بين المؤتمر والإعلاميين، وأن تنبه المشاركين إلى ضرورة حصر الإتصال بالإعلاميين بجهة واحدة منعاً للبس والتناقض في المواقف والتصريحات. وعلى المشاركين أن يضبطوا أنفسهم ويلتزموا بسياسة الوفاق ولا يسمحوا لرجال الإعلام باستدراجهم إلى إعلان مواقف أو إذاعة أخبار أو استخدام تعابير تسيء إلى المؤتمر كله عبر الإساءة إلى مشاركين آخرين.

الدرس السابع هو أن مؤتمر الشعب يتحمل أعباءه المالية ابناء الشعب، والمشاركون فيه بشكل خاص، فلا يلقى العبء على كاهل أفراد محدودين أو جهات رسمية أو فصائل معينة. وقد نجح مؤتمرنا إلى حد بعيد في تخفيض النفقات بتحميل غالبية المشاركين نفقات حضورهم (سفرهم وإقامتهم). ويجب أن يستمر في هذا التقليد دائماً. أما نفقات المؤتمر التي لابد منها فيحسن أن يتحملها أكبر عدد من القادرين. وذلك لتوسيع حجم المسؤولية العامة. وهو نقيض الأسلوب العرفاتي في تغطية نفقات نشاطاته بحيث يتولاها هو ليتمكن بواسطتها من التحكم بالمشاركين وبمواقفهم وقراراتهم. إنه يستخدم المال للسيطرة، ونحن نريد أن نستخدمه للتحرر من أية سيطرة ممكنة. وقد أفسد المال ثورتنا الفلسطينية، فلنحاول أن نصلحها بالتقشف.

الدرس الثامن أن المؤتمر يبقى محدود الأثر والفاعلية، وبالتالي هو محدود النجاح، إذا لم يتحول إلى مؤتمر دائم، اي إذا لم تنتج عنه آلية متحركة تحوّله إلى مؤسسة قائمة لاتزول بزوال ظروف وجودها الآني.

لقد أحسن المؤتمر الوطني حينما شكّل لجنة عليا للمتابعة. ويبقى على اللجنة أن تثبت وجودها وتكمّل مهام المؤتمر نفسه لابتنفيذ مقرراته فحسب بل بتقديم رؤى للمستقبل. ولو كان مؤتمرنا مجرد حصيلة ما ألقي فيه من خطب وما صدر عنه من قرارات هي أقرب إلى التمنيات والعواطف لما اختلف عن أي لقاء يجتمع فيه عدد كبير من المشاركين لتأييد أو لمعارضة حدث ما. وبالتالي لما تعلقت به أفئدة جماهير شعبنا وعلّقت عليه تطلعاتها. فالجماهير قالت ما قاله المؤتمر حتى قبل أن يجتمع. ولم يضف قراره إلى قرارها شيئاً يذكر.

يتصل الدرس التاسع بالثامن. السؤال الذي أرادت الجماهير الفلسطينية (والعربية عموماً) من المؤتمر أن يرد عليه هو سؤال ملحاح يتكرر في كل مناسبة وتحليل: ما العمل؟ بماذا يردّ معارضو نهج الإستسلام على دعاة النهج وما الذي يطرحونه بديلا له؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي والأساسي جملة اسئلة فرعية: كيف يكون العمل؟ ومتى؟ وأين؟ وبواسطة من؟ وما هي امكانات التحقيق؟ وما هي فرص النجاح؟ وتحت أية ظروف؟ وكيف يمكن خرق الحصار المفروض دولياً وعربياً رسمياً؟ وما هو الموقف إزاء كل احتمال وظرف. وغير ذلك من الأسئلة التي يكوّن الجواب عليها محصلة الرؤيا الإستراتيجية وخطة العمل التي ما فتئنا ننادي بضرورة وضعها ودراستها منذ سنوات لتكون هي البرنامج القومي للعمل العربي الفلسطيني وبيانه الصالح في القرن الحادي والعشرين للرد على البرنامج الصهيوني المعدّ للقرن العشرين.

وإذا كان مؤتمرنا الوطني قد أغفل بحث هذه المسألة بتعمق، عمداً، وأحالها باختصار إلى لجنة المتابعة، فإنه لجأ إلى بيانٍ ختامي بعيد جداً عن أن يكون اعلاناً تاريخياً. وجاء البيان، العادي، حلاً وسطاً للإتجاهات المعروضة في المؤتمر، حتى أنه غالى في الوطنية فجاء كلامه عادياً يكرر أماني الشعب وأحاسيسه. وهذا هو الدرس الأخير. وربما هو الأكثر أهمية. كان المؤتمر بين حجري رحى كادا يطحنانه: حجر الإكتفاء بالنقاط البدهيات التي لاخلاف على أي منها بين أي عضو أو اتجاه وآخر، بحيث تأتي القرارات كالماء بلا طعم ولا لون ولا رائحة، وحجر الدخول في عمق المسائل الأساسية ذات المعالجات المختلفة والمتناقضة أحياناً، بحيث ترضي القرارات جماعة وترفضها جماعة أخرى، فينشق المؤتمر على نفسه ويخرج المؤتمرون بدون بيان ختامي واحد يجمعون عليه.

من هنا انبثق «الحل الوسط»، وهو يتمثل بالقاعدة العملية المتواضعة بأن القافلة تسير بسرعة أبطأ الجمال فيها. وبعض فرسان القافلة لاتهنأ إلا بالوصول إلى مياهي النهر والبحر. بينما يكتفي بعض فرسانها بإرواء ظمأه من مياه الينابيع والآبار دون بلوغ النهر والبحر وما بينهما!

الدرس العاشر والأخير إذن هو أن الرؤيا الإستراتيجية وخطة عملها التنفيذية هي وحدها التي تحل هذا الإشكال وتصل بالقافلة إلى شواطئ النهر وسواحل البحر دون إرهاق الجمال القنوعة التي تريد التأكد من الحصول على القليل قبل المغامرة بطلب الكثير. إنها دروس تدعونا أن نتبصر بها ونستفيد منها قبل متابعة المسيرة. فهل نفعل؟ ■■

القضية الفلسطينية وتطوراتها

وصولاً إلى اتفاقات أوسلو وواي ريفر ومؤتمر غزة التصفوي

د. طلال ناجي

الأمين العام المساعد للجبهةالشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

ليس خافياً ما لحق قضية الشعب العربي الفلسطيني من تشويه وتحريف، وإغراقها في متاهات ما يسمى بالحلول السياسية، التي تمثل في الحقيقة تقاطع المصالح الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فلقد بحثت عناصر القضية الفلسطينية واسبابها على نطاق واسع، منذ مطلع هذا القرن، ولازالت هذه البحوث والدراسات تترى، ومن مختلف المشارب والإتجاهات، إن كانت جغرافية أو تاريخية أو دينية أو سياسية.

وقد استعملت هذه الدراسات والبحوث لغرض تجزئة المنطقة وإغراقها في مشاكل ونزاعات واستثمارها لزرع الكيان الصهيوني في قلبها، لقد سيقت شتى المزاعم والإدعاءات في هذا السبيل، من ناحية استنجدوا بالمرويات الدينية والأخلاقية والإنسانية، وخاطبوا «معادي السامية» في أوروبا مبينين أن استعمار فلسطين وإعطاءها لليهود ستخلصهم من الوجود اليهودي في بلدانهم وقد كان لهذه الطروحات أثرها مع تسويقات أخرى عديدة، الأمر الذي أعطى الإستعمار البريطاني إمكانية أن يصدر وعده لليهود بـ «وطن قومي» لهم في فلسطين.

إن فترة الثلاثين عاماً التي تلت ذلك الوعد المنافي للاعراف الدولية والمناقض لمبادئ العدالة والإنسانية، هذه الفترة قد حفلت بأفظع الجرائم بحق الشعب العربي الفلسطيني والتي لاتقل فظاعة عما ارتكب بحق السكان الأصليين في الأمريكيتين، ولا عما ارتكبته النازية بحق الشعوب التي احتلت أوطانها، وزادت عن ذلك بأن هجرت مئات الألوف من أبناء فلسطين الذين راحوا يحاولون الدفاع عن ديارهم ضد غزو استعماري استيطاني إجلائي، ليس له مثيل في التاريخ المعاصر، لقد أكره السكان الأصليون على التشرد وانتزعوا من ديارهم على ايدي العصابات الصهيونية الأوروبية، واضطروا إلى ترك مدنهم وقراهم، وسلبت منهم أراضيهم وأملاكهم وأموالهم، فاصبحوا لاجئين ليس لهم أي مورد للحياة.

إن الشعب العربي الفلسطيني، الذي عمر أرض فلسطين منذ عشرات القرون ما قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام، قد حارب وتصدى لكل محاولة لسلخه عن وطنه، فظل منذ اليوم الأول الذي عرف فيه بوعد بلفور، يتنكب السلاح دفاعاً عن حقه الوطني والتاريخي والحضاري في فلسطين، وظل يرفض ما انبثق عن هذا الوعد وصك الإنتداب، وقرار عصبة الأمم، الذين ليس لهم الحق ولا بأي صورة للتبرع بالأرض الفلسطينية لإقامة كيان استيطاني اغتصابي على ارضهم التاريخية، بواسطة انهيار الدولة وتحت راية الإستعمار البريطاني.

وكل الأعراف والمواثيق الدولية التي تقر بحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها تستجيب لمطلب الشعب العربي الفلسطيني وكفاحه من أجل تحرير وطنه فلسطين من الإستعمار الإستيطاني الإجلائي الممول والمدعوم من قبل القوى والدوائر الإستعمارية.

وعلى الرغم من أكداس ما دبج من تزييف لتاريخ المنطقة وحضارتها وحركة أقوامها الأصليين، وجولانهم في وطنهم التاريخي، فلم يتمكنوا من مسخ التاريخ وتغييب قانونية وشرعية الملكية التاريخية للشعب العربي الفلسطيني لأرضه فلسطين، لذا فمن الطبيعي أن يصمد الشعب العربي الفلسطيني ويعمل بكل قواه وبمؤازرة ودعم أمته العربية والإسلامية وأحرار العالم على إزالة الحيف والظلم الجائر الذي لحقه في وطنه وشرده من دياره، وله كل الحق، وعلى الرغم من التطورات السلبية التي لحقت نضاله نتيجة انحراف البعض ونتيجة المتغيرات الدولية، له كل الحق ومهما طال الزمن لإسترداد وطنه.

إن المطلع على حقيقة المشاريع التسووية ومشاريع الحلول لما اصطلح على تسميته بأزمة الشرق الأوسط، سيدرك الهدف الرئيسي لمحاولة الإستعمار سلخ فلسطين و(منحها) ليهود أوروبا، من أن هذا الهدف يرمي لإبقاء المنطقة العربية وشعبها العربي، يرزح تحت نهبه واستغلاله.

أقر قرار الأمم المتحدة ١٨١ بتقسيم فلسطين العربية إلى قسمين، قسم يقيم عليه اليهود دولة لهم فيه، والآخر لشعب فلسطين العربي ليقيم دولة فيه، كما أقرت الأمم المتحدة في قرارها ١٩٤، حق اللاجئين بالعودة أو التعويض على من لايرغب بالعودة.

وقد كان هذا مما ظلت تطالب به بعض الحكومات العربية منذ سنة ١٩٤٩، بحجة أنه ليس لها من سبيل آخر للمطالبة بغير ذلك وهي ترتبط بقوانين وتعهدات دولية وكونها أعضاء في الأمم المتحدة التي أضفت الشرعية الدولية على الإغتصاب الإستعماري الإستيطاني الصهيوني، وهي ذات «الشرعية الدولية» التي يستند، ويطالب بها، لإجبار العدو الصهيوني على تنفيذ «اتفاقات السلام» التي أبرمت معه، خاصة في المجال الفلسطيني.

وقد ثبت بشكل لايقبل الجدل رفض الصهاينة حتى هذا المنطق التساومي، فضلاً عن جعل الرأي العام العالمي، إن لم يكن كله، فمعظمه، وبمختلف الوسائل، أن «يسلم» بواقعهم الذي أوجدوه بعدوان القوة الغاشمة، قبل عدوانهم في ٥ حزيران ١٩٦٧.

وبحماية ودفع وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الغرب الإستعمارية غطوا على تجاوزهم «لقرارات الأمم المتحدة» وجعلوا الرجوع لقراري الأمم المتحدة ٣٣٨/٢٤٢، قضية غير مطروحة، واستبدلوها بعد حرب ١٩٧٣ وعدوانهم في ١٩٨٢ بالمساومة حول الخضوع العربي للقوة والهيمنة الصهيونية.

وكانت اتفاقات كامب ديفيد ١٩٧٨، عوناً ومن أكبر بلد عربي يقدم للمشروع الإمبريالي في المنطقة، دفع بالقضية الفلسطينية على الصعيد الرسمي العربي والدولي، إلى مستوى من التدني في التعامل معها، خاصة بعد التطورات في الساحة الفلسطينية، ومنذ العام ١٩٦٨، والتي لايمكن قراءتها إلا بكونها

تؤسس للمساومة والتنازل، حيث برز الحديث بشكل خافت عن إمكانية الموافقة على إنشاء كيان سياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعد من هذه الناحية أول محاولة للحديث عن تسوية سياسية في ظروف الثورة المعاصرة وتصاعد وتيرة العمل الفدائي والكفاح المسلح، وفي حينها صدر عن قيادة الكيان الصهيوني: «أنه يجري بحث مشاريع لإستقرار وتطوير الأراضي المحتلة في لجنة وزارية برئاسة «رعنان فايتس» وأن من مهمات اللجنة إعداد مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين وإقامة مستوطنات يهودية». وعقبت جريدة الغارديان اللندنية على الخطة المذكورة في ١٩٦٧/٩/٢٨ في ستراسبورغ قائلة: «إن وجهة النظر الإسرائيلية السائدة تكمن في أن قيام كيان فلسطيني مستقل لابد أن يرتبط بإسرائيل إلى درجة ما اقتصادياً وعسكرياً» وكان بيان أبا ايبان قد اقترح يوم ١٩٦٧/٩/٢٧ إقامة اتحاد اقتصادي بين إسرائيل والأردن. وقد نسبت الفيغارو في ١٩٦٧/١١/١٣ هذه الفكرة ـ فكرة الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ إلى موشي ديان «صاحب الإقتراح بإنشاء جمهورية فلسطينية في غزة بإجراء استفتاء فيها».

وتحدثت الغارديان على تسوية محتملة أخرى، حين قالت في ١٩٦٧/١١/٢٧: «من أجل تحويل الضفة الغربية مع الضفة الشرقية للأردن، وإذا كان ذلك ممكناً، إلى فلسطين جديدة» أما روتشيلد فتحدث عن سيناريو آخر للتسوية حيث يقول: «أنه يؤيد موشي دايان في ضرورة عزل العرب، وأن يكون هذا العزل في نطاق دولتين إحداهما غرب الأردن والثانية في غزة».

ألا يعني هذا تلاقي برنامج التسوية «الفلسطيني» مع البرنامج الإستعماري الصهيوني لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، وفق منظور سياسي اقتصادي، عسكري وأمني وثقافي، يصب في الإستراتيجية الإمبريالية الأمريكية، من المؤكد ذلك، فتصريحات عرفات بعيد توقيعه اتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، والداعية لقيام تعاون اقليمي بين «دولة فلسطينية» ولبنان والأردن وإسرائيل، هذه التصريحات ألا تروج للمشروع «القديم» الصهيوني.

لقد تطورت الكيانية الفلسطينية تطوراً بطيئاً، نتيجة لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، في فلسطين وفي المنطقة، لذا فإن «الحركة الوطنية الفلسطينية» لم تكن طروحاتها، ومن ثم نضالها، بحجم المشروع الإمبريالي الصهيوني، على الرغم من تنكبها السلاح وخوضها معارك عنيفة، التبلور أخذ أبعاده في خضم النضال القومي، ولكنه عانى من ظاهرة الإتكال الكلي على الحل القومي، رغم أن ما كان يجري، من الناحية العملية، هي حلول من منظور قطري، فمؤتمر ١٩١٩، الذي يعد الأول للحركة الوطنية الفلسطينية، تمسك بالبعد القومي دون إبراز الهوية الوطنية، وهذا إن عنى شيئاً، فيعني أن الوعي القومي كظاهرة استمرت مفاعلها طاغية على الوعي الوطني، لذا لم تبرز أية معارضة جدية لضم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٤٨.

ولكن منذ ما بعد النكبة وحتى الخمسينات، والتي يمكن اعتبارها مرحلة نمو الوعي الوطني القطري، تصاعدت ظاهرة الوطنية في الأوساط العربية الفلسطينية، ولكن من خلال الإنخراط في حركة القومية العربية، إن بسبب التشتت الفلسطيني أو بسبب الوعي القومي الذي استمر مسيطراً في النشاط السياسي الفلسطيني، من خلال اعتبار القضية الفلسطينية قضية قومية أولاً، كما أن استعمار فلسطين واستيطانها من قبل الصهاينة وضم الضفة الغربية للأردن وغزة لمصر، كان هذا الأمر سبباً مباشراً لتطور الظاهرة الوطنية القطرية.

بعد عقد الخمسينات ظهرت بشكل بارز الهوية الفلسطينية القطرية، ولكنها لم تقطع علاقتها القومية ومن المعلوم أن دورة الجامعة العربية عام ١٩٥٩، قد اتخذت قرارات قومية، سدت الطريق أمام التقوقع القطري، هذه القرارات أبرزت القضية العربية الفلسطينية، ودفعت العنصر الفلسطيني لتحمل مسؤوليته الوطنية والقومية، واستكملت هذه الخطوة عام ١٩٦٣ في جانبها للتخلي عن الحل القومي بعد أحداث مصر وسوريا والعراق تحت شعار «قد حان الوقت ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم» وما على الدول العربية سوى مساعدتهم في إتاحة الفرصة أمامهم لتمكنهم من حماية حقهم في صورة «ديمقراطية». وقد تم إقرار ذلك في أول قمة عربية عام ١٩٦٣ ثم في القمة العربية عام ١٩٦٤.

كان الرد الفلسطيني على سياسة التخلي العربية، بعقد أول مجلس وطني فلسطيني في المرحلة الجديدة وإعلان م.ت.ف ووضع ميثاقها القومي، وامتدت المرحلة حتى عدوان حزيران ١٩٦٧، وهي مرحلة ولادة أدوات النضال الوطني الفلسطيني الجديدة، أو تبلور مشروع النضال القطري الفلسطيني بصفته المعاصرة، بعد فترة «الإنغمار في العمل القومي».

مثلت الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤، مرحلة هامة في مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني، وقد اشتملت هذه المرحلة على:

١ـ انطلاقة الكفاح المسلح بصيغة العمل الفدائي.

٢ـ تبادل المواقع في إطار حركة التحرر العربية وتحول المقاومة المسلحة الفلسطينية إلى:

أـ طليعة حركة التحرر العربية. ب ـ عامل محفز للأوضاع العربية.

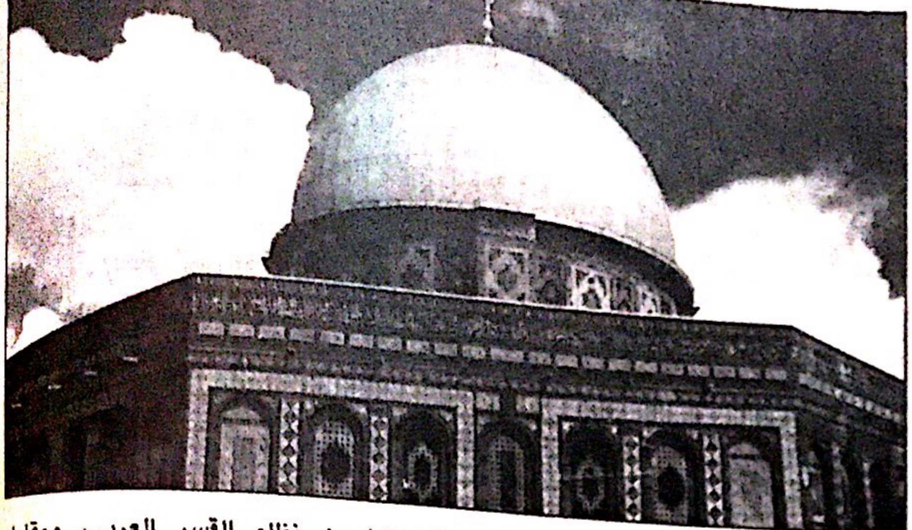
٣ـ احتلال العامل الذاتي الفلسطيني لموقع المقرر الحاسم لشروط الكفاح الوطني، وقد شهدت هذه الفترة ولادة الميثاق الوطني الفلسطيني، إذ أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عام ١٩٦٨ جملة تغيرات على الميثاق القومي الفلسطيني، الذي أعطى عنواناً جديداً هو الميثاق الوطني الفلسطيني، وأبرز التغيرات وهي في جوهرها إيجابية:

أـ تكريس وطنية القضية الفلسطينية واستمرار علاقتها القومية. ب ـ اعتبار الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً. ج ـ ورفض موضوعة إزالة العدوان ورفض إقامة الدولة «المسخ» كما وردت في أدبيات المقاومة حينها.

لقد وصف المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في ١٠/ تموز/١٩٦٨ هذه الدولة المسخ بالكيان قائلاً في أحد قراراته: «تسعى الحركة الصهيونية الإستعمارية وأداتها إسرائيل إلى تثبيت العدوان الصهيوني على فلسطين وتعزيز الإنتصار العسكري الإسرائيلي ٤٨-٦٧ بإقامة كيان فلسطيني في الأراضي المحتلة بعد عدوان حزيران، بما يعطي الشرعية والديمومة لدولة إسرائيل الأمر الذي يتناقض مع حق الشعب الفلسطيني في كامل أرضه، وهذا الكيان المزيف هو مستعمرة إسرائيلية ومرحلة مؤقتة تمهيداً لتفريغ الأرض من السكان ودمجها بإسرائيل».

أليست التطورات الراهنة هي ما رآها المجلس الوطني عام ١٩٦٨، فتح في ذكرى انطلاقتها الرابعة عام ١٩٦٩ قالت في بيان سياسي بالمناسبة «اننا نرفض جميع الحلول التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية وفي مقدمتها التلويحات الصهيونية والاستعمارية لإقامة دولة فلسطينية مزيفة» شتان ما بين الأمس واليوم!!؟

أما مرحلة ما بعد عام ١٩٧٤، فقد استهلت بالبرنامج المرحلي، الذي يعني أول بادرة فلسطينية نحو التخلي عن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. وقد مثل هذا البرنامج البديل الفلسطيني للقرارين ٢٤٢-٣٣٨ تحت شعار «الدولة الوطنية المستقلة»، كان الطرح



السياسي الفلسطيني قبل ١٩٧٤ يشدد على تحرير كامل التراب الفلسطيني، ويرفض موضوعة «الدولة الفلسطينية» بوصفها مشروع تسوية إمبريالياً صهيونياً لصرف النضال الوطني الفلسطيني عن وجهته في تحرير ارض وطنه وبالتالي دفعه للتخلي عن حقوقه التاريخية.

كيف وصلت الثورة إلى البديل؟!

شهدت العلاقات العربية الفلسطينية، تحولات عديدة، منذ انطلاق الثورة الفلسطينية في العام ١٩٦٥، ورغم أنه يمكن الإشارة لتحولات كثيرة في هذه العلاقة، منها ما سبق اندلاع الثورة المعاصرة، ومنها ما بعدها، إلا أنها لم تكن من النوع المصيري على القضية الفلسطينية، كما هي الحال بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، ومن حيث حجم وتأثير هذه التحولات على مصير القضية الفلسطينية، يمكن توصيفها في ثلاث مراحل مهمة على الصعيد الإستراتيجي لمسار القضية الفلسطينية.

١ـ مرحلة البديل، وقد بدأت هذه المرحلة بعيد هزيمة حزيران ١٩٦٧، حيث برزت الحركة الوطنية الفلسطينية، حين ذاك، كبديل للممارسة العربية الجماعية، إذ من المعلوم ان أحداث حرب ١٩٦٧، كانت إدانة عميقة للنظام العربي، بكل جوانبه، كما هي في ذات الوقت إدانة لحركة التحرر العربية، الأمر الذي دفع الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الإنتقال لساحتهم «القطرية»، غير أن القطع الذي اصاب العلاقة العربية الفلسطينية، لم يكن بين «الثورة» والأنظمة، بل بين الثورة وحركة التحرر العربي، بحيث باتت الثورة أسيرة عزلة فرضتها على نفسها، وأسيرة غرور لامبرر له، وقد ساعد «الثورة» في الإنعزال عن محيطها وحاضنها القومي، وشريان كفاحها الثوري الحقيقي، هو أن القطرية المتجسدة في الحدود الجغرافية تمددت إلى الحدود السياسية، بطريقها الرسمي والحركي، إذ أن مجموع قوى التحرر العربي، وخاصة التي في موقع المعارضة، وتحديداً اتجاهها التقدمي الديمقراطي والقومي الوحدوي، باتت بعد حصول الإستقلال القطري، منكفئة للداخل، وأهملت أو ابتعدت عن الأولويات القومية، نتيجة قراءة غير دقيقة لإمكانية الإستقلال القطري في تطوير التنمية وصون الإستقلال ذاته، خارج التكامل والتضامن القومي، أي خارج عنصر الصياغة الأساسي والجوهري.

إن هذا المناخ قد ساعد على أن يبلور اليمين الفلسطيني مقولة القطرية، تحت شعار الحلول «الوطنية» للقضية الفلسطينية، مما يعني في نهاية المطاف، التخلي عن القاعدة القومية للثورة الفلسطينية، وقطع التواصل ما بين ممارسة الثورة ومرتكزاتها الضرورية قطعاً لتحقيق وضع إيجابي في مصير القضية الفلسطينية.

إن هذا البديل، والذي استمر مفعوله في إطار هذه المرحلة السياسية، قد كان الأساس الذي ارتكزت إليه «الثورة» للإنتقال عام ١٩٧٤ إلى التحول الإستراتيجي في نهج وممارسة م.ت.ف، إنه الإنقلاب التاريخي.

بدأت مرحلة المقايضة بعد إقرار البرنامج المرحلي، وهي مرحلة كان لابد لها أن تظهر وتتموضع في النهج والممارسة السياسية والكفاحية، إذ لامجال غير ذلك بانتهاج سياسة واستراتيجية البديل، هذه الإستراتيجية لابد لها من ان تستكمل شروطها الذاتية، فالحركة الوطنية الفلسطينية ورغم البهرجة الإعلامية والشعاراتية، وما استثارته من صراعات مسلحة داخلية وفلسطينية عربية، وصراعات سياسية، لم تكن في حقيقة الواقع، وبمعنى أدق، لم ترتق هذه الحركة بمستوى قوة تغير فاعلة، ويمكن وصف هذا الوضع للثورة وقواها بالزائف، إن الوضع الذاتي ورغم قوة مفاعيل عناصره، كانت له كذلك أسباب موضوعية، يأتي في مقدمتها التشابك مع النظام العربي الرسمي، الذي مثل الإنخراط في لعبة أخيل «للثورة» الفلسطينية، وقد حل هذا التشابك المعقد، خاصة في جزئه العلني، في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ حيث قبلت منظمة التحرير الفلسطينية «اي الثورة» أن تكون الشريك الصغير في «اللعبة».

فالثورة التي تستمد شرعيتها من حقيقة كونها ثورة شعب، ثورة تحرر وطني، طلبت شرعيتها من نظام القسر العربي، ومقابل الإعتراف بأحقية النظام العربي في الإسفاف والإيغال في فرض القيود على التغير والتطور الإجتماعي والسياسي، الذي يستدعيه استمرار «الإستقلال الوطني» ويحضه في مواجهة القطرية، وبهذا تكون «الثورة» قد شاركت واندمجت في بنية النظام العربي «الإنتدابي» وهيكليته الرسمية وبنيته الفكرية والإجتماعية، وبذا دق الإسفين في إمكانية تطور الثورة سياسياً واجتماعياً، وتالياً اقتصادياً وعسكرياً، لتتحول الثورة إلى مجرد شركة تجارية، تهمها أولاً وأخيراً حسابات الأرباح والخسائر الذاتية وليس ارباح وخسائر الثورة ومصير القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

لقد فرض النظام العربي، خاصة جناحه الرجعي، مقابل الإعتراف «بشرعية قيادة المنظمة» ومقابل حجز مكان لها في اللعبة السياسية والدبلوماسية، أن تتخلى عن نهج الكفاح المسلح، وتستبدله بالمساومة السياسية، وبهذا استمرت «الثورة»، طيلة الفترة ما بعد البرنامج المرحلي «ترفع شعار الكفاح المسلح، غير أنها في الواقع تمارس لعبة النظام العربي ـ لعبة المساومة السياسية».

ودون الدخول في مناقشة لاطائل منها، لمختلف الطروحات المتعلقة بفلسفة «حل» القضية الفلسطينية فإن جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني، والذي هو صراع بين أمة تطمح لأن تأخذ مكانها في تاريخ الحضارة الإنسانية، وبين القوى الإستعمارية، هذا الطموح للأمة يمثل عملية التقدم على طريق إفشال المشروع الإمبريالي الصهيوني في المنطقة العربية، إن هذا الصراع، وعلى ماقيل سابقاً وسيقال الآن، ولاحقاً، يبقى نجاح العرب في حسمه رهن اتجاههم نحو التكاملي

الوحدوي، وتحديداً، الإقتصادي والسياسي للأقطار العربية. إن ترسخ القطرية، لايمكن توصيفها إلا بكونها الشكل العلني في المرحلة الراهنة من عملية تكريس المشروع الإستعماري في الوطن العربي.

لقد طرح البرنامج المرحلي بعد حرب تشرين، على الرغم من أن مقدماته وإرهاصاته كانت قائمة وإن بشكل غير مهيمن على سياسة وممارسة م.ت.ف قبل الحرب، غير أن الحرب بنتائجها على الصعيد الدولي والإقليمي، وبدء سيطرة الفكر القطري، أطلقت في الساحة الفلسطينية أفكاراً برنامجية، سرعان ما صيغت في برنامج واضح وجلي، غير أن هذا البرنامج، يعد في جوهره تعديلاً جذرياً للميثاق الوطني الفلسطيني، وهذا التعديل هو تعديل نقيض لجوهر ومضمون الميثاق، وأيضاً ينتقص ويناقض ميثاق الشرف السياسي القومي القائل بتحرير فلسطين، وقد صاغت منظمة التحرير الفلسطينية ممارستها على اساس أن تحقيق هذا البرنامج، يستند إلى الضغوط الدولية التي تتطلب التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني، وانعكست معطيات التمسك بالبرنامج المرحلي، على مختلف ممارسة المنظمة، خطاباً سياسياً جديداً، ممارسة مسلحة تتضاءل وفقاً لتطور الموقف من التسوية ولتخدم سياسة التسوية.

وفي هذه الأجواء قامت جبهة الرفض على قاعدة تجميع القوى الفلسطينية لدعم خط الثورة وميثاقها وصون قوميتها، بمواجهة ما كان يخطط من سياسة تستهدف تفتيت الوحدة الوطنية، هذه الجبهة، وبفعل تحالف اليمين و«اليسار» الفلسطيني والعربي، ضدها تضاءل دورها، وتحت مغريات الوحدة الوطنية، كفت عن أن تشكل معادلاً فاعلاً في الثورة، وبعد عام ١٩٧٩، برز اليمين محتلاً الجزء الأعظم من مساحة الثورة الفلسطينية، يدعمه وينظر له ما أطلق على نفسه اسم قوى الواقعية السياسية.

لقد بدا واضحاً بعد انحسار مد المشروع القومي، ظهور تطلع في الساحة الفلسطينية للتفرد بالقرار، إن هذا التفرد الذي سوق تحت شعار «استقلال القرار الفلسطيني» يعني من جملة معانيه، تحول الثورة الفلسطينية، من ثورة تحرر وطني، إلى مجرد قوة سياسية في المنطقة، مثلها مثل باقي الأنظمة العربية، وتساوقاً مع هذا، استثمرت الرجعية العربية هذا النزوع، للتخلص من أعباء التضامن العربي.

وقد كان للوضع الذي يمكن الذهاب في القول عنه، الوضع المصنوع في لبنان، انعكاسه المباشر على دينامية الثورة، والتغيرات التي طالت بنيتها التنظيمية والسياسية والكفاحية، وانغمار خطها الإستراتيجي في متاهة المشاكل العربية، لقد كان هذا الوضع والآلية التي وصلتها الثورة، واضحاً بدرجة تسمح بالقول، إن قيادة المنظمة كانت تقامر بمشاريع هي جزء من وظيفة التسوية السياسية إلى جانب الغياب شبه التام عن الوضع في الأراضي المحتلة، وعن مقاومة حقيقية وفعلية للعدو الصهيوني والإستعاضة عن ذلك بالمظاهر الإستعراضية المختلفة، والذي يعني أن قيادة م.ت.ف، قد تركت ميدانها الذي لأجله انبثقت.

وبهذه الرؤية تحددت الخيارات السياسية، وليس غيرها، أمام قيادة م.ت.ف، وهي الدخول في لعبة التسوية للقضية الفلسطينية ومعلوم أن كل المشاريع صيغت لإنهاء القضية الفلسطينية، تاريخياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً، وقد ترجمها الرئيس الروماني سابقاً، شاوشيسكو اثناء حرب ١٩٨٢ بقوله: «لم يكن أمام القيادة الفلسطينية لتخرج من بيروت سالمة سوى شرطين، أولهما أن تتابع مسيرة الحل السلمي، والثاني أن الحل السلمي، في ظل ميزان القوى الذي يميل بشدة لصالح إسرائيل، ولن يعطي العرب أكثر من الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقية كامب ديفيد».

إن إنشغال المنطقة في الحرب العراقية الإيرانية وحرب ١٩٨٢ في لبنان، وبدء تهاوي المعسكر الإشتراكي وانتقال قيادة المنظمة إلى تونس، تمت دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني، وإعلان الموافقة على القرار ٢٤٢ كأساس «لحل» القضية الفلسطينية، وبهذا خطت قيادة المنظمة خطوتها الأخيرة في مسلسل الإنحراف عن ثوابت النضال الوطني التحرري، وبعد انهيار الإتحاد السوفياتي السابق وحرب الخليج الثانية، تمهدت أرضية التسوية السياسية المتفاوض عليها شبه إجماع عربي.

فكان مؤتمر مدريد، ومشاركة قيادة المنظمة فيه بوفد مشترك تحت مظلة النظام الأردني، وبالتالي خروجها عن هذا الإطار وتخليها عن وفدها، وتوقيعها سراً اتفاق أوسلو، فما هي نتائج اتفاق أوسلو؟

لقد ترتب على اتفاق أوسلو نتائج سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، إذ يشكل هذا الإتفاق منعطفاً تاريخياً حقق من خلاله العدو الصهيوني أكبر نصر على الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨، فالحركة الصهيونية كانت على الدوام تهدف من الناحية الإستراتيجية، أن تجد ممثلاً عربياً يمنح كيانها الإغتصابي الشرعية، فبعد أن وجدت الأمير فيصل خلال ما بعد الحرب العالمية الأولى، وجدت أنور السادات عام ١٩٧٨، وتلتها باتفاق أوسلو حصلت على تلك الشرعية من قيادة م.ت.ف، التي أصبح يعرفها العالم بالممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، فكانت تلك قفزة نوعية وانعطافة مصيرية في مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية، لقد جاء الإتفاق بين قيادة المنظمة والعدو الصهيوني، هدية من الممثل نفسه دون مقابل سوى تعهد العدو بقبول الفلسطينيين في الأرض المحتلة كفئات اثنية غير متكاملة لها صلاحية العيش «في ظروف تحددها إسرائيل» على أجزاء منقطعة مما يعتبر «بأرض إسرائيل الكبرى»، فمن الناحية القانونية فإن هذا الإتفاق قد حول الشعب العربي الفلسطيني من شعب حسب مفهوم القانون الدولي، والذي يحق له الكفاح في سبيل تحقيق مصيره على ارض وطنه، إلى فئة اثنية، أو جالية عربية في «دولة إسرائيل».

وهذا المفهوم يتطابق تماماً مع «مبدأ الوطن القومي» وهو ركن أساسي للأيديولوجية الصهيونية، ومضمون هذا المبدأ إن «غياب» اليهود عن «الوطن القومي» خلال قرون لم يبطل ملكيتهم للأرض، وإن تواجد الفلسطينيين على تلك الأرض خلال غياب اليهود لايمنحهم حقوقاً وطنية وملكية أرض، وعلى اساسها كان مشروع بيغن للحكم الذاتي، أي أن الفلسطينيين لهم الحق في الحكم الذاتي كأشخاص دون حق الأرض.

اتفاق أوسلو وتداعياته هو تعزيز لهذه النظرية العنصرية الصهيونية، وتطبيق لها، ولكنه أكثر إجحافاً من مشروع كامب ديفيد، حيث كان الأخير يقوم على اساس حكم ذاتي كامل في الضفة والقطاع، في حين اتفاق أوسلو أعطى حكماً ذاتياً محدوداً شبيهاً بسلطة البلديات، إن لم يكن أقل منها.

ومن الناحية القانونية، ووفق قرارات مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، كانت المستوطنات تعتبر غير قانونية في إطار كامب ديفيد ومن الضروري تجميدها أثناء المفاوضات، أما بعد اتفاق أوسلو واحد فلم تعتبر عقبة في طريق «السلام» «سلام الشجعان» حسب تعبير عرفات، والأنكى أن الموقف الأمريكي، خاصة في عهد كلينتون اعتبر المستوطنات مقبولة لدرجة معينة، وتأجيلها حسب اتفاق أوسلو إلى مرحلة المفاوضات النهائية، هو بمثابة اعتراف «فلسطيني» بها، وجاء اتفاق القاهرة يثبتها ويضاعف عددها وعدد المستوطنين الجدد، وبالإمكان تلخيص مخاطر اتفاقات أوسلو:

١- فقدان حق تقرير المصير، بوصفه حقاً مقراً ومشروعاً في القانون الدولي والمواثيق والإتفاقات، بوصفه حقاً غير قابل للتصرف حسب اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة.

٢- فقدان الحق بإقامة الدولة الوطنية المستقلة، إذ أن الإتفاقات تشطب كلياً على عناصر السيادة الوطنية على الأرض.

٣- إلى جانب إضفائها الشرعية على الإغتصاب الصهيوني تنص اتفاقات أوسلو وتداعياتها على إدانة أية أعمال يعتبرها العدو تهدد أمنه وأمن مستوطناته، وحيث كانت حصيلة الاتفاق وأد الإنتفاضة الفلسطينية.

٤- ثم أن هذه الإتفاقات تشرع الأمن الصهيوني على حساب الأمن الوطني الفلسطيني.

٥- إعادة تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تقسيماً يضمن السيطرة المطلقة للعدو الصهيوني على أكثر من ٦٠٪ من أراضي الضفة والقطاع، ومحاولة إلغاء حق العودة للاجئين وتعليق قضية النازحين ومحاولة التعفية على قضية القدس.

٦- اعتبار اي كيان سياسي يتمخض عن هذه الإتفاقات كياناً يرتبط سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وثقافياً بالكيان الصهيوني.

والحال فإن هذه الإتفاقات، كرست في الواقع، رفع المسؤولية العربية الرسمية، ودعوتها لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والإعتراف به كجزء من المنطقة العربية، وتمهيد السبل أمامه لبسط هيمنته وسيطرته السياسية والإقتصادية والعسكرية على العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، إلى جانب أمور أخرى كلها تصب في مصلحة المشروع الإمبريالي الصهيوني الذي يهدف لإستعمار المنطقة العربية والشرق الأوسط في إطار الإستراتيجية الأمريكية المدعوة بالنظام العالمي الجديد، وصيغته الإقليمية المدعوة بالنظام الشرق أوسطي وآليته النظام الإقتصادي المدعو لتكريس هذا الأمر عبر ما يسمى بالمؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

غير أن خلاف حزبي اللعبة السياسية في الكيان الصهيوني، وصعود تجمع اليمين المتطرف بقيادة الليكود ألغى الكثير من التفاصيل المتعلقة بهذه الإستراتيجية، قافزاً فوقها بصورة متعجرفة ليفرض جوهر الاستراتيجية عبر القوة العسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودبلوماسية الغرب النفاقية، كما في مسلسل العدوان على العراق والسودان، ومحاصرة ليبيا والحصار اتجاه إيران وسوريا والعمليات



العسكرية العدوانية الصهيونية على لبنان.

والحال فإن باتفاق واي ريفر تكون اتفاقات أوسلو قد قطعت شوطاً بعيداً في محاولة تدمير القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، دون أن يستطيع عرفات وفريقه من الحصول على أدنى حق من حقوق الشعب العربي الفلسطيني التاريخية. ويأتي إعلان اتفاقية واي ريفر الأخيرة بكونه السادس من الإتفاقيات الرئيسية التي تم إبرامها مع العدو الصهيوني حيث سبقه اتفاق غزة - أريحا أولاً في ١٩٩٣/٩/١٣، واتفاق باريس الإقتصادي في نيسان/١٩٩٤، واتفاق الحكم الذاتي المحدود للمرحلة الإنتقالية في أيار/ ١٩٩٤، والإتفاق الإنتقالي لإعادة الإنتشار في المدن الست في ايلول/١٩٩٥، واتفاق الخليل في كانون الثاني/١٩٩٧ الذي استمر معطلاً وجاءت اتفاقية واي لتحريكه، حسب بيانات واشنطن.

إن السمة العامة لكل هذه الإتفاقيات هي كونها اتفاقيات تنازلات بعد تنازلات لايحملها سقف أو مرجعية، فكل اتفاق جديد يأتي بتنازل وتفريط أسوأ من سابقه، وفي أحسن الأحوال يقدم تفسيراً تنازلياً لإتفاق سابق، وهذا هو حال إعلان اتفاقية واي ريفر الذي جاء يترجم المذكرة الأمريكية الملحقة باتفاق الخليل على نحو مفرط في تنازلاته.

إذا استرجعنا كل المنعطفات التي مرت بها القيادة العرفاتية في مفاوضاتها مع العدو الصهيوني وبإشراف واشنطن لإكتشفنا أن ما جرى في واي ريفر كان عملية فرض تنازلات جديدة والقبول بالشروط الصهيونية الجديدة، وهذه الشروط، كما يظهر في واقع الأمر، شروط لاتنتهي.

كما هو معروف فإن اتفاقية واي ريفر تناولت خمسة موضوعات رئيسية هي إعادة الإنتشار، والأمن، والقضايا الإقتصادية، والنشاطات أحادية الجانب، ومفاوضات التسوية النهائية، غير أن الإتفاقية ركزت على جانب واحد من هذه الجوانب الخمسة، ألا وهي القضايا الأمنية، مما يعني أن الإتفاقية، ورغم بنودها العديدة، لم تكن إلا اتفاقاً أمنياً، مقابل بعض الفتات للبنود الأخرى والتي لم ينفذ من تفاصيلها أي شيء حتى الآن، بل أغرقت عملية التنفيذ بشروط وشروط لاحقة وهكذا دواليك إلى أن قرر نتنياهو تأجيل التنفيذ حتى ما بعد الإنتخابات التي قرر الدعوة إليها في نهاية كانون أول/ ١٩٩٨ مما يعني حتى هذه الإتفاقية التي قدم لأجلها عرفات تنازلات كبيرة وخطيرة لن تنفذ، وإذا فرضنا جدلاً أنها ستنفذ فلن تنفذ ابداً إلا بقبول شروط أخرى يأتي في مقدمتها، عدم إعلان الدولة والتخلي عن القدس وإثارة قضية المستوطنات والتخلي عن اللاجئين والنازحين، والتخلي عن قضية الموارد الطبيعية التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني، خاصة موضوع المياه.

لقد كانت أحد شروط فريق نتنياهو/ شارون لتنفيذ اتفاقية واي ريفر إلغاء الميثاق الوطني، على الرغم من أن عرفات قد ألغى بنوداً في الميثاق سابقاً، وقدم رسالة بهذا الخصوص للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن فريق نتنياهو/ شارون اصر على أقصى إذلال واستهانة بفريق عرفات ومؤسساتهم الفاسدة وهذا ما تم فيما سمي بـ «مؤتمر غزة الشعبي» والذي تم بإشراف كلينتون، وضم بعض المستفيدين من الأوضاع الجديدة التي صاحبت انتقال فريق أوسلو للداخل الفلسطيني.

فما هو المقصود من إلغاء الميثاق أو بنود منه؟

لقد أراد فريق نتنياهو/ شارون أن يتم إلغاء بنود من الميثاق تزيد عن ثلثي مواده وعبر المجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني بالتحديد، بما يعني مشاركة قوى المعارضة في محاولة إسباغ الشرعية على نتيجة «التصديق» وهو طلب أن تضم جلسة الإلغاء التنظيمات الشعبية المتعددة بحيث تحتشد خلف النتيجة القوى المدنية التي تمثل البنية التحتية لكيان المنظمة والمجتمع الفلسطيني.

إن طلب العدو إلغاء بنود في الميثاق وعدم استبدالها بأخرى، هدف إلى قطع الطريق إلى ما قد يعطي الإستبدال أية من تحولات معينة في تكييف الأهداف الفلسطينية ووسائل تحقيقها في الظروف الجديدة، وكذلك لقطع الطريق على التفاعلات القانونية التي يمثلها في حال الاستبدال، وبذلك يتم تجريد الشعب العربي الفلسطيني من بنيته القانونية والدستورية الجامعة لأقسامه المفروضة قسراً، وبهذا يغدو الشعب العربي الفلسطيني بلا كيانية سياسية، أي إنهاء م.ت.ف، وبلا دستور جامع للمرة الأولى منذ نهاية الحكم العثماني.

فلسطين عرفت الحياة الدستورية كشأن بقية أقاليم الامبراطورية العثمانية، وبحلول الإنتداب البريطاني كذلك كان لها دستور رغم تحفظاتنا على دستور الإنتداب، وقبل تكامل الإغتصاب الشطر الأكبر من فلسطين صاغت «حكومة عموم فلسطين» في تشرين الأول ١٩٤٨ دستوراً أكد استمرار الحياة الدستورية إلى حين استبداله بالميثاق القومي عام ١٩٦٤ وبالميثاق الوطني ١٩٦٨.

والحال فإن إمكانية أن تسد «قوانين» سلطة الحكم الذاتي الإداري هذه الخطورة إمكانية معدومة للأسباب التالية:

١- عدم صدور القانون الأساسي لمرحلة الحكم الإداري الذاتي المحدود.

٢- إن المرحلة الإنتقالية التي يمكن أن يتعامل معها هذا «القانون» لاتسمح بصدوره لأنها فترة انتقالية وحسب مجرى التسوية يمكن أن تنتهي في أي فترة قادمة وتحت أي ظروف جديدة.

٣- وحتى في حال صدور مثل هذا «القانون» سيكون محدوداً في نطاقه الجغرافي وبالتالي التمثيلي للشعب العربي الفلسطيني الذي يضطلع به الميثاق الوطني.

٤- كما أن الجهة التي ستصادق على هذا «القانون» جهة لاتمثل كل الشعب العربي الفلسطيني ولاتحظى بأدنى شرعية تفويضية، كما هو واقع المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لهذه الأسباب وغيرها أخرى لاتقل أهمية تنادت قوى وفصائل المعارضة الوطنية الفلسطينية لعقد مؤتمر وطني فلسطيني في دمشق لتأكيد التمسك بالحقوق الوطنية والتاريخية للشعب العربي الفلسطيني، ولتأكيد التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني ورفض إلغاء أو تعديل أي بند من بنوده، واعتبار اجتماع «مجلس غزة» اجتماعاً باطلاً ولايمثل أدنى تمثيل للشعب العربي الفلسطيني كما أن قراراته غير ملزمة، وهو محاولة تزوير لإرادة شعبنا العربي الفلسطيني، وتأكيد رفض اتفاقات أوسلو وتداعياتها ورفض اتفاقية واي ريفر وملحقاتها، ودراسة إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها على اساس الميثاق الوطني الفلسطيني وعلى هذه الأسس عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني وحقق انجازاً كبيراً على طريق معارضة التسوية والإستسلام وصيانة الميثاق الوطني الفلسطيني وثوابت شعبنا وحقوقه غير القابلة للتصرف، حق العودة وتقرير المصير وقيام دولته الوطنية المستقلة على تراب فلسطين.

إن هذا المؤتمر الذي عقد يومي ١٢-١٣/ ١٩٩٨/١٢ قد ضم مختلف الفعاليات والعناصر المستقلة الفلسطينية وتساوق عقده مع عقد اجتماعين لقوى المعارضة في غزة وفي رام الله فضلاً عن الفعاليات والمظاهرات الجماهيرية التي نددت بمؤتمر غزة ووصمت حضوره وقراراته بالخيانة والخروج من الصف الوطني والآن بعد هذه الفعاليات، ما هو العمل؟

معروف أنه منذ انعقاد مؤتمر مدريد، وبخاصة منذ توقيع اتفاق أوسلو وتداعياته، لم تفلح الجهود الماثلة لوقف مسلسل التنازلات والتفريط، لأسباب تتعلق بظروف الساحة الفلسطينية من ناحية صعوبة التواصل بين الفعاليات الفلسطينية ولعدم وجود الإمكانيات، ولانستبعد من هذه العوامل عاملاً مهماً هو علاقة الفصائل فيما بينها واختلاف قراءاتها لتطورات الأحداث في الساحة الفلسطينية.

إن هذه العلاقة هي من ترسبات المنهجية العرفاتية، وهي منهجية تستهدف إلغاء الاخر في الصف الواحد أو الخندق الواحد، وهذه الروحية التي استمرت مع الأسف حتى الآن، وإن بأشكال وصيغ أخرى، لعبت دوراً كبيراً في إضعاف تبلور المبادرات الكثيرة التي طرحت والتي تستهدف وقف مسلسل التنازلات وتحجيم فريق أوسلو ونهجه الإنحرافي الخطير، إن هذه الروحية أبقت الساحة الفلسطينية في حال من الإنقسام والتصارع الداخلي، وهكذا ركز فريق أوسلو على تلبية متطلبات العدو الصهيوني، وبخاصة الأمنية، بينما متطلبات الوضع الفلسطيني والتي أصبحت قوى وفصائل المعارضة والشخصيات الوطنية المستقلة، مسؤولة عنه مسؤولية تاريخية، دون ترتيب وترتيب يضمن مواجهة التحديات إن كانت من فريق أوسلو أو من العدو الصهيوني.

إن استمرار هذا الوضع بات من الخطورة التي تهدد تبديد كل المكتسبات التي تحققت حتى الآن، ونجم عنها تبديد للطاقات التي يجب أن توجه ضد أوسلو وتداعياته ضد العدو الصهيوني، لقد دفعنا ثمناً كبيراً من مصداقيتنا كقوى وفصائل تعمل لصون حقوق شعبنا والدفاع عنها ضد جبهتي العدو وفريق اوسلو، إن طريق تعزيز المصداقية والشرعية لقوى الفصائل المعارضة يمر عبر تصعيد الكفاح ضد العدو الصهيوني والنضال ضد فريق أوسلو ونهجه الإستسلامي.

إن نتائج المؤتمر الوطني الفلسطيني، والذي عقد في دمشق الصمود والتصدي، وخاصة اتخاذه قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية العليا للمتابعة، يكون قد أعطى فرصة لتنظيم أوضاع المعارضة الفلسطينية واستعادة زمام المبادرة، بحيث تخرج المعارضة من إطار ردود الأفعال إلى الفعل المنهجي، ومن أجل البحث الجدي في العمل لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قاعدة التمثيل الواسع، ولتضم كافة القوى الوطنية والقومية والإسلامية بين صفوفها، ولتأكيد تمسك شعبنا العربي الفلسطيني بحقوقه الثابتة، وبخطه الكفاحي الشرعي والقانوني، والنضال لفضح وتعرية زيف شرعية مؤتمر غزة التفريطي الإستسلامي، والقائمين عليه في محاولة مفضوحة لتزييف إرادة شعبنا، ولتأكيد أن هذا الفريق لايمثل، وبأي صورة من الصور الشعب العربي الفلسطيني، ولتعميق العلاقات الكفاحية بين القوى والفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة، والتجمعات الشعبية، وكل الفعاليات الجماهيرية لشعبنا في مختلف مناطق تواجده.

إن تفعيل قرارات المؤتمر والمقترحات والتوصيات تتطلب الجدية وأقصى المسؤولية الوطنية والقومية للإلتزام بها فالمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية لشعبنا لايمكن درؤها إلا بتجاوز الخلافات الثانوية والعمل بروحية جديدة، روحية الصمود والمقاومة، وروحية مرحلة جديدة، من النضال والكفاح، مرحلة تتطلب أقصى قدر من التضحية ونكران الذات، فالذي يخطط ويوضع قيد العمل يتجاوز بخطورته وآثاره التدميرية كارثتي ١٩٤٨-١٩٦٧.

إن جماهير شعبنا وأمتنا تنتظر وهي على نار القلق، فهل نصدقها إحساسها بالأمل؟ ■■

قراءة مقتضبة في اتفاق واي بلانتيشن ـ واشنطن

أحمد قطامش

ما كان لهذا الإتفاق أن يوقع لولا جهد الإدارة الأمريكية في زمن العولمة الإقتصادية والسياسية والإعلامية التي تقودها الولايات المتحدة فالتسوية مصلحة استراتيجية أميركية حسبما صرح بيكر وزير الخارجية الأسبق وسواه..

رغم استعصاء المفاوضات زهاء عام ونصف غير أن عجلتها تتاهب للدوران. حري الإشارة إلى أن ما أسمي المبادرة الأمريكية، ليست سوى جملة أفكار اسرائيلية لحكومة نتنياهو أعاد تبويبها منسق العملية التسووية دنيس روس باعتراف الصحافة الإسرائيلية، تزامن ذلك مع تنامي نفوذ العنصر اليهودي في أوساط المال ونظام الحكم الأمريكي إلى درجة وجود ٤٠ موظفاً يهودياً في الدوائر المسؤولة عن ملفات الشرق الأوسط وثلاثة وزرائهم الأكثر أهمية بعد كلينتون ونائبه آل غور.

لم تبحث مفاوضات واشنطن في إعادة الإنتشار الثانية بنسبة ١٣,١٪ ذلك أن الإتفاق على هذه النسبة سبق المفاوضات كما صرح شارون، الذي كان مسموعاً الجدل بينه وبين مردخاي حول ١٠٪ أم ٩٪ متواصلة الجغرافيا، وتناغماً مع المقترح الأمريكي أضيفت ٣٪ كمحمية طبيعية للإحتلال السيطرة الأمنية فيها بينما الإدارة مشتركة مع السلطة الفلسطينية على أن لاتجري تغييرات في طبيعة هذه المساحة.. انسجاماً مع الخط الطولي الحدودي من شمالي الضفة إلى جنوبها في الخريطة التي رسمتها أوساط الإحتلال وأوساط السلطة وتناهز مساحة ٢٠٪ من الضفة الغربية!!

ذات الشيء يقال عن المطار في غزة الذي تضخم حضوره قصداً في وسائل الإعلام بينما ملفه منتهٍ منذ وقت.

في المضمار الأمني تكرست الخطوط التي شدد عليها رئيس السي أي إيه في زيارته لمناطق السلطة الفلسطينية في الشهر الذي سبق مفاوضات واشنطن.. وهي لاتعدو (انضمام السلطة إلى نظام الأمن الإسرائيلي ـ الأمريكي) حسب توصيفات داعية حقوق اسرائيل..

معلوم أيضاً انه جرى تعديل الميثاق في دورة المجلس الوطني التي عقدت في غزة وتأكدت في رسالة عرفات للرئيس الأمريكي.

لاشك أن ثمة تفاصيل ومضامين جرى توضيحها فاكتسى الهيكل العظمي لحم الآليات التي ستضمن أمريكا تنفيذها، فضلاً عن جوانب سرية لم يعلن عنها.

لماذا الواي الآن؟

ثمة لحظة تقاطع تاكتيكي أوجبت الإتفاق. فمن جهة انتخابات الكونغرس.. إذ يفيد الحزب الديمقراطي أن يحقق كلينتون هذا النجاح وهو المهدد من الأغلبية الجمهورية بالعزل، بما يؤكد على أن أمريكا لاتنفك تحكم قبضتها على مسار الأحداث: تصنع الحرب (تعتدي علي العراق وتحاصر ليبيا..) وتضع التسوية وفقاً لمقاسات ومخططات الإحتكارات الأمريكية والتوسعية الإسرائيلية.. كخطوة تقاطع الطريق على أية ارهاصات أوروبية (دعوة شيراك ـ مبارك لعقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام) علماً أن أوروبا في الجوهر لاتتمايز إلا في الموقف الأيديولوجي ـ النظري دون تبني سياسة مغايرة للسياسة الأمريكية، وتعلن دعمها للمسعى الأمريكي وتدعو لتنفيذ اتفاق أوسلو..

ناهيكم عن الفضيحة الجنسية لكلينتون التي اصطبغت بأبعاد اعلامية واسعة بتحريض من الجمهوريين وأوساط صهيونية، الأمر الذي سمح اتفاق «الواي» للإدارة الأمريكية بالإنتقال من الدفاع إلى موقع الفعل الإيجابي.

من جهة ثانية أصيبت المسارات التفاوضية كلها بالشلل.. فحكومة نتنياهو تمترست عند نقطة الصفر في المفاوضات المتوقفة مع سوريا فيما القيادة السورية مصرة على استئناف المفاوضات من حيث وصلت، دون أن تثني إرادتها المناورات العسكرية التركية ـ الأمريكية ـ الإسرائيلية وقرع طبول الحرب على الحدود الشمالية. وعلى المسار اللبناني غطست قوات الإحتلال الإسرائيلي في مستنقع الجنوب، أما محاولات الإختراق الإسرائيلي لأكثر من عاصمة عربية فقد تراجع حجمها، العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية تشهد فتوراً عوضاً عن فشل التطبيع على صعيد شعبي..

وعليه، لم يتبق سوى المسار الفلسطيني. استحقاق أخر من أوسلو.. استحقاق مثقل بشروط وأثمان سنأتي عليها لاحقاً.

لئن بدد رابين أكثر من عام (لايوجد مواعيد مقدسة) ريثما أعادت قوات الإحتلال انتشارها خارج «المدن الفلسطينية» فقد أضاع نتنياهو فترة مماثلة جرياً على عقلية شامير (ذهبت لمدريد لمفاوضتهم عشرة أعوام)..

«أوسلو هو الإنتصار الثاني للصهيونية بعد قيام إسرائيل» بكلمات بيرس، ونسفه بالكامل يمس أهداف ومصالح أمريكا وهذا خط أحمر، أما تجويفه والإنخفاض فيه فيعود بأرباح مضاعفة على إسرائيل.

جاء اتفاق القاهرة في زمن الحكومة الإئتلافية بقيادة حزب العمل ليفرّغ ما وقعت عليه هذه القيادة في أوسلو. إذ لم يعد بدهي إعادة الإنتشار في ٨٠-٩٠٪ من مساحة الضفة [ما عدا المستوطنات والمناطق الأمنية والحدودية] بل وتجزأت الضفة إلى أ+ب+ج... أما اتفاق واشنطن فقد ترك مصير المنطقة ج، أي ٧٠٪ من مساحة الضفة مجهولاً، مجرد تشكيل لجنة لإعادة التفاوض حولها بزمن مفتوح.. تماشياً مع المنطق الأمريكي (أراضٍ متنازع عليها) ودون أية مرجعية قانونية ودوليّة.

ملاحظات تمهيدية

١ـ يتكون اتفاق الواي من ثلاثة محاور:

ـ الأمن

ـ إعادة الإنتشار

ـ تعديل الميثاق، أو بصورة أدق شطبه حيث جرى تعديل ٢٨ بنداً من أصل ٣٣. أما الملحق الإقتصادي فهو بدون رائحة أو طعم وتكرار ممجوج لايستدعي التوقف. نجرؤ على الزعم أن الجانب الأمني يطغى على الإتفاق ويحتل المساحة الأساسية.

٢ـ الإتفاق ابن شرعي لأوسلو غير الشرعي الذي ضرب النضال المشروع للشعب الفلسطيني وشل وبهت ممثله الشرعي م.ت.ف وأمعن في تفتيت الشعب الفلسطيني.. الخ، وها هي وعود السلطة تتبخر بعد خمسة أعوام من مسيرة أوسلو عن الدولة في الضفة والقطاع وعودة اللاجئين وتتكشف بأنها بلا رصيد.

مع ذلك ما فتئت السلطة تراهن على أمريكا والنوايا السلمية لإسرائيل.

٣ـ في الوقت الذي حظي اتفاق «الواي» بتأييد الأقلية في الشارع الفلسطيني ٤٢٪ مع و٤٤٪ ضد بينما أيد تعديل الميثاق ٢٪ وعارض ٦٥٪ في استطلاع أجري في الضفة.. فما بالكم في

قطاع غزة والشتات..

وجدناه يحظى بـ ٧٠٪ في الشارع الإسرائيلي ويعارضه ٢٤٪، ومع ذلك لم يعرض بعد على الحكومة والكنيسيت.. بل ووجد نتنياهو في هذا التأييد فرصة لإتخاذ قرار يقضي ببناء ألف وحدة سكنية وتوسيع مستعمرة كريات أربع وانشاء مستعمرة جديدة في باب العمود.

قراءة في عناصر الإتفاق

أولاً: أمنياً: خير ما نرمي به الإتفاق استقطاع المقتطفات التالية منه:

(وافق الطرف الفلسطيني على اتخاذ كل الإجراءات لمنع أعمال إرهابية وأعمال عنف ضد الإسرائيليين والأفراد الذين يعيشون تحت سيطرتهم (أي العملاء والمستوطنين).

(مكافحة الإرهاب والعنف تشمل البيئة المشجعة وضرب الإرهابيين وبناهم، ويتقدم الطرف الفلسطيني بخطته (ما معنى بيئة)؟

(تعاون اسرائيلي-فلسطيني وتبادل مستمر للمعلومات والأفكار والأعمال (ماهو المقصود بأعمال).

وتبادل خبرات بوليسية وقانونية لمكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الإرهابية وبناها، وإن المصلحة الحيوية للطرفين تقتضي محاربة الإرهاب..

(تجتمع لجنة مشتركة فلسطينية-إسرائيلية-أمريكية كل أسبوعين لإزالة الخلايا الإرهابية وبنى الدعم (لم يتفق على شيء مماثل حيال المستوطنين الذين يكدسون الأسلحة في الضفة وغزة.. حتى في هذا الشأن تغيب التبادلية).

(يطلع الطرف الفلسطيني الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل كامل على أعماله، ويعمل ضباط السي آي إيه داخل أجهزة الأمن الفلسطينية (هذا يسمح في مذكراته أنه كان يفاوض المصريين باسم الإسرائيليين).

(يعتقل الطرف الفلسطيني الأفراد المشتبه بهم ويطلع أعضاء اللجنة المشتركة على نتائج التحقيقات.. الإعتقال والمحاكمة (سيكون تدخل ارتباط السي آي إيه متنوعاً).

والصحافة العبرية نشرت بنداً إضافياً (القيام باعتقالات لضرورات إضافية للتحقيق.. وإن اللجنة الثلاثية الفلسطينية - الإسرائيلية - الأمريكية تقوم بتمحيص نتائج التحقيق)، وبث التلفزيون نبأ عن تخصيص ٤٠ مليون دولار لبناء سجون جديدة..

وفي حقل التحريض

(يصدر الطرف الفلسطيني مرسوماً يحظر أشكال التحريض.. ويتحرك ضد كل عبارات أو تهديدات... (هذا يصل حد تكميم الأفواه وحرية التعبير، الشيء الذي حفز الصحافة الأمريكية لإنتقاد الإتفاق واعتباره مساساً بحقوق الإنسان).

(وسيكون هذا المرسوم مشابهاً لمرسوم إسرائيلي).

(تجتمع لجنة أمريكية - إسرائيلية - فلسطينية لمتابعة حالات التحريض.. وتسميته خبيراً في الإعلام، القانون، التربية (لكي تحكم قبضتها على وسائل الإعلام والتربية ومناهج التعليم والمحاكم).

أي أن الإتفاق يضع السلطة كمحام للأمن الإسرائيلي وقوات تحرك سريع لملاحقة أي تصريح أو عبارة معادية من وجهة نظر إسرائيلية..

ثانياً: اعادة الإنتشار:

النقطة الجوهرية هنا هي احالة ١٤٪ إلى سيطرة السلطة.. أما إحالة مساحة من ج إلى ب التي تخضع تحت السيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية فهذا لايحمل مدلولات خاصة.

من اللافت أن الجانب الإسرائيلي لم يتقدم بخارطة تشير إلى نسبة الـ ١٤٪، لكنه بالتأكيد سيحرص على عاملين: إحالة المناطق الأكثر كثافة سكانية + عدم التواصل الجغرافي استمراراً لخطته بأن يستبقي كيان الحكم الذاتي معازل مقطعة الأوصال يفصل الواحد عن الآخر ليس شوارع التفافية ومستعمرات فقط بل وجغرافيا تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة كما هو الحال بين المدن..

ويثار سؤال هنا: ما مغزى معاملة ٣٪ كمحميات طبيعية في الوقت الذي لا يوجد غابات وثروة حيوانية؟ ألا يحمل ذلك نوايا خبيثة تمعن في تفتيت الجسد الفلسطيني وتشرّع بقاء النفوذ الإحتلالي المباشر من خلال التحكم الأمني بهذه المحميات؟

لايحتاج إلى تكرار القول أن أي فلسطيني يفرح لجلاء الإحتلال من أي شبر وتحرير أي قرية وتجمع سكاني.. غير أن ما يحدث هو على نحو آخر.. إنه مجرد اعادة انتشار لقوات الإحتلال فيما السيادة بتجلياتها العديدة التي ضرورات الناس اليومية بيد الإحتلال.

أما الأنكى من ذلك فهو الثمن المدفوع فلسطينياً.. فنتنياهو يتفاخر بأن مقولته (العربي يرضخ) وهو يستقوي بأوسلو لتمرير طبعته الخاصة لأوسلو:

إعادة التفاوض على إعادة الإنتشار الثالثة المنصوص عليها في اتفاق الخليل دون سقف زمني ودون تحديد مساحات بينما يغدو تحت سيطرة السلطة في حالة تنفيذ «النبضة الثانية» التي يحيط بها أسئلة تشكيكية عديدة مجرد ١٦٪.

خلو الإتفاق من أية نصوص تقضي بتجميد الإستيطان الأمر الذي استثمره نتنياهو فوراً.

تغييب أمن الفلسطينيين بما يطلق أيدي الإحتلال لمواصلة إجراءاته البطشية المعروفة، فيما حضر الأمن الإسرائيلي على نطاق واسع وكأن الذي يتعرض للإحتلال هم الإسرائيليون وليس العكس.. وهذا شجع أمريكا لدعوة العرب لتطبيع علاقاتهم مع إسرائيل من جهة ودعوة دول شرم الشيخ للإجتماع..

ترحيل القضايا الرئيسية سيما قضية اللاجئين التي تشمل نحو أربعة ملايين ونصف دون أن تفتح كوة في الجدار الأصم للتعنت الاسرائيلي.. بل ومنهج التفاوض شاهد على أن خمسة أعوام لم تكف للتمييز بين لاجئ ونازح!!

وضع القيود على عرفات كيما يكف عن التلويح بمناورة اعلان الدولة ولو لأهداف تاكتيكية تفاوضية.. حيث أشار الإتفاق لمنع الإجراءات أحادية الجانب.. التي يفهم منها هذا الموضوع تحديداً ذلك أن نتنياهو قبل أن يجف حبر الإتفاق اتخذ قرارات استيطانية جديدة.

تقييد السلطة بسلاسل الإتفاق الأمني بما يحمله من أبعاد خطرة على وحدة المجتمع الفلسطيني وممارسة سياسات فاشية وربط تطبيق جدول النبضة الثانية باستحقاقات صريحة بهذا الشأن. تكريس معطيات المرحلة الإنتقالية كمعطيات للحل الدائم..

ثالثاً: تعديل الميثاق:

منذ تصريح «كادوك» وقبلئذ غدت القيادة الرسمية لمنظمة التحرير جاهزة لإلغاء الميثاق وترسّم ذلك في رسالة عرفات لرابين وبعدئذ في دورة المجلس الوطني في غزة التي تلاها رسالة إلى الرئيس الأمريكي.

هذا كله فتح شهية نتنياهو الذي أراد تسجيل مجداً خاصاً به مستفيداً من خبرته الإعلامية حيث أصر على اجتماع واسع يدمج اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي واعداد من المجلس الوطني وشخصيات فلسطينية نافذة ووزراء وشخصيات أجنبية بحضور الرئيس كلينتون الذي سيلقي كلمة.. كل ذلك تحت سمع وبصر محطات التلفزة ووكالات الأنباء.. بحيث يتحول إلغاء الميثاق إلى احتفال يذبح فيه الفلسطينيون من الوريد إلى الوريد، يبتسم وهو يلغي ذاكرته التاريخية وحقوقه التاريخية ويشطب النكبة التي حلت به عام ٤٨.

انظروا أين قادت البراغماتية المفاوض الفلسطيني.. قادته إلى درجة التخلي عن أحلام أجيال والإعتذار عن نضالات أجيال.. دون أن يطلب ولو مجرد خارطة تبين «حدود إسرائيل»!

لكن غزوات كثيرة عبرت بلاد كنعان العربية منذ خمسة آلاف عام، عبرت ومضت... لكن على الدوام تغلب الجغرافيا والتاريخ على السياسة.. والتسوية الجارية لا ولن تبلغ مرتبة استئصال شأفة التناقض-الصراع فهي عاجزة بكل تأكيد عن محو سفر التاريخ المديد..

ختاماً، لئن كان ما أسلفنا قراءة للإتفاق.. فما هو البديل؟ سؤال يمهد لجواب لاحق.. ■■

رسالة مفتوحة للسيد ياسر عرفات

عبد الإله بلقزيز

السيد ياسر عرفات
رئيس السلطة الفلسطينية
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

قد لايطيب لك أن تتلقى خطاب نقدٍ ومحاسبةٍ من مواطن عربي عادي لا سلطة له إلا رأيه. وليس السبب في ذلك أنك لا تُلقي بالاً للنقد، على ما يتهمك به معارضوك في الثورة، بل لأن مركزك الحالي ـ الفعلي والمتخيّل معاً ـ يدفعك إلى ترفيع مقامك أكثر بما يعلو ويرتفع على مقامات من ليسوا من أولي الأمر: والمثقفون منهم! ومع ذلك، يحتفظ كاتب هذه السطور بحقه كاملاً ـ غير منقوص ـ في أن يوجه إليك خطاب النقد هذا غير آملٍ في أن تعبأ به، ولا مُعوّل على أن يُصغى إليه ـ وإلى سواه من الخطابات ـ سائر من أحطت بهم نفسك من «المستشارين» والمقربين الذين يجدر بهم أن يكونوا وسائطك إلى معرفة رأي العالم في سياستك وسلطتك. لايعزيه أن يقول (والكلام عن كاتب هذه السطور) أنه يكتب رأيه للتاريخ، فهو ممن لم يعلنوا انضمامهم بعد إلى قبيلة الشرفاء المحبطين، بل يهمه أن يذكرك بأن التاريخ يصنعه من يقوى على صنعه من الصابرين. وسيبقى نظير هذا الخطاب حيّاً ما بقي أمثال هؤلاء من الأحياء: يشدون على الحق والجمر غير مبالين بجسيم الثمن، وهم كثر في أرض آبائك وأجدادك سيدي الرئيس.

السيد «الرئيس»..

قيل في حقك ـ وناقل الكفر ليس بكافر ـ أنك تتبرم بالنقد، وتعافه نفسك، وتأباه عليها بشدة. وقيل ـ في امتداد ذلك ـ أنك ممن لم يبرحوا مقام الإعتقاد الأجزم بأن معارضيك ـ حتى وإن كانوا في صفوف ثورتك ـ لايخلو أمرهم من أن يكونوا إما خونةً من ضعاف النفوس، يُسدون الخدمة للاعداء، ويكيدون للقضية وثورتها، وإما من عملاء مأجورين: يسرقون استقلال قرارها فيفوتونه لهذا الموقع العربي أو ذاك بتعلات قومية، وإمّا مشاكسين صغاراً يأخذهم حس المنافسة ضد قيادة المنظمة و«فتح» إلى اختلاق الأكاذيب والأباطيل للنيل منها ومن رموزها للإستثمار السياسي من أجل تحصيل مركز «لايستحقونه»... إلخ. ويهمني ـ سيدي «الرئيس» ـ أن ألفت انتباه «فخامتكم» إلى أنني لست عميلاً صهيونياً، ولا أجيراً لنظام عربي، ولا منتمياً إلى أحد فصائل المعارضة الفلسطينية. بل إنني صاحب رأي نقدي متشدد وحازم في ما ذهبتهم إليه من الخيارات، وفيما رسمتموه من السياسات، لاتملك شرطتكم، ولا كهنوتكم الإيديولوجي، إنفاذ أحكام المنع والقمع عليه..

بل يهمني ـ سيدي «الرئيس» ـ أن ألفت انتباهكم إلى أنني أمارس حق النقد والمحاسبة هذا على قاعدة حقيقتين: أولاهما حرصي على الثورة الفلسطينية وتراثها العظيم: الذي منه انتهلت دروس الوطنية وتكوّن وجداني الإلتزامي. وثانيهما أنني كنت من الذين دافعوا عن قيادتكم ـ وعن قيادة «فتح» ـ في الفترات العصيبة التي تطاول فيها الحاكم العربي على قراركم، ومن الذين ناصروا حلفكم الوطني مع قوى «التحالف الديمقراطي» ضد الوصاية العربية والإنشقاق الداخلي. ولذينك السببين ـ وسواهما كثير ـ أستحصل لنفسي الحق في محاكمة خياراتك، من ضمن حقٍّ أشمل لي في محاسبة رهاناتي ونقد حساباتي. ولتلك الأسباب، أودّ ـ سيدي «الرئيس» ـ أن أضع أمامك، لائحة نقدية ببعض أهم الملاحظات الخلافية التي ـ ربما ـ يشاطرني غيري إياها: كلاً أو بعضاً:

١ ـ التسوية المنقوصة:

أ ـ عشية «مؤتمر مدريد» أَخذتَ تفويضاً من المجلس الوطني الفلسطيني ـ المنعقد في الجزائر ـ بالمشاركة في المؤتمر على قاعدة احترام شروط وثوابت وطنية لامحيد عنها: وقف الإستيطان، البحث في وضع القدس، التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة، تشكيل وفد فلسطيني مستقل من الداخل والخارج. لكنك لم تستحصل من هذه الشروط إلا الشرط الأخير جزئياً: حيث سمح لك بتشكيل وفد فلسطيني مستقل، لكنه لايضم مَقدسيين ولا مفاوضين من خارج الضفة وغزة! فيما استمر الإستيطان كثيفاً، وعلقت قضية القدس من جدول أعمال المفاوضات (في واشنطن)، وحادت المباحثات ـ في دوراتها الإحدى عشرة ـ عن إطار قرارات الأمم المتحدة لتبحث في ما رفضتموه منذ «كامب ديفيد»: الحكم الذاتي! فبأي حق تجاوزتم المؤسسات، وقبلتم بكل هذه التنازلات الجوهرية الخطيرة التي رسمت ـ سلفاً ـ سقفاً خفيضاً للمطالب الوطنية الفلسطينية؟!

ب ـ مع أن صيغة «مدريد» سيئة، ومخجلة، وتنال من جزء عظيم من حقوق شعبك الوطنية الثابتة، غير القابلة للتصرف، لكنها كانت تضمن لك ـ في الحد الأدنى ـ دخول مفاوضات جنباً إلى جنب مع السوريين، واللبنانيين، والأردنيين، وترشيدها على قاعدة التنسيق بين الوفود العربية المفاوضة، وكانت في عهدة وفدٍ وطني نزيه وملتزم بقيادة واحد من أنظف رموز الشعب الفلسطيني (الدكتور حيدر عبد الشافي)... إلا أنك انقلبت عليها، مختاراً ما دونها من السبل التفاوضية، مع علمك ـ سلفاً ـ أن الثمن أفدح على صعيد نوع المكاسب القابلة للتحصيل من مفاوضات يستفرد فيها العدو بوفدك. والأنكى والأمَرّ أن الذين عَهدتَ لهم بالتفاوض في جنح الظلام في «أوسلو» هم ممن لاكفاءة لهم، ويكفيك دليلاً أن نص «أوسلو» ـ المعروض على التفاوض ـ كان مُعداً في «إسرائيل»، ولم يفعل وفدك سوى تسجيل بعض قليل قليل جداً من الملاحظات عليه! أما أفقع الأدلة جميعاً، فهو نص «إعلان المبادئ» ـ الذي وقّعته في البيت الأبيض ـ والذي أودى بقضية الشعب الفلسطيني الوطنية نهائياً على حساب حقوق اعترف العالم كله بشرعيتها، وفي مقدمتها حق تقرير المصير! لقد كان الثمرة المُرّة والفجيعة لآراء فريقك الإنقلابي (على فريق واشنطن)، ولسياسةٍ قصيرة النفس تقبل بأي شيء مقابل الإعتراف لأصحابها (قيادتكم) بحق الشراكة في صفقة التسوية: مخافة تكريس قيادة الداخل ضد قيادة تونس، ثم مخافة نجاح الحركة الإسلامية المتنامية في وراثة نفوذ م.ت.ف في غزة والضفة! فهل يهون التفريط في الثوابت (الأرض، والدولة) مقابل المتغيرات (السلطة)؟!.

ج ـ إذا صحّ أن مشروع الحكم الذاتي الإنتقالي كان ممرّاً تفاوضياً إجبارياً يفرض نفسه على الوفد الفلسطيني المفاوض ـ وهذا غير صحيح ـ فإنه كان في وسعك أن تترك أمر التفاوض عليه إلى وفد الداخل فلا تتدخل في الأمر إلا بالإشراف من بعيد، محتفظاً لنفسك بدور المرجعية الوطنية العليا التي يؤول إليها ـ في المطاف الأخير ـ حق النطق باسم القضية الفلسطينية: كُلاً لا أبعاضاً. ومعنى ذلك أنه كان عليك أن تتصرف بوصفك زعيماً لمنظمة التحرير، ولكل الشعب الفلسطيني: في الداخل والشتات، لا بصفتك ممثلاً لسكان الضفة وغزة: وهم أقل من ثلث شعبك! وضمن هذا المنحى، كان عليك أن تحتفظ بصفة المرجعية التفاوضية حول القضايا التي تهم سائر شعبك كالقدس، واللاجئين، والمستوطنات، وحق تقرير المصير والدولة.. الخ، وأن تحتفظ بحق الإعتراض على أية تسوية منقوصة لاتلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية لشعبك. وعليه، لم يكن ضرورياً أن تكون على رأس سلطة الحكم الذاتي (وأنت رئيس دولة فلسطين المعلنة في الجزائر في 1988)؛ ولا كان ضرورياً أن تكون في غزة ورام الله قبل



قيام الدولة المستقلة. بل ما كان لك أن تشك في حيدر عبد الشافي وفريقه، أو أن تزاحمه على سلطة كان يعرف - سلفاً - محدوديتها، ولا كان ضرورياً أن تتردد في اعتبار سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني سلطة موظفين تابعين لسلطة منظمة التحرير العليا التي ستصبح سلطة دولة فلسطين!

د- ليس صحيحاً أن «أوسلو» كانت ضرورية، كما يقول بعض فرسانها وكتبتهم، بل كنت تستطيع - في أسوأ الاحوال - أن تبقى في إطار مفاوضات «واشنطن» على الرغم من كل ما كانت تلحقه من إهانات بشعبك! لم يكن لأحدٍ أن يطالبك بأن تكون لك مبدئية جورج حبش ورباطة جأشه، ولا جهادية «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«حزب الله»، بل كان في وسعك أن تفعل - في أقل حال - ما فعلته سورية ولبنان اللتان التزمتا إطار مدريد وواشنطن دون قبول أدنى مساومة على الجولان وجنوب لبنان. لم تكن لتخسر غير المأزق الحالي الذي حشرتك فيه سياسة التنازلات. والأهم من ذلك أنك كنت ستكسب شعبك - كما كسبت ثقته في الماضي - فلا تضطر إلى التحرك في غزة ورام الله وسواها بمواكب أمن لم يتحرك بها رئيس دولة فعلي قبلك! وأنت الذي كنت تتحرك بحرية وسط شعبك في أحراش جرش وعجلون، ومخيمات «الوحدات»، و«صبرا» و«شاتيلا»، و«برج البراجنة»، و«الفاكهاني»، و«عين الحلوة»، فيتدافع الناس بالمناكب لمصافحتك والسلام عليك، ولم تكن لك من سلطة عليهم - حينها - إلا سلطة القائد الثورية الذي لا شرطة له إلا ابناء شعبه!

هـ - منذ كسبت الإعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط ١٩٧٤، أسأت استعمال هذا الإعتراف وتوظيفه سياسياً: ففي حين كان يفترض أن يعني ذلك دعماً عربياً رسمياً لاستقلالية الشخصية الوطنية الفلسطينية في وجه عمليات التبديد والإحتواء الصهيونية، بل في وجه خطاب الإنكار والإعدام الصهيوني، لم ترَ فيه سوى التفويض الرسمي بالسير في شعاب انعزالية أخرجت القضية الفلسطينية تماماً من محيطها العربي وأفقدتها مصادر قوتها القومية: فكان من ذلك - مثلاً - ولعك بشعار «استقلالية القرار الوطني الفلسيطني»! وهو الشعار الذي برّر نفسه وطنياً في مواجهة الوصاية العربية ومصادرة القرار، دون أن يبرر كيف يمكن له أن يصبح سبباً لعقد صفقة انفرادية مع العدو تهدر حقوق شعب فلسطين الوطنية، وحقوق الأمة العربية القومية؟! إن الكثير من أسباب كارثة أوسلو - التي ذهبت بحقوق شعبك - إنما سببه انشقاقك عن محيطك العربي، وحرمان نفسك من قوى ذلك المحيط، واعتمادك على قواك التفاوضية الضعيفة (دون الإنتفاضة.. واحسرتاه)!.

وحين تتحسس ضعفك وحاجتك إلى محيطك وعمقك الإستراتيجي العربي، فإنك تكتفي بالتماس عونه لإنقاذك من ورطتك والدفاع عن سياساتك التفريطية التي باتت تستهجنها حتى أكثر الأنظمة العربية اعتدالاً وعلاقة بـ «إسرائيل»! فهل هذهِ تخوم العروبة لديك سيدي «الرئيس»؟

و - حين ركبتك فكرة التسوية - منذ «مؤتمر جنيف» - قال معك كثيرون: لابأس من تجريب مفعول «غصن الزيتون» من بوابة مؤتمر دولي ترعاه هيئة الأمم المتحدة، وتتحمل فيه مسؤولية انفاذ أحكام قراراتها (لاقرارات مجلس الأمن فقط) الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني. حتى الذين عارضوا نهج التسوية، قبلوا - على مضض - بهذا الخيار عساه يؤمّن الحد الأدنى من الحقوق الوطنية (حق تقرير المصير وبناء الدولة على مناطق ٦٧).

ثم استدرجت قضيتك من ضفاف القضية الوطنية (وعنوانها حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة)، إلى درك القضية السياسية التي تقبل معالجة «مرحلية» متواضعة تحت سقف مطلب الحكم الذاتي «الانتقالي»! وفي الحالين، راهنت على الحصان الأمريكي، ووضعت قضيتك بين يديه، ضارباً صفحاً عن شعبك وأمتك، متمادياً في فرض آداب الطاعة للسيد الأمريكي ضد كلّ من مارس حق الإعتراض عليه! ومع ان حليفك الأمريكي خذلك في «الرعاية»، وضغط عليك وابتزّك لتقديم تنازلات جوهرية جديدة لحليفه اليهودي، إلا أن «فخامتك» لم ترعو، ولم تكلف نفسك عناء مراجعة ما قرّ عليه الرأي والرهانات!

ولكل تلك الأسباب - وغيرها كثير كثير - فإن موقفك في التسوية ضعيف إلى حد لايستطيع أن يدافع عنه حتى اشباه أولئك الذين أمرت باغتيالهم يوماً من ذوي «روابط القرى» والتعاون مع الإحتلال!!!

٢- سلطة الحكم الذاتي:

أ- أقامت سلطتك في غزة وبعض الضفة أسوأ المؤسسات التي يمكن أن تقيمها نخبةٌ سياسية، فكيف بنخبةٍ جاءت من ضفاف واحدة من أعظم وأنبل ثورات البشرية (والمصيبة هنا أعظم)! بل كيف يمكن لمثل تلك المؤسسات أن تقوم في رحاب مجتمع فلسطيني نجح يوماً - تحت الإحتلال - في أن ينشيء مؤسسات وطنية على درجة رفيعة من التمثيلية والفعالية والإقتدار... والنظافة، وعلى مستوى عال من التشبع بالروحية الديمقراطية، كما في رحاب مجتمع عاش - بعضه في الشتات - على نموذج مختلف ومتقدم من المؤسسات (مؤسسات الثورة ومنظمة التحرير)؟! إن شعبك - الرازح تحت نير مؤسسات سلطتك - يعلن بالصوت الجهير رفضه لها، ويرى فيها رديفاً لأسوأ ما في مؤسسات الإحتلال! حتى الذين تحيط نفسك بهم من الأطر و«المستشارين» لايترددون في التبرم بها همساً، وبعيداً عن رقابتك، كلما أمكنهم ذلك! ونحن في هذا لانتزيد - سيدي «الرئيس» - بل نفصح عمّا هو شائع لدى العموم. ويكفينا أن رائحة فساد «حكومتك» زكمت الأنوف، ففرضت عليك التنازل تحت ضغط الاحتجاج الداخلي لتقبل بفتح التحقيق ضد رموز ذلك الفساد. ومع أنك حاولت التغطية على تلك الزمرة الفاسدة - المبثوثة في مراكز القرار - بإعادة تعيينها في «حكومتك» الجديدة.

لم تكن لدى أحد أوهام في أن ترسوا سلطة تكون موضع اعتبار من الشعب، غير أن بعضاً من الأمل في أن تستفيدوا من أخطاء الماضي. نحو بناء مؤسسات أكثر ديمقراطية وشفافية، وأقل تلوثاً بالفساد الإداري. لكن الذي عاينوه، كان خلاف ذلك: عاينوا استئنافاً سيئاً لأسوأ ما في تراث الفساد: شراء ذمم البعض من «ذوي القربى» و«المؤلفة قلوبهم»، وتفويت المصالح العامة لهم للإثراء الفاحش، وإقصاء الكفاءات الوطنية وتهميشها، بل والنيل منها، والتصرف في أملاك الشعب وكأنها أملاك خاصة! والنتيجة أن مؤسسات سلطتك باتت عبئاً ثقيلاً على شعبك، تملؤه بشعور الحسرة على سلطته الذاتية الفعلية - النظيفة - التي بناها بالدم والعرق تحت الإحتلال!

ب ـ نظير ما كانت عليه سلطتك من فساد، كانت على درجة رهيبة من البطش والعنف إزاء من ناصبوها الإعتراض ولم يمحضوها الولاء، أو يتبرعوا عليها بالطاعة. كنت تستطيع دائماً أن تمارس العنف ضد معارضيك في حقبة الثورة، في الأردن وفي لبنان. لكن حدود عنفك كانت متواضعة، لا بسبب السماحة والعفة، بل بسبب حيازة غيرك من الفصائل أسباب الدفاع الشرعي عن النفس. أما اليوم ـ في ظل سلطة حكمك الذاتي ـ فقد احتكرت العنف بموجب «أوسلو» وفرضت على السلاح «غير الشرعي» (والحق أنه وحده الشرعي) أن يخرج من غمده في جنح الظلام بعيداً عن عيون مخابراتك الساهرة على امن الدولة اليهودية! أما شرطتك، التي أسستها «أوسلو» الإسرائيلية، وحددتها في ثمانية آلاف شرطي (قبل أن تزيد أنت من أعدادها إلى حوالي ثلاثين ألفاً دون اعتراض «إسرائيل») فقد مكنت من الحق الكامل في ممارسة كل صنوف الإهدار والإعدام لحق مقاومة الإحتلال! ألم توقع حضرتك على التزام بوقف «الإرهاب» (يعني الكفاح المسلح ضد الإحتلال) ثمناً فادحاً لمكسب مخجل: الإعتراف بك مخاطباً من قبل شريكك الإسرائيلي؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله سيدي «الرئيس».

ولقد فعلت شرطتك ـ سيدي «الرئيس» ـ واجبها «العظيم» كأفضل ما يمكن أن تفعله: حمت أمن دولة التوراة من المتربصين به، ولاحقت «إرهابيي» «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وجرّدتهم من السلاح، وألقت بهم في السجون، ومارست عليهم «التعذيب الوطني» الذي أودى بآدميتهم! وضيّقت الخناق على «عملاء» جورج حبش، وراقبت بعض «مهووسي» فتح، ووضعت تحت الامتحان والرقابة مناصري نايف حواتمة. وفي كل هذه العمليات الفدائية العظيمة لمليشيات القائد الملهم جبريل الرجوب، كانت شرطتك سخية في تقديم المعلومات لمخابرات شريكك في الصفقة، ولم تبخل بما طلب منها، بما في ذلك المساهمة في إغلاق ملف محيي الدين الشريف وتهريب قاتله من سجونك «الوطنية»!

ثم إنك عممت قانون طوارئك ـ سيدي «الرئيس» ـ ليشمل بأحكامه النافذة مجتمعك المدني الذي لايحمل سلاحاً ضد شريكك في الصفقة، وهكذا أخضعت الصحف للرقابة، وأغلقت بعض تلك التي تطاولت على سلطتك ومقامك العالي، أو التي استفزت «إسرائيل» وأمريكا بالتضامن مع العراق، مثلما قرّرت منع المظاهرات التي تطالب برفع الحصار عن شعب العراق لأنها تحرق أعلاماً «صديقة» (إسرائيلية وأمريكية)، وإقفال الإذاعات التي تنحو المنحى نفسه! وقد توّجت ذلك بإصدار قرار منع كتب أعظم مثقف في صفوف شعبك (إدوارد سعيد) لأنه لم يقدم البيعة غير المشروطة لمقامك الشريف، ولم يبلع لسان تحفظاته! ولعله من حسن حظ عزمي بشارة أنه ليس من «رعية» «أوسلو»، وإلا استضافته سجونك «الوطنية» كما استضافت الذين من قبله ممن رفضوا أن يشتروا الضلالة بالهدى.. وما أكثرهم!

وبعد، لم يكن شعبك في مناطق «أوسلو» في حاجة إلى شرطة تقمعه، بل كان في حاجة إلى جيش وطني يدافع عن أرضه وسيادته. غير أنك ـ سيدي «الرئيس» ـ لم تكن معنياً بما يريده شعبك، كنت ملتزماً بتنفيذ ما يريده غيره عملاً بأحكام صفقة آثرت فيها أن تقوم فيها سلطة الحكم الذاتي بما قامت به في جنوب لبنان سلطة سعد حداد وأنطون لحد.... وإنّا لله وإنّا إليه راجعون!!

٣ـ تبديد الثورة:

أ ـ قبل فضيحة «أوسلو»، لم يكن الشعب الفلسطيني يملك ـ بعد القليل القليل مما تبقى من أرضه ـ غير كيانه الوطني المعنوي (منظمة التحرير الفلسطينية): يرفعه راية تدل عليه، ويهجع إليه خيمة تأوي بقاءه. كانت منظمة التحرير دولته الرمزية، وحزبه السياسي، وكتيبته العسكرية، وعائلته الوطنية كانت موطن حلمه، ومعقد رهانه، وبطاقة هويته. وبسبب سياستك، صارت وكيل أعمال يفاوض على مصيره، ويقايض على ارضه، ويقامر بحقوقه! باسم شرعيتها التاريخية ـ التي صنعها الشهداء، والأسرى، واليتامى، والأرامل، والمشردون في أركان الأرض ـ ذهب رهط من أتباعك في جنح الظلام إلى «أوسلو» كي «يختصروا» تراث شعبهم العظيم في بعض هزيل من الأرض «يستردونه» بالتقسيط كي تقوم عليه سلطة لا سلطة لها غير الخدمات البلدية (إلا ما كان من مظاهر وطقوس طاووسية يعوض بها المحروم عمّا حرم منه: السيادة الفعلية)! وباسمها وقّعت الإعتراف «بحق» الدولة اليهودية الصهيونية في الوجود على أرض فلسطين التي لاتملك حق تفويتها لليهود: لأن الحق الوحيد الذي تملكه هو أن تقاتل من أجل استردادها فقط، وفقط، وفقط، مثلما فعلت قوافل الشهداء، بل مثلما فعل أسلافك من قادة الثورة بالسلاح: عز الدين القسام، وعبد القادر الحسيني، أو من تلاهم من القيادات السياسية الوطنية: الحاج أمين الحسيني، وأحمد الشقيري.

لقد جرى تزوير تاريخ الثورة ومنظمة التحرير في فضيحة «أوسلو»، وفي رسائل الإعتراف «المتبادل» بينك وبين شريكك المصروع: الإرهابي اسحاق رابين (الذي كسر عظام أطفال شعبك العظماء: الذين رموه وجنوده بالحجارة قبل أن تتفرغ لهم شرطتك)! لم تعد منظمة للتحرير، بل باتت وكالة لتصفية أملاك شعب فلسطين: وكالة لموظفين مهووسين بالمال وشبهة السلطة، وكأنهم ما خرجوا من الرحم الذي أنجب «أبو جهاد»، و«أبو إياد»، و«خالد الحسن»، و«أبو الهول»، و«سعد صايل»، و«غسان كنفاني»، و«ماجد أبو شرار»، و«أبو حسن سلامة»، و«كمال ناصر»، و«كمال عدوان»، و«يوسف النجار»، و«يحيى عياش»، و«عماد عقل»، و«محيي الدين الشريف»، وسواهم من رموز الإستشهاد الوطني الفلسطيني! ولقد كانت ذروة ذلك التزوير تعديل «الميثاق الوطني» وتكييفه مع الرواية الصهيونية (إرضاء لصديقك شمعون بيريز!)، وتدمير تراث وطني كامل بتوقيع بائس تصرّف في أملاك الفلسطينيين، والعرب، والمسلمين، والمسيحيين، وكأنه اقطاع شخصي! مثلما كانت (تلك الذروة) وقف الإنتفاضة الشعبية (التي لم تندلع بقرار منك) بزاً منك بالتزام خطي لعدو شعبك بـ «مقاومة الإرهاب»!

ب ـ بعد أن مسخت اتفاقيتك في «أوسلو» صورة الثورة، وزوّرت تاريخها الوطني، ونالت من هيبتها ومصداقيتها لدى شعبك وأمتك والبشرية جمعاء، اتجهت سلطتك المنقوصة وجهة مصادرة الثورة لصالح «الدولة».. وهكذا استغنيتم عن خدمات المناضلين لتستأنسوا بخدمات الخبراء المتعلمين في الجامعات الأمريكية والعبرية، واستبدلتم المقاتلين برجال الأعمال، ونقلتم المرجعية من الثورة إلى سلطة الحكم الذاتي. وفي رمشة عين مهزلية، انقلبت المفاهيم على أعقابها: باتت الثورة سلطة حكم ذاتي «انتقالي»، والمبدئية انتحاراً، و«الواقعية السياسية» خياراً، والعدو صديقاً، والكفاح المسلح إرهاباً... ولا حول ولا قوة إلا بالله!

وبعد...

أعترف لك ـ سيدي «الرئيس» ـ بقدرتك النادرة على أن تبقى في مركز السلطة على الرغم من كل موجات المعارضة الهادرة التي تعصف بموقعك وبموقفك، حتى داخل حركة «فتح» (التي تتصدر معارضة سياستك)، بل حتى من قبل كل الذين كانوا ـ خلال ربع قرن الأخير ـ من مستشاريك ومساعديك، ومن أقرب المقربين إليك! وفي هذا يشهد لك الجميع باقتدار نادر لايضارعه أو يدانيه اقتدار. ومع ذلك، دعني ـ سيدي «الرئيس» ـ أعبّر لك عن شعوري بأن هذه الإستراتيجية الذكية تشتغل في غير محلها! إن إصرارك الفريد على الحفاظ على السلطة، وعلى عدم تقديم أصغر تنازل لمعارضيك من أبناء شعبك، كان سيكون عظيماً لو اتخذ شكل إصرار على الحفاظ على الارض والمقدسات والحقوق، وعلى عدم تقديم التنازل للعدو الغاصب. كنت ستكون رجلاً من طراز نيلسون مانديلا مثلاً: الذي حقق طموحات شعبه، ولم يخذل ثورته أو يهين كرامة شعبه الوطنية!

مرة اخرى، لست عميلاً صهيونياً، ولا أجير نظام عربي مناوئ، ولا عضواً في «حماس» أو«الجهاد الإسلامي»، أو «الجبهة الشعبية».. لست إلا مواطناً عربياً تتلمذ على مدرسة منظمة التحرير، ويحز في نفسه أن يرى ويعاين هذه الأوراش الضخمة من التبديد المنظم والعشوائي لتراثها العظيم. وهو حين يتجرأ على مقامكم، فلأنه تعلم أن لايخشى في قول الحق لومة لائم■■

الآثار المركبة لعملية التسوية في الشرق الأوسط

حمدان حمدان

كلفتني إحدى الجهات العاملة في الجامعة العربية، أن أقدم اسهاماً عن الآثار السياسية المترتبة على عملية التسوية مع إسرائيل شريطة أن يتَّسم الإسهام بطبيعة الحال، بروح البحث العلمي بعيداً عن الهجاء الإنشائي وما ارتكز عليه الخطاب الرومانسي من عواطف وانفعالات لاتُسمن ولا تغني من جوع، ولقد جهدت ما في وسعي الجهد، أن أجانب الوقوع في وعثاء المسالك التي ألتّ بي لدى كتاباتي المبكرة، عندما جاء تعليق باتريك سيل على كتابي الأول (الخليج بيننا) بأنه كتاب مفعم بالحيوية، مثقل بالوثائق والشواهد، إلا أنه مع ذلك، مايزال يئن في العديد من جوانبه تحت روح الشرق ووطأة رومانسيته وطغيان عواطفه، ولما سألته عما يعني بكل هذا أجاب على الفور: إنها إسقاط جيشانات النفس على الواقع.

وهكذا ألفيتني في محاولات لاحقة، أجاهد نفسي الإبتعاد في عالم الفكر والتحليل، عن إيقاع الشعر العربي واشجان قوافيه وبلاغيته، كما أحاول أن التقط سُلم المنهجية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، إذ رغم نيف وقرن على بزوغ عصر نهضتنا، تُراثنا مازلنا في التركاض بين الأصالة والمعاصرة، فلا السلفي أو الليبرالي ولا الماركسي أو القومي، ولا كل العناوين الإيديولوجية المتفرعة عن هذا الخط أو ذاك، استطاعت أن تأخذ بأيدي عموم الشعب إلى ملاذات قناعاته المنشودة، أهي أصالة أم معاصرة، أو بين بين، أو بكليهما معاً لو أجاز الفكر بضم النقيض إلى نقيضه، فنحنُ لانروم الفكر لذاته، قدر ما نروم الخروج من النفق، وقد كانت هذه هي مهمة الأجيال من حملة التنوير منذ أن استفقنا على مطابع نابليون في القاهرة لا على عمامته المضللة، إلا أن عصر النهضة ـ لحظّنا العاثر ظلّ مأخوذاً او بصورة أدق خاضعاً لسلطة مرجعيتين، لا يستطيع التخلص من قبضتيهما معاً، فإما مرجعية النموذج الغربي ونقل عقله ونقده وشكْه ومنهجه، أو مرجعية السلف التراثي بنقل حُكمه وأصالته وتاريخه وحوادثه وأحاديثه، على ما في نقائض التراث من تلاوين مصطفاة باسقاط السالب منه ورفع مرتبة الموجب منه بصورةٍ انتقائية.

اما العقل العربي ذاته، أداة النهضة ومفتاح تطورها فإن أحداً لم يعمل حتى الساعة، على إطلاق حريته بفكه من قبضتي النموذج العربي أو السلف التراثي، لا تعريضاً بهما أو نأياً عنهما، بل بجعلهما رفيقي استئناس لا احتواء، أو بجعلهما من زاوية أخرى، نموذجين خاضعين للتعامل النقدي، لا فوق العقل بقياس الغائب علىالشاهد، أو الحاضر على الماضي، ولا بما هو أدنى عن طريق الإسترخاء عند مقولة التجديد عن طريق التقليد.

إنني أقول هذا، لا غراماً في الفلسفة التي أقع خارج اختصاصاتها الصعبة وبحورها العميقة، بل لأن الصراع مع إسرائيل في أساسه كان صراع تطورٍ ولم يزل، صراع دخول في العصر لا الهرب إلى خارجه، وقد لاتعترينا الدهشة عندما نعترف اليوم، بأن إسرائيل باتت نصف الشرق الأوسط عسكرياً، وأكثر من ذلك اقتصادياً ونفوذاً وصلافة أدوار، فإذا ما قيست القدرة الإسرائيلية الشاملة بمقياس التطور المتحرك، فإننا نستطيع من هنا، أن ندرك هوة الإنكسار بين سلامين، سلام الآخذ بناصية العصر وسلام الهارب إلى المقادير ومشيئة الأقدار.

إننا مازلنا ـ رغم نهاية التاريخ عند فوكوياما ـ وصراع الحضارات عند هانجنتون، نعيش المعادلة التاريخية لما وراء التاريخ، فالمفاوضات منذ أزمان البشرية السالفة، لاتتكئ على شيء اتكاءها على مصدر قوة المفاوض وليس عجزه، وفي حالة من حالات اختلال هذه المعادلة، فإنه ليس اسهل على الجناس العربي من قلب السلام إلى الإستسلام، وما عدا خطوط النهايات التجميلية، فإنه لاشيء آخر على رقعة التسوية حتى الآن..

قبل الدخول في الموضوع الأساس، أجد من واجبي المسارعة إلى تثبيت ملاحظتين دفعاً لإلتباس راهن:

الملاحظة الاولى وهي أن موضوعنا مثار النقاش لا صلة له بفلسفة التسوية كما هي في الخطاب الصهيوني المتجذر، فهذا الخطاب في النهاية، يرفض أي سلام يتعارض مع مقولة ارض التوراة، ولما كانت فلسطين من النهر إلى البحر، أو كما نعرفها وفق تقسيمات سايكس ـ بيكو، لاتشل أساساً أكثر من ١٥ بالمئة من إسرائيل التوراتية، إذن فهناك ما لايمكن تسويته مع العرب الآخرين أكثر من سلام الإرغام، فالسلام الذي انطلق منذ مدريد، قائم على المبادلة ما بين الأرض والسلام نفسه. واليمين الصهيوني يعلن بألا أرض لديه كي يقايض بها على السلام مع العرب، ومن هنا فإن خطابنا لايتوجه إلى التسوية في عدم التسوية، أو إلى الأمن مقابل السلام أو حتى إلى السلام مقابل السلام، بل

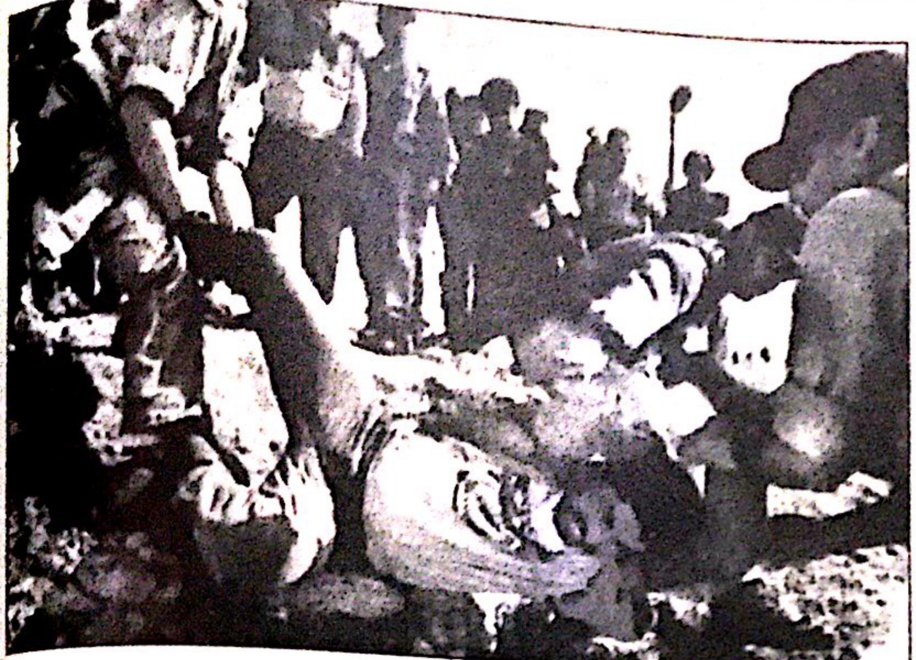
يتوجه إلى السلام مقابل الأرض، وإلى السلام مقابل القدس، وإلى السلام مقابل الدولة الوطنية الفلسطينية وإلى السلام مقابل الجولان وجنوب لبنان، ثم إلى السلام مقابل حق العودة لملايين المشردين من الفلسطينيين في منافي هذا العالم.

فالسلام هنا، ليس تجارة يتم التذاكي بخصوصها على طريقة شايلوك في تاجر البندقية، بل هو استحقاق تاريخي، يتم بموجبه دفع اثمان صعبة ومتبادلة.

الملاحظة الثانية هي أن موضوعنا يجيء بمثابة جواب على سؤال محدد. ما هي الآثار المترتبة على عملية التسوية كما هي في منظور بيريز عن شرق أوسطه الجديد، او كما هي لدى فريق الإستجابة العربي، من واقع ليس بالإمكان أفضل مما كان. وما تثير هذه الإغواءات من نتائج سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية حيث من هنا نبدأ.

وبادئ ذي بدء، فإنه يجب التنويه بأن التسوية بذاتها، عملية مركبة، إذ لايمكن الحديث عن أثر واحد، دون الحديث عن الآثار المرافقة لها. فالتسوية هنا، ضمن شروطها وزمانها ومواقع أطرافها، ليست مفهوماً من مفاهيم الفكر المجرد، بل هي إجراء إرادي مجسد، يضعها اصحابها حيث يشاؤون، وبصفتها كذلك، فإنها تستتبع آثاراً إرادية مركبة كمايُراد لها، سواء على صعيد الأمن أو الإقتصاد أو الثقافة.. وهذا يعني أول ما يعني اقفال ملف النزاع مرّة واحدة دون توسيط أية مرحلة انتقالية، كانهاء حالة الحرب مثلاً، وهو شاهد آخر على مشيئة التسوية قبل موضوعيتها.

غير أنه مع هذا العرض، يجب الإفصاح عن حالة عيانية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني، فالتسوية مع إسرائيل لاتتماثل مع أي تسوية شبيهة في التاريخين البعيد والقريب، فهي شعبياً لاتحظى بالقناعة المطلوبة، ولا بذاتية الدفع او الاندفاع، والشعب حيالها أقرب ما يكون إلى الحيادي المتفرج، أو الغاضب الصامت دون حراك هذا إن لم تدفعه الأوهام إلى تصور حراكٍ في أوضاعه الداخلية نتيجة التسوية، والتسوية فوق ذلك، هدف خارجي يُعمل له من خارج المنطقة العربية لا من داخلها، وقد ظلّ الغرب منذ الخمسينات يسعى إلى تحقيقه ولو بالإكراه، شريطة أن تكون موجهة لعداء الإتحاد السوفيتي، وأن تكون في حساب



إسرائيل لا عليه، ومن أجل تصحيح التفاوت بين حسابات غربية وأخرى صهيونية، فقد تمّ التصحيح في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حين أصبحت إسرائيل خمسة امثال مساحتها، حيث التسوية المطلوبة غربياً، تتم على فضل القيمة لا على القيمة ذاتها.

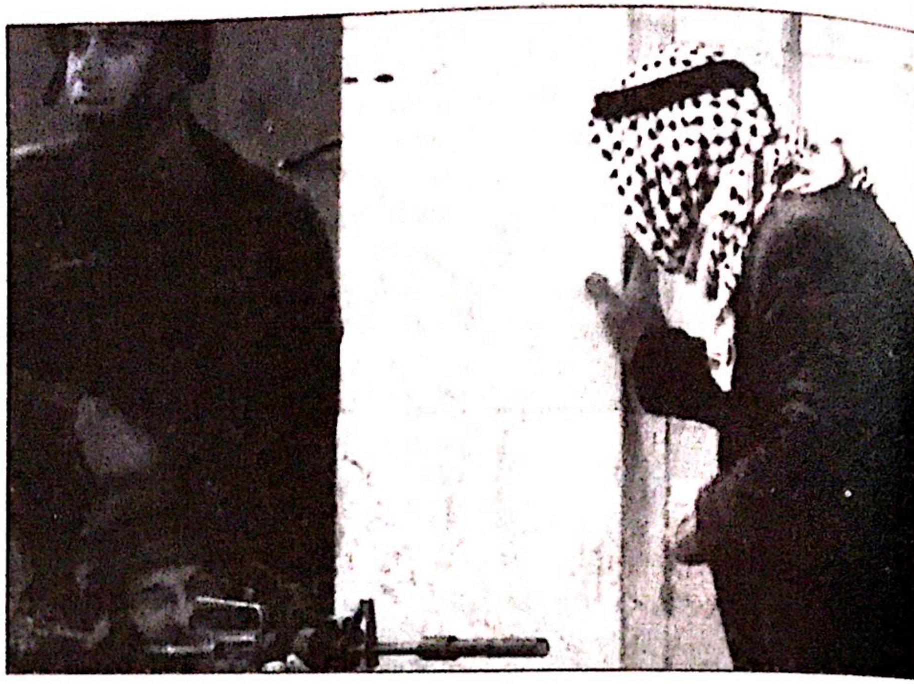
مع تاريخ انشطار العالم إلى معسكرين عملاقين بعد الحرب العالمية الثانية، فإن اصطناع اسرائيل كان مازال طريّاً، ومع أن المستقبل كان مجهولاً، إلا أن حقيقة زرع إسرائيل في أرض المنطقة العربية، كان استراتيجية غربية بسلسلة متوالية، وقد تمّ نجاح هذه الإستراتيجية دون كبير عناء، مقابل اصرار الأقطار العربية على عدم العثور على استراتيجية مصيرها المشترك، وأمام هذا التاريخ المفتوح، كان الغرب يضع حقائق مصالحه على الأرض العربية.

وقد يرد هنا السؤال، ترى لماذا يُنشد الغرب تلك التسوية بهذا الإلحاح، وقد تمّ له القضاء على خصمه اللدود المتمثل بامبراطورية المعسكر الشيوعي حتى نهاية الثمانينات، لكن السؤال يفرض نفسه بامتداد إلى ما قبل ذلك بكثير.

والإجابة على ذلك تخرج من واقع المنطقة وموقعها، فالمنطقة العربية مع قوس النفط الممتد من كركوك إلى عدن، لاتحتمل الرهان على صراع مستتشر بين العرب وإسرائيل، وقد كانت السويس تضفي على التاج البريطاني درّة من ياقوت.

ومع تلك المرحلة وحراجتها، فإن امتداد الصراع قد يؤول أيام السنوات الذهبية للإتحاد السوفيتي إلى استقطابات لاتُحمد عقباها، لذلك كانت صناعة إسرائيل، مهما تجذّرت عميقاً في تاريخ الانجلوساكسونية، مجازفة بالنسبة إلى الغرب وعليه، وقد كسبت المجازفة رهانها أواخر الستينات بعامل الزمن العربي، ذلك أن المارد العربي ظلّ غافياً أكثر مما يجب، وعندما قرر الصحوة، فقد استفاق على نزاع موروث مع نفسه ومع إسرائيل بآنٍ واحد.

مع توقيت الدعوة الأمريكية إلى المفاوضات في مدريد، كانت إسرائيل في موقع الدرجة الأولى من قطار الأوسط الجديد، لاببطاقة من شمعون بيريز فحسب، بل مع مكافأتين إضافيتين: المليارات العشرة ومدريد، وبالفعل فقد نجحت الدولة العبرية في تحقيق نتائج باهرة، قبل أن يتراجع جندي إسرائيلي واحد عن الأراضي المحتلة. وفي المحصلة فإن انخراط اسرائيل في ميادين المتعددة مثل مسائل المياة والطاقة والبيئة والسياحة والإقتصاد، كان يوحي بأن إسرائيل باتت سلفاً دولةً طبيعيةً من دول المنطقة لاشية عليها. رغم أنها لم تلزم نفسها بتقديم ضمانةٍ تشي بالإستعداد لدفع كلفةٍ ما لحل النزاع مع العرب وفي التحليل النهائي لإصطناع إسرائيل منشئها ومآلها، فإنها دولة غربية تعيش في الشرق، ولا يُخفض من قيمة هذا التحليل، أن ثلاثة أرباع مواطنيها شرقيون، إذ ليس مصادفة أنها الوحيدة بين دول المنطقة، تحظى بموازنة وصلت إلى ستين مليار دولار،



وان نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي يزيد على ١٤ ألف دولار سنوياً، حيث متوسطه في مصر وسوريا والأردن ولبنان لايزيد بالاجمال عن ٨٠٠ دولار وفي مصر قد يتدنى إلى ما دون ذلك بكثير، أما متوسط الدخول الإسرائيلية فتحاذي المستوى المعيشي لدول أوروبا الغربية، إنْ لم يتفوق عليها، وفيما يخصّ الناتج المحلي الإسرائيلي، فإن الأرقام تشير إلى أنه يعادل نواتج الأقطار العربية الممتدة من مصر إلى العراق، مما يعكس انكسار التكافؤ الإقتصادي في كل المعايير.

إننا نود الاشارة إلى جملة المؤشرات الاقتصادية التي يتطلبها دخول عضو جديد إلى ساحة السوق الأوروبية، وكلنا يعلم مدى العقبات التي عليه أن يجتازها من أجل الفوز بهذا الانضمام، فإضافة إلى معدلات النمو المطلوبة، هناك دراسات علمية لأحوال العجز والديونية للموازنة أو لميزان المدفوعات، وهناك أكثر من خمسين عاماً من المشاورات والاجتماعات والاختلافات والاتفاقات والمعاهدات، تتطلبها السوق لكي تصل إلى هنا، وقبل الوصول إلى العملة الموحدة في اليورو الأوروبي، كادت اعادة التقييم للمارك الألماني التي أقدم عليها البنك المركزي في بون أن تؤجل اليورو إلى مواعيد أخرى، فإذا كانت القياسات الصارمة تقع بين دولة أوروبية وأخرى مثلها، فكيف الحال والصراع على أشدّه بين العرب واسرائيل، كيف يمكن في تباين الواقع الاقتصادي الحاد أن ينشأ تحالف اقتصادي في المنطقة بين العرب واسرائيل في الوقت الذي لا تشهد التجارة البينية بين العرب أنفسهم أكثر من نسبة ٤ بالمئة رغم الأمة الواحدة والتاريخ الواحد والجغرافيا والمصير المشترك.. هذا ويعزز التناقض المذكور، اقتران اقتصاد ضعيف بآخر أقوى منه، فمن المعروف تاريخياً أن الاقتصاد القوي يأكل الضعيف وليس العكس، فاقتصاديات أوروبا الاستعمارية، كانت تأكل اقتصاديات مستعمراتها في العالم الثالث، أما لماذا ترفض السوق الأوروبية الاقتران باقتصاديات أضعف منها اليوم، فذلك ما يفسّره تطور العولمة في العصر الراهن، من حيث هي تطوير عصري لعالم الرأسمالية الحديثة، سواءً بسياسات اندماج المؤسسات العملاقة وأسلوب الانتاج، أو سواء بسياسات ضخ المزيد من القوة الشرائية لشعوبها، دفعاً لزيادة الطلب على العرض ودرءاً لتناحرات اجتماعية داخلية، هذا فضلاً أن الهدف النهائي للسوق الأوروبية يرنو إلى وحدة القارة وليس السيطرة عليها.

أما ما يجري هنا، فهو شيء آخر تماماً، فاسرائيل في وصفها لنفسها، بانها تمثل نصف الشرق الأوسط، كما صرح بذلك شامير، فإنها تسعى للتأثير على الاستراتيجية الأمريكية في ترتيبها لوضع المنطقة، وبسبب من العلاقة النوعية بين شريكين، فإن اسرائيل لا تقبل بأقل من موقع ثانٍ في الشراكة المقبلة.

ويترتب على هذه الوقائع، حقائق لابد من ايجازها:

ـ الحقيقة الأولى، هي أن العرب يدفعون ثمن المتغيرات الدولية، حيث التسوية في المركز منها، وفي ظل هذه الغيبوبة، تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها، مهام اعادة بناء الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية على أنقاض البنى المتداعية إثر هزيمة الخطاب الليبرالي أو القومي أو اليساري في المنطقة، وكما هو بادٍ للعيان، فإن الهندسة الجيوسياسية ترتسم وفق المصالح الكونية والإقليمية للولايات المتحدة دون السؤال عن مصلحة هذه المنطقة ومصيرها، ومع أن المتغيرات مع تعبيراتها الإقليمية، تعتبر بمثابة محطة جديدة لتطور المشروع الاسرائيلي في المجال الرحب لغياب المنطقة وغيبوبتها، فهي بالنسبة للولايات المتحدة فرصةٌ سانحة لاعادة صياغة المنطقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية العالمية الهائلة، في عالم لم تعد الدولة الإقليمية فيه تتمكن من التعبير عن سيادتها أو الرسم لمستقبلها في ظل حرية هذه السيادة، فالتكتلات العالمية العملاقة التي قد لا تُعبر عن هوية إقليمية بعينها، تجتاح عالم التجارة والسوق والعمالة والاستثمار والمال، فيما يزداد التطور الإقليمي انتكاساً وشعوراً بخضوعه لنفوذ الأحادية القطبية في عالم جديد.

وعلى الضفة العربية، فإن ترتيبات التسوية، لا تعدو كونها محاولة خارجية لاعادة دمج الأمة بمنظومة الرأسمال العالمي، كذلك بالتقسيم الدولي للعمل وفق أسس القطبية الجديدة، أما جوهر واقع التجزئة القديم، فهو على حاله ان لم يتجه إلى ما هو أدنى منه، فحين تُقام التسوية، حتى مع نشاز اليمين الصهيوني، أو مع حزب العمل، فإنها تُقام على مرتكزات وظيفية اقتصادية وسياسية، والحال فهي محكومة بمصالح نظام عالمي تجميعي حسب وظائفه لا متطلبات غيره، ولاشك أن مُجمل التحولات في مظاهر الصراع وموضوعاته وآلياته، ستنعكس على الأوضاع العربية بدءاً من تاريخ التعامل معها أو التأثر بها، وهي أوضاع قادمة من وجهها السيء الذي آلت إليه، إذ لا يُعقل أن ينضم العرب إلى تجمعات اقليمية بما فيها اسرائيل، فيما هم يعانون من وضع تقسيمي مقيم، هذا وتؤكد الهرولة نحو الالتحاق بالتسوية التي تنطوي على التحاق آخر بالتجمعات الاقليمية، على أن

الأمة برضاها، تختم على واقعها الاقليمي المجزأ، وأن الحديث عن التاريخ كان محض أضغاث أحلام.

- الحقيقة الثانية هي أن الدور المرسوم للمنطقة العربية قادم من العامل الخارجي، فهو الذي يقرر واقع المنطقة ومصيرها، ومن المكرور أن ذلك يجري بغضّ النظر عن توافق هذا العامل مع مصالح الأمة أم لا، إضافة إلى أنه يجري بمعزل عما إذا كان ذلك يعبر عن متطلبات المستقبل في رسم التطورات الاقتصادية والسياسية والقومية للمنطقة، فالمصالح الاستراتيجية العليا للدول الأقوى، هي الراسم والمقرر والمنفذ في النهاية، وكتجربة تاريخية لا تخضع لاعادة البرهان، فإن المنطقة العربية في مختلف مساراتها الاقليمية ومنذ عشرينات هذا القرن، ظلت ضحية مصالح الدول الكبرى، وإلى أمسٍ قريب، فقد قُدرت الثروة المالية العربية خارج وطن العرب، ما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ مليار دولار، وهي ثروة المال والاستثمار والمصارف والأسهم وغير ذلك في العالم الخارجي، ومن المؤسف أن هذه الثروة الفلكية، ظلت حتى يومنا هذا، تسبح في فضاء غير فضائها وفي مجال غير مجالها، وفي بناء مستقبل الآخرين لا مستقبل منبعها وشعبها ووطنها، واليوم، وغير ما اغترفه الغرب بجشع قلّ نظيره، فإن منطقتنا العربية وحدها تجلس على ثلثي احتياط النفط في العالم أجمع، ومن الطريف أن عرض اليابان منذ بضع سنوات فقط، المقدم للعراق لقاء استثمار جزر مجنون العراقية لمدة تسع وتسعين سنة كان يتضمن:

- مقابل مالي نقدي يساوي تسعين مليار دولار.

- تقوم اليابان باعادة بناء كل البنية التحتية العراقية وجعلها في مستوى الدول المتقدمة.

- سداد جميع الديون الخارجية المترتبة على العراق.

وهذا مقابل جزر مجنون فقط، وقد تكون اليابان هي الرابحة بشكل مؤكد في النهاية.

إن المنطقة العربية تُعتبر على صعيد آخر، من أكبر الأسواق العالمية استيراداً للغذاء والصناعات والأدوية والتكنولوجيا والسلاح، وهي تقوم بأداء مبادلات تجارية مع خارج الوطن العربي تصل إلى نسبة ٩٢ بالمئة من تجارة العرب الخارجية مع أمريكا والغرب واليابان، أما نسبة ٨ بالمئة الباقية فيذهب نصفها إلى نمور آسيا الصغيرة، فيما تبقى التجارة العربية - العربية تراوح عند سقف ٤ بالمئة إنْ لم تهبط إلى الأدنى في أحوال أخرى.

وعلى الصعيد السياسي، فإن تناقضاً سافراً في طلب السلام الذي تدعو إليه الادارة الأمريكية الرسمية وبين ما تحض عليه صحافة أمريكا الكبرى المُحتلة من الرهط الصهيوني حسبما هو معروف، فقد رأينا عقب انطفاء الحرب الباردة، كيف اصطنع الاعلام الأمريكي عدواً بوزن الشيوعية الآفلة، اسمه الاسلام، ثم نحت المفكرون الأمريكيون من حاشية صهيونية أو ملتحقة بها، (دراكولا) اسلامية قادمة على الطريق، ونشرت ساندي تايمز الانكليزية البيوريتانية صاحبة مواعيد القيامة في سهل مجدو الفلسطيني، افتتاحية تقول (إن تهديد الاسلام يختلف بالنوع والدرجة عن تهديدات الحرب الباردة التي كان يقودها العالم الشيوعي، وعلينا أن نتعلم كيفية احتواء هذا التهديد وتدميره في منابعه قبل أن يصل إلينا.

وكان واضحاً أن هذا التهديد لا وجود له على الاطلاق، وأن المعركة كلها اصطناع في اصطناع.

- الحقيقة الثالثة هي أن التسوية كما اشترطتها اسرائيل، ووافقت عليها أمريكا وقبلها العرب، جاءت كي تقلب التجزئة العربية إلى يقين راسخ وأمر واقع لا يقبل الدحض والتنحي، فالمفاوضات جاءت كما هو حال الأمة التقسيمي، على أساس ثنائيات قُطرية - اسرائيلية، حيث لا يحق لقطر عربي أن يتدخل في مسار قطر آخر مع اسرائيل، ولعل النجاح الأكبر الذي فازت به اسرائيل جرّاء شرطها هذا، ظل يتمثل في تحويل قضية العرب الأولى، إلى مجرد قضية فلسطينية محضة، وبهذا الأثر الذي نراه، لعبت التسوية هنا دور ممزق للعرب لا دورَ اعترافٍ بوحدتهم القومية، ومع أن هذا الدور هو دورٌ ذاتي عربي لا يجوز صبّ العتاب فيه على خارجنا، إلا أن التسوية - مع ذلك - عكست سوء النيّة المبيّتة التي تضمر للعرب بقاء تشتتهم وضمانه.

إن جوهر المشاريع الكبرى في العولمة الجديدة، مبنيّ في الأساس على المفهوم الاقليمي لا القومي، حيث التعامل مع الواقع المعيش لا الواقع الذي نرنو إليه، وتأسيساً على ذلك، فإن مخلفات الماضي من سياسات ومؤسسات ومفاهيم ثقافية وأمنية وتربوية واقتصادية وحتى مذهبية، سيكون استمرارها مجافياً لمتطلبات التحولات الجديدة، وفي المحصلة، فإن علينا أن نتوازن في التسوية مع عهدين، عهد بداية وعهد نهاية، فعهد النهاية يتطلب القبول بما نحن عليه، فهو تكريسٌ للواقع وإبعاد عن تبديله، أما عهد البداية فيتطلب منا، التعامل مع الفاكس من تاريخنا على أنها حقائق من روح الواقع، وهنا ألا يمكن مع خسارة الحرب والسلام، أن يعترض قائل، ولماذا لا يجري العرب تسويتهم مع أنفسهم قبل تسويتهم مع الغرباء الآخرين؟!...

هذا هو البديل التاريخي الصعب عن التسوية، فالخارج المطلوب صديقاً واعداً اليوم، هو المسؤول عن اقصائنا وتدميرنا وتاريخ عذابنا، وليس ثمة ما يشير إلى الكف عن اقتفاء هذا المسلسل الدرامي، فأطفالنا وشبابنا في فلسطين، يُقتلون وتُقتلع بيوتهم وتُصادر أراضيهم وتُسلب حقوقهم بكل الوحشية البادية لكل ذي بصرٍ وبصيرة، ومئات الألوف من شعبنا العراقي المحاصر، يُقتلون بالتجويع أو بالتوماهوك، والسودان يُضرب ويحاصر، وليبيا تُهدد وتُحاصر، وطائرات اسرائيل تجري تمارينها اليومية على قتل المدنيين في لبنان وجنوب لبنان، فهل تستوي التسوية مع قتل الشعب العربي كي يتم الصلح مع نظامه الرسمي أم ماذا؟..

ألا يرى منادو التسوية كما هي اليوم، ما الذي تفعله راعية التسوية الأولى في المنطقة؟! ألا يروا أن تضامن الشعب من الأسفل، أقوى بما لا يقاس، من عدم تضامن الرسمية العربية مع بعضها أو حتى مع شعوبها، فإذا كانت كل التسوية هي جمع تواقيع ومصافحات هنا وهناك، فهي ذاهبة جفاء مع الجندي المصري أو الجندي الأردني، اللذين أطلقا النار على الاسرائيليين انتقاماً لفلسطين وشعب فلسطين، فالتسوية العادلة التي نرضاها مع بؤس الواقع العربي وشعورنا بالذنب إزاء تاريخ فلسطين المُضيّع، لا تقل عن خروج مستوطني الخليل من الخليل، وهي لا تهبط دون مستوى تفكيك المستوطنات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة، وهي القدس العاصمة التاريخية للعروبة والاسلام، وهي الدولة الوطنية المستقلة في فلسطين، وهي الانسحاب الشامل من الجولان ولبنان، فإذا لم يكن بديلاً آخر لتسوية الارغام المطروحة آنفاً، وإذا لم يكن أمام الرسمية العربية ما تفعله أمام هذا الواقع البليد، إذن لماذا لا نترك لأجيالنا القادمة مهمة محو الإرث الوبيل الذي سترثه؟ ■■

الشتات الفلسطيني يستطيع فعل الكثير

خليل جنداوي

على هامش أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دمشق ما بين ١٢-١٣/١٢/١٩٩٨ التقت «الهدف» مع مندوبي الجالية الفلسطينية في ألمانيا إلى المؤتمر وهم الأخوة د. فوزي أبو عياش رئيس الجالية وحسن السعيد وخالد أيوب، وأيضاً مع الأخ صالح العلي الذي مثّل الجالية الفلسطينية في السويد في أعمال المؤتمر، وتحدثنا عن موقف الجالية الفلسطينية في هذين البلدين إزاء التطورات السياسية التي تجري، كذلك عن أوضاع الفلسطينيين هناك: مشاكلهم، همومهم، والدور الذي يمكن أن يقوموا به لخدمة قضيتهم وشعبهم.

في البداية سألنا الأخوة القادمين من ألمانيا عن «الرسالة» التي كلفتهم الجالية أن يحملوها للمؤتمر الوطني فقالوا: تلقت الجالية الفلسطينية نبأ توقيع اتفاق واي - بلانتيشن بمشاعر الإستياء والسخط، فبادر المكتب التنفيذي للجالية لعقد اجتماع في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي حضره مندوبون من معظم فروع الجالية في المدن الألمانية، وجرت مناقشة بنود الإتفاق والنتائج التي ستترتب عليه وما تطلقه من مخاطر. واستطعنا التوصل لاستخلاصات عديدة أبرزها: إن هذا الإتفاق يشكل استجابة كاملة للشروط والمطالب الإسرائيلية الأمنية من خلال تعهد السلطة القيام بوضع التدابير والإجراءات الكفيلة بالقضاء على البنى التحتية لكافة القوى الناهضة للإحتلال والمعارضة لإتفاق أوسلو تحت حجة محاربة العنف والإرهاب، وبالقضاء على الحريات الديمقراطية والتعبير عن الرأي وكم الأفواه تحت حجة محاربة التحريض، وبهذا يكون الاتفاق قد حرم على شعبنا ممارسة حقه في النضال بأي شكل كان من أجل تحرير وطنه من الإحتلال ونيل حقوقه المشروعة. وكذلك فإن الإتفاق يفتح المجال ويعمل على تشريع متابعة الاستيلاء على الأراضي وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع ما هو قائم منها، وعلى تمديد المرحلة الإنتقالية والإحتلال إلى أمد غير محدود. ويلزم السلطة الفلسطينية ليس فقط بالدفاع عن حق إسرائيل في الوجود، بل وبحماية أمن الإسرائيليين كأفراد وبتجريد شعبنا من السلاح دون إلتزام الطرف الإسرائيلي بحماية أمن الفلسطينيين وسحب السلاح، من أيدي المستوطنين الذين لايكفون عن ممارسة الإرهاب بحق جماهير شعبنا. وأيضاً فالإتفاق يفتح الباب واسعاً للمخابرات المركزية الأمريكية وإسرائيل ليتدخلا في الشؤون الداخلية الفلسطينية من خلال اللجان الأمنية المشتركة التي يقول الإتفاق بإنشائها لمتابعة تنفيذ السلطة لإلتزاماتها الأمنية. وأخيراً فالإتفاق يفرض على السلطة أن تقوم بتكريس إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعتبر البرنامج الجامع لقوى شعبنا والموحد لها والمعبر عن طموحات وحقوق شعبنا. إن إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني يعني بالضرورة شطب التاريخ الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني والإعتراف الضمني بقانون حق العودة الصهيوني والإعتراف بالصهيونية كماتقدم نفسها كايديولوجية تقول بحق اليهود على ارض فلسطين.

وبناء على ذلك أعلنّا في الجالية عن رفضنا لهذا الإتفاق كما رفضنا سابقاً اتفاق اوسلو وكل ما يتمخض عنه وأكدنا على تمسكنا وتشبثنا بثوابت شعبنا والتي تلخصها النقاط التالية:

- الحقوق الوطنية لشعبنا غير القابلة للمساومة والتصرف كما أقرتها الشرعية الدولية «حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشريف».

- حق أبناء شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات في العودة إلى وطنهم لكونه حقاً تاريخياً مقدساً لايجوز المس به ولا المساومة عليه.

٣- منظمة التحرير الفلسطينية المبنية على أسس ديمقراطية وذات البرنامج الوطني الذي يلبي طموحات شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة.

٤- الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يحدد الحق التاريخي لشعبنا في وطنه والهوية الوطنية الفلسطينية وأسس الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والمناهض للمشروع الصهيوني في وطننا.

هـ- إطلاق الحريات الديمقراطية وحرية الرأي والصحافة والتعددية السياسية وكذلك حق شعبنا بممارسة كافة أشكال النضال حتى يصل إلى تحرير وطنه وإثبات حقوقه الوطنية المشروعة.

كذلك اقر الإجتماع الذي دعا له المكتب التنفيذي أن تأخذ الجالية الفلسطينية على عاتقها القيام بشرح أبعاد ومخاطر الإتفاقات التي تمت بين السلطة وإسرائيل وآخرها اتفاق واي لتجمعات شعبنا في مختلف المدن الألمانية وتنظيم التحركات السياسية والجماهيرية، وشرح وجهة النظر هذه للشارع الألماني وقواه وأحزابه. وأضاف د. فوزي أبو عياش: بالنسبة لنا كجالية فلسطينية نعيش في الشتات مطالبنا تتطابق مع ما يطالب به المؤتمر الذي ينعقد اليوم. موقف الجالية بمختلف فروعها المتواجدة في كل أنحاء ألمانيا لايختلف أبدا عن المطالب الوطنية التي يطالب بها الشعب الفلسطيني، من هنا كانت قراراتنا في اجتماع تشرين الثاني بالإجماع حيث أكد جميع من حضروا من الفروع على رفضهم التام لهذه الإتفاقية البائسة التي تسيء لشعبنا الفلسطيني وتضر بمستقبله، ورفضهم القاطع لعملية إلغاء الميثاق. وكان موقفنا أنه بمجرد أن نتلقى دعوة لمؤتمر كهذا أن نحضر كممثلين عن الوجود الفلسطيني في المانيا ونبدي راينا ونؤكد على انضمام جاليتنا إلى الصوت الفلسطيني الوطني الرافض لجميع أنواع الذل الذي تحاول السلطة الفلسطينية أن تصيب به قضيتنا وشعبنا.

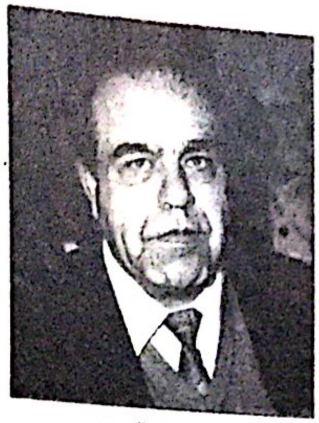
ثم انتقل الحديث ليدور عن أوضاع الجالية، فاكتشفنا بعد فترة أن مصطلحاتنا غير متطابقة، حيث كنا نعتقد أن كلمة «الجالية» تعني الوجود الفلسطيني برمته في المانيا، لكن تبين أن الأخوة يقصدون بكلمة «الجالية الفلسطينية في المانيا» إطاراً سياسياً محدداً هو اشبه باتحاد أو جمعية تشكلت في عام ١٩٩٦. فقبل ذلك الوقت كانت غالبية المؤسسات الفلسطينية إن لم يكن كلها في المانيا تعاني من شلل حقيقي كاتحاد الطلبة والمرأة والأطباء والعمال. يضاف إلى ذلك حالة الإحباط والضياع التي سادت الأوساط الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو وما تلاه من عملية تغييب لـ م.ت.ف وضرب مؤسساتها الجماهيرية كلياً. من هنا كانت فكرة بناء مرجعية سياسية تكون الخيمة والعنوان لكل الفلسطينيين في المانيا، فبعد سلسلة من الندوات والمحاضرات واللقاءات في العديد من التجمعات



د. فوزي أبو عياش



الأخ خالد أيوب



الأخ حسن السعيد



الأخ صالح العلي

الفلسطينية في المدن الألمانية، جرت الدعوة في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٩٦ للمؤتمر التحضيري أو التأسيسي للجالية والذي حضره حوالي ٢٨٠ شخصاً وفي أواخر نفس العام عقد المؤتمر التأسيسي الأول والذي حضره عدد من الشخصيات الفلسطينية منها حيدر عبد الشافي، وكانت عضوية «الجالية» قد أصبحت حوالي ٥٠٠ عضو. وتمخض عن المؤتمر انتخاب ٢١ عضواً هم أعضاء المجلس الإداري وهو بمثابة قيادة للجالية في فترة ما بين مؤتمرين، ومن هؤلاء جرى انتخاب سبعة هم أعضاء المكتب التنفيذي للجالية.

بعد التأسيس برزت أمام الجالية مهمة أكثر صعوبة مازالت قائمة حتى اللحظة، ونقصد توسيع صفوفها لتمتلك بحق صفة تمثيل كل الفلسطينيين في ألمانيا، فزادوا من اتصالاتهم بالتجمعات الفلسطينية في المدن المختلفة واستطاعت الجالية أن تزيد عدد فروعها إلى ١٣ فرعاً في المدن الألمانية، يمثلون جميعاً حوالي ٢٠٠٠ عضو. ورغم عدم ضخامة هذا الرقم قياساً بوجود فلسطيني في ألمانيا يتراوح بين ٧٠-٨٠ ألف مواطن، إلا أنه يظل مقبولاً في ظل الأزمة القاسية التي تضرب العمل الوطني الفلسطيني برمته. وأيضاً لأن عمر هذا الإطار بالكاد يتجاوز ثلاث سنوات. بالإضافة إلى أن قادة الجالية يؤكدون أن الهدف الأول والدائم على جدول أعمالهم هو زيادة تمثيل الجالية للفلسطينيين في ألمانيا. وهنا لفتوا انتباهنا لمشكلة جدية في هذا السياق، فالتجمعات الفلسطينية في هذا البلد ليست متركزة في مناطق بعينها كالمدن الكبرى مثلاً، بل متناثرة في بلد مساحته الجغرافية شاسعة، وهذا يعني أنه للإتصال بالتجمعات في المناطق النائية يجب السفر لمسافات طويلة جداً. وبما أن أغلب من يُكلف بمثل هذه المهمات لديه أعماله التي تشكل مورد رزقه، وبالتالي فإن تأديته لهذا الواجب ستكون إما بأخذ إجازة من عمله أو على حساب راحته في أيام العطل. لكن الجهود تبذل في هذا السياق والدليل هو افتتاح فروع جديدة كل فترة. وأشار الأخوة إلى أن اجتماع نوفمبر المذكور أعلاه حضره مندوبون عن فروع جديدة، لم تكن موجودة أثناء انعقاد المؤتمر الأخير للجالية وبالتالي لم يكن لها سابقاً تمثيل في المجلس الإداري. وحين سألنا إذا كانت الجالية هي الناطق الرسمي أو المعبّر عن حال الفلسطينيين في ألمانيا أجابوا بحماس: بالتأكيد هي الناطق الرسمي باسم كل الفلسطينيين في ألمانيا، فعدا عن أن عضويتها مفتوحة أمام جميع الفلسطينيين عندهم، فهي أيضاً مسجلة لدى المؤسسات الألمانية ومثبتة لدى القضاء الألماني. لكن هذا لايعني خلو الساحة هناك من الأطر أو الجمعيات الفلسطينية الأخرى، فكما قال لنا الأخوة، ففي برلين وحدها توجد عشر روابط واتحادات وجمعيات، لكنها جميعاً اجتماعية - خيرية أو عائلية - مناطقية، نشأت أغلبها نتيجة للوضع الإجتماعي الذي يعيشه شعبنا في لبنان، فبرزت تجمعات فلسطينية لمساعدة مخيماتهم، فمثلاً أبناء مخيم البداوي شكلوا رابطة لدعم مخيمهم، وكذلك هناك رابطة لأبناء برج البراجنة وأخرى لصبرا وشاتيلا ورابطة للحولة. وتجري الآن على قدم وساق عملية لتوحيد هذه التجمعات في إطار الجالية الفلسطينية.

ثم تطرق الحديث لعلاقة الجالية مع السفارة الفلسطينية في ألمانيا وكنا نتوقع ألا تكون الأمور طيبة بينهما، وفعلاً أكد لنا الأخوة ذلك، فمنذ البداية وقفت السفارة ضد فكرة نشوء الجالية على أساس أن السفارة نفسها هي المرجعية للفلسطينيين في ألمانيا والناطق الرسمي باسمهم. ويضيف الأخوة: بالتأكيد إنهم كانوا منزعجين من ولادة إطار يدافع عن الحقوق المدنية للفلسطينيين في ألمانيا ويجمعهم حول أهداف وطنية مازالت هي الثوابت الفلسطينية. كذلك لاشك إنهم انزعجوا من أن هذه المبادرة جاءت من تحت أي من القاعدة الشعبية وهم تعودوا على الروح البيروقراطية، أي أن تسير الأمور بقرار وأوامر من فوق. وهذا ما أقنعهم أن الجالية لن تكون مطية لهم تنفذ قراراتهم، فبذلوا جهوداً مكشوفة لمنع ولادة الجالية وحاولوا إبعاد الناس عن هذه التجربة التي قالوا إنها ستولد ميتة. وربما نجحوا وقتها في خداع البعض وخصوصاً المقربين منهم. لكن مشروعنا انطلق فراهنوا في البداية على فشله، لكن النتائج كانت معاكسة، إذ أخذت تجربتنا تراكم النجاحات في تجميع وتأطير المزيد من الفلسطينيين في ألمانيا وتعزز وجودها يومياً، عندها حاربونا بطريقة أخرى حيث دعوا أنصارهم لتشكيل رابطة فلسطينية في برلين ليعطوا انطباعاً أن جاليتنا ليست الوحيدة التي تأخذ على عاتقها الدفاع عن مصالح الفلسطينيين في ألمانيا، وبالتالي فهي ليست الوحيدة التي تستطيع تمثيلهم والحديث باسمهم. لكن بصراحة فالنتائج التي حصدوها كانت بائسة فكل ما استطاعوا جمعه من برلين وضواحيها في رابطتهم لم يتجاوز ٨٠ عضواً.

ويبدو أن الفترة الأخيرة قد شهدت هدوءاً في هذه «الحرب» التي تشنها السفارة، ويقول د. فوزي أبو عياش: شخصياً سُئلت مرتين على الأقل من سفيرنا في ألمانيا عن إمكانية توحيد أو إعادة تجميع الجالية، لكن من المؤكد أنه ليس هناك جدية في هذا الطرح. فيضيف الأخوان خالد أيوب وحسن السعيد: ولكن مع من نتوحد؟ فالعضوية في الجالية مفتوحة أمام من يرغب من الفلسطينيين في ألمانيا، والدستور والقرارات يقران بالأغلبية. من لاتعجبه قرارات أو سياسة الجالية، فليتفضل وينضم لصفوفها ويغير من داخلها..

ثم سألنا عن الوجود الفلسطيني في ألمانيا: مشاكلهم، همومهم، والخدمات التي تستطيع الجالية أن تقدمها لهم لتخفف عنهم.. فقال الأخوة أن تقديراتهم تقول أن عدد الفلسطينيين هنا يتراوح بين ٧٠-٨٠ ألف نسمة، وحين استفسرنا عن وجود رقم محدد، أجابوا بالنفي، وأكدوا أنهم قاموا في الجالية بدارسات ميدانية لبعض المواقع وحصلوا على الرقم المذكور بناء على عمليات حسابية. وأضافوا أن الوجود الفلسطيني في هذا البلد يعود لبداية الستينيات حيث قدم إلى هذا البلد بعض الطلاب والعمال، وبدأت الموجة الثانية بعد خروج المقاومة من الأردن. لكن الموجة الثالثة هي التي شكلت معظم الحضور الفلسطيني في ألمانيا، فقد بدأت في أواخر السبعينات

واستمرت طوال الثمانينات نتيجة للحرب في لبنان والتضييق المتواصل على الفلسطينيين هناك في أحوالهم المعيشية. وإجمالاً يعاني الفلسطينيون في ألمانيا من همين كبيرين: الأول وطني والثاني يومي معيشي. أما الهم الوطني فيأتي من كون الفلسطيني هناك يعيش في الشتات خارج وطنه ولايعرف النتائج التي ستسفر عنها الإتفاقات الجارية وبالتالي يجهل ما سيؤول إليه حال القضية الفلسطينية وحق العودة الذي مازال يعيش على أمل تحققه. أما الهم اليومي فيأتي من كون عدد لايستهان به من الفلسطينيين لايجيد اللغة الألمانية وبالتالي فأوضاعهم الإقتصادية متوسطة أو حتى دون ذلك، لذلك هم بحاجة لمن يقف إلى جانبهم، وهذه كانت الفكرة المباشرة وراء فكرة تشكيل الجالية: مساعدة الفلسطينيين لبعضهم البعض، مرافقة من يجهل اللغة الألمانية لدى الدوائر الألمانية، مساعدتهم في البحث عن مسكن أو عمل.. والأهم من كل هذا مساعدة الجيل الفلسطيني الجديد الذي ولد وتربى هناك على تعلم اللغة العربية وبالتالي التعرف على تراثه والتشبث به. كذلك اطلاعهم على التطورات التي تجري على قضيتهم الوطنية وبالأحرى ليكون الوطن هاجساً وهماً بالنسبة لهم. كذلك ثمة جانب اجتماعي بارز يضاف للمهام التي تأخذها الجالية على نفسها يتمثل في تعريف الفلسطينيين ببعض وتعريفهم بتراثهم من خلال إقامة حفلات لفرق فنية سواء من ألمانيا أو من الوطن أو من دول الشتات.

بعد ذلك انتقل الحديث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الشتات في القضية الوطنية خلال الظروف الراهنة وموقع الجالية الفلسطينية في ألمانيا في هذا السياق، فأجابوا بأن الشتات الفلسطيني وخصوصاً في أوروبا يستطيع فعل الكثير، فهو أولاً يستطيع أن يساهم في دعم صمود شعبنا ويساعده على الإستمرار في نضاله من خلال تقديم الدعم المادي المباشر لبعض المؤسسات الإجتماعية والخيرية الفلسطينية سواء في الداخل أو في الدول العربية المحيطة بفلسطين، كذلك يمكنه مخاطبة الرأي العام الأوروبي ويدفعه لتغيير مواقفه لمصلحة قضيتنا وشعبنا. وبما أنهم يعيشون في دول ديمقراطية فإنهم يستطيعون أن يساهموا في نقل هذه التجربة في دمقرطة المؤسسات الفلسطينية بجعلها تأخذ قدر الإمكان بأساليب وآليات العمل السليمة والصحيحة، الأمر الذي سيعيد لثورتنا وجهها الحقيقي. وأفضل مساهمة في هذا الجانب تكون بإحياء فروع المؤسسات الجماهيرية في بلدانهم وعلى رأسها الإتحادات الشعبية. فمثلاً كما قال لنا الأخوة، ففي ألمانيا وحدها يوجد ١١٠٠ طبيب فلسطيني وهذا رقم كبير بكل معنى الكلمة. فلو جرى تنشيط فرع الإتحاد العام للاطباء الفلسطينيين عندهم فهذا سيشكل عامل ضغط قوي على قيادة الإتحاد، تجبرها على الخروج من حالة الشلل التي تعيشها هذه النقابة.. ونفس الكلام يصح على اتحادات العمال والطلبة والمرأة.. وبما أن الجالية الفلسطينية هناك هي الأكبر في أوروبا وهي الرائدة في عملية تنظيم صفوفها (بدأت تصدر عن الجالية دورية باسم «صوت الجالية الفلسطينية» وهي تتحدث عن أخبار الفلسطينيين في ألمانيا وهمومهم بالإضافة لمواضيع سياسية واجتماعية)، فإنها تستطيع أن تلعب دوراً بارزاً في عملية توحيد التجمعات الفلسطينية في أوروبا وخصوصاً أن الحياة بدأت تفرض مثل هذا الأمر بعد سقوط الحدود بين الدول الأوروبية، وفعلاً بدأت الجهود تصب في هذا السياق. كذلك ثمة محاولات للإرتقاء بعملية التنسيق بين الجاليات العربية سواء في ألمانيا أو في الإطار الأوروبي ككل، وخصوصاً أنه حتى فترة قريبة ماضية كان التنسيق بين الجاليات العربية أو حتى الفلسطينية منعدماً سواء في البلد الواحد أو في باقي الدول الأوروبية.

لكن تنفيذ هذه المهام يتطلب قبل كل شيء الحفاظ على استقلالية الجالية وقرارها وحمايتها من أي محاولة هيمنة قد يفكر أحد بفرضها عليها لغايات في نفسه. فـ«الجالية الفلسطينية في ألمانيا» ورغم أن أصحابها يصرون أنهم مازالوا في بداية الطريق - وربما يكون هذا صحيحاً - إلا أنها بكل المقاييس تمثل نجاحاً يثير الإعجاب، نحن في الساحة الفلسطينية بأمس الحاجة لأمثاله. من هنا نقول أن هذه التجربة لايجوز أن تفشل، بل يجب أن تستمر بدون انتكاسات وخصوصاً أن الجالية بالخدمات التي تقدمها بدأت فعلاً تلعب دور الرئة التي تحمل هواء الوطن وعبقه لفلسطينيين رمت بهم الأقدار إلى هذا الاغتراب، وبالتأكيد فإن هذه المهمة ستظل قائمة لفترة طويلة قادمة، وهذا يعني أن الجالية تهم أجيالاً فلسطينية ربما لم تولد بعد، وهذا ما يزيد من أهمية دورها وخطورته..

الأخ صالح العلي من السويد

وفي وقت آخر التقينا مع الأخ صالح العلي الذي مثل الفلسطينيين في السويد في أعمال المؤتمر الوطني، وحين سألناه عن الموقف السياسي الذي تتبناه الجالية الفلسطينية إزاء التطورات السياسية الأخيرة أجاب: إن موقف الجالية يمكن تلخيصه بخمس نقاط هي:

١- أيدنا بشكل مبكر الجهود الفلسطينية المبذولة لعقد المؤتمر الوطني للإعراب عن موقف موحد للتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

٢- اكدنا تمسكنا بالميثاق الوطني واعتبار القيادة التي ستفرط وتلغي الميثاق لاتعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني.

٣- نحن نريد سلاماً عادلاً ومتوازناً يقوم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة وعلى رأسها قرار ١٩٤ الذي يضمن حق اللاجئين بالعودة لوطنهم.

٤- يجب نقل ملف القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة وتكوين مرجعية دولية للحل بدلاً من استفراد الولايات المتحدة وإسرائيل.

٥- يجب إجراء استفتاء شعبي عام لجميع الفلسطينيين في الشتات حول القضايا الوطنية التي ستؤثر على مصيرهم كمشاريع التسوية والإتفاقات الموقعة..

بعد ذلك تطرقنا للحديث عن الجالية الفلسطينية في السويد، فكان من الواضح أن ظروفهم مشابهة كثيراً للظروف التي يعيش فيها الفلسطينيون في ألمانيا. ففي السويد يوجد ١٠٠ ألف عربي منهم حوالي ٢٢-٢٥ ألف فلسطيني. وحين استفسرنا لماذا لاتوجد أرقام دقيقة، قال أن الدوائر الرسمية في السويد تسجل الفلسطيني القادم من لبنان على أنه لبناني والقادم من سوريا على أنه سوري ومن مصر على أنه مصري، كذلك فإن الفلسطينيين حملة الجوازات الأردنية يعتبرون أردنيين.. وهذا ما يزيد من صعوبة إعطاء رقم دقيق عن الجالية..

وتقوم لجنة العمل الفلسطينية/ السويد تقريباً بالدور الذي تمارسه «الجالية الفلسطينية في ألمانيا» حيث تعتبر الإطار الأعلى لمجموعة من اللجان الفرعية المنتشرة في المدن السويدية. أما بالنسبة لهموم الجالية فهي أيضاً تنقسم إلى وطنية ويومية، فالإحباط الذي يسود الشارع الفلسطيني منذ أوسلو هو نفسه هناك، أما بالنسبة للهم اليومي فرغم أن الظروف الإقتصادية في السويد تكاد تكون الأفضل في أوروبا، الأمر الذي ينعكس على الوضع المعيشي للفلسطينيين هناك، إلا أنه يمكن تسجيل مشكلة عامة تؤرق الغالبية وهي تتلخص في صعوبة التوفيق بين طرفي معادلة تبدو وللوهلة الأولى بسيطة وسهلة التحقق، إلا أنها في الواقع ليست كذلك: الحفاظ على الجذور والخصوصية من خلال إقامة الصلات مع الأهل والوطن والتشبث بالتراث ومتابعة التطورات التي تصيب القضية، وفي نفس الوقت الإندماج في المجتمع السويدي والتكيف معه.. وهنا يبرز بحدة موضوع تعليم الأولاد اللغة العربية وهذا الأمر ليس متوفر في كل التجمعات الفلسطينية، كذلك تعريفهم بتراثهم الوطني وارضاعهم إياه وهذا أيضا ليس أمراً سهلاً..

ويختم صالح العلي كلامه بالقول: «إن فلسطينيي شتات الشتات وأعني الذين تغربوا غربة مضاعفة ومنهم المقيمون في السويد وغيرها من البلدان الأوروبية، لم يشعروا يوما بالإستقرار والطمأنينة بشكل حقيقي رغم يسر الحياة المعيشية هناك، لأن الفلسطيني لم يعرف الإستقرار والسكينة والإطمئنان والراحة إلا عندما يحصل كفرد وكشعب على حقه في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة»..■■

مستقبل الصراع الديموغرافي في فلسطين
في ضوء تراجع الهجرة اليهودية

نبيل محمود السهلي

شهدت فلسطين سيلاً كثيفاً من تهجير اليهود إليها من دول الإتحاد السوفياتي السابق خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨)، وذلك بعد أن تم اتفاق اسرائيلي - امريكي في عام ١٩٩٠ على عدم استيعاب الولايات المتحدة للمهاجرين اليهود في طريقهم إلى فلسطين، وتبعاً لذلك استطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جذب أكثر من ٨٥٠ ألف يهودي خلال ثمان سنوات خلت، أي بمعدل (١٠٦٢٥٠) مهاجراً يهودياً سنوياً، بيد أن الثلاث سنوات الأولى (١٩٩٠-١٩٩٢)، كانت السنوات القاسية لإجتذاب الجزء الأكبر من حجم الهجرة، مالبث أن تراجع حجم الهجرة إلى أدنى من (٦٠ ألف يهودي خلال السنوات (١٩٩٥-١٩٩٨) للسنة الواحدة.

ما هو مستقبل الصراع الديموغرافي في فلسطين في ضوء هذا التراجع، وما هي التركيبة الإثنية للتجمع اليهودي في فلسطين، أسئلة سنحاول الإجابة عليها في سياق عرضنا المبسط.

فقد ارتكزت السياسات السكانية الصهيونية منذ مؤتمر بال على ركائز أساسية، منها: هجرة يهود العالم إلى فلسطين، وتهجير ما أمكن من سكانها العرب، والإستئثار اليهودي بالمساحة الأكبر من فلسطين على طريق تهويدها، عبر إقامة المستوطنات والربط بينها، وتالياً بناء اقتصادي قوي يلبي حاجات اليهود المتنامية ويبقي على مستوى معيشي مرتفع للإبقاء على عوامل الجذب القوية لليهود باتجاه فلسطين التي تعتبر الهدف الركزي للحركة الصهيونية ومشروعها. وبالنظر إلى الركيزة الأولى من ركائز السياسة السكانية الصهيونية، فإن المشروع الصهيوني، نجح عبر العلاقات المتميزة واستصدار وعد بلفور في عام ١٩١٧، نجح في جذب نحو ٦٥٠ ألف يهودي إلى فلسطين حتى عشية إنشاء الكيان الصهيوني في ١٥ أيار ١٩٤٨، واستطاعت الحركة الصهيونية أن تستأثر بنحو ٥ في المائة من مساحة فلسطين البالغة (٢٧٠٠٩) كيلو متر مربع حتى التاريخ المذكور، وبشتى الوسائل، وقد كان لعمل المؤسسات الصهيونية المنبثقة عن المؤتمر الصهيوني الأول، مثل الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، بالغ الأثر في تمكين الحركة الصهيونية من امتلاك النسبة المذكورة من الأراضي الفلسطينية.

ومع إقامة إسرائيل في ايار ١٩٤٨، تكون الحركة الصهيونية قد حققت أهم أهدافها المتمثلة في إنشاء الدولة اليهودية المنشودة وتحقيق هدف ديموغرافي هام، تمثل في طرد نحو (٨٥٠) ألف عربي فلسطيني من ديارهم في الجليل والساحل وباقي المناطق الفلسطينية، فضلاً عن السيطرة الصهيونية المباشرة على (٧٧) في المائة من مساحة فلسطين، وبذلك أصبحت هذه المعطيات مدخلاً لتهيئة ظروف جاذبة ليهود العالم باتجاه فلسطين، وكانت السنوات (١٩٤٨ - ١٩٦٠) ذهبية وقياسية في جذب مزيد من اليهود، مساهمة الهجرة بأكثر من (٦٩) في المائة من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية خلالها، وتبرز سنة ١٩٤٩ بكونها السنة الأهم في تاريخ إنشاء الكيان الصهيوني، إذ هُجّر باتجاه فلسطين نحو (٢٥٠) ألف يهودي، وإن تراجعت النسب في الهجرة خلال السنوات (١٩٦١-١٩٨٩)، إلا أن كثافة الهجرة من دول الإتحاد السوفياتي السابق (١٩٩٠-١٩٩٨) وخاصة خلال السنوات الثلاث الأولى رفع من نسبة مساهمة الهجرة في النمو السكاني اليهودي ليتعدى (٦٥) في المائة. بدأ في التراجع خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٨) نتيجة تراجع حجم الهجرة، وقد تتراجع في السنوات القادمة (١٩٩٩-٢٠٠٥)، لأسباب عديدة، إذ يحرم على المهاجر اليهودي من أصل روسي ولوج قطاعات اقتصادية هامة في الإقتصاد



الإسرائيلي، وقد ارتفعت أصوات يهودية على أن غالبية المهاجرين اليهود من دول الإتحاد السوفياتي السابق، هم من أصول غير يهودية، ما يبرر معاملتهم، معاملة دنيا في السلم الوظيفي، على الرغم من أنهم باتوا يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي اليهود في الدولة العبرية.

وبالنسبة للتركيبة الاثنية للتجمع اليهودي في فلسطين، وهنا أفضل التجمع على كلمة مجتمع، بسبب المراحل التي أدت إلى قيام الدولة الصهيونية وتجميع اليهود فيها قسراً، فإنها أي التركيبة الاثنية باتت بعد نصف قرن من إنشاء الكيان الصهيوني على النحو التالي:

أولاً: ٤٠ في المائة من مجموع اليهود في الكيان الصهيوني والبالغ ٤،٩ مليون يهودي، هم من أصول أمريكية وأوروبية.

ثانياً: ٣٦ في المائة من إجمالي مجموع اليهود في إسرائيل، هم من أصول أسيوية وإفريقية، وجزء كبير من اليهود الأسيويين والإفريقيين، هم من اليهود العراقيين واليهود المغاربة.

ثالثاً: ٢٤ في المائة من إجمالي اليهود في إسرائيل، تصنفهم الإحصاءات الإسرائيلية بأنهم من يهود الصابرا، أي اليهود لأب يهودي مولود في فلسطين، وإذا أخذنا بعين الإعتبار، أن غالبية هذه الجماعة اليهودية، هي من أصول أوروبية وأمريكية، فإن اكثر من (٥٥) في المائة من إجمالي اليهود في الكيان الصهيوني، هم من أصول غربية اشكنازية، في حين تراجعت نسبة اليهود السفارديم في السنوات الأخيرة نتيجة الهجرة اليهودية، الكثيفة، من دول الإتحاد السوفياتي السابق.

رابعاً: على الرغم من عمل إسرائيل والحركة الصهيونية الدؤوب لجهة جذب المزيد من يهود العالم، فإن الأهداف الديموغرافية اليهودية لم تتحقق حتى اللحظة، فلم تتعد نسبة اليهود في الكيان الصهيوني إلى يهود العالم البالغ عددهم ١٣ مليون يهودي، لم تتعد (٣٧،٧) في المائة.

خامساً: كما أن الحركة الصهيونية لم تستطع اجتثاث كافة الشعب الفلسطيني من ارضه، فبات في الجزء المحتل عام ١٩٤٨ مليون فلسطيني، غالبيتهم تقطن منطقة الشمال والنقب، وفي الضفة والقطاع بما في ذلك القدس نحو ٢،٥ مليون فلسطيني ويشكل هؤلاء العرب في أرضهم عاملاً إيجابياً للفلسطينيين في مواجهة السياسة السكانية الاسرائيلية الإجلائية، خاصة وأنهم أي العرب داخل أرضهم يمثلون (٤٩) في المائة من إجمالي الشعب الفلسطيني في عام ١٩٩٩.

وبالنسبة لمستقبل الصراع الديموغرافي في فلسطين، فإن السلطات الإسرائيلية ستسعى إلى جذب مزيد من يهود العالم عبر إغرائهم في فلسطين، والحديث عن الواحة الخضراء وغير ذلك. وقد يكون الإتجاه في المستقبل نحو القارة الأسيوية والإفريقية، في ظل تراجع الهجرة من دول الإتحاد السوفياتي السابق، وبقاء الأبواب موصدة أمام هجرة أي يهودي أمريكي باتجاه فلسطين، إذ يتمتع اليهودي الأمريكي بمستويات معيشية عالية، تزيد عن ٢٢ ألف دولار سنوياً، ناهيك عن معدلات التنمية البشرية العالية هناك.

وبنفس الوقت ستسعى الحكومات الإسرائيلية القادمة إلى فرض ظروف قاسية على الفلسطينيين في أرضهم، لحملهم على تركها والاستئثار بها بعد ذلك.

وأياً يكن الأمر فإن الصراع الديموغرافي بين العرب واليهود في فلسطين وبوتائر مختلفة عن أساليب ووسائل الصراع خلال قرن مضى (١٨٩٧-١٩٩٧)، بيد أن صمام الأمان للطموحات الفلسطينية السكانية في مواجهة السياسة السكانية الصهيونية، تكمن ببقاء نحو نصف الشعب الفلسطيني في أرضه، وتحتم الضرورة العمل بكافة الوسائل المتاحة للحفاظ على الأرض وتشبث الفلسطيني في ارضه، في ظل هجمة إسرائيلية إستيطانية، باتت المخططات جاهزة لها حتى عام ٢٠٢٠، ويجب أن يكون محور العمل الوطني الفلسطيني خلال السنوات القادمة منطلقاً من تلك الإعتبارات ■■

الفلسطينيون في شتاتهم وخصوصياتهم

أفكار للحوار

أحمد جابر

شكلت كارثة ١٩٤٨ ضربة قاصمة لنمو وتواصل الشعب الفلسطيني، بما هو وحدة اجتماعية ثقافية اقتصادية وسياسية، وهو تغير نوعي جديد كلي حيث أن ما أصاب هذه الوحدة من تصدعات وضربات بقيت هامشية في مجرى العملية الموحدة، بسبب يعود إلى عامل حاسم شكلته الأرض بما هي جامع جغرافي احتضن مجمل الأنشطة المجتمعية في سياق تطوري موحد.

فالشعب الفلسطيني عاش عبر تاريخه على هذه الأرض في مدنه وقراه، جبله وساحله، في سياق تاريخي مترابط ومتكامل، ضمن بيئة واحدة هي فلسطين.

وجاءت الهزيمة عام ١٩٤٨ لتشكل قطعاً حقيقياً وقاسياً مع هذا السياق التواصلي ولتحول الشعب الفلسطيني من وحدته الأنفة إلى وحدات قذفت في مساقات وإن لم تكن متناقضة إلا أنها خكمت بخصوصيتها فشكلت ـ شاء هؤلاء أم أبو، انتبهوا أم لم ينتبهوا ـ سياقات تطور جديدة ومتمايزة كلياً من السياق الأصلي الذي استمر يحكم هيمنته بقوة التاريخ وإرادة الصمود عند من بقوا وأحلام العودة وطموحات المستقبل المتجسدة سياسياً بحقوق الشعب الفلسطيني المشروع في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

والإشكالية السابقة بقدر ما هي طبيعية، وموضوعية إلا أنها تطرح أسئلة أساسية يجب الإجابة عنها بصدد الهوية الفلسطينية، حالتها الان إعادة الإعتبار لها؟

هذه الأسئلة تكتسب أهميتها من الواقع الفلسطيني الآن سواء على مستوى الطروحات السياسية لحل القضية الفلسطينية ومخاطر قيام كيان البانتوستونات أو المعازل، ومن بروز الهوية الوطنية والقومية للفلسطينيين الصامدين على أرضهم في دولة العدو، ومن مخاطر التوطين من جهة، وإلى حالة النكوص التي أصابت الحركة الوطنية وأزمة العمل السياسي الفلسطيني وابتعاد الفلسطينيين عن العمل السياسي من جهة أخرى، إضافة إلى أن تحليل وفهم هذه الإشكالية في سياقها الطبيعي الموضوعي إنما يشكل جزءاً من الإجابة على سؤال الهزيمة، ومن ثم الإجابة على أسباب فشل برامج الكفاح السياسي المتتابعة التي لم تأخذ بعين الإعتبار الإشكالية الأنفة وبالتالي لم توظفها في هذه البرامج في إطار العملية الكفاحية الشاملة.

يقول الفلسطينيون عادة «إن ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، نحن محكومون بحالة المنفى المفروض على الجميع ومحكومون بهويتنا التي نأبى التخلي عنها، وبكفاحنا من أجل أهداف مشتركة لا حياد عنها» تحكم العاطفة أكثر من الحقائق هذا القول، فالمنفى اصبح مواطن عمل وحياة ونشأة واستقرار، والكفاح تراجع والهوية في مهب الريح.

إن واقع الشتات ليس على الإطلاق محض جغرافي ولكنه يتجسد في مستوياته المتعددة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً ونفسياً.

ولعل السؤال الذي أطلقه باحث فلسطيني عن وجود هوية ثقافية فلسطينية يحتمل أن تعاد صياغته بأشكال أخرى أو مساقات جديدة: هل يوجد هوية اجتماعية فلسطينية موحدة، وهل يوجد هوية اقتصادية فلسطينية موحدة وسياسية ونفسية.. الخ.

لاشك أن واقع التشتت الجغرافي والتمايز في الوجود الجغرافي قد انعكس بشكل واضح في تحول هذه التجمعات إلى بنى شبه منفصلة مرت بعمليات تطور حثيثة وطبيعية في إطار قسري عام.

وبعيداً عن أي انفعال عاطفي اقول إن منهجية التطور المأزوم" هذه إن صح التعبير فرضت نفسها موضوعياً على تجمعات الفلسطينيين وبالذات في مراكز التجمع اللجوئي الكبرى في سوريا والأردن ولبنان والكويت سابقاً، وكذلك في بعض التجمعات الرئيسية في العالم الغير عربي ونحن نجد سمات التطور الخاصة حتى في مراكز تجمع الأقليات الفلسطينية في الدول العربية بحيث أن وجودهم رمزي تماماً.

انه تطور موضوعي لأنه لم يكن ممكناً أن يتجمد الفلسطينيون عند لحظة ١٩٤٨، كان عليهم أن يعيدوا انتاج حياتهم ومجتمعاتهم في ظروف جديدة. وهو تطور مأزوم لأنه ناتج عن حدث قسري مثل انتزاعهم من سياق وجودهم العام ليقذفوا إلى العدم حيث كان عليهم أن يبدأوا من الصفر ولكن بتركة لايمكن التخلي عنها ابداً، من ماض يريدون التواصل معه مؤقتاً في المنفى ومتابعته بشكل طبيعي بعد العودة!!



وقد فعلت هذه المنهجية فعلها خصوصاً في اللاجئ العربية حيث لم يكن التجمع الفلسطيني في سوريا أو لبنان أو الأردن أو غيرها نظاماً مغلقاً مانعاً للإختلاط أو التمازج بل على الضد من ذلك حيث اندمج الفلسطينيون بكامل طاقاتهم في المجتمع.

ويعود ذلك أساساً إلى واقع العروبة، فالفلسطينيون خروجوا إلى منفى ليس بالنفى، فهم لجأوا إلى الأهل من جهة، ولكنهم مطرودون من جنتهم الخاصة من جهة أخرى.

سأحاول أن أشير إلى ما يمكن أن يكون العوامل الأساسية وراء تشكل هذه الهويات الفرعية المتعددة الناجمة عن خصوصيات يعيشها كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني فلدينا أولاً عوامل تتعلق بالصراع واقعه وطريقة خوضه، فإدارة وأساليب الفلسطيني في الضفة والقطاع للصراع تختلف عن الفلسطيني في (مناطق الـ ٤٨) وعن الفلسطيني في سوريا أو الأردن أو لبنان أو العراق.

وبالنسبة للاجئين تختلف عن النازحين عام ١٩٦٧ وثمة تفرعات أخرى عديدة وثمة مؤشرات ميدانية حقيقية تؤشر إلى البعد الكبير بين هذه الرؤى بدءاً من التفاصيل اليومية وانتهاء بالبرامج السياسية والأفكار والمواقف، وأعتقد أن الإختلافات التي يبينها استطلاع للرأي حول الموقف من عملية مدريد مثلاً بين آراء فلسطيني من رام الله مثلاً وآخر من مخيم اليرموك ليست مجرد اختلافات في الموقف السياسي بل هي اختلافات ناتجة عن واقع كل منهما أساساً وسياق كامل اقتصادي ثقافي اجتماعي نشأ وتكون فيه هذا الموقف.

ولدينا ثانياً عوامل تتعلق بواقع اللجوء ولاشك أن الواقع الذي يعيشه الفلسطيني في الأردن حيث يختلف عنه في سوريا ويختلف عنه في لبنان فالقوانين الخاصة في كل بلد من البلدان تخلق تسهيلات معينة ومصاعب معينة للاجئين فيها تتفاوت فيما بينها إلا أنها تفعل فعلها في تطور البنية ونموها وتحديدها.

إن هذا لايقتصر فقط على التوزع في بلدان عدة بل نجده في البلد نفسه حيث تظهر مختلف النزعات بين التجمعات التي تعيش أوضاعاً اقتصادية متباينة.

ولدينا ثالثاً عوامل تتعلق بالعلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية ففي الوقت الذي استطاع الفلسطينيون في الأردن بوسائلهم الخاصة إدارة شؤونهم داخل المملكة وأوصلوا ممثليهم إلى البرلمان وإلى الحكومة ورئاستها تمكنت منظمة التحرير من التغلغل بقوة في التجمعات الفلسطينية في سوريا إضافة إلى واقع الثورة العلني في لبنان المجاور والحدود المفتوحة عملياً مما سهل تواصل الفلسطينيين في سوريا مع الحالة الثورية في لبنان وسهل اندماجهم فيها، أما في لبنان فالأمور كانت تختلف تماماً حيث أن م.ت.ف كانت على تواصل كامل واندماج كلي بالحالة الشعبية الفلسطينية هناك لأسباب معروفة وهذا ما ولد علاقة خاصة ليس لها مثيل.

لعل العوامل السابقة تشكل أساساً ملائماً لمناقشة هذه المسألة، والسؤال المطروح هو كيف يمكن تجاوز حالة الفلسطيني السوري والفلسطيني اللبناني والفلسطيني الأردني والفلسطيني الغزي والضفاوي الخ.. وصولاً إلى الفلسطيني الفلسطيني الذي لانقول بغيابه وإنما بالخطر الذي يتعرض له، كيف نمنع تحول الهويات الفرعية إلى هويات مستقلة وكيف نعيد الإعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية الموحدة في ضوء هذا التعدد الذي يتكرس يومياً بفعل عوامل متعددة.

ربما تكون السياسة، تعابيرها، رموزها، أطرها تحديداً هي التي تشكل الوحدة الوطنية الفلسطينية الممزقة في واقعها الاجتماعي الاقتصادي الجغرافي الثقافي النفسي. إذن وعلى العكس مما يقال ليست السياسة هي التي تمزق المجتمع الفلسطيني، وليس غيابها هو ما يعني وجود مجتمع فلسطيني موحد بقدر ما يعني وجود تجمعات فلسطينية في جغرافياتها الخاصة.

وتبدو السياسة في الحالة الفلسطينية متجسداً واقعياً كعامل أساسي ومتقدم في تشكيل الشعب الفلسطيني في واقعه الراهن.

فنحن نواجه بذاتيات فلسطينية أو بهويات ممتدة على مساحة الوطن والمنفى، والرابط الأكبر إضافة إلى التراث والتاريخ هو السياسة التي كانت متجسدة مادياً في السابق بـ م.ت.ف وهذا هو السبيل الوحيد لتحويل هذه الهويات من حالة التواجه المستندة إلى أنانية التجمع الخاص الذي يختصر فلسطين في ذاته إلى حالة الاندماج في الكل■■

منهجية التطور المأزوم مصطلح مستعار من نديم روحانا وأسعد غانم واستخدمه هنا في سياق مختلف.

عرب.. ما بعد «الحروب العالمية»

حلمي شعراوي*



لماذا لانتصور أنفسنا مرة اخرى عقب الحرب العالمية؟ هكذا مجهلة لانحددها بالأولى أو الثانية أو الثالثة، لتعاود الشعوب العربية ومثقفوها التفكير في واقعها ومستقبلها، وتحدد القضايا المصيرية التي يجب على الجميع الإلتزام بها مجدداً. ما الذي فرضته «الحروب العالمية» أوليس واقعاً أمامنا؟ أليس هو تنافس الرسماليات على مناطق النفوذ؟ أو إقرار التقسيمات الدولية للعالم الثالث بين الإنتداب والوصاية والتسلط؟ أو خروج الولايات المتحدة الأمريكية بنصيب الأسد من كل المعارك، الرأسمالية والعسكرية على السواء؟ أم الإستيلاء على فلسطين وحقوق شعبها في ارضها أم نهوض الشعوب مطالبة بحق تقرير المصير وبروز أدوار لقوى تحررية جديدة في هذه المنطقة أو تلك مع إرهاصات للثورة في العالم العربي؟

ما الفرق بين تخيلنا لأنفسنا ـ نحن العرب خاصة ـ عام ١٩١٩ أو ١٩٤٩، أو ١٩٩٩؟ هل نجد فرقاً كبيراً في أوضاعنا أو نكباتنا أو منطلقات تحررنا وأمانينا؟

عند كل هذه العلامات التاريخية، كان تقسيم العالم العربي يزداد ترسخاً وتحددت مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية، بل وكان الدعم الأمريكي قائماً للخطاب الأوروبي ومصالحه (مبادئ ويلسون عام ١٩١٩ ضد اعلان تحرير شعوب الشرق الأممية، مشروع ماريشال١٩٤٨ لإنقاذ أوروبا واستعادة نفوذها الإستعماري ـ مبادئ العولمة وإعلان النظام العالمي الجديد في التسعينات شاملاً التنافسات والتنسيقات الأمريكية الأوروبية.

وعند هذه العلامات الثلاث كان قد أُعلن وعد بلفور، تم تقسيم فلسطين شرعاً، تم ابتلاع فلسطين فعلاً! وعند هذه العلامات الثلاث كان قد تم تصفية الثورة العربية الأولى كما استقرت ملكيات ما بعد الحرب الثانية بتصفية انتفاضات ١٩٤٦/٤٥، وفي الثالثة استقرت نظم التسعينات على أنقاض حركة التحرر العربية.

كان الشعب الفلسطيني طوال هذه المراحل زخماً قوياً لحركة الثورة الوطنية الشعبية مهما كانت قيادتها ومهما تنوعت مشارب هذه القيادة، ١٩٢٠-١٩٢٩-١٩٣٩/٣٦-١٩٤٨/٤٥- ١٩٦٥-١٢-١٩٨٧-١٩٨٨. والشعب الفلسطيني، في مقدمة شعوب المنطقة على امتدادها وعمق التحركات الوطنية التي شهدتها ـ لم ينس طريق الثورة في أية لحظة تحركت فيها دماء التحرير، لم يستكن لبناء الذات، أوالتقدم والتنمية، أو التسوية، كما لم يستكن لدعوات الإستسلام التي لازمت معظم هذه المراحل.

وقدمت الشعوب العربية من حول الشعب الفلسطيني نماذج لرفض الإستسلام بدورها، كم من معاهدات رفضت، يوم قدمت «أعلام» الإستقلال المزيف، وكم مسؤول اغتيل بسبب «خيانته»، وكم انتفاضة شعبية عفوية أو منظمة، وكم حلف أو تحالف أو سياسة لملء الفراغ سقطت على أيدي الثورةالعربية المتجددة بين شعوبنا وقادتهم الوطنيين؟

وإذا كان الحصاد على هذا النحو، لماذا لانفكر في انطلاقة جديدة للتحرر الوطني، تستجمع لها تجارب هذا الماضي، ونستخلص دروسنا مع الإستعمار والإستعمار الحديث والإمبريالية، ونعي عناصر الهيمنة الأمريكية التي لم ترفع عينها أو يدها عن صدورنا طوال هذا القرن، وندرس عناصر القوة والضعف في صفوف جماهيرنا التي تعي كل هذه التجارب بالتأكيد؟

ألسنا الآن أمام تقسيم وانقسام في العالم العربي كان رداً على الحركة القومية التحديثية أو التقدمية الواحدة؟ ولماذا لانطرح الفكر القومي التقدمي من جديد بما يستحقه من تعميق وترسيخ؟ ألا تطرح الصهيونية نفسها أممية وقومية، دينية وعنصرية دون خجل في عصر ما بعد الإيديولوجيات والقوميات كما يقولون؟ لماذا نخجل من فكرنا القومي أو فكرة القومية إلى هذا الحد السخيف.

لماذا لانستثمر كل القوى ضد الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ألا زالت تطرح سياسات القواعد (اسرائيل) والأحلاف وملء الفراغ والتنافس الإستعماري، والعملاء المباشرين والخلصاء الحداثيين والمتعولمين؟ ألا تقوم بعمليات الإستنزاف الإستعماري البدائي للثروة، وفي تجارة السلاح وشل الإستقلال الذاتي الإقتصادي وامكانيات الإعتماد على الذات، وتبادل النفوذ مع القوى الإستعمارية الأخرى ومنافستها؟ وكلها مظاهر للإستعمار التقليدي أو الإمبريالية الجديدة أيهما يفضل المستسلمون؟

أليست جماهيرنا في أسوأ حالاتها نتيجة هذا الإستنزاف وسياسات الافقار وبرامج التكيف الهيكلي واتفاقيات الجات، والحصار الإقتصادي والعقوبات الدولية، بما لم تشهد في أية مرحلة استعمارية سابقة؟

إذا كان الأمر كذلك، ألا يدفعنا هذا للقول بأننا في مرحلة امبريالية تستدعي التفكير بمنطق التحرر الوطني مجدداً؟ الا يتطلب منطق التحرر الوطني العربي التفكير في قومية المعركة مع القوة الإستعمارية بصورها الإمبريالية الجديدة، والتفكير في وحدة الجماهير العربية وعملها الوطني الديمقراطي، والتفكير في تطوير عمل قوانا الإجتماعية التي تربط بين التحرر الوطني وتحررها الإجتماعي من كل صور الإستغلال العالمي والطبقي؟.

الا يضع ذلك المعركة في فلسطين ـ ضد الصهيونية ـ الإمبريالية الصغرى ـ ونتائجها من مخططات اقليمية للشرق أوسطية، في موضع المقدمة من نضالنا الوطني الإجتماعي مرة أخرى؟ ألا يعني ذلك أن التحرر في فلسطين يعني التحرر العربي الشامل من قواعد الإمبريالية ومخططاتها والمروجين لها، من دعاة السلام الزائف إلى المضللين بالتوحد الزائف؟.

(*) مدير مركز البحوث العربية في القاهرة

اعادة الاعتبار إلى الحقيقة في موقف الأحزاب الشيوعية العربية من المسألة القومية

كريم مروه

الشائع والسائد في الأدبيات السياسية العربية، منذ أواسط هذا القرن، ان موقف الأحزاب الشيوعية العربية من المسألة القومية هو موقف ملتبس. وبلغ هذا الالتباس، لدى أوساط سياسية وشعبية واسعة، حدود القطع بأن هذه الأحزاب قد تجاوزت، في تعاملها مع هذه المسألة، المهمات المرتبطة بها، وقفزت فوقها، لصالح مهمات وطنية محلية - قطرية، وفق المصطلح السائد - ولصالح مهمات أممية، ونشأت، بفعل ذلك، ولأسباب أخرى، حركة جديدة، ادعت، مثلما ادعت الأحزاب الشيوعية، ولكن من منظور فكري وسياسي مختلف، الانتماء إلى حركة النهضة في القرن الماضي، وادعت احتكار مهمة استكمالها، وأعطت هذه الحركة الجديدة لنفسها، تمايزاً عن القطرية، أو الوطنية، وتمايزاً عن الأممية، صفة الحركة القومية، بفعل ارتباطها، والتصاقها، بالمسألة القومية، واستناداً إلى ادعاء القائمين بها احتكار النطق باسم القومية، من دون الحركات السياسية والفكرية الأخرى، وبالأخص الأحزاب الشيوعية، وكان العقدان الثالث والرابع ميدان اختبار هذه الحركة، وميدان تبلورها في عدد من الأحزاب المشرقية أبرزها أربعة اختلفت في تاريخ قيامها: حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان السوري زكي الأرسوزي المنظر الأول لفكرته ولولادته، وحركة القوميين العرب، وحزب النداء القومي، اللبناني، وحزب الاستقلال، العراقي. وفي حين عمر الحزبان الأول والثاني، لأنهما تجاوزا في أفق حركتهما المركز الذي ولدا ونشأا فيه، أي سوريا ولبنان وفلسطين، إلى الوطن العربي كله، تلاشى الحزبان الآخران، تدريجياً، بفعل انكماشهما المحلي، داخل البلدين اللذين نشآ فيهما، وبولادة هذه الحركة «القومية» الجديدة ولد الإنقسام في الحركة الوطنية العربية، وامتد في العمق، وفي المدى الزمني، وأسهم في كل ما شهده الوطن العربي من كوارث تمثلت بالهزائم، التي ماتزال، حتى الآن، تعيد انتاج ذاتها بصيغ وأشكال مختلفة، كما تمثلت بالتخلف، في الميادين كافة، الذي تتوارثه بلداننا جيلاً بعد جيل، ايغالاً في الهزيمة.

هل صحيح، في ضوء القراءة النقدية لهذه الحقبة المنصرمة، حقبة نصف القرن الماضي، من الأحداث والوقائع العربية، هل صحيح هذا التصنيف للأحزاب العربية، بين أحزاب قومية تحتكر النطق باسم المسألة القومية، وتحتكر النضال تحت راياتها دون سواها، وأحزاب قطرية، أو أممية، أو قطرية وأممية، في آن، تتجاهل المسألة القومية، وتتجاوز، في الممارسة، المهمات المرتبطة بها، إلى مهمات أخرى قطرية وأممية؟

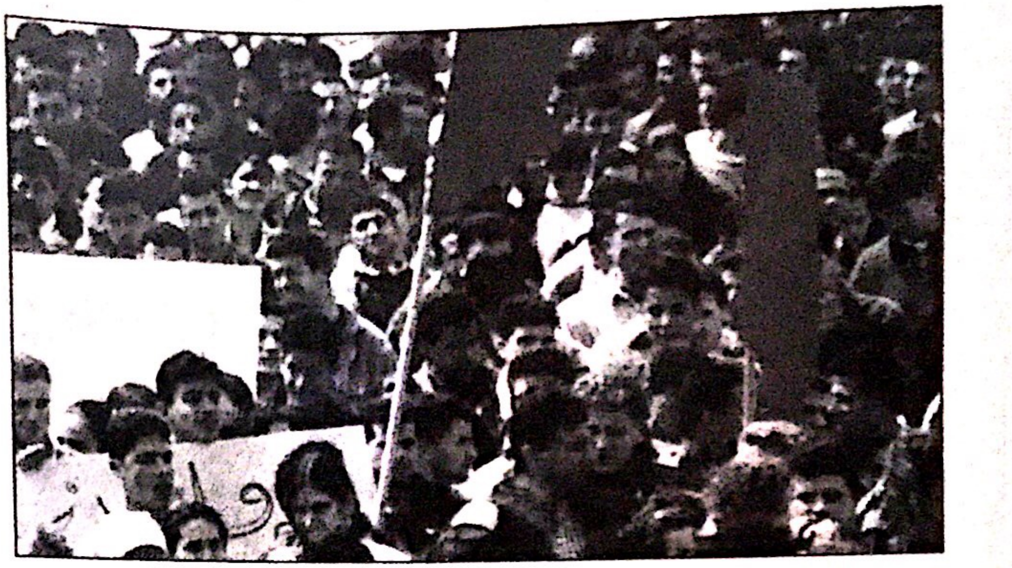
ويحلو لي، هنا، من أجل المزيد من القاء الضوء على هذا التصنيف، أن أذكر مثلين اثنين يشيران إلى التعسف في هذا التصنيف، المثل الأول، هو كتاب أصدره مركز دراسات الوحدة العربية، يتضمن وثائق مأخوذة من دساتير الأحزاب العربية حول الوحدة العربية، وقد لفت نظري في هذا الكتاب عدم وجود أي اشارة إلى الأحزاب الشيوعية، على كثرة ما في برامج كل منها، وفي وثائق اجتماعاتها الدورية، من فصول مهمة حول الوحدة العربية. في حين جهد المؤلف لكي يجد كلمة من هنا وكلمة من هناك في دستور حزب الكتائب اللبنانية حول الوحدة، وحين طرحت المسألة مع رئيس المركز، المفكر العربي الوحدوي الدكتور خير الدين حسيب، أجابني بأن ذلك خطأ غير متعمد يمكن تجاوزه، فيما لو ساعدته في تأمين وثائق الأحزاب الشيوعية ومع أنني اعترضت، من حيث المبدأ، على هذا الجواب، وعلى دوري في تأمين هذه الوثائق، لأنه يعود للمؤلف وللمركز، فقد زودت الدكتور حسيب بوثائق الحزب الشيوعي اللبناني منذ الثلاثينيات من هذا العقد حتى أيامنا. وحين صدرت الطبعة الثانية من الكتاب، بعد ذلك التاريخ بعام، اكتشفت انه لم يجر أي تعديل فيه. وبقيت الأحزاب الشيوعية العربية مغيبة، بشكل تعسفي، من لائحة الأحزاب التي تتضمن برامجها مواقف حول الوحدة العربية، المثل الثاني، هو سلسلة كتب صدرت عن المركز نفسه تتضمن نماذج موثقة من الفكر القومي، خلت من أي ذكر لكاتب ماركسي، ممن تحفل كتاباتهم بأبحاث بالغة الأهمية حول المسألة القومية، بمكوناتها المختلفة، وأيقنت ان التصنيف المشار إليه آنفاً قد عمم بوعي، لكي يصبح جزءاً من ثقافة عامة.

إلا أنني سأحاول، قبل الاجابة على السؤال، أي قبل الشروع في اعادة الاعتبار إلى الحقائق، في هذه القضية الشائكة المعقدة، أن ادخل في عرض لبعض الوقائع التاريخية، التي حفلت بها ثلاثة عقود: أواخر الأربعينيات، وأواخر الخمسينيات، وأواخر الستينيات، إذ أن هذه الوقائع هي، بالتحديد، التي جاءت لتؤكد ما كان يرسم في مرحلة سابقة لتثبيت هذا التصنيف.

في أواخر الأربعينيات وقع حدثان: الأول. تمثل في قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين دولتين، عربية ويهودية، والثاني، تمثل في الحرب التي خاضتها الجيوش العربية مجتمعة، وجيش شعبي للانقاذ، ضد يهود فلسطين. من أجل منع التقسيم، وقد انتهت هذه الحرب، كما هو معلوم، بهزيمة، هي الهزيمة البكر في مسلسل الهزائم العربية المتواصلة. واتخذت هذه الهزيمة صفة واسم النكبة، لأنها كرست قيام دولة يهودية، هي اسرائيل، على مساحة من أرض فلسطين تتجاوز ما نص عليه قرار التقسيم. في حين وزع القسم العربي المتبقي من أرض فلسطين، بين المملكة الأردنية الهاشمية (الضفة الغربية من نهر الاردن) ومملكة مصر (قطاع غزة)، وتماهى، في الواقع العربي السائد، آنذاك، الموقف الشعبي الرومانسي، الذي كان يحلم بدولة فلسطينية مستقلة أسوة بسائر الدول العربية التي تحررت من الانتداب الأجنبي، الفرنسي والبريطاني، مع الموقف الرسمي، المتمثل بسلطات عربية لم تستطع، في ظل الاستقلال، أن تمارس استقلالها عن السلطات المنتدبة السابقة، فضلاً عن انها غرقت في تأمين مصالحها الذاتية على حساب المصالح الوطنية لبلدانها، والمصالح القومية للأمة بأسرها. وكان هذا التماهي بين الموقعين والموقفين المتناقضين شكلاً من أشكال التعبير عن الخلل الفادح في الوعي لدى الجماهير الشعبية ولدى النخب السياسية، في آن. وبفعل هذا الخلل الفادح في الوعي افتقدت القدرة عند الكثرة الساحقة من جماهيرنا على التمييز بين الصحيح من المواقف، والخاطىء منها، من جهة، وبين مصدر الخطأ ومصدر النقد له، المتمايز عنه، من جهة ثانية. إذ أن الخيبة، بعد الهزيمة، كانت بحاجة إلى عزاء. وتمثل هذا العزاء في اختراع خصم خارجي وخصم داخلي انصبت كل اللعنات عليه. ورأت السلطات الحاكمة في مثل هذا الخلل في الوعي مصدراً للدفاع عن خيانتها. فعمقت الشرخ القائم، بواسطة تدابير أقدمت عليها، امعاناً في الانقسام، وإيغالاً في تغييب الوعي إلى حدوده القصوى. وكان القمع وتعطيل الديمقراطية، وإلغاء الحرية، أبرز مظاهر هذه التدابير.

فماذا كان موقف الأحزاب الشيوعية من هذين الحدثين؟

في الموضوع المتعلق بقرار تقسيم فلسطين، الذي كان الاتحاد السوفياتي قد وافق عليه، انقلبت مواقف الأحزاب الشيوعية المشرقية، في



البيان الذي أصدرته، من مواقف مناهضة للتقسيم، لأسباب قومية تحررية، إلى مواقف مؤيدة له، دعماً للموقف السوفياتي، الذي كانت له مبرراته. وتتمثل هذه المبررات في ما كان سائداً من خلل في نسبة القوى داخل الأمم المتحدة، من جهة، ومن تطور عاصف في حدة الصراع داخل فلسطين، بين العرب واليهود، بفعل تعاظم الهجرة اليهودية، من جهة ثانية، ومن خلل وعجز في السياسة العربية، من جهة ثالثة، برزا في موقف العداء للاتحاد السوفياتي وفي مناهضة مشروعه الداعي لدولة عربية ـ يهودية موحدة مستقلة في فلسطين، وبرزا في موقف التماهي العربي مع مواقف الدول التغريبية في عدائها للاتحاد السوفياتي. وكان موقف الأحزاب الشيوعية هذا موقفاً خاطئاً، في المبدأ، وفي التكتيك. وكان الموقف الأسلم، حتى ولو لم تكن متوفرة شروطه، هو الموقف الرافض للتقسيم، المتمايز عن الموقف السوفياتي، من دون عداء، بل حتى مع بعض التبرير لهذا الموقف، تصحيحاً للموقف العربي السلبي من الاتحاد السوفياتي، الذي ستحتاج البلدان العربية لمساندته ودعمه في كفاحها اللاحق في كل الميادين، من أجل تحررها وتقدمها، وهذا الموقف، الذي كان مفترضاً بالأحزاب الشيوعية ان تتبناه، لم يكن سهلاً، ولكنه كان ضرورياً، وقد عبر عنه، في لبنان، موقف فرج الله الحلو، وتبناه عدد من مثقفي الحزب، وعدد من المثقفين الديمقراطيين، ودفعوا جميعاً ثمن هذا الموقف الصحيح.

أما في الموضوع المتعلق بالحرب، التي أنتجت النكبة، فقد كان موقف هذه الأحزاب موقفاً معترضاً عليها، لا من حيث المبدأ، بل من حيث ان شروط الانتصار فيها لم تكن متوفرة، بسبب ما أشرنا انه من خلل وعجز في السياسة العربية الرسمية، وبفعل ما كان متوقعاً من هزيمة في هذه الحرب، وأنا واحد من شهود تلك الفترة الحرجة. فقد اتخذت، في سنوات شبابي الأول، من موقعي كقومي عربي، موقفاً شخصياً مما حدث، تجاوزت فيه الوقائع التي كانت قائمة، بين قرار التقسيم والحرب، واخترت، بوعي شخصي تكون في البحث والمعاناة المبكرة، الاشتراكية، فكراً للنهضة المبتغاة، وطريقاً لتحقيقها، ضد ما كانت تحبل به الأيام من أحداث. واخترت الثورة أداة لتحقيق هذه النهضة، متنبأ، بالحدس، بالهزيمة في الحرب، متمايزاً عنها، وعن المتسببين بها، الذين هم أنفسهم صانعو الهزيمة الأولى المتمثلة بقرار التقسيم، وأطلقت صيحتي المبكرة التي أعتز بها: لن تغفر الشعوب. وهو عنوان مقال نشرته في جريدة «اليسار» لصاحبها حسين مروة (أواخر عام ١٩٤٨)، إلا أن موقف الأحزاب الشيوعية من الحرب، وهو موقف صحيح، لم يجر تفسيره وتقديمه، بشكل مقنع، في ظروف تلك المرحلة. فارتبط في الوعي العربي العام السائد، آنذاك، بالموقف من قرار التقسيم. وأدى هذا الربط المتعسف بين الموقفين إلى تعميق الهوة بين ما أشرت إليه من حركة كانت تولد، باسم المسالة القومية، وتحمل اسمها، وبين أحزاب التغيير الثوري للمجتمع، باسم الاشتراكية، التي كانت تتمثل في الأحزاب الشيوعية.

كان ذلك ما حصل في الأربعينيات.

أما في الخمسينيات، في أواخرها، تحديداً، أي بعد عقد من الزمن، على ما حدث في الأربعينيات، فقد وقع حدث تاريخي كبير، هو الوحدة بين مصر وسوريا، التي أنتجت دولة عربية وحدوية، هي الجمهورية العربية المتحدة. وكانت هذه الوحدة أول خطوة ملموسة على طريق وحدة الأمة. وقد أعقب قيام هذه الوحدة، في العام التالي، وكنتيجة من نتائجها المباشرة، وبالتقاطع مع أحداث محلية واقليمية، قيام ثورة ١٤ تموز في العراق، والربط بين الحدثين هو ضروري، بالنظر لما أديا إليه من أحداث أخرى، مرتبطة بهما مجتمعين، وبكل منهما منفردين.

وقد جاءت الوحدة تلبية لحاجة عند الثورة الناصرية، بشخص زعيمها جمال عبد الناصر، كبطل قومي، فيما طرحه من مهمات مصرية وعربية، بعد تأميم قناة السويس، ولحاجة عند القوى السياسية المتصارعة في سوريا، في ظل ديمقراطية برلمانية تعددية ناشئة، وفي مواجهة خطر عدوان تركي، تنفيذاً لمخطط حلف بغداد، السيء الذكر. ولكنها جاءت متسرعة، وغير مدروسة، وغير ناضجة شروط تحققها، واستمرارها. ولأنها عبرت، كما أشرت إلى ذلك، عن هاتين الحاجتين، وعن طموح رومانسي شعبي جارف إلى الوحدة، في مواجهة واقع الشرذمة في الوطن العربي، وواقع التخلف والهزيمة. فقد حظيت، برغم عناصر الخلل الفادحة فيها، بتأييد جماهيري جارف. فتعطلت، بفعل هذه العوامل المرافقة لولادتها، كل امكانية حقيقية للجدل العلمي حول شروط قيامها، وحول السبل الآيلة إلى تحصينها، وحول نقد عناصر الخلل فيها. هنا، بالذات يبرز الاشكال والالتباس في مواقف الأحزاب الشيوعية العربية من الوحدة، مجتمعة، ومنفردة، على ما بين هذه المواقف من تفاوت، في المبدأ والتفاصيل. وكان أبرز هذه المواقف ما أعلنه الحزب الشيوعي، الذي كان سورياً ـ لبنانياً، في ذلك الحين، في البنود الثلاثة عشر التي أراد الحزب من خلالها قول كلمة للتاريخ، حول مكامن الخلل في هذه الوحدة، في صيغها، وفي طريقة قيامها، وحول امكانيات تجاوز هذا الخلل، من أجل أن تكون نموذجاً وحدوياً قابلاً للحياة. وترافق اعلان هذه البنود مع قرار الأمين العام للحزب، آنذاك، خالد بكداش، بالامتناع عن حضور جلسة مجلس النواب ـ الذي كان فيه بكداش أول قائد شيوعي عربي يدخل إلى البرلمان بالانتخاب الحر، وبعدد كبير من الأصوات ـ التي أقرت فيها اتفاقية الوحدة. وكان الهدف من الغياب، كما جرى تفسيره في حينه، وفي زمن لاحق، هو الاعلان عن موقف تاريخي بعدم التوقيع على اتفاقية أعلن برنامج البنود الثلاثة عشر عدم صحتها، وعدم قدرتها على تحصين الوحدة. وواضح أن شكل اعلان الموقف كان خاطئاً فانعكس الشكل على الجوهر. فأعطى لموقف الحزب، الذي كان صحيحاً في المبدأ، صفة وسمة الموقف المعادي للوحدة. فادين هذا الموقف، في الوعي العربي السائد، آنذاك، على مستوى الشارع، وعلى مستوى السلطة. وتمثلت تلك الادانة في ممارسة قمع لم يسبق له مثيل، شمل كلاً من سوريا ومصر، في شكل إلغاء كامل للاحزاب، وتعطيل كامل للديمقراطية، بكل جوانبها، وطال القمع العديد من القيادات الشيوعية المعروفة، في مقدمتها كل من فرج الله الحلو، اللبناني، في سوريا، وشهدي عطية الشافعي، المصري، في مصر، اللذين استشهدا تحت التعذيب في سجون دولة الوحدة. وسرعان ما انعكس هذا الانقسام والصراع حول الوحدة، والقمع الذي واجه الشيوعيين والديمقراطيين في كل من مصر

وسوريا، من قبل سلطة الوحدة، في صراع من نفس النوع حول ثورة ١٤ تموز العراقية، التي كان للشيوعيين العراقيين دور متميز في مرحلتها الأولى، سواء في قيامها، أم في أشكال دعمهم لها، بما في ذلك أشكال العنف التي مورست ضد القوى المعارضة، والمتعرضة بمشاركة من الشيوعيين. وهذان (الانقسام والصراع) بين الشيوعيين والديمقراطيين العرب، وبين الحركة الناصرية، ودولة الوحدة، والأحزاب والقوى القومية المؤيدة، بدون تحفظ، لها ولتدابيرها القمعية، حول الوحدة السورية ـ المصرية، وحول ثورة ١٤ تموز، أسهما في تعميق الهوة بين التيارين، وفي خلق مبررات اضافية للتفريق بين من هم قوميون، في الحركة الثورية العربية، ومن صنفوا متمايزين عنها، متجاوزين لها، أو معترضين، أو حتى معادين. وصنفت الأحزاب الشيوعية العربية، مرة ثانية، في خانة الفريق الثاني من القوى. وأدى هذان الانقسام والصراع إلى تدمير الحياة السياسية في البلدان العربية، كما أديا إلى انهيار الوحدة المصرية ـ السورية، على يد البرجوازية السورية، من دون أن تنهض للدفاع عنها، أو للترحيب بانهيارها، قوى شعبية، وأديا إلى انهيار الثورة العراقية في شكل مجزرة بشرية بشعة لا سابق لها. وارتكبت أخطاء فادحة، هنا وهناك، كان الشيوعيون شركاء فيها، بمقاييس ينبغي أن تحدد وبدقة، بالمقارنة مع الأخطاء التي ارتكبها الآخرون، من تيارات الحركة الثورية العربية، على تعددها وتناقضها، ولاسيما التيار الذي يطلق على نفسه اسم التيار القومي في هذه الحركة.

وهكذا انتهت مأساة الخمسينيات، في كلا الحدثين القوميين الكبيرين، بتدمير أحلام رومانسية عقدت على الوحدة، للخروج من نفق الهزائم التواصلة، والدخول في عصر النهضة والتقدم، وبتدمير آمال رومانسية، أيضاً، عقدت على ثورة ذات طابع ديمقراطي، تمثلت بثورة ١٤ تموز.

إذا كان ذلك هو ما جرى في الخمسينيات، فماذا حصل في الستينيات؟

لقد وقعت الهزيمة الكبرى في الخامس من حزيران، التي أدخلت الثورة الناصرية في مرحلة أفولها، بعد أن قدمت الهزيمة لاسرائيل كل أرض فلسطين، وأجزاء من أرض عربية أخرى. مرة ثالثة، يبرز موقف مختلف عند الشيوعيين العرب في مواجهة مواقف ملتبسة، غير واقعية، من الهزيمة وأسبابها، ومن الشعار الذي طرحه عبد الناصر، شعار إزالة آثار العدوان، مترافقاً مع حرب الاستنزاف، ومن شعار الكفاح المسلح، الذي ارتبط بقيام الثورة الفلسطينية، كشكل شعبي للرد على الهزيمة. في هذه المرة لم يكن للشيوعيين العرب موقف موحد، رغم انهم التقوا، بشكل عام، على عقلانية مفقودة، حتى هذه اللحظة، مع استثناءات قليلة، داخل الحركة الوطنية العربية، جوهرها التعامل مع الواقع من أجل تغييره، لا القفز فوقه، وتجاوزه، والاكتفاء برفضه، من دون خطة توفر القدرة العملية على تغييره. فكانوا مع عبد الناصر في شعار إزالة آثار العدوان، وضد الحملة الثورية. وكانوا مع الثورة الفلسطينية في كفاحها المسلح، لكن مع بذل الجهد لترشيد هذه الثورة، ومع الحرص على عدم المبالغة في قدراتها، وقدرات الجماهير على حمايتها، ومع ممارسة النقد لكل أخطائها، التي أدت إلى تعثرها اللاحق، في أشكال كارثية. إلا أن بعض الأحزاب الشيوعية اختارت ذلك الوقت، بالذات، في شكل خاطىء بالكامل، ليدعو إلى تنفيذ قرار التقسيم، قبل أن تنضج الشروط النفسية، أولاً، والشروط الموضوعية، لطرحه، ومن دون أي مراعاة للشكل في طرح الشعار. كما أعلن بعضهم موقفاً رافضاً للكفاح المسلح، ورافضاً للانخراط فيه، في وقت كان هذا الكفاح هو الشكل السائد للرد على الهزيمة. وباستثناء الحزب الشيوعي اللبناني ـ وكان للحزب الشيوعي السوداني موقف مماثل سابق ـ الذي أجرى في مؤتمره الثاني، ١٩٦٨، نقداً ذاتياً علنياً لممارساته السابقة حول المسألة القومية، في المنعطفات التاريخية السابقة، التي أشرنا إليها آنفاً، برز، في الممارسة، موقف عام للشيوعيين العرب، أسهم في تعميق التصنيف التاريخي القديم الذي وضعهم في الموقع الملتبس من المسألة القومية. ترافق ذلك مع ميل عام، لايزال قائماً عند الجماهير العربية، وعند معظم قياداتها، وعند السلطات المهزومة، المتسلطة، لتحميل المسؤولية عن الهزائم للقوى الخارجية، ولقوى داخلية معينة، امعاناً في تجنب النقد الذاتي، وهروباً من تحديد المسؤولية التي تعود لكل ذي مسؤولية، في كل المواقع، عن هذه الهزائم المتكررة.

في ضوء هذا الاستعراض السريع لأحداث محددة، ارتبطت بالمسألة القومية، وبالصراع حولها، أعود فاطرح السؤال الأساس: هل صحيح ذلك التصنيف للاحزاب العربية، الذي مايزال قائماً عند بعض القوى والأوساط، ولو بشكل أقل حدة من السابق، بين أحزاب قومية، تحتكر النطق باسم المسألة القومية، وتحتكر النضال تحت رايتها، وأحزاب قطرية، أو أممية؟ أو قطرية وأممية، في آن، لا تعطي للمسألة القومية الاهتمام المطلوب، وتتجاوز، في الممارسة المهمات المرتبطة بها إلى مهمات أخرى، قطرية أو أممية؟

يغريني هنا السؤال، كاسهام أولي في تقديم الجواب عنه، في طرح سؤال من نوع آخر، ربما نقيض له: هل صحيح أن الأحزاب التي حملت اسم الأحزاب القومية كانت أمينة للمسألة القومية، كما ادعت، أكثر من الأحزاب الشيوعية، سواء في المهمات التي طرحتها، أم في الأشكال التي اختارتها للنضال حول المسألة القومية، أم في الخطط التي وضعتها لتأمين شروط الانتصار في هذا النضال؟

أستطيع الجزم، من دون تردد، بأن ما ارتكب من أخطاء باسم المسألة القومية، على يد الأحزاب القومية، في موضوع الوحدة العربية، وفي قضية فلسطين، هو أكثر بما لا يقاس من أي خطأ ارتكبته الأحزاب الشيوعية، على كثرة ما ارتكبت هذه الأحزاب من أخطاء، في الفكر وفي السياسة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأحزاب القومية هذه هي التي بادرت إلى الانقسام في الحركة الثورية، حين اعتبرت نفسها القيمة على التراث العربي، وحين احتكرت لنفسها حق النطق باسم المسألة القومية، دون سواها، وحين اعتبرت، في مرحلة أولى، أن النضال الاقتصادي ـ الاجتماعي هو ترف، فاصطنعت تناقضاً بينه وبين النضال القومي. إلا أن السبب في ذلك يعود، بالدرجة الأولى، إلى أن هذه الأحزاب عجزت، حين وصلت إلى السلطة، عن تحقيق ما وعدت به من انجازات، سواء في المسألة القومية، أم في المسألة الاقتصادية ـ الاجتماعية. ولم تستطع، هنا وهناك، لا أن تحافظ على الوحدة، ولا أن تحرر فلسطين، ولا أن تستعيد حتى أجزاء مما احتل من أرض بفعل الهزائم المتكررة، التي تتحمل المسؤولية عنها أجيال عديدة من القوى والقيادات.

إلا أن الاكتفاء بهذا القدر من الأحكام، من دون الدخول في تفاصيل الأحداث والوقائع، ومن دون التحديد الدقيق للشروط التاريخية، ومن دون الأخذ في الاعتبار العوامل الذاتية، والموضوعية، الداخلية والخارجية، سيوقعنا في التعسف. وهو ما لا نريده. ولذلك أقول، في هذا السياق، بأن الموضوع أكبر وأعقد من أن يعرض في شكل مقارنات مبسطة ومتعسفة، بين من هو المصيب ومن هو المخطىء، من هو الأكثر تمثيلاً للمصالح الحقيقية، ومن هو الأقل تمثيلاً، من هو الأكثر ارتباطاً بالقضية، ومن هو الأقل ارتباطاً بها. فمثل هذه المحاكمات يحمل في ثناياه كل عناصر التعسف، لأنه اطلاق لا تحتمل القراءة النقدية العقلانية لأحداث التاريخ القبول به والركون إليه.

لا، ليس صحيحاً، بالمطلق، ذلك التصنيف الذي أصبحت بموجبه الأحزاب الشيوعية، بسبب المواقف التي أشرنا إليها في بعض المنعطفات التاريخية، أحزاباً غير قومية، أي أحزاباً قطرية، بالمعنى الضيق المبتذل للمفهوم، أو أممية، بالمعنى الضيق المبتذل للمفهوم أيضاً. كل الأحزاب الوطنية العربية، بتياراتها المختلفة، وقعت في أخطاء من أنواع ومستويات مختلفة، لأسباب ذاتية، ولأسباب خارجة عن ارادتها. ولذلك فهي تتحمل جميعها، بدرجات متفاوتة، المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع في الوطن العربي برمته، وفي كل قطر من أقطاره ■■

«العولمة» وصناعة الإعلام

ما بعد خمسينية النكبة؟

د. عبد الحسين شعبان

يعتبر الإعلام ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ثروة حقيقية وغير مألوفة، سواءً بفعل اتساعها وسرعتها أو بحكم نفاذها وتأثيراتها على عمليات التطور والتغيير. وقد ارتبطت بهذه الثروة الهائلة وبصناعتها ثروات كبرى، ساهم الإعلام بتسليط الضوء عليها، كاشفاً أنواعاً ومحدداً خصائصها ومبيناً طرق استغلالها وتوظيفها.. يبدأ الإنسان المعاصر يومه بمواجهة وسائل الإعلام، ولايستطيع التملّص منها أو الفكاك أوالهرب بعيداً عنها، فصباحاً يستمع إلى الراديو. وفي الطريق إلى العمل يقرأ صحيفة أو يطالع كتاباً، وفي المساء يجلس أمام الشاشة الزرقاء، هذا الصندوق العجيب الذي يرمي شباكه ليصطاد ملايين من البشر وبوقعهم في سحره وهواه من كل عمر ولون وجنس ودين ومنشأ اجتماعي وتحصيل علمي؛

يكفي أن أشير إلى تجربة قام بها فريق من الباحثين النفسيين في جمهورية ألمانيا الإتحادية لتدل على أن التلفزيون أصبح حاجة لايمكن الإستغناء عنها. فقد اقترح بعض علماء النفس على (١٩٨٤) شخصاً عدم مشاهدة التلفزيون لمدة عام. ولكن بعد ثلاثة اسابيع خالف أول مشترك في التجربة. وبعد أشهر عدل الباقون عن المضي فيها، واعترفوا بأنهم لايستطيعون العيش بدون تلفزيون. ويمكن القول أن هذا الأمر ينطبق على الراديو والصحافة والكتاب والسينما وغيرها ولو بدرجات أدنى.

وفي بريطانيا وحدها يقضي الناس ١٢ سنة من أعمارهم التي تتجاوز السبعين قليلاً أمام التلفزيون. ويجلس أمامه في الولايات المتحدة كمعدل بين ٥ إلى ٦،٢٠ ساعة يومياً ويعتبر سكان اليابان مدمنين على التلفزيون حيث أن ٩٥٪ منهم يشاهدون التلفزيون بانتظام ويقضي ٨٧،٤٪ من الفرنسيين أوقات فراغهم أمام الشاشة الزرقاء.

وتلعب الإحتكارات العالمية الضخمة والمتعددة الجنسية (ما فوق القومية) دوراً كبيراً في صناعة الإعلام في العالم أجمع. وأشير هنا إلى ما يزيد عن ٩٠٪ من انتاج وصناعة المعلومات وما يُنشر في الصحافة ويُذاع في الراديو وما يُعرض في التلفزيون وما يبث في شبكات الإنترنت اليوم مأخوذ من عدد محدد من الوكالات الدولية كـ «اليونايتدبريس» و«الانترناشيونال» و«الاسوشيتيد بريس» و«رويتر» و«فرانس بريس». وقد لعبت محطة تلفزيون CNN دوراً مهماً منذ أواسط الثمانينات في بلورة وتحديد توجه تلفزي واعلامي جديد، وكانت لها اليد الطولى في حرب الخليج الثانية التي بدأت وانتهت وتحددت النتائج سلفاً قبل القصف الجوي على العراق وقبل الحرب البرية. ولاشك أن الصهيونية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على صناعة الإعلام والرأي العام العالمي خصوصاً في ظل غياب عربي وخطاب مسطح وعدم معرفة بواقع التطور الدولي، ناهيكم عن كيدية مسبقة وأهداف عدوانية.

ويعتبر الإنفجار الإعلامي أو الثروة والثورة الإعلامية. «امبراطورية اعلامية» مترامية الأطراف ولا تغيب الشمس عنها. ففي كل حدث ترى الصحافي والمصوّر وعدّتهما وما يكمّل مهمتهما يخاطرون ويغامرون، ليصل الخبر إليك طازجاً وحاراً وأنت في بيتك مسترخياً، بعد وقوعه بقليل، حين يكونان هما في خط النار. ولعل ذلك أحد أبرز سمات عالمنا الجديد، الذي شهد تعاظماً منقطع النظير للإعلام وتأثيراً مذهلاً لتبادل المعلومات والأخبار والتأثير على العقول والأدمغة.

الإعلام نشاط مكتوب ومسموع ومرئي، يروّج لأنماط وسلوكيات محددة ويشمل وسائل المعرفة المختلفة. وأعني بها:

- الصوت - الصورة - الكلمة - المعلومة - النص - اللوحة - الإشارة الإليكترونية - الإدراك الحسي

والإعلام هو المادة الأولية للمعرفة. والمعرفة هي اعلام تم تركيبه وتأليفه وتحديد هويته ضمن سياقات ومناهج، ويعني فيما يعنيه «الاختلاف الذي يصنع الإختلاف» حسب تعبير غريغوري باتسون، وهو سلاح ذو حدين، فمن جهة سلاح بذاته ومن جهة أخرى يمكن استخدام سلطته لمصلحة السياسة الحاكمة أو النخب السياسية المعارضة احياناً.

لقد كان لظهور وتطور وسائل نقل المعلومات واحدة من العلامات البارزة في التاريخ البشري. وإذا كانت لغة الكتابة قد ظهرت قبل ٥-٦ آلاف سنة، فإن الطباعة اكتشفت قبل ٥٠٠ سنة والتلغراف قبل أكثر من ١٥٠ سنة والتلفون قبل أكثر من ١٠٠ عام واللاسلكي قبل حوالي ٩٠ عاماً والتلفزيون قبل ٤ عقود والأقمار الصناعية قبل أكثر من ربع قرن، قد تركا تأثيراتهما الكبيرة على التطور الإنساني، فإن الكومبيوتر والإنترنيت اليوم اللذين شهدهما العقد الماضي وعقدنا الحالي سيكونان السمة الأبرز والأهم في السنوات القادمة وبدأا بالفعل يلعبان دوراً حاسماً في تطور صناعة الإعلام.

في الخمسينات فتح القمر الصناعي



«السوفيتي» سوبتنيك عن الإتصال الدولي الشامل ولعل هذا الاكتشاف يعتبر أهم من غزو الفضاء، خصوصاً وان صناعة الإعلام أخذت تنمو على نحو سريع وحاد ومؤثر. فعلى سبيل المثال تجاوز عدد العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٦ عدد الأشخاص المستخدمين في قطاع الخدمات المهتمة بالإعلام، عدد المستخدمين في قطاع الإنتاج. وفي بداية العام ١٩٨١ كان ٥٢٪ من القوى الأمريكية العاملة يشتغلون في قطاع المواصلات والإعلام والمعرفة.

إن عملية التحديث والتطور شاملة ولايمكن لأي ثقافة أن تضع نفسها خارج عملية التغيير أو تصد رياحها. ان ذلك يعرض مصيرها للإنقراض والضياع. فالإتصال اصبح الصناعة الأولى في العالم منذ العام ١٩٨٧ حسب دراسة منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. وكانت استخدامات التلفون وحدها في العام ١٩٩٣ تزيد عن ٣١٠ مليارات دولار.

أما في العالم الثالث ومن عالمنا العربي فقد تم التركيز على الوظيفة السياسية للإعلام وأهمل دوره الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والتقني. ومازالت الهوّة سحيقة جداً فالتكنولوجيات الإعلامية في البلدان النامية لاتزيد عن ٣٪ بينما تهيمن ٥ بلدان على نحو ٩٠٪ من تكنولوجيا الإعلام.

في عهد «العولمة» لايمكن تصوّر تنمية حقيقية دون تكنولوجيا الإعلام الحديثة والمعركة الإعلامية وربما الفكرية تدور في عالمنا العربي والبلدان النامية عموماً وربما في العالم أجمع على جبهتين.

الأولى - التكنولوجيا، التي حطّمت الحدود والحواجز، فكيف يمكن نقلها وأي التخصيصات يمكن اعتمادها وكيف السبيل للإستفادة منها ضمن الظروف المحلية؟ هذه اسئلة بحاجة إلى إجابات معمقة.

الثانية - حقوق الإنسان وكل ماله علاقة بحرية التعبير من صحافة واعلام وابداع وبحث وتجديد وتطوير لوسائل الإتصال. ويشمل ذلك التعبير عن الرأي والمعتقد والحق في التنظيم والمشاركة السياسية وتؤثر مسألة احترام حقوق الإنسان في عملية التنمية وامتلاك التكنولوجيا؟ التي هي لازمة للتطور.

إن فشل الإعلام العربي في تقديم صورة إيجابية للعالم عن القضايا والحقوق العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص يعود إلى عدم معرفة في مفردات تكوين العقل الاخر وبشكل خاص الأوروبي أو الأمريكي، التي هي بحاجة بعد المعرفة إلى فن واساليب جديدة ومبتكرة خصوصاً وإن سبل الدعاية المعادية كبيرة والموروث يكاد يهيمن على العقول في تصورات مسبقة، يتم تغذيتها باستمرار.

والإعلام العربي بشكل عام يعتمد على الشعارات الرنانة والنبرة الخطابية ذات الحماسة العالية التي تتوجه إلى مسلمات وعواطف بينما يأخذ الاخر الأمور بالعقل والتأمل والتفكير وبالطبع بالمصالح. ويهمل الخطاب الإعلامي العربي بصدد القضية الفلسطينية وغيرها من الحقوق العربية المسائل الجزئية ويهتم بالشعارات الكبرى مع الكثير من المبالغة والتهويل.

ومازال الإعلام العربي الموجه إلى الخارج والداخل بالطبع لم يستوعب المتغيرات والتطورات العاصفة التي جرت في العالم منذ اواخر الثمانينات وانهيار قوى عظمى وتحطم نموذج نظامها الإجتماعي، فمازالت بعض البلدان العربية وإعلامها تعيش الماضي بل إنها تتحجر متلفحة بعباءة التخلف باسم الحفاظ على القيم والخصوصية والتقاليد غير مدركة لغة العصر وعالم الإعلام الذي يؤثر في كل شيء، فمازال خطابها واحدياً، إطلاقياً، تبريرياً يرفض التعددية. وبعد ٥٠ سنة على النكبة، ومصادرة حق المواطن وحريته تذهب المليارات لشراء السلاح وتكديسه أو استخدامه في معارك جنونية، ويزداد المواطن جوعاً وتنحدر قضيته الفلسطينية والعربية إلى الحضيض.

النموذج الجديد على ذلك حالة الحصار الدولي الجائر الذي يتعرض له الشعب العراقي في حين يظل الخطاب الإعلامي العربي الرسمي وأحياناً غير الرسمي يتخبط وتتنازعه معايير مختلفة ويعاني من:

- إما دونية في التعامل مع الاخر وشعور بالنقص والخنوع وتبرير التراجع.
- أو غرور واستعلاء أجوف وجُمل ذات رنين عالٍ وبأمجاد الماضي دون استيعاب دروس الحاضر واستحقاقاته.

وفي كلتا الحالتين فهو خطاب غير عقلاني وبعيد عن الواقعية. وتراه يتشدد حين تقتضي المرونة ويتنازل حين تقتضي الصلابة ويقدم ما هو استراتيجياً وثابت وبعيد المدى على ما هو مطلوب وراهن وآني، بما يضيع الستراتيجي - والتكتيكي معاً.

إن خطابنا الإعلامي بحاجة إلى إعادة نظر جذرية خصوصاً في ظل «العولمة» التي تلقي بظلالها السحرية على كل شيء وتطبع حياة الجيل الحالي والأجيال القادمة بطابعها. ان اعادة النظر مطلوبة أيضاً بواقعنا بعد ٥٠ عاماً من التراجع والنكبات وضياع الحقوق ■■

واقع الإقتصاد الأردني

د. سعيد دياب

الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

حالة القلق التي يعيشها المواطن الأردني تكاد تكون مميزة بحدتها وفرادتها فهي تأتي بعد سبع سنوات من تطبيق ما سمي ببرنامج «التصحيح الإقتصادي» لنجد أنفسنا في وضع لانحسد عليه ونُجبرون على الإقرار بأن السمة العامة للإقتصاد الأردني لايمكن وصفها إلا بالركود وهو تعبير معناه أن الإقتصاد لاينمو أو انه قد يتراجع عن مستويات سابقة أو أن نموه أقل من معدل النمو السكاني، بالطبع فإنه إذا كان الإقتصاد يتكون من مجموعات متعددة من أوجه النشاط الإقتصادي فإن بعض قطاعاته قد تشهد نمواً في حين تشهد قطاعات أخرى تراجعاً والمحصلة هي التي تقرر فيما إذا كان الإقتصاد الوطني كله يشهد ركوداً أم لا.



إن الحديث عن النمو وتراجع النمو الإقتصادي هو في الأساس محصلة طبيعية لسياسات نُفذت وعلى مدار أعوام سابقة وبالتالي لايمكن الحديث عن حكومة بعينها، لأن الناظم الأساسي لهذه الحكومة والبوصلة التي رسمت اتجاهات هذه الحكومة هو برنامج «التصحيح الإقتصادي» الذي اشترطه صندوق النقد الدولي هذا البرنامج الذي تحدرت من صُلبه كل السياسات الإقتصادية اللاحقة منذ بداية التسعينات.

لقد جاء البرنامج بسبب الأزمة التي عاشتها البلاد إثر انفجار أزمة المديونية عام ١٩٨٩م وعجز الأردن عن دفع ديونه وهدف البرنامج المتمثل بتمكين الإقتصاد الأردني من تسديد تلك الديون ولتحقيق هذه الغاية بنى واضعو البرنامج مجموعة من الوسائل:

١ـ تخفيض سعر صرف الدينار بما يمكن الصادرات الأردنية من امتلاك قدرة تنافسية من حيث «السعر».

٢ـ تخفيض العجز في الموازنة تمهيداً لميلان الإيرادات على حساب النفقات، ومن أجل تحقيق تلك الغاية تم إلغاء الدعم عن بعض السلع الأساسية (القمح والأعلاف).

٣ـ تحرير التجارة وفتح باب الإستيراد على مصراعيه.

٤ـ تقليص دور الدولة وبيع المؤسسات التابعة لها أي التوجه نحو الخصخصة بالرغم مما يؤدي هذا إلى ترحيل الفوائض الإقتصادية إلى الخارج (عن طريق الشريك الإستراتيجي الأجنبي) بينما نحن بحاجة إلى زيادة معدل تراكم رأس المال.

٥ـ إلغاء سياسة الحماية للصناعة الوطنية بشقيها الإغلاقي والجمركي عن طريق تبني سياسة تخفيض الجمارك.

٦ـ الدخول في إتفاقات دولية (الشراكة الأوروبية) واتفاقية التجارة العالمية وما يعنى هذا من ترك البضاعة الوطنية مكشوفة أمام منافستها المتمثلة بالبضاعة الأجنبية.

السؤال الذي يراود كل مواطن بعد هذه المعاناة، هل نجح برنامج التصحيح الإقتصادي في تحقيق هدفه في خلق فائض من النمو الإقتصادي وحل مشكلة المديونية؟؟

إن الأرقام تشير أننا لازلنا أسرى المديونية التي دفعنا الثمن غالياً للتخلص منها ولاتزال تشكل عبئاً كبيراً ٦,٦ مليار دولار بعد سبع سنوات من تطبيق البرنامج وإن خدمة هذه الديون لوحدة ٥٥٠ مليون دينار عام ١٩٩٨م هذا بالرغم من شطب بعض الديون (الأمريكية) وشراء أخرى ويعادل هذا الرقم ٣٦٪ تقريباً من الموازنة وإن من أبرز المآخذ على البرنامج هو الإستيراد الزائد.

إن توفير العملات الصعبة لم يأت بسبب زيادة نسبة الصادرات أو نمو الإقتصاد الوطني بل استطاع الاردن من توفير العملات الصعبة (عن طريق تأجيل سداد الديون المستحقة) مما دفعه إلى تحرير الإستيراد وزيادة نسبته السنوية، واعتمد البرنامج استراتيجية النمو المعتمد على التصدير ولم تنجح هذه السياسة لأن قاعدة الصادرات عندنا ضعيفة إلى حد لايكفي لمواجهة العجز في الميزان التجاري فضلاً عن أن قدرتنا على اختراق الأسواق الخارجية المفتوحة مهمة ليست سهلة.

والملفت للنظر أن برنامج التصحيح غيّب استراتيجية النمو بل كانت الإجراءات متعاكسة معه من خلال الإجراءات التالية:

١ـ ارتفاع معدل الضرائب (المباشرة وغير

المباشرة) الذي يلزم لمكافحة عجز الموازنة وهذه السياسة تضعف حوافز الإستثمار وبالتالي النمو.

٢- تحرير الإستيراد وهذا يؤدي مباشرة إلى تخفيض النمو الإقتصادي.

٣- تعويم أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى ارتفاعها وهذا بدوره يثبت الإستثمار.

٤- الإصرار على الخصخصة وما تتركه من خروج الفائض الإقتصادي وتسرب رأس المال إلى الخارج وبالتالي تدني المعدل التراكمي لرأس المال من جهة وارتفاع البطالة من جهة أخرى ولقد رافق عملية الدعوة للخصخصة الدعوة لتقليص دور الدولة وما تقدمه من خدمات والواقع أن هناك فارقاً بين تقليص دورها وما يتركه ذلك من إنعكاسات اجتماعية سلبية وتغييب دورها في إنجاز عملية تنموية متوازنة من حيث المكان والتوزيع السكاني، وبين تطوير كفاءة إدارة مرافق الإنتاج بما يعزز دور الإبداع لدى الفرد والعملية الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج وتطوره.

إن غياب النمو الإقتصادي يضرب الهدف الجوهري لأي سياسة اقتصادية والمتمثل بمكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، والواقع أن الهدفين يتحدان في هدف واحد لأن النمو هو الذي يوفر فرص العمل وبالتالي تتم عملية مكافحة البطالة.

إننا نعتقد أن السياسة النقدية التي اتبعت من بين جملة الأسباب الأخرى (الفساد، سوء الإدارة الإقتصادية، سوء استخدام القروض) هي من أهم أسباب الركود ونقصد بالسياسة النقدية (تلك السياسة المتعلقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقد لإيجاد توسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم تلك القوة الشرائية).

ويمكن ملاحظة أن تأثير تلك السياسة يقوم على عاملين:

١- رفع نسبة الفوائد (وإنعكاس ذلك على موضوع الإستثمار).

٢- سحب ما يمكن من سيولة السوق النقدية.

بهذه الصورة يصبح النقد في السوق شحيحاً مما يؤدي إلى الشح في تبادل السلع والخدمات، لذا كان عامل توفر السيولة في السوق له تأثير مباشر على الحركة التجارية والعمرانية والإستثمارية.

سمات الركود:

١- البطالة التي ارتفعت بشكل ملحوظ وصلت إلى ٢٧٪ ومما لاشك فيه أن البطالة تعبر عن نبض الإقتصاد بدقة متناهية، ومما لاشك فيه كذلك أن البطالة في الاردن تتضاءل انعكاساتها الإجتماعية بسبب حالة التكامل الإجتماعي التي تعيشها الأسرة في المجتمع الأردني.

٢- تعثر بعض القطاعات:
- قطاع المقاولين ومشاريع الإسكان.
- قطاع تجارة الأجهزة الكهربائية.
- ركود اسعار الأراضي والعقارات.
- تراجع صناعات جوهريةمثل الإسمنت حيث تراجع بنسبة ٣,٧٪ في عام ١٩٩٦م.
- تراجع صناعات البناء والمساحة المخصصة للبناء.

٣- تراجع المستوردات فاهميتها أنها تعكس الطلب العام في الإقتصاد الذي يعكس بدوره ارتفاع أو انخفاض وتيرة النشاط الإقتصادي.



إن مواجهة هذا الواقع يرتبط إلى درجة كبيرة في مجموعة من الإجراءات السياسية والإقتصادية في مقدمتها:

١- التوجه السياسي الأردني نحو عمقه العربي وإحياء المؤسسات العربية وخصوصاً السوق العربية المشتركة والعمل على تطوير حل عربي مشترك لمواجهة واستكشاف الإمكانيات المتاحة في هذا المجال والتحديات الخارجية بكل أبعادها الإقتصادية والسياسية من خلال خلق تكتلات إقتصادية عربية ومن خلال هذا الجهد فقط يمكن مواجهة واقعنا الإقتصادي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم بالبطالة المريعة والفقر المتنامي الذي يكاد يصل إلى نصف المجتمع الأردني ممن يعانون من هذه الظاهرة.

٢- إن الإبقاء على دور الدولة في تقديم الخدمات وإعادة توزيع الثروة والموارد ما بين القطاع العام والقطاع الخاص ومقاومة الشريك الإستراتيجي الأجنبي وتعزيز دور الرأسمال المحلي خطوة على طريق مواجهة مشكلاتنا.

٣- ترشيد الإستيراد ومحاربة سياسة الأبواب المفتوحة بالكامل للاستيراد وبشكل محدد ضبط وضغط المستوردات من السلع الكمالية عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية، تشكل إحدى الخطوات على طريق تصحيح الوضع الإقتصادي.

٤- عدم اللجوء للإقتراض إلا في حالة إثبات جدوى الإقتراض وتحديد الأهداف التي من أجلها يتم الإقتراض وسبل استعمالها.

٥- الإحلال الإستيرادي: ليس هناك ما يمنع من أن يساهم الإحلال الإستيرادي والتصدير في قيادة النمو الإقتصادي.

وليس بالضرورة أن يكون الإحلال الإستيرادي في قطاع الصناعة بل في قطاع الزراعة وبشكل رئيسي حيث يؤدي نفس النتيجة وهو أيسر وأقل تعقيداً وعكس شيئاً مهماً يساعد في النزوح من المدينة إلى الريف خاصة إذا ترافق هذا بتطوير البنية التحتية للريف ونفس الشيء يمكن قوله عن الخدمات.

٦- الحماية وحتى لايدعي البعض أنها تشجع بعض الصناعات إلى الكسل فإن الحماية يمكن أن تكون بشروط:
- انتقائية للمشاريع المؤهلة للنجاح.
- مؤقته أي لمدة محدودة.
- الحماية ليست للصناعة فقط بل للزراعة والحرف.

إن هذه السبل وغيرها يمكن أن تساهم في مواجهة الوضع الإقتصادي المتداعي وإنعكاساته بشرط أن تفتح الأبواب والنوافذ لحوار وطني شامل يستهدف مواجهة هذا الواقع ■■

الإنتخابات الإسرائيلية... والتسوية الجارية

عبد الرحيم ملوح

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عقد مؤتمر مدريد بشروطه المعروفة عام ١٩٩١، إثر ضرب العراق من قبل دول التحالف بقيادة أمريكا، وانهيار دول المنظومة الإشتراكية والإتحاد السوفيتي، حيث نشأ وضع سياسي إقليمي ودولي انتصر فيه تحالف، وهزم آخر، وكان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ج.بيكر واضحاً، عندما قال لأحد الزعماء العرب ممن شاركوا في تحالف ضرب العراق، أثناء التحضير لمؤتمر مدريد حيث قال ما مفاده: إنكم كلكم مهزومون (أي العرب) ولايحق لكم وضع الشروط. وفي المعادلة الإقليمية الجديدة، فإن هذا يعني أن إسرائيل هي المنتصرة، في أول حرب دون أن تشارك فيها بشكل مباشر.



في هذه الفترة كان الليكود بزعامة اسحق شامير، يقود إسرائيل، ومن موقع المنتصر، عمل لإملاء شروطه على الأطراف العربية عامة والطرف الفلسطيني بخاصة. فنجح في معظمها وأخفق في أقلها، استجابة لضغوط الإدارة الأمريكية بقيادة بوش - بيكر، حيث كانت في اوج قوتها بعد انتصارين كبيرين على المستوى العالمي والإقليمي، ولأن متطلبات نجاح دورها الجديد كقطب وحيد يفترض إرضاء الأطراف العربية المشاركة معها في ائتلاف حفر الباطن ولو جزئياً.

ولكن شامير الذي يعرف الوضع الأمريكي جيداً، وموقع إسرائيل الإستثنائي في الإستراتيجية الأمريكية للمنطقة، وافق على الذهاب لمدريد، وفي ذهنه إطالة أمد المفاوضات سنوات طويلة كما صرح لاحقاً، انطلاقاً من نظريتين الأولى، عقائدية - توراتية، تقول: بأن هذه «أرض الأجداد التي وهبها الله لليهود» ولايجب التنازل عنها. والثانية، سياسية، تقوم على أن العرب وحلفاءهم مهزومون وميزان القوى القائم لايفرض على إسرائيل «التخلي» لهم عن أجزاء من «ارضها» ونتيجة لهذه السياسة التي ارتكزت عليها إسرائيل، لم تحقق مفاوضات واشنطن تقدماً يذكر على جميع المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي عام ١٩٩٢، وقع تطوران هامان، اسفرا عن ذهاب بوش - بيكر، ومجيء كلينتون - كريستوفر في أمريكا وذهاب شامير والليكود ومجيء رابين والعمل في إسرائيل. ونتيجة ذلك من جهة ولوصول مفاوضات واشنطن لطريق مسدود من جهة ثانية، ولاستعداد القيادة الفلسطينية من جهة ثالثة، فتح باب المفاوضات السرية المباشرة في أوسلو، حيث تم التوصل فيها إلى اتفاق اعلان المبادئ. والذي حمل سلسلة من التنازلات الفلسطينية الجوهرية، وتنازلاً إسرائيلياً واحداً. نص على هذا اتفاق أوسلو وملاحقه ورسائل الإعتراف المتبادلة بين عرفات - رابين.

وإثر ذلك تسارعت الأحداث في المنطقة، حيث تم إعادة الإنتشار في غزة وأريحا ومن بعدها في مدن الضفة الرئيسية، وتوصل الأردن مع إسرائيل إلى اتفاقية وادي عربة، وظهرت مؤشرات قوية على قرب الوصول إلى اتفاق سوري - إسرائيلي، إثر إبداء رابين استعداده للإنسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧.

في ظل هذه الأحداث المتسارعة، تصاعد التوتر والإستقطاب الداخلي الإسرائيلي بين دعاة كامل أرض إسرائيل وإسرائيل الكبرى ودعاة إسرائيل قوية ومتفوقة وجزء من المنطقة أو ما سمي بالشرق أوسطية الجديدة، وبرزت بقوة أكثر نزعات الصهيونية اليمينية الأكثر تطرفاً، والتي ترفض التخلي عما تعتقده «حقاً إلهياً» لليهود. وملكاً شخصياً للإسرائيليين، ونتيجة هذه التعبئة الشعبوية، قام أحد المتطرفين اليهود باغتيال رابين. وعاشت الحلبة الإسرائيلية، سلسلة من المزايدات السياسية والحزبية والشخصية، برز خلالها الميل المتزايد للمجتمع الإسرائيلي نحو اليمين. وتم تقديم الانتخابات الإسرائيلية عن موعدها المحدد، وكانت النتيجة فوز الليكود بزعامة نتنياهو على العمل بزعامة بيريز بنسبة كبيرة، وصلت إلى ١١٪ من بين المقترعين اليهود، رغم الإدانة الإسرائيلية الجماعية لجو التحريض اليميني الداخلي الذي أوصل لإغتيال رئيس وزراء إسرائيل.

لقد جاء نتنياهو للحكومة وفق برنامج انتخابي وسياسي وائتلاف سياسي ديني وصهيوني يميني، يرفض اتفاقات أوسلو في الجوهر، رغم إعلانه الإلتزام بها رسمياً، لأن الحكومة السابقة وقعت عليها، واستناداً لهذا الموقف السياسي - الإيديولوجي، عمل لفرض حقائق الأمر الواقع الإحتلالية، وأعلن «تخفيض توقعات الفلسطينيين» لأنه التزم باتفاقات أوسلو مكرهاً. (رغم بؤس هذه

الإتفاقات واجحافها بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والسياسية). وعارض نظرية بيريز عن الشرق أوسط الجديد والقائمة على هيمنة إسرائيل على المنطقة من خلال تفوقها العسكري وقوتها الإقتصادية. وليس من خلال حجم الأراضي التي تستحوذ عليها، حيث قال: أن هذه العملية تضرب قواعد الدولة اليهودية، ويمكن القيام بها بواسطة الفاكس والحاسوب. ونجح في اتفاقية الخليل بتطبيق آرائه، فهي المدينة الفلسطينية الوحيدة التي تم تقسيمها إلى H1 و H2 قسم لليهود وهو قلب المدينة ويساوي ٢٠٪ من مساحتها يضم الحرم الإبراهيمي الشريف وتل رميده إضافة إلى شروط أخرى. وفي واي ريفر فرض مفاهيمه حول التبادلية، ونسبة اعادة الإنتشار والمحمية الطبيعية، والأمن والتحريض والميثاق مجدداً ولم ينفذ ما التزم به بإعادة الإنتشار، سوى على بضع بلدات أبقاها معزولة في محافظتي جنين وطولكرم.

ما هي المتغيرات على الفكر السياسي لكل من الليكود والعمل؟

لقد جرت مجموعة تحولات على الفكر السياسي للعمل وقادته الأساسيين في السنوات الأخيرة، بفعل صمود ونضال الشعب الفلسطيني أولاً، والمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وفي صلبها، التغيرات في نظرة قادة الدول العربية وفي مقدمتها القيادة الرسمية الفلسطينية ثانياً. وأدى كل هذا لتوقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من بروتوكولات والتغير الرئيسي في الفكر السياسي للعمل، يكمن في استعداده للإعتراف بدولة فلسيطنية منقوصة السيادة على أراض من الضفة الفلسطينية وغزة. وبتخليه عن الحل الإقليمي الوسط والتقاسم الوظيفي بالشراكة مع الأردن، مع أن هذا الخيار لم يستبعد نهائياً من تفكير بعض قادته الأكثر يمينية. ولقد عبر عن هذا بوضوح د. يوسي بيلين، عندما سأله أحد السياسيين العرب، عن سبب تراجع العلاقة بين قادة العمل والأردن بعد أوسلو، لحساب تحسن العلاقةبين قادة الليكود والأردن، فأجاب: لقد اعتقد قادة الأردن أننا في أوسلو عقدنا اتفاقاً على حسابهم وعلى حساب دورهم السياسي، لأننا اتفقنا مع الفلسطينيين بدون علمهم. أما التحولات في الفكر السياسي لليكود وقادته، فيكمن جوهرها في التخلي عن اعتبار الأردن وطناً وكياناً سياسياً بديلاً للفلسطينيين، حيث كان شعارهم السياسي طوال السنوات الماضية، وكان أبرز المعبرين عنه علناً شارون أحد أبرز زعماء الليكود ووزير الخارجية والبنية التحتية الحالي. وتراجع هذا الموقف بعد أوسلو واتفاق وادي عربة ليحتل مكانه شعار الدعوة العملية للتقاسم الوظيفي في الضفة عبر شراكه إسرائيلية ـ فلسطينية ـ اردنية.

خلاصة الأمر الآن تتمثل في موافقة العمل على دولة فلسطينية منقوصة السيادة على اجزاء هامة من الضفة وغزة، وفي موافقة الليكود على دولة منقوصة السيادة في غزة وتقاسم وظيفي إسرائيلي ـ أردني ـ فلسطيني للضفة الفلسطينية.

والسؤال الذي يفرض نفسه، لماذا لجأ نتنياهو لتقديم موعد الإنتخابات مع أنه استطاع أن يفرض شروط اللعبة السياسية التفاوضية منذ وصوله للحكم حتى الآن؟ فقد أوقف التفاوض مع سوريا، وتنصل من تعهدات رابين حول الإنسحاب حتى حدود الرابع من حزيران، وفرض شروطاً جديدة لمتابعة التفاوض مع الطرف الفلسطيني، ومن يدقق في اتفاق واي ريفر، رغم تسميته «مذكرة» يلحظ أنه اتفاقاً جديداً ويحمل شروطاً أكثر سوءاً من سابقاته. وخاصة في مجال تعريف الأرض والإستيطان والطرق الإلتفافية، وفي مساحة إعادة الإنتشار وفي مفهوم مرحلة إعادة الإنتشار الثالثة.. الخ.

لقد ألمح نتنياهو وزعماء الإئتلاف الحاكم أكثر من مرة عن إمكانية تقديم موعد الإنتخابات لكي تتزامن مع انتهاء العمر الإفتراضي لإتفاقية أوسلو في ١٩٩٩/٥/٤ وبحيث يفرض تمديد الإتفاقية واقعياً، ومن جهة واحدة، وهذا ما حاول بعض قادة الليكود اقناع الطرف الفلسطيني فيه في الفترة السابقة عبر بعض الوسطاء ومباشرة، حيث اقترحوا، الإتفاق على إعلان قيام الدولة الفلسطينية في غزة، وتمديد التفاوض حول الضفة لبضع سنوات اخرى. ومنذ مدة قصيرة اقترح شارون، الإتفاق على القضايا الإقتصادية والمياه وتمديد المفاوضات حول موضوعات المرحلة النهائية لعشرين سنة قادمة. فإذا علمنا أن العمر الزمني لإتفاق أوسلو خمس سنوات تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤، وبحيث ينتهي التفاوض خلالها كلياً على المرحلتين الإنتقالية والنهائية، ويعلن في نهايته قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام ٦٧، والإتفاق على حل قضية اللاجئين وفق قرار ١٩٤ (مع أنه لم يرد نصه في اي من الإتفاقات مع إسرائيل) هذا من وجهة النظر الفلسطينية المعلنة للإتفاق. وفي ضوء عدم الإتفاق مع الطرف الفلسطيني على تمديد اتفاق أوسلو رسمياً، والحديث الفلسطيني المتواتر عن إعلان بسط سيادة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس، رغم عدم إنجاز موضوعات المرحلة الإنتقالية، وعدم البدء بالتفاوض حول قضايا المرحلة النهائية. لجأ نتنياهو لتقديم موعد الإنتخابات. لفرض تمديد اتفاق أوسلو واقعياً. والملفت للنظر أن قادة الكتلتين الرئيستين حددوا ١٩٩٩/٥/١٧ موعداً للإنتخابات. وهذا يدلل على أن تاريخ ٩٩/٥/٤ سيكون حاضراً بقوة في هذه الإنتخابات. والسبب الثاني، الشكلات والخلافات التي عصفت بالليكود وبأطراف الإئتلاف اليميني الحاكم، قبل وأثناء وبعد التوقيع على واي ريفر، فقد اعتقد نتنياهو أن القيادة الفلسطينية، لن تقبل بالمبادرة الأمريكية، بعد أن اتفق عليها مع مبعوثي الإدارة الأمريكية. ولكنه فوجئ بقبولها بدون شروط، نعمد إلى رفضها، وطلب تعديلات عليها، واستمر هذا الوضع لما يقرب من ثمانية شهور، وفي ١٩٩٨/١٠/٢٣ تم التوقيع على اتفاقية واي ريفر، حيث استنفد إمكانية التهرب، نتيجة القبول الفلسطيني بجوهر مطالبه، بسبب الضغط الأمريكي على الطرفين. فعاد من أمريكا ليواجه بعاصفة في الإئتلاف الحاكم، بما في ذلك من رموز محسوبين عليه شخصياً، فأطراف الإئتلاف الحاكم في إسرائيل، كانت تدفع الأمور باتجاه عدم التوصل لإتفاقات جديدة مع الطرف الفلسطيني، لأنها تعتقد أن إطالةأمد المفاوضات، وخلق حقائق الأمر الواقع يومياً، هي السياسة الأفضل لإسرائيل راهناً ومستقبلاً، وفوجئوا بتوقيع نتنياهو على اتفاقية واي ريفر، لأنه يشاركهم هذا الإعتقاد والذي يمثل قناعة نتنياهو الأساسية، وبسبب مصاعب الإئتلاف الحاكم السابقة واللاحقة، عمل نتنياهو على تقديم موعد الإنتخابات، كبديل لإسقاط حكومته من قبل معارضيه من داخل الائتلاف وخارجه، بعد أن عطل تنفيذ الإتفاقية بفرضه شروطاً جديدة في لقاء إيرز الثلاثي (نتنياهو ـ كلينتون ـ عرفات) في ١٥/ ٩٨/١٢، وبعد أن وفرت له كتلة العمل والكتل العربية، شبكة نجاة، بتمرير الإتفاقية في الكنيست بأغلبية كبيرة. ولكن تراجعه عن الإتفاقية دفع هذه الكتل للتصويت ضده، وفرض تقديم موعد الانتخابات، ووقفت القوى من على يمين نتنياهو ومن على يساره، إضافة لكتلة الليكود الرئيسية بما فيها نتنياهو مع مطلب تقديم الموعد. ولم يقف ضد هذا التوجه سوى مجموعة ممن يخافون على مكاسبهم السياسية والمادية الحزبية أو الشخصية، أو تخوفهم من نتائج المستقبل غير المضمونة، أمثال زعماء حزب المفدال، ومجلس المستوطنين، حيث أن هذه القوى برغم خلافاتها مع نتنياهو، إلا أنها ترى فيه الشخص الأكثر ملاءمة قياساً بالآخرين ممن يمتلكون فرصة الوصول لمقعد رئاسة الحكومة.

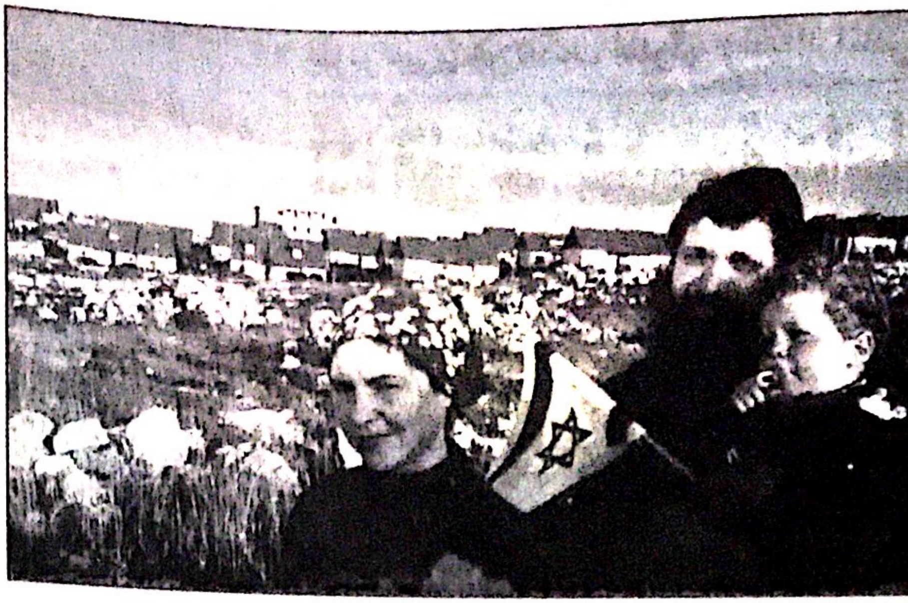
وبهدف قيام قوة عربية جديدة وموحدة للدفاع عن مصالح وحقوق الفلسطينيين في مناطق ٤٨، كمقدمة ضرورية لبلورة قوة سياسية موحدة تتصدى «للأسرلة» وتعزز الهوية الفلسطينية والقومية لأهلنا.

وكعادة المراحل التي تسبق الإنتخابات سوف تعيش الساحة السياسية الإسرائيلية حملة كبرى من المزايدات في المواقف والأفعال، وستكون الساحتان اللبنانية والفلسطينية المسرح الملائم لذلك، ففي الساحة الفلسطينية ستزداد حملات الإستيطان والتهويد وهدم المنازل.. لخلق حقائق أمر واقع جديدة وسيرافق هذه السياسة عمليات قمع ضد الجماهير، وضغط على السلطة الفلسطينية من أجل ضبط الشارع الفلسطيني.

وسوف يتزايد التهديد للبنان، وتتنوع أشكال العدوان عليه، وقرار مجلس الوزراء المصغر وتصريحات نتنياهو الأخيرة بضرب البنية التحتية اللبنانية، وبالرد في عمق الأراضي اللبنانية أكبر دليل على ذلك. وهذا يذكرنا بعملية عناقيد الغضب ومجزرة قانا عشية انتخابات عام ١٩٩٦ على ايدي بيرز رئيس وزراء إسرائيل آنذاك.

خلاصة الوضع، إن الساحة الإسرائيلية ستنشغل لما يزيد عن نصف عام في عملية الإنتخابات، وسوف يترتب على هذا توقف عملية التسوية الجارية في جميع المسارات ليحل محلها حملة مزايدات سياسية وحزبية. ستوتر الأوضاع في المنطقة عموماً وفي الساحتين الفلسطينية واللبنانية خصوصاً. والنتيجة المتوقعة للإنتخابات المقبلة لن تغير الوضع السياسي الحالي من حيث الجوهر. لأن الصراع يدور بين ممثلي اليمين ويمين الوسط. ولايوجد خلافات جوهرية بين ممثلي التيارين اتجاه مصالح وتطلعات إسرائيل من جهة، واتجاه الحقوق والمصالح الفلسطينية من جهة ثانية. وبالتالي على المراهنين من الفلسطينيين والعرب على مجيء براك أو شاحاك. أن يخفضوا توقعاتهم كثيراً، على أهمية ومغزى سقوط نتنياهو. وفي كل الأحوال، وبمعزل عن القادم من «الفرسان الثلاثة» لسدة الحكم في إسرائيل، فإنه لايوجد ما يفرض عليه تغير قواعد وأسس العملية السياسية الجارية، فقد اختبرناها على الأرض، ورأينا نتائجها في السنوات الخمس الماضية.

إن الجواب الفلسطيني والعربي على سؤال ما العمل في ضوء هذا الوضع يصبح ملحاً وضرورياً ولا مبرر لتأجيله. فرابين وضع نظرية المواعيد غير المقدسة وكان مصراً على مصادرة ما يقرب من ٥٠٪ من أراضي الضفة كما قال أوري سافير في مذكراته، وبيريز، هو من ضرب جنوب لبنان، ورفض التوقيع على اتفاقية الخليل، ونتنياهو أكمل الباقي ■■



الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل عشية الإنتخابات.

من المخاطرة بمكان، إعطاء صورة نهائية للوضع الحزبي الإسرائيلي عشية الإنتخابات، وكل ما يمكن قوله هو عبارة عن مؤشرات تساعد على تحديد الإتجاه، ومن أهم هذه المؤشرات:

١- الميل المتزايد للمزاج السياسي - الشعبي في إسرائيل نحو اليمين، الأمر الذي سيعكس نفسه على نتائج الإنتخابات، بتزايد تأثير التيارات الصهيونية اليمينية، والتوراتية الدينية في الكنيست، وعلى الخطاب السياسي الإنتخابي لممثلي ما يسمى باليسار ويسار الوسط.

٢- ضعف وتراجع الكتلتين الرئيسيتين، الليكود والعمل، وبروز كتل صغيرة، خارجة من هاتين الكتلتين، بني بيغن ودان ميريدور وقبلهما روني ميلو من الليكود.. والصورة لم تتحدد معالمها النهائية بعد، وعمير بيرتيس رئيس الهستدروت من العمل والذي يسعى لتشكيل كتلة عمالية - اجتماعية، إضافة إلى أن وضع شمعون بيريز لم يحسم بعد. وهذا التراجع والتفتت، لايعني أن لا تعود هذه الكتل للإئتلاف مجدداً استناداً لمصالحها أو مصالح قادتها، ولكن الشيء المؤكد هو تراجع وزن الكتل الكبيرة قياساً بالإنتخابات السابقة.

٣- بروز أكبر لوزن الأشخاص، كظاهرة أمنون شاحاك والصراع من أجل استقطابه ومن قبله ظاهرة باراك عندما دفعه حزب العمل لمقعد الرئاسة على حساب العديد من قادته المخضرمين، والشيء ذاته يمكن أن ينطبق على نتنياهو عام ١٩٩٦.

٤- تزايد الوزن السياسي، لما يمكن تسميته يمين الوسط في إسرائيل، اي يمين العمل ويسار الليكود، فبراك في موقع يمين العمل، وروني ميلو ودان ميريدور يسار الليكود، وأمنون شاحاك يحتل ذات الموقع، ورغم أنه لم يعلن عن آرائه السياسية الكاملة حتى الآن سوى قوله أنه لن يذهب للعمل لأنه يسار.

٥- ويلاحظ حتى الآن غياب البرنامج الواضح لما يسمى تيار اليسار في إسرائيل، تجاه التسوية السياسية أساساً حيث لازالت مواقف ممثلي اليسار تتملق الجمهور اليميني، وأكبر دليل على هذا الخطاب براك في الكنيست عند مناقشتها لتقديم موعد الإنتخابات وحديثة قبل بضعة شهور في مستوطنة بيت أيل عندما قال: أن المستوطنات باقية للأبد، ومواقف أمنون شاحاك المعلنة. واستمرار هذا الوضع، سيعطي فرصة أكبر لنتنياهو ولليمين الأصيل، والكل يعرف أنه رغم الحملة على نتنياهو فلا زال الأقوى بين فرسان الليكود واليمين، وفي حالة نجاحه في الإنتخابات سوف تلتف حوله الكتل الأكثر يمينية لأنها سترى فيه الممثل الحقيقي لمواقفها ومصالحها.

٦- وعلى مستوى فلسطينيي مناطق ٤٨ فإنهم يمرون بعملية جذب متناقضة بين السعي لتوحيد قواهم في كتلة واحدة أو كتلتين رئيسيتين للمحافظة على وزنهم وزيادة نفوذهم السياسي والإنتخابي، وبين الضغوط المتعددة المستهدفة عدم الوصول لهذا الهدف، نتيجة العجز عن جسر الهوة بين مواقفهم وبرامجهم المختلفة، وبسبب تفاقم المشاكل العائلية، والتي برزت بشكل سلبي في انتخابات المجالس المحلية في نوفمبر الماضي، واختراقات الأحزاب الصهيونية للشارع الفلسطيني. وبرغم هذا فالفرصة والوقت لازالا سانحين لتوحيد قوى وتيارات الشارع الفلسطيني في كتلتين كبيرتين على الأقل لتتمكنا من تبادل الأصوات الفائضة،

عملية التسوية وإشكالاتها الإسرائيلية

ماجد كيالي



يعبر مصطلح التسوية، وليس مصطلح «السلام»، تعبيرا فعليا عن مضمون العملية السياسية الجارية؛ فالسلام يكون بين فريقين متصارعين وصلا إلى حد معين في صراعهما حيث لم يعد يستطيع أي منهما حسم الصراع لصالحه على حساب الطرف الآخر، أي أنهما وصلا إلى درجة من الإنهاك المتبادل جعلتهما لا يستطيعان الاستمرار بالصراع بالوسائل التقليدية؛ والسلام يفترض الندية بين الطرفين المتصارعين، وفي هذا الوضع تكون كلفة استمرار الصراع كبيرة ومؤلمة للطرفين أكثر بكثير من مردودها عليهما؛ والسلام ينجم عن توصّل الطرفين المتصارعين إلى قناعة بضرورة إيجاد حل وسط متوازن لقضايا الصراع بعد أن تعذّر حسم ذلك بأسلوب الصراع العنيف، وهذا يعني استعداد الطرفين لتقديم تنازلات كبيرة ومؤلمة حول القضايا المطروحة، وإيجاد شكل جديد للعلاقة بينهما. وقد يحدث السلام نتيجة قناعة الطرف المغتصب أو المعتدي بضرورة التخلي عن اغتصابه وعدوانه، وهذا غير ممكن في حالة إسرائيل التي تصر على احتلالها كما تصر على الدفاع عن طبيعتها العنصرية ودورها السياسي ـ الوظيفي في المنطقة.

في مجمل هذه العناصر نجد أن عناصر السلام المتوازن والعادل والشامل غير متضمنة في إطار العملية السياسية الجارية، لذلك فإن مصطلح التسوية هو أقرب إلى واقع هذه العملية. والتسوية بهذا المعنى هي محاولة لإيجاد حل ما للصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذه المرحلة، في إطار موازين القوى المختل بشكل مخيف لصالح إسرائيل، وفي إطار الانحياز الأمريكي المكشوف لهذا الكيان، بخاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت هي القطب المهيمن على العلاقات الدولية، وهي بنفس الوقت «الراعي» لعملية التسوية وهي أيضا الضامن لأمن إسرائيل وتفوقها النوعي في المنطقة. وهذه التسوية بالأخص يجري فرضها من الخارج، وتطرح في إطارها حلولاً لا تتضمن إيجاد قاعدة «لحل وسط تاريخي»، أي أنها لا تتضمن إيجاد حلول شاملة أو عادلة أو متوازنة، ولا تتضمن تنازلات جوهرية من قبل إسرائيل فالمطلوب أن يدفع العرب وحدهم ثمن التسوية وأن يقدموا هم على تنازلات جديدة لصالح هذه العملية.

الأبعاد الحقيقية لعملية التسوية

بمعنى آخر فإن التسوية الجاري فرضها في هذه المنطقة ليست مجرد عملية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنما هي أكبر وأشمل من ذلك، فليس المقصود من هذه العملية كما نرى ونلمس مجرد إنهاء حالة العداء والحرب بين العرب من جهة وإسرائيل من الجهة الأخرى. ولا مجرد إقامة علاقات سلامية عادية بين الطرفين: إن التسوية بمعناها الحقيقي، كما يجري صياغتها وفرضها تتطلّب إعادة ترتيب الخارطة الجغرافية ـ السياسية ـ الاقتصادية والأمنية، والثقافية في المنطقة على أسس جديدة، تتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومع مصالح ومتطلبات إسرائيل وفق مشروع النظام الإقليمي الجديد، أو ما يسمى مشروع النظام الشرق أوسطي.

وباعتقادي فإن المنطقة العربية تتعرض في هذه المرحلة وللمرة الثالثة منذ بداية هذا القرن لمحاولات إعادة صياغة أوضاعها، وفق مصالح القطب المهيمن على النظام الدولي. وكانت المحاولة الأولى قد جرت بعيد الحرب العالمية الأولى. حيث خضعت الأقطار العربية لنظام الانتداب الاستعماري ـ الأوروبي، والمحاولة الثانية جرت بعيد الحرب العالمية الثانية حيث نالت الأقطار العربية استقلالها السياسي ولكنها ظلت مرتبطة بألف خيط وخيط بعلاقات السيطرة الإمبريالية الاقتصادية والتكنولوجية والمالية في إطار نظام التجزئة.

وفي كلتا المحاولتين دفع العرب من كيسهم ثمن التحولات الجارية على الصعيد الدولي، كما فرضت عليهم الاستجابة للإملاءات الخارجية. وأيضاً في هاتين المحاولتين احتل المشروع الصهيوني مكانة مركزية في محاولات الصياغة المفروضة على المنطقة من قبل القوى المهيمنة على الصعيد الدولي، ففي المرحلة الأولى تم إصدار وعد بلفور لتشريع الوجود الاستيطاني ـ العنصري ـ العدواني في فلسطين، وفي المرحلة الثانية تم اغتصاب معظم فلسطين، وأقيم الكيان الصهيوني فيها على حساب شعب فلسطين والأمة العربية.

وفي هذه المرحلة تجري إعادة صياغة جديدة للمنطقة لا تقل خطورة عن المحاولات السابقة، فهذه المحاولات تفرض من الخارج، ويدفع العرب

فيها ثمن المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت منذ مطلع التسعينيات، ويحتل الكيان الصهيوني موقعاً مركزياً في الاستراتيجية الجارية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، باعتباره ركيزة من ركائز الإمبريالية في المنطقة، مع ركيزتي التخلف والتجزئة، وذلك لأن هذه المرتكزات هي التي تمكن القوى الكبرى من استمرار وتعميق سيطرتها وهيمنتها على هذه المنطقة.

ومحاولة الصياغة التي نتحدث عنها، في هذه المرحلة، والتي تجري تحت يافطة «السلام» ووعود «الاستقرار» و«الازدهار»، إنما تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، عبر تشريع وجود إسرائيل في المنطقة، واعتبارها كياناً طبيعياً ومتميزاً فيها، وتستهدف هذه التسوية ليس مصادرة الأرض الفلسطينية فحسب، وإنما اعتبار إسرائيل شريكاً في ثروات المنطقة، ومياهها، ونفطها، واعتبارها حجر الزاوية في مجمل الأنشطة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية وهذه التسوية تستهدف مصادرة حقوق العرب وهويتهم وحاضرهم ومستقبلهم.

وما يجب وعيه هنا هو أن محاولة الصياغة هذه هي امتداد للمحاولتين السابقتين، ولكنها تختلف عنهما أيضاً، ففي هذه المرة تفترض الترتيبات الشرق أوسطية المقترحة إعادة «تجميع» بعض الأقطار العربية في إطار إقليمي مثلاً، ولكن عملية التجميع هذه ليست نقيضاً لعملية التجزئة التي فرضها الاستعمار وأعيد إنتاجها في الإطار العربي، (كما قد يتخيل البعض) وإنما هي في حقيقتها إعادة صوغ لعلاقات التجزئة وفق أسس جديدة فرضتها ضرورة مواكبة التغيرات السياسية والدولية والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومسارات العولمة، فضلاً عن أنها تستهدف تحقيق غايات سياسية وظيفية معينة، حيث أنها تهدف إلى تعميق فصل المغرب العربي عن مشرقه، ونمثل إسرائيل في الإطار الإقليمي وفرض هوية سياسية - ثقافية مركبة ومصطنعة في الخليط الشرق أوسطي تكون بديلاً للهوية العربية. وهكذا يمكن التوصل إلى أن الدول الكبرى مضطرة لإعادة النظر بمفهومها التقليدي للتجزئة للتكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومسارات العولمة ومتطلبات وحاجات الشركات فوق القومية واعتبارات التقسيم الدولي للعمل، مما يفترض التقليل من عوائق الحدود والأنظمة لتوسيع أعمالها واستثماراتها وتحقيق أعلى أشكال الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وما يتعلق بعملية التجزئة يتعلق بموضوع إسرائيل، فالقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لا تولي الأهمية نفسها التي توليها إسرائيل لقضية الأراضي والاستيطان أو لموضوع القدس وإنشاء دولة فلسطينية؛ وتطالب هذه الأطراف إسرائيل بتقديم بعض التنازلات في هذه المواضيع لتمرير عملية التسوية ومشروع النظام الشرق أوسطي، أما إسرائيل التي قامت على أساس ايدلوجيا خرافية - عنصرية فهي تعتبر بان التنازل عن هذه العناصر يعتبر تهديداً لوجودها، ونقضاً لمبرر هذا الوجود، وتلك هي إحد التناقضات التي تعتور عملية التسوية.

العوامل التي تدفع نحو التسوية:

بناء على ما تقدم فإن عملية التسوية الجارية إنما هي جزء من الترتيبات التي يجري فرضها على خلفية التحولات والمتغيرات الدولية والإقليمية، التي تضافرت مع الأوضاع الذاتية للأطراف المعنيين مباشرة، بدفع من العوامل الهامة التالية:

أولاً - هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على ما يسمى «النظام الدولي الجديد»، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وانتهاء عالم القطبين، وخضوع القوى الكبرى لهذه الهيمنة في حقل العلاقات الدولية، وعلى مختلف الأصعدة في المدى المنظور.

ثانياً - التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتحولات القيمية الحاصلة في البيئة العربية، الناجمة عن حالة التبعية للغرب، والإحباط، والتفكك العربي، وتعثر المسار الديموقراطي، وتدني مستوى حقوق الإنسان، وانحسار المشروع التحرري - النهضوي؛ يضاف إلى ذلك النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية التي كان لها دور كبير في تعميق تصدع النظام الرسمي العربي. وهذه العناصر جميعها أسهمت، كل بدورها، في إيجاد ذرائع للبحث عن خيارات أخرى، (خارج الإطار العربي)، وفي إنتاج البنى الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية المسايرة للتطورات الجديدة. أما من جهة الفلسطينيين فقد كانوا الأكثر تأثراً بمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية، بسبب أوضاعهم الصعبة وتشتتهم، حيث بدأت الانتفاضة بالانحسار، كما أنها افتقدت إلى الآفاق السياسية التي كانت مفتوحة أمامها بنتيجة التغيرات الدولية الحاصلة. وعزلت م.ت.ف. بسبب آثار حرب الخليج الثانية، وافتقدت فصائل العمل الفلسطيني القدرة على العمل وفق الأساليب النضالية السابقة، ووضعت محدّدات كبيرة على نشاطاتها وعلى خلفية ذلك فقد سادت موجات خيبة الأمل والإحباط لدى الشعب الفلسطيني، وتنامي الشعور بالقلق والفراغ السياسي في صفوفه.

ثالثاً - الميل الدولي المتزايد لحل المشكلات المستعصية بالوسائل السياسية، خصوصاً مع خلق آليات التدخل الدولي باسم «الأمم المتحدة» وذلك إلى جانب الدعوات للحد من التسلح والرقابة على واردات السلاح في العالم، وتحديداً في المنطقة العربية، لا سيما وأن هذا الوضع يتجاوب مع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويدعم مصالحها كمورّد وحيد أو رئيسي للسلاح.

رابعاً - تزايد وزن العوامل الاقتصادية، والتكنولوجية والعلمية في تحديد موازين القوى للدول، وتعيين دورها ومكانتها في حقل الصراعات والعلاقات الدولية، على حساب القدرة العسكرية.

خامساً - الاتجاه الموضوعي نحو «العولمة، والاندماج الإقليمي والدولي في مختلف المجالات: السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية وحتى في المجال الثقافي - القيمي (بتأثير الثورة الإعلامية - المعلوماتية).

العوامل الإسرائيلية

على الجبهة الإسرائيلية، وعلى خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية المذكورة، برزت عدة عوامل تدفع باتجاه التغيير وباتجاه التعاطي مع عملية التسوية منها:

1 - مرور ما يقارب نصف قرن على وجود إسرائيل الأمر الذي أدى إلى تبلور المجتمع الإسرائيلي واستقرار مؤسساته، وتطوّر مختلف أوجه النشاط فيه، وقد نمى ذلك النزعة الإسرائيلية على حساب إن إسرائيل دولة لكل يهود العالم كما نمى ذلك من الإحساس لدى الإسرائيليين بحد مناسب من الاستقرار الوجودي والنفسي.

2 - وصول قطاعات واسعة من الإسرائيليين إلى قناعات مفادها بأن إسرائيل وصلت إلى سقفها السياسي - الجغرافي، وإن هذا السقف لا يمكن تجاوزه بسبب إمكاناتها المحدودة، كذلك بسبب المتغيرات الدولية والإقليمية فلا شعار «أرض إسرائيل الكبرى» ولا مسألة تجميع اليهود في إسرائيل، ولا الاعتماد على القوّة العسكرية، باتت قضايا مقنعة، أو ممكنة، في ضوء هذه المتغيرات، لا سيما وأن الوضع العربي بات أكثر حصانة أمام الاستهدافات الإسرائيلية (بالقياس للمراحل السابقة)، رغم كل أوجه الضعف التي تكتنفه.

3 - ما يدفع للتغيير أيضاً، هو تغيّر التركيبة السكانية، من مجتمع مستوطنين - مهاجرين إلى مجتمع مستقر، 60% منه من مواليد إسرائيل (بعد العام 1948م)، أي أن جيل «الروّاد» الذي عمل لإقامة الدولة الصهيونية قد انتهى، وظهرت أجيال أخرى بكل ما لهذه المسألة من معان تتعلق بتغيّر طبيعة الحراك الاجتماعي - السياسي - الاقتصادي الإيديولوجي.

4 - ازدياد نسبة الشباب بين السكان، وفي صفوف الأحزاب الإسرائيلية. ويمثل الشباب دون 35 عاماً حوالي 55% من السكان اليهود في إسرائيل، إن مطالعة للقيادات الحزبية في إسرائيل تؤكد بأن الجيل القديم بدأ يختفي، حيث بدأت القيادات الشابة تغزو الصفوف الأولى للأحزاب.

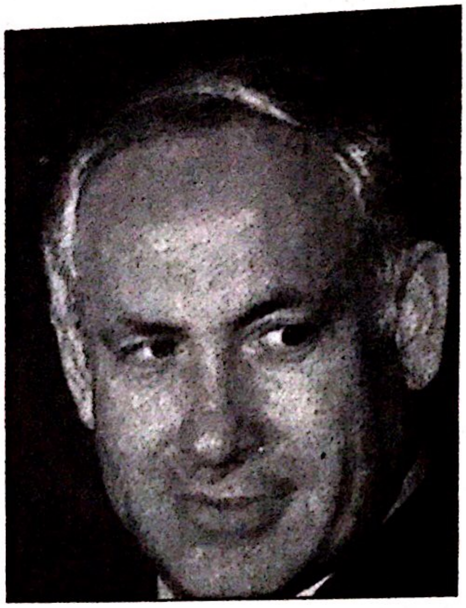
5 - ومن الطبيعي إزاء هذا التغير في تركيبة الأحزاب التي هي انعكاس لتركيبة المجتمع الإسرائيلي أن تتغيّر الأولويات، وخاصة على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية، وخاصة، بعد

ضمان إسرائيل لأمنها وتفوقها النوعي ولمكانتها الاستراتيجية في المنطقة، حيث من الطبيعي أن يهتم هذا الجيل من السياسيين بتطوير مؤسسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، كذلك من الطبيعي أن تتقدم الأولويات الفردية المتعلقة بضمان العلم والعمل والمسكن والصحة والرفاه الاجتماعي على الاهتمامات الاجتماعية والنزعات الإيديولوجية، كتأكيد لنمو النزعات البرجماتية الليبرالية في إسرائيل، كمثل المجتمعات والدول الأخرى.

التسوية والتناقضات الإسرائيلية

بدأت عملية التسوية، ومعها مشاريع التعاون الإقليمي إبان وجود «الليكود» في السلطة، حيث حاولت إسرائيل، آنذاك، التملّص من استحقاقات التسوية، والاستفادة من عوائد «السلام»، ومسايرة توجهات الولايات المتحدة في آن معاً. وحاول اسحق شامير جاهداً كسب الوقت وتمرير الإملاءات الإسرائيلية، حتى أن شامير طالب بشراكة كاملة مع أمريكا إذا أن إسرائيل بحسب رأيه: «50% من الشرق الأوسط».وكانت حكومة شامير تطمح إلى كسب الوقت، ولكنها مع كل ذلك (وبسبب طابعها الإيديولوجي، وطريقة تفكيرها في دورها السياسي ولشكل الاستجابة للمصالح الأمريكية) لم تقم بتسهيل عملية التسوية بل إنها فاقمت من صعوبتها.

وعليه، فقد سقطت حكومة شامير في انتخابات (1992م) وجاء حزب العمل إلى السلطة بأغلبية ليست مريحة، بسبب انقسام المجتمع الإسرائيلي بشكل متعادل (تقريباً) بين التيارين السياسيين المركزيين في إسرائيل (العمل والليكود)؛ وقد نجح حزب العمل في إعطاء دفعة لمسيرة التسوية بتوقيع اتفاقيتي: أوسلو (مع الفلسطينيين) ووادي عربة (مع الأردن). كما قدم نفسه بوصفه صاحب خطاب سياسي جديد، يتأسس على تجديد وتكييف الصهيونية وإسرائيل لمواكبة التحولات والمتغيرات الحاصلة. وقد ساهم كل ذلك في إطلاق علاقات عربية ـ إسرائيلية جديدة، انعشت الآمال حول قيام علاقات تعاون ثنائي وإقليمي في المنطقة. (برغم كل الملاحظات على أداء حزب العمل وإمكانية ترجمته لأفكاره). وينطلق حزب العمل في مراجعته للصهيونية التقليدية من مرونته الإيديولوجية، وسياسته البرجماتية، ومن قدرته على التفاعل مع المتغيرات والتحولات السائدة، لتحقيق المصالح الإسرائيلية في كل مرحلة من المراحل. ولابد من القول بأن التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وهيمنة أمريكا على النظام الدولي، وضمان أمن إسرائيل واستقرارها، والآفاق التي تفتحها العلاقات العربية ـ الإسرائيلية الجديدة، جعلت قيادات حزب العمل تتحمس لعملية التسوية وللترتيبات الشرق أوسطية الجديدة خصوصاً؛ وأن حزب



العمل، ليس من دعاة الاحتفاظ بكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولديه تصوّر حول التسوية، للتخلص من الخطر الديمغرافي والحفاظ على نقاوة الدولة العبريّة، وتحسين صورتها الأخلاقية وعلاقاتها على الصعيد الدولي.ورغم نجاح حزب العمل في تقديم نفسه بصورة جديدة، وإعطائه دفعه لعملية التسوية إلا أنه لم يخرج عن الخطوط الحمر المرسومة لعملية التسوية، حتى أن حزب العمل لم يف بالتعهدات التي قطعها على نفسه في اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين.

ولكن لا يجب أن يفهم من هذا التحليل أنه لا يوجد فوارق بين حزب العمل وحزب الليكود، فهذه الفوارق موجودة وحقيقية وتزداد باستمرار،لكن حزب العمل لم يستطع طوال وجوده في السلطة (أربع سنوات) من ترجمتها عملياً، بسبب وعيه للانقسام الإسرائيلي حول هذا الموضوع، وبسبب إدراكه لمخاطر ذلك على استقرار إسرائيل. ومن ناحية أخرى، لا يجب أن يفهم من هذا التحليل بأن هذه المراجعة (من قبل حزب العمل) إنما هي استجابة للحقوق العربية والفلسطينية، أو إن إسرائيل تحاول رفع الغبن عن العرب والفلسطينيين، فهذه المراجعة في الحقيقة ومن وجهة نظر هذا الحزب ضرورة لإسرائيل حتى تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة، وحتى تستطيع أن تحافظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تطوير دورها السياسي ـ الوظيفي في المنطقة، ومن خلال الانخراط في المشروع الأمريكي ـ للنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط؛ وفضلاً عن ذلك فإن حزب العمل يرى في عملية التسوية،وعلى ضوء الحيثيات المذكورة، فرصة لتجاوز العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، ولتحقيق انطلاقة جديدة لإسرائيل من خلال تشريع وتطبيع وجودها في المنطقة ومن خلال الآفاق المفتوحة التي يخلقها لها الإطار الشرق أوسطي المقترح من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية.

ولأن حزب العمل يدرك مخاطر هذه التحولات ومخاطر الانقسام الإسرائيلي حول هذه القضايا ولأنه يدرك أهمية الحفاظ على توازن الحياة المجتمعية والسياسية في دولة استيطانية مصطنعة مثل إسرائيل فإنه فضل التلكؤ في عملية التسوية والتملص من استحقاقاتها وتجميد الأمر مع الفلسطينيين عند حدود حكم ذاتي ـ مقيد رغم كل خطابه عن المتغيرات وعن التسوية ومشاريع الازدهار.

في انتخابات إسرائيلية جديدة جرت صيف العام 1996م سقطت حكومة حزب العمل، وجاء بنيامين نتنياهو رئيساً لوزراء إسرائيل(بالاقتراع المباشر)،حيث عادت تعقيدات عملية التسوية إلى سابق عهدها، فزعيم الليكود، لديه تصوّرات خاصة عن هذه العملية، وهو لا يراهن على المشروع الشرق أوسطي؛ ويرى بأن السلام يجب أن يرتبط بقدرة إسرائيل على الردع، وطرح شعار: «الأمن أولا» بدلاً من شعار «الأرض مقابل السلام»، كما رفض مفهوم الاقتصاد أولاً.كذلك فقد تمسك نتنياهو بالمنطلقات الصهيونية التقليدية التي عفا عليها الزمن، واعتبر أن المطلوب هو تجديد الصهيونية، وأن قوة إسرائيل هي التي ستجلب لها الاستقرار والازدهار الاقتصادي.

على ضوء ذلك فإن التيار اليميني لا يتحمل لوحده مسؤولية التعثر في عملية التسوية، وأن كان يتحمل مسؤولية تفاقم الأوضاع بسبب خطابه السياسي المتعنت وسياساته الهوجاء، ولكنه بالأساس يتحمل المسؤولية عن إعاقة التطور الجاري في إسرائيل بالنسبة لمحاولته إبقاءها عند الحدود التي قامت عليها قبل عدة عقود من الزمن بصفتها دولة استيطانية يهودية ـ عنصرية ذات دور سياسي ـ وظيفي في المنطقة.

وتفسير ذلك أن إسرائيل كدولة استيطانية مصطنعة، ولها دور سياسي ـ وظيفي في منطقة هي غريبة فيها، تحتاج باستمرار إلى أقصى حالات الوحدة المجتمعية الخاصة بالنسبة للحسم في قرارات مصيرية، وبخاصة تجاه قرارات هي على هذه الدرجة من الأهمية التي تمس مستقبلها ودورها في المنطقة. ولذلك فإن الطرفين يركزان على الأولويات الخاصة بأمن إسرائيل والحفاظ على دورها الإقليمي ووحدتها المجتمعية ومكانتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة؛أما بالنسبة للموقف من قضية الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ومن قضية التعاون الإقليمي، فهنا تبرز التناقضات بين التيارات الإسرائيلية وتتعدد الاجتهادات، وقد وصل الأمر إلى حدّ أن الحسم بالنسبة لهذين الموضوعين الهامين بات يعتبر جزءاً من الحسم في القضايا الداخلية المتعلقة بهوية إسرائيل، ونظامها «الديمقراطي»، ومدى نضجها للاندماج في المنطقة، وقدرتها على التأهل لإعادة تكييف

دورها السياسي - الوظيفي بناء على المتغيرات الدولية والإقليمية الحاصلة.

ولم تقتصر إعاقة إسرائيل لعملية التسوية على جبهة المباحثات الثنائية المتضمنة ضرورة انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، وإنما تشمل أيضاً جبهة المباحثات المتعلقة بتطوير مسارات التعاون الثنائي والإقليمي وقضايا المشروع الشرق أوسطي فهذه المسائل كما قدمنا لا يوجد إجماع عليها أيضاً.فمثلما أن أوضاع إسرائيل الداخلية ومدى نضجها الذاتي لم يصلا بعد إلى الدرجة التي تحدد فيه حدودها الجغرافية والبشرية اللازمة لاستحقاقات المفاوضات الثنائية، فإنهما أيضاً لم يصلا إلى درجة رسم حدودها السياسية والاقتصادية.وهذا يعني بأن إسرائيل ليست متحمسة تماماً للانخراط في كل ما يتعلق بالمشروع الشرق أوسطي ومجالات التعاون الإقليمي هذا أولاً كما أن هذا يعني بأن إسرائيل غير قادرة على الهيمنة على هذا المشروع لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا ثقافياً، وثالثاً، أن إسرائيل تنظر إلى هذا المشروع بمنظار الربح والخسارة وبشكل انتقائي وبحسب أولوياتها.

وبمعنى محدد فإن انخراط إسرائيل في منظومة شرق أوسطية تتضمن بنية مؤسسية إقليمية مشتركة، وانفتاح اقتصادي، وفتح حدود أمام عوامل الإنتاج (رأس المال - تجارة - عمالة - خدمات) إنما يعني بالنسبة لها رسم حدودها السياسية، وتحديد دورها الإقليمي، وبالتالي ضبط أدائها السياسي، مما يحمل في طياته مخاطر تحولها مستقبلاً إلى دولة من دول المنطقة، وتالياً قد يؤدي ذلك إلى تآكل وضعها كدولة ذات دور سياسي - وظيفي في إطارها الإقليمي. أما من الناحية الاقتصادية فإن الطابع المتميز للاقتصاد الإسرائيلي باعتباره اقتصاد دولة مصطنعة ذات دور سياسي سيخضع هو بدوره لآليات النشاط الاقتصادي التي تخضع لها الدول الأخرى، بحيث تقوم إسرائيل بتغطية نفقاتها وتمويل معظم نشاطاتها بذاتها. وهذا سيؤدي إلى تراجع دور الدولة في قيادة النشاط الاقتصادي، باعتبارها مالكاً لوسائل الإنتاج والمخطط له. ومعروف أن الدولة في إسرائيل تلعب دوراً فريداً من نوعه فهي معنية بتغطية نفقات الاستيطان وإعادة تأهيل المهاجرين، وهي معنية بالحفاظ على إعادة توزيع الدخل. وكذلك هي التي تمول الخدمات الاجتماعية، وهي التي تنفق حيزاً هاماً من الثروة القومية على التسلح والأمن. وتراجع دور الدولة الاقتصادي في إطار تحرير الاقتصاد والخصخصة والانفتاح سيؤدي إلى تقويض الدور السياسي للدولة على المديين المتوسط والبعيد.

استنتاجات وملاحظات

إن فهم هذه المقدمات هي مسألة على غاية من الأهمية لإدراك مأزق إسرائيل، وتالياً لإدراك مأزق عملية التسوية التي يبدو أنها فاجأت الأطراف المعنيين جميعاً بما فيهم إسرائيل.وعلى ضوء إدراك ما تقدم يمكننا فهم وجهتي النظر الإسرائيليتين اللتين تشكلان الاستقطاب السياسي الحالي في إسرائيل على خلفية عملية التسوية وعلى خلفية رؤية إسرائيل لذاتها ولدورها الإقليمي والسياسي والاقتصادي في المنطقة، وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأن إسرائيل ذاتها هي العائق الأول والأساسي لعملية التسوية الجارية في المنطقة بسبب عدم نضج أوضاعها للتحول إلى دولة عادية في المنطقة كما تفترض عملية التسوية واستحقاقاتها.

وحتى تنضج إسرائيل لعملية التسوية فإن هذا الأمر يتطلب منها التخلي عن منطلقاتها وعن نظامها العنصري - الاستيطاني، كما يتطلب منها ذلك التخلص من أعباء دورها السياسي - الوظيفي في المنطقة، والتحول من دولة بذاتها على دولة لذاتها، وبمعنى آخر فإن إسرائيل التي لا تستطيع التطبيع مع ذاتها. بتحولها من دولة مشروع، إلى دولة عادية، ومن دولة ليهود العالم إلى دولة لمواطنيها، والتي لا تستطيع التخلص من كونها دولة دينية - يهودية - عنصرية هي بالضرورة لا تستطيع أن تطبع مع محيطها.

وفي هذا الإطار يمكن القول أنه يوجد ملامح تغير على الصعيدين الدولي والإقليمي وفي إسرائيل يدفع باتجاه هذه المسارات ولكن هذا التغير لم يصل إلى الدرجة المطلوبة لتمكين إسرائيل من حسم موقفها في عملية التسوية.

بكل الأحوال، ورغم المراجعة التي يحاول حزب العمل وغيره من القوى الإسرائيلية إجراءها على المنطلقات الصهيونية التقليدية وعلى رؤية إسرائيل لذاتها، لتكييفها مع المتغيرات الدولية والإقليمية فمن المشكوك فيه حصول إجماع، بسبب طبيعة المجتمع الإسرائيلي المركب والتعددي وبسبب طابعه الاستيطاني العنصري. لقد قامت إسرائيل باعتبارها دولة غير عادية، لأسباب سياسية وظيفية على هامش المشاريع الاستعمارية - الإمبريالية إزاء الوطن العربي، وبناء على دورها هذا حافظت على وجودها واستقرارها وتطورها. ومن الصعب تخيّل وجود إسرائيل بمعزل عن دورها، أو بمعزل عن المردود السياسي والمادي الذي يعود عليها مقابل قيامها بهذه الوظيفة التي تؤديها للمراكز الإمبريالية. فالمشروع الإسرائيلي يختلف عن المشاريع الاستعمارية الاقتصادية، أو المشاريع الاستيطانية الأخرى التي أمكن تفكيكها (حالة الجزائر) أو التي أمكن إدماجها (جنوب إفريقيا). حتى الآن لا يبدو أن إسرائيل مستعدة للقطع مع طبيعتها هذه، ولا مع خطابها الأيديولوجي، رغم محاولاتها التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية، (من قبل بعض الاتجاهات فيها) وإزاء وضعها الصعب فإن إسرائيل تبحث عن صيغة وسط (كما يحاول حزب العمل وحلفاؤه) تمكنها من تحقيق التعايش بين طرفي المعادلة بدون أن تؤدي إلى اهتزاز المجتمع الإسرائيلي وفقدان صدقية المشروع الصهيوني أن بالنسبة للمستوطنين أو بالنسبة للمركز الإمبريالي الذي تتبع له، وهذا التناقض هو أحد أهم التناقضات التي تكتنف مسيرة التسوية ومسارات التعاون الإقليمي المقترح. ما زالت إسرائيل تنظر لذاتها باعتبارها حصناً للغرب في المنطقة، وواحة «للديمقراطية» فيها، وباعتبارها دولة كل اليهود في العالم، وكونها امتداداً للحضارة الغربية في الشرق الأوسط وأنها دولة غربية في الشرق الأوسط وليست دولة شرق أوسطية؛ لذلك فهي تصر على ضمان أمنها وتفوقها النوعي العسكري والاقتصادي والتكنولوجي لتأمين هيمنتها الإقليمية. وفي المنظور الإسرائيلي (وخاصة من منظور الليكود) فإن كل هذه التطورات الحاصلة هي انتصار للمشروع الصهيوني، ومحطة انطلاق جديدة له في الإطار الشرق أوسطي والدولي، وهي بالمقابل هزيمة ماحقة للعرب؛ فلقد خسر العرب كثيراً جراء التغيرات الدولية والإقليمية، وعليهم الرضوخ لإملاءات الرابحين في هذه المتغيرات، وهم وحدهم عليهم دفع مستحقات الهزيمة من جيبهم الخاص.

وبين مبدأ تجديد أو تكييف الصهيونية، كما يطرحه «العمل» ومبدأ إعادة بناء الصهيونية كما يطرحه «الليكود» تقف إسرائيل اليوم أمام منعطف تاريخي بين خطابين مفترقين لا يملك أي منهما مشروعية شعبية ناجزة، ولا يقدر أي منهما على انتزاع الحق في تجسيد مضامين خطابه. لذلك فإن إسرائيل (بوضعها هذا) ستبقى هي العقبة الأساسية أمام عملية التسوية، وأمام الترتيبات الإقليمية الجارية، بسبب عدم نضج أوضاعها الداخلية لمثل هذه العملية المصيرية، وبسبب الانعكاسات الكبيرة لهذه العملية على هذه الدولة الاستثنائية المصطنعة من النواحي السياسية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية.

وعليه، فإن إسرائيل ستظلّ رهينة اعتماديتها العالية على الولايات المتحدة الأمريكية، وستظلّ أيضاً رهينة للتناقض الناشئ معها منذ قيامها، بين كونها دولة بذاتها، أو كونها دولة لذاتها، أو بمعنى آخر فإنها ستبقى أسيرة التناقض بين أولوياتها كدولة استيطانية، عنصرية، لها دور سياسي - وظيفي في المنطقة، وبين متطلبات السياسة الشرق أوسطية للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بين كونها دولة لمواطنيها وكونها دولة مشروع ليهود العالم وللحركة الصهيونية.

وبذلك فإن الأزمة الراهنة في عملية التسوية هي أزمة إسرائيل ذاتها (طبيعتها ودورها) وأيضاً هي أزمة ناتجة عن ضعف المراجعة الإسرائيلية للصهيونية التقليدية التي تتطلب إعادة تعريف إسرائيل لهويتها ولقدراتها ولمستقبلها ولعلاقاتها الدولية والإقليمية، والتي تتطلب إعادة رسم حدود إسرائيل البشرية والجغرافية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية ■■

الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة تصيب الساحة السياسية بالإضطراب

سمير الزين

سقطت حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية في إسرائيل على خلفية اتفاق واي بلانتيشن، الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية. فلم يحتمل اليمين الإسرائيلي المتطرف شريك نتنياهو في الحكومة، ما اعتبره تنازلات من نتنياهو للفلسطينيين فيما يتعلق بـ «أرض إسرائيل» رغم كل الإشتراطات القاسية التي وضعتها حكومة نتنياهو على الفلسطينيين من أجل تطبيق الإتفاق. لكن هذه الشروط لم تقنع اليمين المتطرف، الذي عمل على اسقاط حكومة نتنياهو على خلفية الإتفاق، مما أوصل نتنياهو إلى نهايتها، وتقرر إجراء الإنتخابات المبكرة الإسرائيلية في ١٧ أيار/ مايو القادم.



بسقوط حكومة نتنياهو تدخل الساحة السياسية الإسرائيلية في عملية إعادة خلط الأوراق بين الإتجاهات السياسية في إسرائيل فمنذ بداية التسعينات ودخول إسرائيل عملية المفاوضات، أصبحت العملية التفاوضية جزءاً من العملية السياسية، وعاملاً مؤثراً في اتجاهات الإنتخابات الإسرائيلية. ورغم أن كل استطلاعات الرأي في إسرائيل تشير إلى ان أغلبية المجتمع الإسرائيلي ترغب بتسوية مع الفلسطينيين، إلا أن الإتجاهات السياسية تختلف على الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل مقابل هذا السلام. ما يمكن قراءته من خلال استطلاعات الرأي هذه، هو أن التسوية عامل حاسم في العملية الانتخابية الإسرائيلية، وما يعزز هذه النظرة، سقوط حكومة نتنياهو بسبب عملية التسوية ذاتها، وقد دللت انتخابات العام ١٩٩٦ على تردد الشارع الإسرائيلي في حسم خياراته بين اليمين واليسار الإسرائيليين وظهر هذا الإنقسام واضحاً رغم فوز بنيامين نتنياهو مرشح الليكود على شمعون بيريز مرشح العمل بفارق متواضع، حيث بلغ الفارق ٠،٥ في المئة، مما يعني الإنقسام شبه الحاد في الشارع الإسرائيلي.

كما تلعب التسوية دوراً رئيسياً في الانتخابات الإسرائيلية، فإن الإنقسامات الإثنية التي تعبر عن نفسها في أحزاب موجودة في الساحة السياسية الإسرائيلية تلعب دوراً خطيراً في العملية السياسية الإسرائيلية، فمنذ قيام حال التوازن بين الحزبين الكبيرين في إسرائيل، أصبحت هذه الأحزاب تلعب دور بيضة القبان في تشكيل الحكومة الإسرائيلية، والحزب القادر على جذب هذه الأطراف إلى صفه هو القادر على تشكيل الحكومة لأن أياً من الحزبين الرئيسيين لايستطيع أن يحصل في الانتخابات الاسرائيلية على الأكثرية المطلقة، التي تجعله قادراً على تشكيل الحكومة دون أحزاب شريكة له في ائتلاف حكومي. وبذلك حافظت هذه الأحزاب على قدرتها بفرض شروطها على الأحزاب الكبيرة، وتحصيل مكاسب لاتتناسب مع وزنها السياسي في الخارطة السياسية الإسرائيلية. وقد استمرت هذه الأحزاب بلعب دورها السابق، رغم اقرار انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي مباشرة من الناخب. وأصبحت هذه الأحزاب تبتز المرشح لرئاسة الوزراء مسبقاً، عبر حصولها على وعود تحقق مصالحها الفئوية والحزبية، لتوجيه أصوات ناخبيها، وليس لهذه الأحزاب مشكلة مع من تتحالف، فاهتماماتها تنصب على مصالح الفئوية والحزبية، وهي لاتعنى كثيراً بقضايا التسوية والسياسة الخارجية. فهي مستعدة للتحالف مع الحزب الذي يمنحها الوعود التي تحقق لها أكبر المكاسب.

بحكم العوامل السابقة، وعوامل أخرى لايتسع المجال هنا لذكرها، فإن الخريطة السياسية في إسرائيل تتصف بالتعقيد والتداخل عشية الإنتخابات، وهي تبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، لان العديد من الأحزاب تُبقي مواقفها غامضة حتى الأيام القليلة التي تسبق الإنتخابات، للحصول على أكبر مكاسب من الحزبين. كما أن هناك العديد من العوامل السياسية والشخصية والاثنية التي تتداخل للوصول إلى الانتخابات وتحسم باتجاهات محددة.

في ظل هذا التعقيد الذي يرسم صورة الخارطة السياسية الإسرائيلية، من الصعب منذ الآن التكهن بنتائجها قبل هذا الوقت الطويل من إجراء الانتخابات. فخلال الأشهر القادمة، يتفاعل الكثير من الأحداث التي قد تؤثر باتجاه أو بآخر على الانتخابات. لذلك نقول، أن كل الإحتمالات مفتوحة في الإنتخابات الإسرائيلية حتى اجرائها في شهر أيار/ مايو.

تتعدد الأسماء المطروحة للمنافسة على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، رغم ذلك فإن احتمالات المنافسة على هذا المنصب ستنحصر بين ثلاثة مرشحين، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن تكتل الليكود، ومرشح

حزب العمل ايهود باراك، ومرشح حزب الوسط أمنون شاحاك. وهو حزب تأسس حديثاً في إسرائيل من أجل المنافسة على هذا المنصب. تتفاوت فرص المرشحين للوصول إلى رئاسة الوزارة في إسرائيل، وتتناقض استطلاعات الرأي في منح هذا المرشح أو ذاك الأفضلية في الفوز، وهذا ما يجعل الاحتمالات مفتوحة، والذي عكس نفسه على الصراع الانتخابي بإطلاق حملة انتخابية شرسة منذ الأيام الأولى لبدئها.

يراهن بنيامين نتنياهو على العودة إلى السلطة مرة أخرى في انتخابات أيار/ مايو القادم، وأن يقود تكتل الليكود مرة أخرى إلى النصر كما قادها في العام ١٩٩٦، حيث قاد نتنياهو إلى السلطة في تلك الإنتخابات في ظل برنامج سياسي يميني متطرف يتحدث بشكل أساسي عن حق الشعب اليهودي الأزلي في «أرض إسرائيل»، معتبراً أن اتفاقات أوسلو التي وقعها حزب العمل مع الفلسطينيين تشكل خطراً على دولة إسرائيل، لأنها تضعف الأمن الإسرائيلي، الذي يشكل أساس الدولة العبرية كما يقول اليمين الإسرائيلي. وبناء عليه صاغ نتنياهو شعاره الإنتخابي على قاعدة «الأمن مقابل السلام»، مستبعداً الأرض من معادلة التسوية، متجاوزاً الأساس الذي قام على أساسه مؤتمر مدريد. لذلك أكد نتنياهو في حملته الانتخابية السابقة، وأكد أيضاً خلال وجوده في السلطة على لاءات الليكود التاريخية، لا للدولة الفلسطينية، لا للعودة لحدود ١٩٦٧، لا لعودة اللاجئين، القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل... الخ. وحال وصوله إلى السلطة عمل نتنياهو على «تخفيض مخاطر اتفاقات أوسلو» حسب أقواله، ولأن الوجود في السلطة يتطلب التعامل مع الظروف الدولية المحيطة، رغم كل المحاولات لتجاوزها، فقد اضطرت حكومة نتنياهو لتوقيع اتفاقات مع الفلسطينيين أولها اتفاق الخليل، لتقاسم السلطة مع الفلسطينيين على المدينة، وهذا ما دفع بني بيغن وزير العلوم في حكومة نتنياهو، وأحد صقور الليكود إلى الإستقالة من الحكومة، وثانيها اتفاق واي بلانتيشن الذي جعل اليمين الإسرائيلي المتطرف يتخلى عن نتنياهو، مما أدى إلى سقوط حكومته وتقريب موعد الإنتخابات الإسرائيلية. وفي حملته الإنتخابية يرى نتنياهو أنه أوفى خلال وجوده في السلطة ببرنامجه الذي أطلقه وقت تشكيل الحكومة، وهو لم ينسحب من أراض فلسطينية تعتبر مهمة استراتيجياً لدولة إسرائيل.

يعاني بنيامين نتنياهو من مشكلات داخل تكتل الليكود، فهذا القادم الجديد إلى حزب الليكود، لايحظى باحترام أمراء الليكود، والليكود نفسه يعاني من مشكلة الخلافة بعد انسحاب قائده التاريخي مناحيم بيغن من السياسة في العام ١٩٨٣. فقد شهد الليكود الكثير من الصراعات وعدم الإستقرار، ففي الوقت الذي شكلت زعامة بيغن قيادة راسخة لليكود، فإن خليفته اسحاق شامير لم يكن له ذات الوزن، مما أدى إلى انقسام الليكود إلى ثلاثة معسكرات (معسكر شامير، ومعسكر شارون، ومعسكر ليفي)، وأدت الصراعات على النفوذ والمناصب إلى تراجع دور التكتل، مما جعله يخسر في انتخابات العام ١٩٩٢. وفي التنافس على زعامة التكتل لإنتخابات ١٩٩٦، دعم معكسر شامير - ارينز الوافد الجديد إلى الحزب بنيامين نتنياهو في مواجهة أمراء الليكود، وقد استطاع الحصول على هذا المنصب. استفز هذا النجاح أمراء الليكود، مما دفع اسحاق ليفي إلى الإنسحاب من تكتل الليكود وتشكيل حزب «غيشر». واستمرت المؤامرات داخل الليكود من أمراء الليكود على رئيس الوزراء، ومن رئيس الوزراء على أمراء الليكود، مما أضعف الليكود، وأظهره كحزب عرضة للتفكك. ومع الإعلان عن الإنتخابات المبكرة، بدأ الخروج من جنبي الليكود، عن يمين نتنياهو وعن يساره، بقيادة قادة تاريخيين من تكتل الليكود، أمثال دان مريدور وبني بيغن ولكل تبريره لخروجه من تكتل الليكود والسعي لتشكيل حزب وسط. أوضح دان مريدور أنه توصل إلى قناعة بأنه «ليست هناك احتمالات لاستبدال نتنياهو داخل الليكود»، ولهذا قرر الإنسحاب من الحزب لتشكيل حزب جديد، معتبراً أن «إسرائيل تشهد أزمة زعامة خطيرة»، لذلك يعتقد أن الخارطة السياسية في إسرائيل بحاجة إلى تغيير. أما بني بيغن، فقد اعتبر نتنياهو «يقود الليكود إلى الهاوية» وانه قرر تشكيل حزب يميني جديد، لوقف السير في طريق أوسلو وواي ريفر، وبرر انشقاقه عن الليكود وتشكيل حزب جديد بقوله أنه «البديل الوحيد للطريق التي تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية، ودولة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية».

إضافة إلى الانتقادات التي يتعرض لها نتنياهو من المنشقين عن ليكود، فهو يتعرض لانتقادات من داخل ليكود نفسها، ويعمل أمراء الليكود من أمثال شارون ومردخاي على الإطاحة به، وقد انشغلت الساحة السياسية الإسرائيلية بتسريبات عن امكانية خروج مردخاي من الليكود والإلتحاق إما بحزب العمل وإما بشاحاك، ورغم التأكيد على أن مردخاي سيبقى في ليكود، إلا أن احتمالات انسحابه مازال قائمة، وقد وجه موشي ارينز معلم نتنياهو ومرشده السياسي ضربة إلى تلميذه السابق بترشيح نفسه في مواجهة نتنياهو لقيادة تكتل الليكود في الإنتخابات القادمة، فقد حمل ارينز نتنياهو مسؤولية انهيار تكتل الليكود واعتبره «المسؤول عن انشقاق مشرعين كبار مما أضعف من قوة الحزب»، وقد انسحب عوزي لانداو من الترشيح لمواجهة نتنياهو لصالح أرينز حتى لايتم تشتيت الأصوات، ولكنه دعا جميع أعضاء ليكود إلى «التغيير والعودة إلى الجذور» الداخلية لحركة حيروت.

رغم كل ما يجري داخل ليكود وخارجه في مواجهة نتنياهو، فإنه يبقى المرشح الوحيد لتكتل الليكود، فليس هناك من منافس جدي قادر على الإطاحة بنتنياهو من داخل الليكود. وهو يبني سياسته الانتخابية على إرضاء اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي تخلى عنه بعد اتفاق واي بلانتيشن، لذلك نراه يزيد من قائمة الشروط الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية من أجل تنفيذ الإتفاق، ومن الواضح أن هذه السياسة تقود إلى عدم التنفيذ حتى لو التزمت السلطة الفلسطينية بكل الشروط التي يضعها نتنياهو. ولإرضاء هذا اليمين أعطى الضوء الأخضر لحملة استيطانية تستهدف الأراضي الفلسطينية، وخاصة مدينة القدس، ولم يستبعد المراقبون أن يقوم نتنياهو بمغامرة عسكرية في لبنان لتعزيز وضعه الإنتخابي، وهو ما اعتبره البعض يشكل كارثة على إسرائيل في حال حصوله.

في حزب العمل لايوجد منافس لأيهود باراك في المنافسة على قيادة حزب العمل في الإنتخابات، فقد تم انتخابه بالإجماع من قبل الحزب، رغم الأزمة التي شغلت الحزب أثناء انتخاب باراك، عندما طلب أن يحتفظ بمقاعد مضمونة داخل قائمة حزب العمل من أجل استمالة ليفي وحزبه، إلا أن تهديد حاييم رامون بالإنسحاب من الحزب جعل باراك يتراجع، وتم طي ملف القضية. وبانضمام ايهود باراك إلى حزب العمل، تم تدعيم تيار الصقور في الحزب، لقد كانت فرص انضمامه لليكود متساوية مع فرص انضمامه لحزب العمل حين ترك المؤسسة العسكرية، وقد نافس باراك شمعون بيريز على زعامة الحزب واستطاع ابعاده. وبمواقفه السياسية يقترب باراك من يسار الليكود، وقد حدد باراك في خطاب انتخابي في ذات اليوم الذي أعلن فيه تقديم الانتخابات الإسرائيلية، أربعة خطوط حمراء لحملته الانتخابية، قال أن حزبه لن يتجاوزها وهي «إبقاء القدس عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، ولارجوع إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧، ولا وجود لجيش (غريب) على الحدود مع الأردن، وإبقاء السيادة الإسرائيلية على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة».

تقترب هذه السياسة من الليكود أسس انتخابية، ففي الوقت الذي يضمن حزب العمل

تصويت الأحزاب التي تقع على يساره لمرشحه، يضمن الليكود تصويت من هم على يمينه، فإن الصراع يحتدم على الكتلة العائمة بين الحزبين، والتي ترجح كفة المرشح الذي تميل إليه في حال استطاع اقناعها. وإذا كان الليكود عادة يتخذ مواقف أكثر مرونة من اجل جذب هذه الكتلة العائمة، فإن نتنياهو اختار أن يقودها من مواقع متطرفة. أما حزب العمل فقد حافظ على حملته الإنتخابية التي عادة ما تأخذ طابعاً يقترب من اليمين، مما يجعلها باهتة. وقد جرب شمعون بيريز هذه السياسة في انتخابات العام ١٩٩٦، وفشل فشلاً ذريعاً، والآن يكرر باراك ما قام به شمعون بيريز في الإنتخابات الماضية.

فمنذ الإنقلاب السياسي الذي أوصل تكتل الليكود إلىالسلطة في عام ١٩٧٧، يقف حزب العمل في حالة دفاع عن النفس أمام صعود اليمين واليمين المتطرف والأحزاب الدينية، ويشعر أن موقعه يتراجع داخل المجتمع الإسرائيلي، وقد أدت السياسات الدفاعية التي ينتهجها حزب العمل في سلوكه السياسي إلى إظهار الحزب كحزب مشوش ومفكك. وتجلت هذه الصورة بوضوح في فترة التحولات التي شهدتها المنطقة، ودخول إسرائيل عملية المفاوضات مع العرب. وإذا كان نجاح رابين في انتخابات العام ١٩٩٢ اعتمد على شعبيته في الشارع الإسرائيلي. فإن هذا النجاح لايلغي أزمة الحزب التي يعاني منها، خاصة في ظل خسارة الحزب لانتخابات العام ١٩٩٦. وذلك لم يمنع العديد من المحللين الإسرائيليين أن يعتبر أن حزب العمل حزب يسير إلى نهايته بعد أن أدى دوره التاريخي.

وإذا كان هناك مبالغة في هذه النظرة فإن تراجع حزب العمل في الانتخابات الماضية يشير إلى ازمة الحزب. والامل الذي يبنيه حزب العمل في الوصول إلى السلطة مرة اخرى في إسرائيل، يقوم على الصورة السلبية التي قدمها نتنياهو عن نفسه، وهو بذلك يبني مشروعه على اخطاء نتنياهو، وليس علىتحسن صورة الحزب في نظر الناخب الإسرائيلي.

الظاهرة الجديدة في الانتخابات الإسرائيلية الجديدة، هي ما يسمى «أمنون شاحاك» فهذا القادم حديثاً إلى المؤسسة العسكرية، والذي عجل تقاعده من اجل خوض الإنتخابات، يعتقد أنه المنقذ لدولة إسرائيل من مازق الزعامة الذي تعاني منه، ولم تنجح محاولات أرملة اسحاق رابين في جمع شاحاك وباراك تحت مظلة حزب العمل من أجل الإطاحة بنتنياهو. فقد أغرت استطلاعات الرأي رئيس الأركان السابق بترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء على رأس حزب وسط مازال في طور التشكيل.

ويبدو أن غموض موقفه السياسي هو الذي أعطاه الأفضلية في استطلاعات الرأي بين قائمة المرشحين.

ولكن هذا الغموض الذي يضطر شاحاك لتوضيحه سيضع شاحاك في موقعه الطبيعي في الخارطة السياسية الإسرائيلية. فالغموض لايصلح للحملة الإنتخابية في إسرائيل، لذلك لم يكن المؤتمر الصحفي الذي عقده شاحاك ليعلن عن ترشيح نفسه بالشيء الجديد في الخارطة السياسية الإسرائيلية. فقد اتهم شاحاك «اليمين بالفشل واليسار بالقصور» وإنهما يقودان بعقلية قديمة وقال أن إسرائيل بحاجة إلى زعامة جديدة، وأنه يعلن ترشيح نفسه لتحقيق المصالحة الداخلية في إسرائيل. وقال «إننا بلد في حالة حرب داخلية يمكن أن تؤدي إلى كارثة إذا لم نوقفها في الوقت المناسب». وعندما اراد تحديد موقفه السياسي، أعلن شاحاك تأييده لاتفاقات أوسلو، ورفض بشكل قاطع اي شكل من اشكال الحلول الوسط بشأن القدس، واعتبر أن الطريق طويل أمام التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، ولكنه لم يستبعد «قيام دولة فلسطينية كنتيجة محتملة للمفاوضات مع الفلسطينيين، كما اقترح حلاً وسطاً لقضية الجولان».

لايختلف الكلام الذي يقوله شاحاك عن الكلام الذي يقوله باراك، مما يعني أن ترشيح شاحاك لنفسه، يشكل ضربة لحزب العمل، على عكس ما أراد من مواجهة نتنياهو، فهو يقتطع من جمهور العمل، وإذا استطاع شاحاك الإتفاق مع دان مريدور لتشكيل حزب وسط، واستطاع استقطاب آخرين ممن يشكلون ثقلاً في الساحة السياسية الإسرائيلية، وهذا مستبعد، فإن الحزب الجديد سيأخذ من جمهور حزب العمل أكثر بكثير مما سيأخذ من جمهور الليكود. وفي حال ابتعد مريدور عن شاحاك، سيظهر ترشيح شاحاك نفسه واضحاً بأنه ضد باراك أكثر مما هو ضد نتنياهو.

إن استطلاعات الرأي تعطي شاحاك الأفضلية في الجولة الثانية من الإنتخابات، وهي التي اعطته المبرر لترشيح نفسه، وفي ساحة سياسية متحركة مثل الساحة الإسرائيلية، لايمكن البناء على استطلاعات الرأي، وإذا استطاع شاحاك ومريدور تشكيل حزب وسط، فإنهم سيحصلون على عدد من المقاعد في الكنيست، ولكن فرصة وصول شاحاك إلى رئاسة الوزراء ضئيلة. والمهمة الوحيدة التي يستطيع ان يقوم بها مرشح ثالث في الإنتخابات الإسرائيلية، هي السير باتجاه جولة ثانية من الإنتخابات.

بكثير من الصخب بدأت الحملة الإنتخابية الإسرائيلية مبكراً، وأخذت طابعاً حاداً فيما يتعلق بانتخاب رئيس الوزراء، وقد تزايدت الحملات الشخصية بين المرشحين، فقد بدأ شاحاك حملته الانتخابية باعتبار نتنياهو يشكل«خطراً على إسرائيل» وردت أوساط نتنياهو على شاحاك واعتبرته «جنرال الظلام». وقد قرر حزب الليكود فيما بعد تجاهل شاحاك وتركيز الحملة الإنتخابية على باراك، ويعود نتنياهو إلى شعاره القديم «السلام مع الأمن» ويخوضها باراك تحت شعار «السلام ضمن الخطوط الحمراء» و«باراك من أجل الجميع ونتنياهو من أجل المتطرفين»، ويتهم كل مرشح الآخرين بالتحريض. وفي الوقت الذي اتهم نتنياهو حزب العمل بالتنسيق مع عرفات للإطاحة به، على اساس أن «عرفات يريد انقلاباً سياسياً في إسرائيل»، وهو ما يحقق المطالب الفلسطينية، اتهم باراك نتنياهو بالمسؤولية عن اطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين مؤسس حماس، واعتبر أن ياسين يرغب في بقاء نتنياهو في الحكم لأنه مدين له بإطلاق سراحه.

إن الحملات الشخصية في هذه الإنتخابات تضفي على الانتخابات طابعاً أمريكياً، خاصة في ظل استعانة المرشحين بطواقم انتخابية أمريكية، وهو جزء من أمركة الحياة في إسرائيل. ومن المرجح أن تزداد شراسة الإتهامات مع تقدم الحملة الإنتخابية. وتعطي استطلاعات الرأي أفضلية لشاحاك في الجولة الثانية من الإنتخابات بصرف النظر عمن سيكون منافسه لأنه سيحصل على ٤٨ في المئة من الأصوات مقابل ٤٤ لباراك و٣٧ في المئة لنتنياهو، ولم تختلف استطلاعات الرأي إلا بأرقام ضئيلة جداً، ولكن استطلاعات الرأي تعطي نتائج مختلفة، فقد اعطى استطلاع للرأي نشرته جريدة «معاريف» الإسرائيلية حول الجولة الأولى، الأولوية لنتنياهو بـ ٣٣ في المئة وباراك ٣٢ في المئة وشاحاك ٢٠ في المئة و٨ في المئة لبيغن.

لايمكن المراهنة على استطلاعات الرأي التي تجري اليوم للحكم على الإنتخابات الإسرائيلية، فهذه الإستطلاعات فيها مجال كبير من الخطأ، خاصة مع الفاصل الكبير من الزمن، الذي يفصلنا عن الإنتخابات، كما أن الخارطة السياسية في إسرائيل اليوم مختلفة عما كانت عليه قبل أشهر، ليس فقط بسبب تراجع مكانة تكتل الليكود بصفته ممثلاً لـ «التيار الوطني» في إسرائيل ضد اليسار. بل بسبب تفكك اليسار أيضاً الذي يعاني من أزمة حادة، وأن فرص باراك في الإنتخابات القادمة ستتضاءل في ظل خوض شاحاك الإنتخابات على رأس حزب وسط، لأن أصوات «معسكر السلام» في إسرائيل ستتوزع على الزعيمين مما يعزز فرص نتنياهو بالفوز بالإنتخابات اعتماداً على تفكك معسكر الخصوم ■■

الأزمة السياسية الإسرائيلية

ميخائيل وارشوفسكي*



تمثل عملية أوسلو التعبير السياسي عن العولمة في الشرق العربي، كما تمثل بشكل عام مصالح الطبقات الحاكمة المحلية من عرب وإسرائيليين، كما حلل بشكل جيد الصحافي الفرنسي آلين غريش في مقابلته الصحفية الأخيرة «إن فشل أوسلو هو نتيجة أزمة العولمة في هذه المنطقة كما في أماكن أخرى من العالم».

ولا نستطيع فصل الارتباك الأخير في السياسات الإسرائيلية عن السياق العام، حتى لو نظرنا إليها من الخارج. إذ لا تزيد أن تبدو كجدل بين السياسيين الصغار وأعضاء عاديين في المافيا.

الطبقة الحاكمة ضد نتنياهو:

جاء انتخاب بنيامين نتنياهو قبل عامين على الضد من رغبة الطبقة الحاكمة الإسرائيلية التي دعمت في غالبيتها وأرادت النجاح لعملية أوسلو. لكن البلايين والازدهار اللذين وعد بهما بيريز من خلال نظرية «الشرق الأوسط الجديد» لم يقنع الناخبين الإسرائيليين الذين كانوا في أكثريتهم يفضلون انتخاب المرشح الذي يمثل في عيونهم الاحترام لكرامتهم وثقافتهم، ورفض الأسلوب الغربي الذي يكرهونه، ويشعرون انه يشكل تهديداً ليس فقط ضد كرامتهم بل ايضاً ضد أمنهم الاجتماعي.

خلال الانتخابات عام 1996م تشكلت كتلة اجتماعية حول نتنياهو تكونت من اليمين المتطرف الذي يحمل دوافع استعمارية من جهة، ومن كل المجموعات الاجتماعية المهمشة من قبل حزب العمل الحاكم بسبب أن ثقافتهم لا تتناسب مع الأسلوب العلماني الغربي لـ«إسرائيل الجديدة» والذي كان من المفترض أن يتطهر من الصهيونية.

العلمانيون الغربيون القدماء ونخبة الحداثيين تجمعوا خلف شمعون بيريز مع دعم قوي من الناخبين الفلسطينيين. وقد كانوا ولا يزالون يشكلون مجموعة أوسلو والعولمة واقتصاد السوق وخصخصة الاقتصاد وأمركة الحياة.

ويحيط بنتنياهو مؤسسات اجتماعية وسياسية تقف على الضد من سياساته وشخصيته وأسلوبه. لذلك فمن أجل أن يحكم يجب أن يعتمد أكثر فأكثر على الدعم الشعبي والمستوطنين وأقصى اليمين الذين هم ضد (اليسار) والمؤسسات الدينية، هؤلاء شكلوا الأدوات السياسية لنتنياهو خلال العامين الماضيين.

لقد أثبتت السنوات العشر الأخيرة بدون أي شك فشل هذه التركيبة للمجتمع الصهيوني فحيث يجب أن نرى الاندماج نشاهد عدم الاندماج وبدل تشكل أمة واحدة نجد تجمعات، وبدلاً من محو الدين والثقافة الشرقية نجد أنها تزهر أكثر فأكثر.

أزمة الأحزاب الصهيونية القديمة هي أيضاً تعبير عن ظاهرة كبيرة ثقافياً واجتماعياً، مما أدى إلى استبدالها بالأحزاب المؤسسة على الأساس العرقي مثل (شاس، والأحزاب الروسية) مع ازدهار الأحزاب الدينية.

وغالبية اليهود العرب (المزراحيم) والمتدينين (من أوروبا وأيضاً من البلدان العربية) كانوا يعتبرون هوامش المجتمع وتابعين لمؤسسات الدولة، الظروف الآن تتغير بشكل كامل وهذا التجمع (تحت اسم «إسرائيل الثانية» إذا قورنوا بـ«إسرائيل الحقيقية») يطالب الآن بمكانه الشرعي في السلطات السياسية والثقافية والاقتصادية، ورغم أن العديد من قياداتهم وأحزابهم اندمجوا في المؤسسات السياسية الإسرائيلية ولكن التجمع المسمى «إسرائيل الثانية» ليس جزءاً من النخبة الحاكمة.

وما زالت إدارة الدولة والتجار الكبار والقوة الثقافية والأعلام لحد الآن في يد

الغربيين القدماء والنخبة العلمانية الذين يحاولون تنظيم مقاومة ضد «التهديد الشعبي» من أجل الحفاظ على امتيازاتهم وسيطرتهم الطبقية.

الكتلة الجديدة:

لا شك أننا سنشاهد في الانتخابات القادمة استمرارية الكتلة الاجتماعية ذاتها التي دعمت نتنياهو في الانتخابات الماضية ومنحته النصر، والكتلة مكونة من جزأين مختلفين ولكن يحتاجان لبعضهما في مواجهة نخبة حزب العمل القديم، وهم المتدينيون مع أقصى اليمين ولأسباب مختلفة كلاهما يعتبران نظام حزب العمل - الذي ما يزال يحكم حتى الآن برأيهم رغم أن الليكود كان في الحكومة معظم العشرين عاماً الماضية - عدوهم، أقصى اليمين لأسباب سياسية واليهود العرب والتجمعات الدينية لأسباب ثقافية واجتماعية، وقد كان نتنياهو بارعاً في توحيد الجزأين في كتلة سياسية واحدة عام ١٩٩٦م ضد (اليسار) الذي يتهمونه ليس فقط بأنه «قريب العرب والطبقات الفقيرة لليهود» وأيضاً قريب للثقافة الغربية والمجتمع الغربي أكثر من العادات اليهودية والثقافة اليهودية والهوية أيضاً.

وفي وقت ما خشي مؤيدو الجناح اليميني (بشكل خاص المستوطنون والأحزاب الدينية الوطنية وجزء من الليكود) من أن يفقدوا جزءاً من الأرض والمستوطنات، الجزء الآخر من هذه الكتلة خاف من العلمانية الغربية والسوق الحرة.

بدورهم جماعة الأسلوب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمثله حزب العمل وأكثرية اليسار الصهيوني (ميرتس) خافوا من كتلة نتنياهو ويعملون أي شيء ليبقوا معاً، وإذا نجح نتنياهو ثانية في الانتخابات فسيكون ضد كل هذه النخبة في اليمين وما يسمى اليسار الصهيوني.

طوّر نتنياهو علاقات قائمة على التناقض مع كل النخبة السياسية بما فيها حزب الليكود، والسبب الرئيسي الذي يدفع الطبقة الحاكمة الإسرائيلية للتخلص من نتنياهو وعصابته هو أنه يخلق عدم الاستقرار لشرعية مؤسسات الدولة الصهيونية ويسبب خطر الديماغوجيا الشعبية ضد هذه المؤسسات والنخب الحاكمة عموماً. وثمة سبب آخر هو أن ليس كل الطبقة الحاكمة ولكن الأكثرية يرون أن نتنياهو يقوم بإفساد أوسلو الذي تراه أكثرية القيادات الإسرائيلية أفضل احتمال لمستقبل الدولة اليهودية.

أزمة البنية السياسية:

التناقض داخل الطبقة الحاكمة هو جانب واحد من الأزمة السياسية الجارية في إسرائيل، الجانب الثاني هو أزمة بنية سياسية تقليدية وبشكل خاص أزمة حزبي العمل والليكود.

في آخر انتخابات بلدية (نوفمبر ١٩٩٨م) وآخر انتخابات للكنيست (١٩٩٦م) ظهر الانحدار العام لهذه الأحزاب لحساب مرشحين مستقلين (انتخابات البلدية) وللاحزاب الجديدة المؤسسة على أساس الهوية العرقية.

والسبب الأول يكمن في أزمة الأيديولوجية القديمة لهذه الأحزاب التي لا تعكس الاهتمامات الحقيقية والانقسامات الاجتماعية أواخر التسعينات، - ففي عصر العولمة وأوسلو في ظل احتمالات الصهيونية في الشرق الأوسط الجديد من جهة ونمو المتطرفين من جهة أخرى - لامعنى للعلمانية الوطنية القديمة الفاشية الليكودية، وأيضاً في عصر السوق الحرة والخصخصة احتاجت الفئات الاجتماعية المحيطة بحزب العمل لبرنامج سياسي جديد للطبقة الحاكمة وللجماهير، وكلا الحزبين لا يناسبها الواقع الجديد.

إن تشكيل حزب (الوسط) هو انعكاس لهذه الظاهرة، فقيادات الليكود والعمل يحاولون توحيد جهودهم حول البرنامج السياسي الاجتماعي الذي يعكس المشروع الشامل الجديد الاجتماعي. على أي حال تعتبر مهمة مستحيلة أن تحاول الدولة الإسرائيلية الاندماج في الشرق العربي، وهذا يحتاج إلى تغيير راديكالي من السياسة الاستعمارية التي تكون الدولة اليهودية إلى دولة ديمقراطية حديثة، وبكلام آخر يجب التراجع عن الصهيونية وإلا لن يكون آمنون شاحاك وروني ميلو ويوري سافير قادرين ولا جاهزين لهذا التغيير الراديكالي.

هذا الحزب (الوسط) يتم تأسيسه الآن من قبل آمنون شاحاك (رئيس الأركان السابق) وداني ميردور (الوزير الليكودي السابق) ويوري سافير وعديد من السياسيين من اليمين والعمل والأحزاب الصغيرة: الطريق الثالث) هؤلاء يحاولون المناورة بين العمل والليكود ولكنهم فشلوا حتى الآن.

فثمة حاجة لعشر سنوات على الأقل حتى تختفي القيادات الصهيونية القديمة من الخارطة وتظهر قيادة برجوازية طبقية جديدة، هذه القيادة الجديدة ستواجه من اليمين الفاشي الإسرائيلي، والمتطرفين الدينيين وأعداء الفلسفة الديمقراطية.

والاحتمال الثاني أن البرجوازية الغير صهيونية ليست متطورة أكثر من الطبقة الحاكمة الإسرائيلية، ويمكن أن تصبح واقعية فقط إذا كان هناك إرادة حقيقية للنضال من أجلها والتاريخ يبين لنا أنه وفي الأساس الإمبريالية البرجوازية ليست متحمسة للنضال حتى من أجل مصالحها.

الأزمة البنيوية للمشروع الصهيوني:

السبب الثاني لانهيار الأحزاب التقليدية مرتبط بالفشل البنيوي للصهيونية، كان لدى الحركة الصهيونية أساساً هدفان: أولهما تأسيس دولة يهودية في فلسطين وخلق أمة إسرائيلية يهودية جديدة، رغم أنهم كانوا يعتبرون أنه استمرار للتاريخ اليهودي في الشتات لكن الحركة الصهيونية في نفس الوقت فصلت نفسها عن الشتات ويهود الشتات «فاليهود الجدد» يجب أن يكونوا حداثيين وغربيين وعلمانيين ومنتجين. وسياسة - الإسرائيليين الحقيقيين - هي تحويل اليهود الذين يأتون من الثقافات غير الغربية والغير حداثية إلى إسرائيليين حقيقيين.

الجماهير اليهودية التي تأتي كلاجئين من البلاد الأوروبية النازية سابقاً أو من خلال الخداع من دول عربية مختلفة (العراق، اليمن، المغرب، مصر) اعتبروا من قبل «الطلائع» أخوة يجب إعادة تعليمهم حتى يصبحوا شركاء حقيقيين في الدولة اليهودية ■■

(*) ميخائيل وارشوفسكي: ناشط سياسي وصحافي، مدير مركز المعلومات البديلة، المحرر السابق للمجلة الشهرية للاتحاد الشيوعي الثوري (ماتزبن)، وهو أحد المؤسسين لحركة جنود الاحتياط الذين رفضوا الخدمة العسكرية في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، حكم عليه بالسجن لمدة ١٠ شهور بسبب دعمه للجبهة الشعبية عام ١٩٩٠م.

اليسار الإسرائيلي تحت جنازير الصهيونية

د. تكفا هوينغ برنلس*

هذه المقالة من كاتبة يهودية ـ يسارية وهو يعبر عن وجهة نظرها ورغم ملاحظات «الهدف» عليها، إلا أننا ننشرها كوجهة نظر.

ليست اتفاقيات أوسلو في جوهرها سوى (خطة آلون)** التي صيغت بعد قليل من حرب حزيران عام ١٩٦٧ من قبل يغئال آلون (الأمير الساحر) لحركة العمل الصهيونية والذي كان وزيراً في حكومة العمل لسنوات عديدة.

ومن جهة أخرى دعمت أمريكا بتفرد اتفاقات الأبارتيد التي عقدت في أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هذه الإتفاقيات التي جاءت متعارضة تماماً مع كل قرارات الأمم المتحدة ومواقف الإتحاد السوفيتي والمجتمع الدولي، وارتبطت بضرورة تنفيذ الترتيبات الصهيونية والإمبريالية عبر حرب الخليج التي رسخت القيادة الأمريكية في المنطقة، وعززت أيضاً خطة آلون عبر أوسلو[1].

الإجماع اليساري واليميني على أوسلو والعولمة:

حظيت اتفاقية أوسلو بقبول واسع في إسرائيل على الرغم من أن ذلك لم ينعكس في الإئتلاف الحكومي، وقد شمل القبول فئات واسعة من اليمين أيضاً: فنتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الليكودي تكلم أكثر من مرة مشبهاً خطة أوسلو بـ(آلون −) أو (آلون +) المقبولة أصلاً منه، وكذلك أكد وزير الخارجية شارون خلال زيارته لأمريكا في الأسبوع الأول من ديسمبر موافقته على (دولة فلسطينية)، وفي المقابل لم يكن عدد من قادة (اليسار) أقل فخراً بتفلوقهم في سياسة المصادرة الواسعة من أجل الإستيطان ومن أجل المشروع الصهيوني وأكدوا بتكرار مستمر أن خطتهم النهائية لاتتضمن أكثر من نقل ٥٠٪ من الضفة للفلسطينيين (كما يقول يوسي بيلين، عضو الكنيست الذي كان أحد آباء أوسلو وهو أيضاً أحد موقعي وثيقة أبو مازن ـ بيلين ـ السرية).

والكثير من المعلقين الكبار في إسرائيل يوافقون على أنه لن يكون هناك جدال خلافي حقيقية بين العمل وميرتس وفئات عريضة من الليكود وحتى المتدينين اليهود، والنقاش لايدور حول سؤال: تطبيق حل الأبارتيد، وإنما حول التكتيك والحصة في الحكومة والنسب الصغيرة من الأرض التي يجب أن تتم اعادتها إلى الفلسطينيين.

والقبول الواسع لاتفاقية أوسلو يعكس في حقيقته أن اليسار واليمين يتفقان على جوهر المواضيع الأساسية للصهيونية وأهدافها: الهجرة الواسعة إلى إسرائيل، الإستعمار الأمن، دولة يهودية نقية. وهم أيضاً يتفقون على دور إسرائيل كـ«كلب حراسة» للمصالح الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتأكيد سيطرة أمريكا على مصادر النفط وأيضاً الحصول على اليد العاملة الرخيصة والإمكانات غير المحدودة للإستثمار، ومن الممكن أن يكون (اليسار) الصهيوني هو اليسار الوحيد في العالم الذي يرى الإمبريالية الأمريكية كحليف عادل وإنساني وديمقراطي، يقدم التنوير للشرق الأوسط الجاهل والمتخلف.

ويتشارك اليسار واليمين، بشكل واسع بالأهداف الإستعمارية التي حملتها الصهيونية منذ البداية، بدعم من الإمبريالية البريطانية ومن ثم الامبريالية الأمريكية، هذه الأهداف التي تم الإعتراف بها في اتفاقيات أوسلو: طمس الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني، استمرار الحكم الإسرائيلي بشكل مباشر او غير مباشر على كل فلسطين، وفهم حرب ١٩٦٧ من قبل قيادات العمل كاستمرار لحرب ١٩٤٨.

كان اليسار الصهيوني، أيضاً، شريكاً لليمين في تطبيق أيديولوجية الليبرالية الجديدة، والتي تجسدت في قيم (السوق الحرة) وسياسة العولمة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي كانت في أساس اتفاق أوسلو، وقد قبل العمل وشريكه الصغير ميرتس بحماسة فكرة مركزية إسرائيل في اقتصاد موحد و(مفتوح) في (الشرق الأوسط الجديد)، وهو ما خطط له من أجل تعزيز الآليات الدولية للإستغلال الإقتصادي للشرق الأوسط: فاسرائيل تريد أن تكون قوة اقتصادية اقليمية ترتكز على التكتيك العالي في الصناعة ومعارف التكنولوجيا المتقدمة.

لم تتميز السياسة الإقتصادية لحكومة العمل ـ ميرتس التي نفذت من قبل رابين وبيرس عن السياسة الإقتصادية لليكود، فحكومة العمل ـ التي بدأت الخصخصة ـ قامت بمحاولات من أجل تدمير الهستدروت (فيدرالية عمال إسرائيل) وتخفيف الأجور والمساعدات الإجتماعية. فحزب العمل هو ممثل الفئة العليا من الطبقة الوسطى في إسرائيل والطبقة العليا مدعومة أصلاً من كبار رجال الأعمال الذين كانوا قد دعموا أوسلو بقوة. وكان حزب العمل قد أورث لليكود الذي جاء إلى السلطة عام ١٩٩٦ الأسلوب الإقتصادي لأمريكا الجنوبية القائم على الإعتماد على المستثمرين الأجانب والبنوك الكبيرة للسيطرة على المحاور الإستراتيجية والطاقة والمواد الخام وعلى وكالات القوى العالمية لتوفير عمالة أجنبية رخيصة، حيث في إسرائيل حالياً ٣٠٠ ألف من العمال المهاجرين وخمسين ألف عامل فلسطيني من مناطق ١٩٦٧.

الجذور الإستعمارية لليسار الإسرائيلي:

لاتعتبر مواقف اليسار الصهيونية الوطنية ـ العسكرية الحالية المنحازة إلى أمريكا والرأسمال انحرافاً عن أسطورتهم ـ الإشتراكية ـ ففي الماضي ـ قبل ١٩٦٧ ـ كان العديد من رموز اليسار الصهيوني يفكرون بهذه الطريقة ولم يكن هناك أي تناقض أساسي بين أيدلوجية حركة العمل الصهيونية والمؤسسات السياسية التي أسستها قبل ١٩٤٨ من جهة وبين أفكار الإقتصاد الحر من جهة أخرى وحركة العمل لم تبذل أي جهد لإفشال طموحات الإقتصاد والمبادرات الخاصة المرتبطة به.

الإقتصاد الرأسمالي والمجتمع الطبقي الذي نما في فلسطين كانا قد تطورا بتشجيع كبير من حركة العمل الصهيونية وتحت القيادة القوية للهستدروت والماباي (السلف التاريخي لحزب العمل) وهذا النمو أو التطور تناسب تماماً مع الميول والخطط الفكرية للغالبية في حركة العمل الصهيونية وقد تحددت الاهتمامات الأساسية لحركة العمل الصهيونية بتركيم القوة الوطنية والالتصاق بكل ما يمكن أن يخدم ضرورة الإستيلاء على فلسطين وهذا تطلب التعاون مع البرجوازية.

بدورها لم تمانع البرجوازية في الخضوع لقيادة حركة العمل لأنها فهمت أن هذه الحركة لاتمثل خطر عليها، وفي المقابل اهتمت حركة العمل والهستدروت بقضايا الرفاه النسبي للعمال اليهود عبر الخدمات الإجتماعية والتعليم وغيرها، وأكدوا على دعم نشاط العمال وتعبئتهم الكاملة لفهم المهمات الصهيونية. وهذا يعني بناء الإشتراكية التي كانت مجرد تجربة صهيونية محلية من الإشتراكية الوطنية الأوروبية.

هذه الإيدلوجية ـ لحركة العمل ـ رفضت مبادئ الصراع الطبقي وأكدت على التعاون الفعال بين الطبقة العاملة والبرجوازية ـ المنتجة ـ المشاركة في تركيم القوة الوطنية. ومن جهة أخرى فقد تطلب التزام حركة العمل الصهيونية بهدف احتلال كل أراضي فلسطين التاريخية شرعية دينية للتخلص من كل إمكانات الإعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، عبر إعطاء الشرعية الكاملة لوجود إسرائيل كدولة صهيونية يهودية على اساس ما يسمى الحق التاريخي (يهود كل العالم إلى فلسطين) ومن هذا المنطلق كان وجود شعب أخر في فلسطين، شعب قادر على تقديم ادعاءات شرعية بملكية الأرض، كان من شأن ذلك إضعاف شرعية وتبريرات الصهيونية، وهذا ما حدد العلاقة الإيجابية بين حكومة العمل والمستوطنين المتدينين مباشرة بعد احتلال ١٩٦٧. وقد عبر عالم الإجتماع البروفسور كمبرلنغ عن هذه «الحقيقة» المستوطن بالقلنسوة على رأسه والسلاح في يده وهو الممثل الأكثر أصالة لهويتهم، سواء أراد الإسرائيليون أو لم يريدوا، لانستطيع القول أن هذا تشويه للصهيونية ولكن هو تعبير منطقي كما توصل «إلى هذه المرحلة المضحكة». لم يكن الفرد والأفوه العمل هي القيم الملازمة لحزب العمل الصهيوني. فالهدف الأساسي لنظام الخدمات الذي أسسه الهستدروت

وبعد ذلك سيطرت عليه الدولة كان تجنب اللامساواة الطبقية من أجل منع تدمير الوحدة الوطنية وليس من أجل دولة رفاهية وهذا ما هو حاصل اليوم أيضاً.

وقد احتاجت الدولة الاستيطانية الصهيونية إلى مستوى عال من الإنتاج الإجتماعي لتعبئة السكان اليهود بشكل عام، والطبقة العاملة خصوصاً لتنفيذ المهات الجماعية المرتبطة بالمشاريع الإستعمارية المستمرة الموجودة على رأس جدول الأعمال اليومي: الأرض، الديمغرافيا، الهجرة وغيرها.

لذلك فإن طموحات الاقتصاد الليبرالي خضعت لمساومة مع الإعتقاد التقليدي الصهيوني هذا احتاج بعضاً من ميول الإنحراف في خدمة الدفاع الإجتماعي والدور الكبير من قبل الدولة في إدارة الإقتصاد. وكانت الإستراتيجية المستخدمة من قبل القيادة الصهيونية لتعبئة الجماهير الإستراتيجية اليهودية، متعددة الوجوه، وهذه الإستراتيجية كانت في صلب القبول بقرار التقسيم، فاليسار الصهيوني الذي قبل حل الأبارتيد عبر أوسلو وتبنى دائماً الموقف العنصري في خدمة «الإنفصال» وهذه وسيلة كانت منذ بداية الإستعمار الصهيوني وحتى اليوم، هذا اليسار خدم كقطاع «تقدمي» لمنع الإمتلاك وطرد واضطهاد الشعب الفلسطيني، ولتعزيز قوة الدولة الصهيونية على الفلسطينيين. هذا الموقف العنصري «الفصل بين الشعوب» و«الدولة اليهودية» أثر على تعبئة الطبقة العاملة اليهودية لقبول الخطة الإمبريالية لتقسيم فلسطين وبعدها حرب ١٩٤٨، والتي جاءت نتائجها ليس فقط لتمزيق الفلسطينيين إلى شتات وإنما أيضاً لتحطيم الطبقة العاملة التي كانت تتبلور في فلسطين تحت النظام الإستعماري، وأدت إلى تمزيق النضال المشترك الذي استهدف الحياة المشتركة بين العرب واليهود في إطار دولة ديمقراطية مشتركة.

وكان استيعاب البرنامج السياسي الصهيوني بعد تأسيس دولة إسرائيل يعتمد على الإقتصار على الطبقة العاملة اليهودية في ساحة معركة الصراع الطبقي، حيث لعبت حركة العمل الصهيونية دور مهم فيها.

لكن مشاركة الحزب الشيوعي (الفلسطيني قبل ١٩٤٨ وبعدها الإسرائيلي الذي وحد قطاعات العرب واليهود في بداية حرب ١٩٤٨ كحرب تحرر وطني ضد الامبريالية واكثر من ذلك مباشرة بعد حرب ١٩٤٨، فالحزب حدد برنامجه واقسام من هذا البرنامج تدعو للإستقلال والسيادة لدولة إسرائيل على اساس ضمان الحدود وتشجيع المهاجرين اليهود إلى إسرائيل.

والحزب الشيوعي كممثل لقوى التقدمية العالمية وقيم العدالة والمساواة أعطى شرعية معنوية للتركيب الفظ الذي يتصف به اليسار الصهيوني: مستعمرين ولصوص ارض، يعتبرون انفسهم اشتراكيين يغنون أغاني الأممية وهم العنصريين الوطنيين الذين رأوا انفسهم كثوريين لم يكن الدعم المتحمس من الحزب الشيوعي الإسرائيلي لحل الأبارتيد الذي جاء عبر أوسلو إلا إشارة للنتائج المدمرة للقبول، بمبادئ «الفصل بين الشعوب» التي أكد فيها خطته تقسيم ١٩٤٨ استمرار التقسيم للارض وتقسيم الطبقة العاملة (ولكن هذه المرة اقتصاد موحد مع نظام أبارتيد).

التقسيم الإثني والوطني للطبقة العاملة:

بالإضافة إلى التقسيم الوطني الذي تأسس بشكل جزئي بين الطبقة العاملة للمجتمع المُستَغِز والطبقة العاملة في المناطق المتحولة إلى معسكرات عزل في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، هناك أيضاً تقسيم آخر في الطبقة العاملة الصهيونية: فمن جهة الفلسطينيون العرب الذين بقوا في وطنهم بعد طرد ١٩٤٨ والذين أصبحوا أكثر من ٨٠٠ ألف وأصبحوا مواطنين اسرائيليين وسحبت منهم ملكية الأرض وانتقلوا إلى الأعمال السوداء القائمة على بيع قواهم العضلية حيث تحولت القرية إلى مجرد مكان للنوم.

وغاب العرب الفلسطينيون عن سياسات كل الحكومات الإسرائيلية، واستبعدوا عن العمل في الصناعات الرئيسية الإستراتيجية، وليس فقط أنهم منعوا من العمل في مصانع الأسلحة بل أيضاً الكيمياء والنفط والإلكترونيات والموانئ وكل القطاعات المهمة كالهندسة والإتصالات والغاز والكهرباء.

إضافة إلى ذلك منع الفلسطينيون باستمرار عن تطوير صناعات في مناطق القرى العربية وتم تهميشهم بشكل كامل وزجوا في الأعمال الأقل أجراً ذات الصفة التجارية الخاصة، وهذا القطاع يحظى بأقل دعم من الهستدروت مقارنة مع العمال العاملين في القطاع العام.

إذن اليسار الاسرائيلي لم يناضل ضد سحب الملكية واضطهاد العرب المقيمين في اسرائيل ولم يضع هذا في جدول أعمال السياسة، فوطنيتهم وعنصريتهم منعتهم من القدرة على خوض أي نضال حتى في قضايا حقوق الإنسان الأساسية: أن يكون هناك حل للإقتلاع أو حل لمشكلة ٢٠٠٠٠٠ غائبين وهم الفلسطينيون اللاجئون الذين طردوا من مجتمعهم عام ١٩٤٨ وبقوا في حدود الدولة، لأن نضالاً من هذا النوع إذا أقدموا عليه سيظهر حقيقة الهولوكوست والتدمير الجماعي الذي حدث في حرب التقسيم عام ١٩٤٨ وسوف يكون تحدٍ للتركيبة العنصرية للدولة اليهودية التي تشكل هويتهم.

لكن أحداً لايستطيع أن يرى المجتمع اليهودي في اسرائيل كمجتمع متجانس من المستوطنين الذين يستفيدون بشكل متساو من الاستعمار الصهيوني في التركيب الإقتصادي - الإجتماعي المؤسس.

فهناك انقسام طبقي كأي مجتمع رأسمالي آخر (أيضاً انقسام بين الجنسين لا أريد مناقشته هنا، وانقسام الطبقة العاملة في إسرائيل حسب الجنسية هو على اي حال انقسام ملازم للإنقسام الحاصل على الصعيد العرقي الذي يقسم المجتمع اليهودي والإسرائيلي إلى مزراحيم (مهاجرين شرقيين وعرب وأشكناز (أوروبيين)، وفي الطبقة العاملة اليهودية العمال العرب في المراكز التي لاتتطلب مهارات الأكثرية من المزراحيم وهؤلاء يتحدرون عموماً من ٧٠٠٠٠٠ يهودي من الدول العربية جيء بهم إلى اسرائيل بداية الخمسينات وهو وقت كان قادة الإشكناز قد استوعبوا أنه ليس من الممكن ترك هؤلاء اللاجئين اليهود كبروليتاريا مستقرة وفلاحين وحرس حدود للاراضي الصهيونية، وبالتالي جعلوهم جزءاً من الجماهير المسحوقة المضطهدة والهامشية من الزاوية الجغرافية والإقتصادية.

يترجم خطاب اليسار الصهيوني التناقض الطبقي واضطهاد المزراحيم إلى «الهوية السياسية والتعددية الثقافية وعبارات أخرى مخترعة من قبل الرأسمالية في مرحلة العولمة من أجل تجنب الحرب الطبقية»؟

ونحن نشهد أن تنظيمات المزراحيم كانت في الحقيقة تنظيمات اثنية (عرقية) مثل غيشر وشاس ورغم أن تنظيماً عرقياً مثل شاس يلتقط مشاكل وحاجات المزراحيم الذين كان يتم تجاهلهم من قبل الدولة وخاصة في ميادين التعليم والصحة ولكن هذا النوع من التنظيم لايطرح أبداً أي تحد للدولة الصهيونية وبنيتها التحتية الإجتماعية.

وفي القصد الأخير تطورت التنظيمات المستقلة للمزراحيم وبشكل خاص في ميادين التعليم، ولكن هذا لم يكن أكثر من رافعة للوعي.

لذلك على المجموعات المثقفة في الدوائر «المزراحيم الجدد» الذين يصل عددهم إلى مئات تبلوروا في العامين الأخيرين أن يبحثوا من أجل تأسيس كيان لنشر الوعي الجديد الثقافي والطبقي.

وليس هناك مجموعة في اسرائيل سوى المزراحيم الجدد إضافة إلى الضد صهيونية: ماتزبن، تحدت الإيديولوجية الصهيونية والتركيبة الإجتماعية في اسرائيل، ونفذت تمرداً ضد محاولات ناجحة من قبل الصهيونية لمنع شرعية أي نقاش عن اضطهاد المزراحيم وطبيعة هذا الإضطهاد. وفي المرحلة الأولى ركزوا على تقديم معلومات وإرسالها إلى الأوساط الرسمية الصهيونية وفي نفس الوقت عملوا (المزراحيم الجدد) على تقديم تحاليل اجتماعية نقدية حول كل التركيبة الإجتماعية السياسية والثقافية في المجتمع الإسرائيلي بين «يمين» «ويسار» وهذا صحيح. وهم ناقشوا وجادلوا أنه لايوجد في الحقيقة حركة سياسية يسارية داخل الإشكناز.

وعملياً فإن المعسكر المعروف بـ «اليسار» هم راديكاليون ويمينيون على الصعيد السياسي والإقتصادي. وهم ازدهروا واستفادوا من الطرد وسرقة الأراضي والإضطهاد واستثمار قوة عمل الفلسطينيين والمزراحيم.

يقول المزراحيم الجدد: أنهم «فقدوا سيطرتهم على قدرهم وتحولوا أدوات في يد الصهاينة الذين يعملون في حربهم ضد العرب على قيادة الشرق الأوسط، وهم يريدون أن يستحصلوا على السيطرة على قدرهم ويتحرروا من الصهاينة الإشكناز».

ثمة على أي حال مسافة كبيرة بين الكادر المتبلور من «المزراحيم الجدد» والجماهير المسحوقة للمزراحيم الذين تأكد لديهم التصور المفروض عليهم من المؤسسات الصهيونية اليسارية عموماً وبشكل خاص يجب ان نشير أن قسماً منهم يلتحق بالليكود في إشارة واضحة إلى ضياع وتشتت هويتهم. وأيضاً فإن جزءاً من قيادة المزراحيم الجدد ينظر إلى قضية المزراحيم على أنها بجوهرها قضية ثقافية توضع في إطار الصراع الطبقي ويؤخذ أيضاً بعين الإعتبار الصراع مع العرب الفلسطينيين. وبعض هؤلاء الكوادر يأخذ أيضاً بعين الإعتبار الفرضيات الأساسية لليسار الصهيوني، وعلى اي حال وفي المحتوى السياسي للمجتمع اليهودي والإسرائيلي هناك ناشطين

ويمثلون التناقضات الحادة الملازمة للصهيونية وللدولة الصهيونية.

الأفق الوحيد: نضال مشترك من أجل دول ديمقراطية علمانية موحدة:

تتشكل الطبقة العاملة اليهودية اساساً من المزراحيم، وهي تملك مصالح مباشرة لهزيمة الإشكناز الصهاينة والدولة الرأسمالية وبالتالي فهم ـ المزراحيم ـ الحليف الأكثر أهمية الذي لديه طاقة للنضال المشترك الفلسطيني ـ الإسرائيلي. من أجل التحرر الطبقي والوطني للشعبين الفلسطينيين العرب واليهود الإسرائيليين.

الأساس الطبقي لليسار الإسرائيلي أو «معسكر السلام» هم الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة والليبراليين وهم لايتمتعون بالثبات كحليف للقوى الثورية في النضال. لأن أعضاء هذه الفئات مستفيدين رئيسيين من الإستعمار الصهيوني وتدمير النضال الوطني الفلسطيني وهم مؤيدون للعولمة التي هي هدف رئيسي لعملية أوسلو. لذلك فما هو الأفق الذي نستطيع تقديمه لأوسلو وأن نتوحد كقوى تقدمية فلسطينية وإسرائيلية؟

هناك العديد من اليساريين الفلسطينيين والإسرائيليين الضد صهاينة، يدعمون استراتيجية المعارضة التي تنظم الضغط الشعبي لإعادة خلق التوافق حول الحل «الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع بدون مستوطنات وبدون حدود وطنية» على صعيد السياسة الوطنية أو الحقوق الأساسية، مثل حق العودة وهذا كبديل لدولة ليس لها أي مضمون حسب أوسلو.

على أي حال، في الظروف التي خلقت خلال سنوات أوسلو الخمسة تبين أن هذا الأفق الذي يقسم فلسطين حسب ما قدمته في البداية منظمة التحرير كمبادرة لم يكن مناسباً وفي الحقيقة ما هذا ـ وعلى وجه الدقة ـ إلا ترجمة أصلية لفكرة الدولة المستقلة التي طرحت في السبعينات من قبل الممثلين الوطنيين الفلسطينيين اندمجت آفاق الدولة في ذلك الوقت باستراتيجية النضال الشعبي الكبير النضال الدموي لإجبار الجيش الإسرائيلي على الإنسحاب عن أراض تتأسس عليها دولة فلسطينية مستقلة.

حتى في ذلك الوقت، فإن الجبهة الشعبية والأقسام الأخرى المعروفة بجبهة الرفض والجناح التروسكي أو ما تزبن (عضو الأممية الرابعة) أعلنوا (وهذا يتم التأكيد عليه) أن تأسيس الدولة الفلسطينية على هذه الأراضي ليست أكثر من أن تكون تحت السيطرة الأمريكية إلا أن هذا المطلب ليس له معنى خارج محتوى مستعمرة امبريالية، فليس هناك فرصة لأن تقدم أمريكا دولة فلسطينية على طبق من فضة للشعب الفلسطيني، لأن لديها علاقة خاصة مع اسرائيل وتحالف استراتيجي يعتمد عليه لأن الامبريالية لها مصلحة مباشرة، حتى الراديكاليين في المنطقة.

وليس هناك ضمانات أن رفع شعار الدولة المستقلة في الوقت الحالي لا يقود إلى الحصيلة السلبية نفسها في الماضي، أعني أن يترجم الحد الأدنى في عيون الجماهير كموقف في خدمة «دولتين لشعبين» لسنوات حلاً لم يكن يشترط هزيمة النظام الصهيوني.

ورفض اسرائيل كدولة يهودية وهذا ما دفعهم إلى أوسلو. الفكرة الأساسية للدولة المستقلة كانت في الحقبة مؤسسة على الاعتقاد أنها «خطة انتقالية» وهي مؤسسة على أساس المساومة الممكنة والفورية لخروج اسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقبل ان تتشكل قوة هزيمة النظام الصهيوني، لذلك افترضت أن من الممكن تعبئة النضال الشعبي لتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة في فترة تحسين علاقات القوى، كل هذه الفرضيات ثبت أنها كانت مجرد وهم منذ أوسلو، ولكن المضحك هو هزيمة أوسلو التي تؤكد لنا كثوريين يهود اسرائيليين وعرب فلسطينيين وقوى ضد الصهيونية والامبريالية ان التصدي الوحيد الممكن والمناسب ضد دولة الأبارتيد هو من خلال النضال المشترك من أجل دولة ديمقراطية علمانية موحدة بكامل شروط المساواة السياسية والوطنية، بعد المحاولات الفاشلة لتركيز النضال ضد الصهيونية على النضال الوطني في فلسطين لوحدها. لذلك يجب الرجوع إلى مواقفنا الأصلية التي صيغت في موقفنا من منظمة التحرير الفلسطينية وطبقت من قبل الماتزبن في ١٩٨٤ بمواقفهم الطبقية وضد الامبريالية، حيث استوعبوا أن التحرر الوطني الفلسطيني مرتبط بثلاث أهداف وكل منها يغذي الآخر: تحديد الجماهير الاسرائيلية من الصهاينة، هزيمة الامبريالية في المنطقة والتحرر الطبقي لليهود والعرب من أجل بناء فلسطين كمجتمع اشتراكي.

من المستحيل من وجهة النظر العملية تبلور استراتيجية عامة من أجل النضال في فلسطين لا تكون مرتبطة بنضال كل القوى المتقدمة في العالم العربي وضد الامبريالية والبرجوازية التي تدعمها (وهنا يشمل طبعاً البرجوازية اليهودية الاسرائيلية)، وهذا بعكس الوضع وفي أوروبا كان للبرجوازية دور ثوري لحل القضية الوطنية، أما في الشرق الأوسط (دولة الصهاينة) وفي العالم الثالث، فإن الوضع على العكس حيث لا يمكن خوض ثورة برجوازية ديمقراطية، والثورة مهمة تاريخية تقع على عاتق الطبقة العاملة في تحالفها مع الفلاحين.

فقط بعد هزيمة الصهيونية والامبريالية في اطار الدولة الاشتراكية الموحدة في المستقبل ستكون هناك امكانيات للتعبير عن المميزات والصفات الوطنية للمجتمع اليهودي الذي تطور هنا: الثقافة الجديدة التي تتميز وتختلف عن المجتمعات اليهودية في الشرق والغرب، والمؤسسات الوطنية المميزة والمختلفة والتي من خلالها يتم التعبير عنها ـ الثقافة ـ ولا علاقة لها بالادعاءات الصهيونية بوجود أمة يهودية في كل العالم. وفي المقابل النضال المشترك الفلسطيني الاسرائيلي ضد الصهيونية الامبريالية والرأسمالية. والذي يقدم الحل الذي يقوم على دولة اشتراكية علمانية ديمقراطية هو الشكل الوحيد للتحرير الحقيقي الأصيل للشعبين الاسرائيلي والفلسطينيين وكل الشعوب العربية في الشرق الأوسط أيضاً ■■

(*) ناشطة ضد الصهيونية، عضو الأممية الرابعة، تعمل حالياً في مركز المعلومات البديلة القدس بيت لحم رئيسة تحرير مجلة (أخبار من الداخل .N.F.W) شهرية تصدر بالإنكليزية

(**) مشروع آلون: صاغه عام ١٩٦٧ وقبل من قبل قيادات العمل رابين وبيريز) ويقوم على الانسحاب الجزئي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧: انسحاب من المناطق ذات الكثافة الفلسطينية عدا القدس الشرقية التي ضمت إلى اسرائيل تحت حكومة العمل عام ١٩٦٧. مع استمرار الاستيطان في كل المناطق الاستراتيجية من الأراضي، وهو يشمل وادي الأردن حيث أكثرية المستوطنات (التي بنيت تحت حكومة العمل) والاستقرار الدائم للجيش للسيطرة على الأرض، ومع التبادلات المادية البشرية بين الفلسطينيين وعرب المحيط، واعتبار نهر الاردن (الحدود الآمنة) لاسرائيل.

في مقابل هذا الكاريكاتور (المساومة على الأراضي) طلبت الدولة الصهيونية العنصرية الاعتراف بشرعيتها من جيرانها العرب وإلزامهم بحماية الحدود والأمن والتطبيع معها من أجل دخول البضاعة ورأس المال الاسرائيلي.

المراجع:

١ـ جبر، صالح. التراجع تحت الضغط وجهة نظر دولية ـ عدد ٢٥٢ ـ كانون ثاني ١٩٩٤.

٢ـ سترنهال، زئيف. بناء الأمة أو المجتمع الجديد؟ حركة العمل الصهيونية ومنشأ اسرائيل. دار نشر م افيد. تلك أبيب. ١٩٩٥ (بالعبرية).

٣ـ بايتسلر، شمشون. الاقتصاد الاسرائيلي بعد الانتخابات ـ ج١+ج٢. أخبار من الداخل N.F.W مجلد ١١، عدد ٧ و٩ ـ تموز وآب ١٩٩٦.

٤ـ ميشال فرانكل وحنا هيرتزوغ وإيهود ايشنهاف. الرأسمالية الطبيعية: النظرية الممارسة صيف ١٩٩٨ (عبري).

٥ـ سترنهيل مصدر سابق.

٦ـ برناس، تكفاهوينغ. الصهيونية تحت قيود الكهنوت. أخبار من الداخل .N.F.W مجلد ١٣ رقم حزيران ١٩٩٨.

٧ـ تمبرلغ ـ باردخ. الارتباط الخانق للصهيونية. هآرتس ١٩٩٠/٤/٢٩ (عبري).

٨ـ شالم ـ ميشل. التناقض الاصلاحي الاقتصادي في اسرائيل. تقرير الشرق الأدنى M.E.R صيف ١٩٩٨.

٩ـ أمينوف، إيلي. انقسام ١٩٤٨: اطاره السياسي ونتائجه المدمرة. دار ماتزبن: الاتحاد الشيوعي الماركسي ١٩٩١.

١٠ـ فرجون، ايمانويل. الانقسام الطبقي في المجتمع الاسرائيلي يمنع في جدول الأعمال، تعصب وتمدد في الشرق الأوسط. مقالات من خمسين: كتب الساقي ١٩٤٨.

١١ـ شطريت، سامي شلوم. حلم وكابوس: [بعض التعليقات على الخطابات الجديدة في سياسات المزراحيم في اسرائيل] [١٩٨٠ـ١٩٩٦] ملحق خاص من أخبار من الداخل N.F.W مجلد ١٣ رقم ١ كانون ثاني ١٩٩٧ ويشمل مقالات أخرى من قبل البروفيسور إيلي شوحاط. زئيف بن دور ستكوبيهار. أيضاً بالعربية: اليهود الشرقيين إلى أين من مركز المعلومات البديلة

تراجع أسعار النفط وانعكاساته على دول الخليج العربي

أيمن عوض

على مدار السنتين السابقتين توالت الاهتزازات النفطية في الأسواق العالمية، ومما هو مؤكد فإن ذلك سيلقي بكاهله على أسعار النفط هبوطاً في العام الجاري.

الأزمة النفطية وآثارها الاقتصادية طالتا جميع الدول المنتجة والمصدرة للنفط وبرزت هذه الآثار بشكل واضح على دول الخليج العربي والدول الأخرى في منظمة «أوبك» التي تعتمد في دخلها بمعظمه على واردات النفط حيث تراجعت واردات هذه الدول إلى حوالي ٥٠٪ للعام ١٩٩٨ وذلك لسبب تدهور أسعار النفط. الأمر الذي أصاب هذه الدول بعجز فعلي في موازناتها السنوية يزيد بكثير عما هو مقدر لها في العام ١٩٩٨.

التراجع في أسعار النفط العالمية افقد دول «أوبك» خلال العام ١٩٩٨ ما يزيد عن الـ٦٠ مليار دولار من العائدات التي كانت مقدرة عند وضع موازناتها. وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. حيث فقد النفط أكثر من ٤٥٪ من قيمته خلال العام الماضي وهو أقل مستوى منذ ما يزيد عن ١٢ عاماً. وتراجع المتوسط السعري خلال العام ٩٨ ٢،٥ دولار عما كان عليه في العام ٩٧. حيث أصبح المتوسط ١١ دولاراً للبرميل الواحد في حين أنه كان بحدود الـ١٣،٥ دولار خلال العام ٩٧.

أهم الأسباب التي دفعت إلى الانخفاض الحاد في أسواق النفط العالمية يعود إلى قرار خاطىء اتخذ في دول الأوبك بزيادة الانتاج الخام من النفط ١٠٪ في حزيران ٩٧، لتصل بذلك كمية النفط التي تقوم «أوبك» بتصديرها إلى ٢٧،٥ مليون برميل يومياً.

بعد هذا القرار بشهرين اجتاحت جنوب شرق آسيا أزمة اقتصادية عاصفة كادت أن تطيح بأسواق الأسهم والسندات في بلدان تلك المنطقة، وامتدت لتصل إلى روسيا وأوروبا وباتت تهدد الاقتصاد العالمي ككل. وهو ما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي العالمي وتراجعه بشكل خاص في جنوب شرق آسيا. الامر الذي أدى الى تقلص في الطلب على النفط بما يزيد عن مليون برميل يومياً. في حين كانت «أوبك» تنتج بكامل طاقتها الانتاجية. الأمر الذي أدى إلى تخمة نفطية ومرد ذلك إلى أن هناك العديد من الخروقات في دول من أوبك ومن خارجها. حيث تشير الدراسات إلى أن مدى الالتزام من قبل الدول المصدرة للنفط بالتخفيضات تراجعت من ٩٣٪ في أيلول ٩٨ إلى ٧٠٪ في ٩٨/١١. وهو الأمر الذي يفقد منظمة أوبك مصداقيتها، الأمر الذي شكل عاملاً ضاغطاً آخر على السوق المتخم أساساً بما هو معروض من هذه المادة وهو ما أثر على تراجع الأسعار مرة أخرى وعلى الرغم من حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار إبان الضربة العسكرية الأمريكية - البريطانية للعراق، مما أدى إلى انطباع بأن امدادات النفط العراقية ستتأثر بفعل الضربات، عادت الأمور إلى التراجع بعد الضربة وذلك بسبب عدم تأثر الامدادات النفطية العراقية بالضربة الأمريكية.

الجانب الأهم في موضوع الامدادات النفطية أنه غير مقتصر على دول الأوبك، فهي لا تملك في يدها جميع الأوراق حتى ولو أوقفت كافة الطاقات الانتاجية لديها، وذلك بسبب أنها لا تنتج سوى ثلث المنتوج العالمي من البترول.

ويبدو أن بوادر الأزمة النفطية ستطول وذلك لتعقيدات الوضع الاقتصادي في آسيا ولظهور أزمة جديدة في أسواق أمريكا الجنوبية وتحديداً تاسع دولة اقتصادية هي البرازيل، حيث تجتاحها حالياً أزمة في البورصة ستؤثر بكل تأكيد على الاقتصاد الأوروبي والأمريكي.

من العوامل الأساسية الأخرى المؤثرة في تراجع أسعار النفط وعلى المدى البعيد هو الدور الأمريكي الذي يحول دون ارتفاع هذه الاسعار وذلك للمخزون الاستراتيجي الكبير الذي تدخره الولايات المتحدة لديها ولتفويت الفرصة على الدول المنتجة من السيطرة على مقدراتها ورفع عوائدها من ثرواتها الباطنية.

فالدور الأمريكي يلعب دوراً أساسياً في خلق تناقضات بين الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ويعمل على زيادة تدفق النفط من خارج المنظمة كما أن أمريكا تعطي حالياً الأولوية للنفط من دول الجوار وليس من دول الشرق الأوسط. الأمر الذي يعني بقاء تدفق النفط على الأسواق العالمية في الوقت الذي تعاني فيه السوق النفطية من تخمة في الكمية المعروضة.

ناهيك عن ذلك بروز احتياطيات هائلة في بحر قزوين من النفط ومحاولات الولايات المتحدة الجاهدة إلى مد أنابيب من بحر قزوين عبر أفغانستان لضمان استمرار تدفق النفط عليها من تلك المنطقة. وذلك لتعويض أي تراجع في امدادات الشرق الأوسط من النفط على الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر. أن تذليل العقبات أمام استجرار نفط بحر قزوين عبر أنابيب النفط سيجعل منه منافساً قوياً للنفط في المنطقة العربية وهو بالتالي ما سيعمق الأزمة في تلك البلدان.

اضافة إلى ذلك فإن السيطرة الأمريكية الحالية على منابع النفط في منطقة الخليج العربي تحول دون بلورة موقف موحد في سياسات الدول المنتجة للنفط للوصول لصيغة جادة في شأن تخفيضات الانتاج اليومية.

ومع الاقتراب من موسم الربيع فإن الأمور مرشحة لزيادة في انخفاض سعر النفط حيث سيكون الشتاء قد انقضى في أوروبا وأمريكا وهي الفترة التي يزداد فيها الطلب على النفط وفي الوقت الذي مازالت فيه آسيا تمر بأزمتها الاقتصادية الحادة. الأمر الذي يعني تدني وتراجع الطلب على النفط في الوقت الذي سيزداد فيه العرض من هذه المادة. هذا الأمر سيعني أن يتم التعامل مع النفط بأسعار متدنية جداً وهو الأمر الذي تستفيد منه الولايات المتحدة بشكل كبير جداً فيما تستفيد منه فرنسا والدول الأوروبية على صعيد العائدات المالية للحكومات من انخفاض أسعار النفط. فيما يبقى الأمر كما هو على المستهلك في تلك البلدان حيث أن ما يدفعه كقيمة للوقود هو في الحقيقة معظمه ضرائب تفرضها الدولة عليه.

ومن بوادر انخفاض أسعار النفط بدأت تظهر حالات الاندماج بين شركات النفط العملاقة حيث اندمجت شركة «اكسون» و«موبيل» الأمريكيتين سيطرت فيها «اكسون» على «موبيل» وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية في قطاع النفط. وكذلك فعلت «توتال» الفرنسية مع شركة «بترونينا» البلجيكية. وهذا أمر طبيعي أن تقرض الشركات السوق العالمية. وأدى إلى اختلال في العرض والطلب على النفط وساهم في تكوين مخزون نفطي استراتيجي في الدول الصناعية والشركات العالمية بما يزيد عن ٦٠٠ مليون برميل. الأمر الذي أدى إلى الضغط باتجاه الأسواق من حيث الكمية والطلب وعلى الأسعار في الوقت ذاته.

وكان قرار «أوبك» في حينه هو لتغطية

الزيادات التي كانت قائمة أساساً في دولها من حيث تجاوز معظم الدول لحصصهم المقررة في المنظمة.

ولعدم تدارك الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، وحجم المخزون النفطي الذي خلفه العرض الزائد من قبل الدول المنتجة وزيادة الانتاج في «أوبك» أدى إلى تدن حاد في أسعار النفط وذلك لقناعات لدى الدول المنتجة أن الأزمة الآسيوية سيتم تجاوزها بسرعة وفي وقت قصير، ولكن الحقائق جاءت عكس التوقعات، حيث ظهر بأن الأزمة الآسيوية ستطول كثيراً.

وعلى الرغم من محاولات دول «أوبك» تدارك الأمر لاحقاً حين قررت في آذار ١٩٩٨ تخفيض انتاجها من النفط بمقدار ١,٢٥ مليون برميل يومياً، بعد أن كان هناك اتفاق بين كل من المكسيك وفنزويلا والسعودية على تخفيض الانتاج في هذه البلدان ٦٠٠ برميل يومياً في شباط ٩٨ في محاولة لرفع أسعار النفط، إلا أن هذه التخفيضات لم تكن مؤثرة بشكل كاف في السوق النفطية، واستمرت الأسعار بعدها بالتراجع الأمر الذي دعا مرة أخرى إلى اتفاق السعودية وفنزويلا على تخفيض انتاجهم ٤٥٠ ألف برميل يومياً وهو الذي شكل أساساً في اتفاق أوبك الثاني لتخفيض الانتاج إلى ١,٣٥٠ مليون برميل يومياً في حزيران ٩٨. ليصل حجم التخفيض ككل إلى ٢,٦ مليون برميل يومياً. وهو الأمر الذي ساندته دول من خارج منظمة أوبك وأعلنت عن تخفيضات في انتاجها بمعدل ٦٠٠ ألف برميل هي الأخرى يومياً. وبذلك اعتباراً من حزيران ٩٨ يكون التخفيض في السوق العالمي قد بلغ ٣,٢ مليون برميل يومياً في محاولة لايقاف التدهور في أسعار النفط. وبالرغم من ذلك لم تفلح هذه التخفيضات في وقف التدهور الحاصل في أسواق النفط الضخمة والقوية سيطرتها على الشركات الأضعف وذلك لأخذ زمام المبادرة بهدف تقليص النفقات.

والانخفاض الحالي في أسعار النفط يفتح الباب أمام العمل في حقل التنقيب والانتاج في دول الشرق الأوسط وذلك للكلفة المتدنية جداً في هذه الدول لاستخراج النفط عما هو في البلدان الأخرى.

ويأتي حديث الولايات المتحدة وتقدمها باقتراحات وحلول حول زيادة انتاج العراق من نفطه في سياق الحفاظ على أسعار متدنية جداً للنفط في السوق العالمية. حيث أن زيادة الانتاج في العراق من نفطه سيعني أن يغطي بذلك ما يزيد عن مقدار ما تم تخفيضه في «أوبك» والتوقعات تشير إلى أن العراق ينتج حالياً ٢,٥ مليون برميل يومياً وبالرغم من أن المبادرة الأمريكية حاولت أن توحي بأنها ترمي إلى رفع سقف الدخول العراقية من زيادة حجم المبيعات النفطية إلا أن الجميع متفق على أن العراق ومهما زاد في انتاجه فإنه لن يحصل على مردود أكثر مما هو مقرر له في اتفاق النفط مقابل الغذاء وذلك في ظل التدهور الكبير الحاصل في أسواق النفط لناحية الأسعار. ومن هنا نلاحظ أن المبادرة الأمريكية تأتي في الأساس للحفاظ على اتخام السوق العالمية بالمزيد من الخام وذلك بهدف الحيلولة دون أي تحسن لاحقاً على أسعار هذه المادة الحيوية.

ومما زاد في تعقيد أزمة الأسعار التي يمر بها النفط حالياً مواجهة البرازيل لأزمة مالية حادة، حيث وجه ذلك صفعة قوية لجهود منظمة «أوبك» وللاقتصاد الدولي، اللذين مازالا يعانيان من أزمة وآثار ما حدث في جنوب شرق آسيا واليابان بما فيها من ركود اقتصادي حاد والأزمة الاقتصادية الروسية.

وبكل تأكيد سيمتد هذا التأثير ليصل إلى الدول الأوروبية وهو الأمر الذي سيساعد على تفاقم أزمة السوق النفطية الحالية، حيث أن الأزمة لاتزال في بداياتها وستستمر، وهو بالتأكيد ما سيضر بمعدل زيادة الطلب على النفط وهو ما سيزيد في تعقيد الأمور باتجاه تحسن الأسعار لاحقاً على النفط. وهو الذي تأثر كثيراً بالأزمة الآسيوية التي خفضت الطلب عليه إلى مليون برميل يومياً.

إن منظمة الأوبك التي ولدت في شهر ٩/ ١٩٦٠ في وقت كانت تسيطر فيه شركات النفط العالمية على السوق النفطية إنما جاءت لحماية وخدمة مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

حيث استطاعت هذه المنظمة في فترة من الفترات أن تحقق شيئاً من السيطرة على الانتاج وكذلك على فرض الأسعار لخاماتها والذي كان يمثل في حينها الجزء الأكبر من امدادات السوق النفطية.

فهي كانت قد قفزت بأسعار الخام المصدر منها إلى السوق العالمية في العام ١٩٧٤ إلى حوالي ١١٥,٨٤٠ مليار دولار، وتراجع في العام ١٩٧٥ إلى ١٠٥٩٩٦ مليار دولار ثم واصل الصعود وبشكل متواصل حتى العام ١٩٨٠ حيث وصل إلى ٢٨١,٥٨٦ مليار دولار، بعد ذلك عاد للتراجع أي أن فقد في العام ١٩٨٣ مبلغ حوالي ١٢٠ مليار دولار.

وكان للدور الذي لعبه النفط العربي إبان الحرب العربية-الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ دور مهم في المعركة وكذلك بعداً سياسياً جعل الغرب يفكر جدياً في ايجاد بدائل للطاقة وذلك بسبب وقوع هذه المادة الحيوية بأيدي العرب في معظمها، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة والدول الغربية تفكر بشكل جدي وجيد في اعادة زمام المبادرة إليها في التحكم بالانتاج والتسعير على حد سواء لمادة النفط. وبالتالي اعادة السيطرة على السوق العالمي للنفط.

وبالرغم من الدور الذي لعبته الدول الغربية في محاولاتها للسيطرة على السوق العالمية من جديد في مجال النفط، إلا أن العبء الأكبر يقع على عاتق الدول المصدرة للنفط فيما آلت إليه الأمور. ويمكن اجمالها في الخلافات الحادة التي ظهرت بين هذه الدول حول سياسة الانتاج والتسعير وتجاوزها للحصص المقررة اضافة إلى ارتهان هذه الدول للدول الكبرى في سياساتها العامة والداخلية، كذلك انخفاض الطلب على النفط عالمياً ومحاولات الدول الغربية في تنمية موارد الدول الأخرى غير العربية من هذه المادة وبالتالي استبدال واردات النفط العربية بأخرى بديلة.

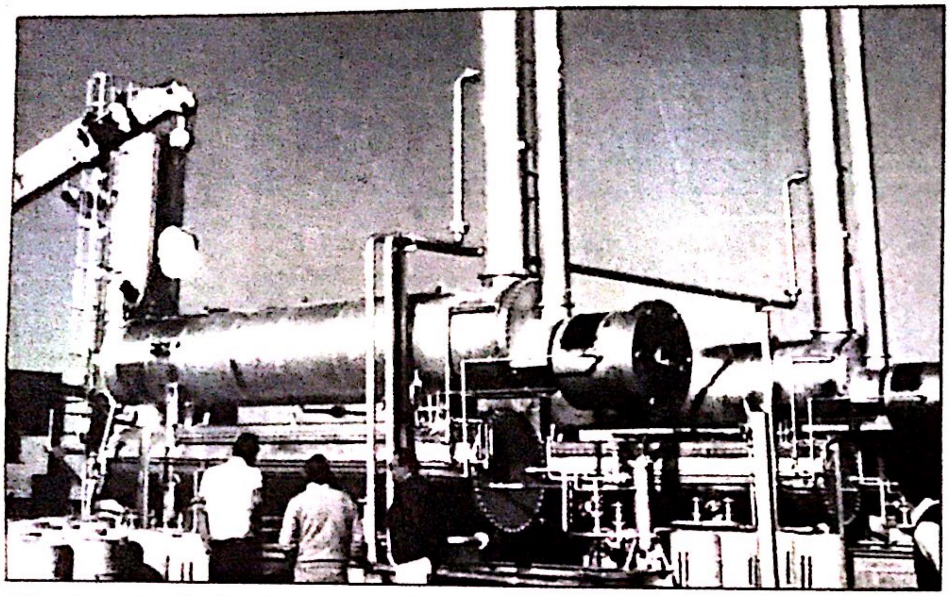
كل هذا ساهم في خلق وقائع جديدة في سوق النفط الأمر الذي زاد من كمية النفط المعروضة في الأسواق واحداث الضغط على أسعار النفط وبشكل مستمر ودائم.

إن ظهور الخلافات داخل أوبك وكذلك ولادة منظمة الطاقة الدولية عمقت في حماية مصالح المستهلكين أكثر من المحافظة على امتيازات المنتجين، وسمح لمنظمة الطاقة الدولية التي تمثل الدول الصناعية بالسيطرة على النفط في الأسواق العالمية لجهة العرض والطلب.

إن الأهداف التي وضعتها الدول الصناعية الكبرى وقامت بتنفيذها لمتابعة التأثير والسيطرة على سوق النفط في الأمدين القصير والطويل توضح تخفيض هذه الدول اعتمادها في طلبها على نفط دول أوبك وعلى زيادة الطلب والعرض في السوق من دول أخرى ولو كانت كلفة انتاجه أعلى.

لقد أدت سيطرة الدول الصناعية الكبرى وتحكمها بسوق النفط العالمي إلى تحديد سعر النفط ضمن نفق سعري يتراوح بين ١٠-٢٠ دولار للبرميل الواحد. وهي تتقيد وفقاً لما تقتضيه مصالح هذه الدول. وتذبذب الأسعار بين هذين السعرين يحول دون تكوين فائض نقدي وتحقيق معدل دخل أمثل من مبيعات النفط الخام في الأسواق العالمية بالسعر والكمية التي تفرضها شروط السوق النفطية.

لقد أدى الانتاج وما تبعه من انهيار في ايرادات النفط إلى اضمحلال حجم الفوائض النقدية التي تجمعت لدى الدول المنتجة خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٠. وعدم قدرة أوبك ودول الخليج على كبح الاتفاق الكبير، وعدم القدرة على تقدير الآثار السلبية على سعر النفط وايراداتها من مبيعاته. أدت إلى استبدال فائض الموازنة بعجز مستمر نتج عنه دين حكومي داخلي وخارجي، تراكم عاماً بعد عام إلى أن وصل إلى مستويات كبيرة أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني في تلك البلدان وأعاقت من تطوره ونموه. وانخفض معدل الاستثمار وهبط النمو الاقتصادي والدخل الفردي وأدى ذلك إلى زيادة معدل الفقر وظهور شبح البطالة في تلك المجتمعات. وإذا كانت معظم الدول النامية تتعرض إلى كوارث مالية واقتصادية وانكماش وانخفاض في معدلات النمو فإن مرد ذلك يعود إلى أسباب داخلية تتعلق بالبنية السياسية التي تقود هذه البلدان والعقلية التي تسير بها سياساتها الاقتصادية.



وللوقوف على الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما تركه من آثار على الدول المنتجة للنفط أساساً، فإنه لابد من التذكير بأن الدول العربية ودول الخليج خاصة تعتمد في دخولها على ايراداتها من مبيعات النفط بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٠٪ من عملاتها الأجنبية. ويشكل انتاج النفط فيها ٤٠٪ من حجم الناتج القومي لهذه البلدان.

وهذه الايرادات هي الممول الأساسي للواردات من السلع والخدمات في موازنات هذه الدول.

ومن هنا فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط، سينعكس سلباً على حجم الايرادات لهذه الدول. الأمر الذي سيؤثر وبشكل كبير على قدرة تنفيذ هذه الدول في تنفيذ خططها وبرامجها التنموية والانفاقية. وبتراجع أسعار النفط بدأ يظهر بشكل واضح حجم المعاناة والعجوزات التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي. هذه الدول التي افترضت انفاقاً مرتفعاً خلال العام ١٩٩٨، مرتكزة في ذلك على احتمال محافظة النفط على أسعاره كما في العام ١٩٩٧، ولكن كان أن انخفضت الأسعار إلى ما يزيد عن ٣٠٪ خلال العام ١٩٩٨، وهو الأمر الذي ألقى بثقله على موازنات دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقدر أن يرتفع اجمالي العجز المتراكم في موازنات هذه الدول إلى أكثر من ١٥ مليار دولار خلال العام ١٩٩٨. وهو ما يعادل ٥,٩٪ من اجمالي الناتج القومي للدول الخليجية الست والبالغ حوالي ٢٥١ مليار دولار.

وكان اجمالي عجز الموازنة لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨٢-١٩٩٣ بلغ ٢٧٢ مليار، وحدها السعودية بلغ العجز فيها من هذا المبلغ ١٦٤ مليار وذلك خلال الفترة المذكورة في حين أن الكويت بلغ العجز فيها حوالي ٨٣,٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها وبالتالي العجز المتراكم في كل من السعودية والكويت قد بلغ ما نسبته ٩٠٪ من اجمالي العجز المتراكم عن الفترة الممتدة من العام ١٩٨٢-١٩٩٣ في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكانت دول الخليج قد عانت عجوزات ضخمة جداً خلال العام ١٩٩١ حيث بلغ حوالي ٥٠ مليار دولار. وكانت السعودية والكويت هما الدولتان الأكثر تأثراً بهذه العجوزات حيث وصل العجز في الميزانية وحسب تقديرات رسمية لهذه الدول خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٥ إلى ما يزيد عن ١١٥ مليار دولار. وذلك بسبب الارتفاع الحاد في الانفاق الدفاعي لهذه الدول وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية.

وفي دول الخليج العربي يزداد الترابط بين الحساب الجاري وعجز أو فائض الميزانية بشكل مباشر وكبير، فالجزء الأعظم من الصادرات كمثل ايرادات للحكومة تدخل في جانب الميزانية العامة اضافة إلى أن جانباً هاماً من الانفاق الحكومي ذو وجهة خارجية أيضاً. ويتأثر هذا الحساب لدول مجلس التعاون بارتفاع النفقات الدفاعية وحجم الانفاق على شراء الأسلحة، وكذلك ارتفاع حجم العمالة الوافدة وغير المواطنة التي تعمل على تحويل دخولها إلى بلدانها، ويرتبط عجز أو فائض ميزان المدفوعات الحكومي في دول الخليج العربي بصادرات النفط وواردات الأسلحة.

وكاحدى التداعيات الكبيرة والمباشرة فإن الاحتياطات الرسمية لدول الخليج العربي انخفضت بشكل تدريجي من حوالي ٤٠,٥ مليار دولار في العام ١٩٨٢ إلى ٢٠,٥ مليار دولار عام ١٩٩٢. وبهذا يكون الاحتياطي قد بدد منه ٥٠٪ تماماً على مدار عشر سنوات، وكان الانخفاض أساساً قد حصل في احتياطيات السعودية عن تلك الفترة حيث تراجع من ٢٩,٥ مليار دولار في العام ١٩٨٢ إلى ٥,٩ مليار مليار دولار في العام ١٩٩٢. وبهذا يكون قد حصل تراجع في الاحتياطيات السعودية خلال الفترة المذكورة بنسبة 80٪، في حين تذبذبت الاحتياطات في الدول الأخرى لمجلس التعاون الخليجي صعوداً ونزولاً متأثرة أساساً بتغيرات الميزان التجاري من جهة ودخل الاستثمارات من جهة أخرى. ونجد أن الانفاق الدفاعي المتزايد في دول الخليج هو الأساس في عوامل الضغط وامتصاص الاحتياطيات النقدية المتراكمة في تلك الدول وهناك علاقة قوية جداً ترتبط بين الانفاق العسكري والتنمية. فزيادة هذا الانفاق ينعكس سلباً على انخفاض ومحدودية الموارد المتاحة للاستثمار وبالتالي يؤثر سلباً على حركة النمو الاقتصادي. وهو بالتالي منافس قوي على احتياطات الدولة من مخزون العملات الأجنبية ويزيد من الفجوة في ميزان المدفوعات (الايرادات - الصادرات).

وللدلالة على ذلك فإن حجم الانفاق الدفاعي في دول مجلس التعاون مضافاً لها العراق وإيران بلغ في العام ١٩٨٠ حوالي ٤٢ مليار دولار وقفز في العام ١٩٨٣ إلى ٥٩,٥ مليار دولار أي بزيادة نسبتها ٤١,٨٪ وساعد في هذا الاطراد في الانفاق العسكري الارتفاع المطرد أيضاً لسعر النفط في الأسواق العالمية، حيث عاد هذا الانفاق إلى التراجع نتيجة تراجع أسعار النفط، إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلاً حيث شكلت مشتريات الدول الخليجية باستثناء قطر في العام ١٩٩١ مبلغ ٥٢,٥٩ مليار دولار وذلك بزيادة عما كانت عليه في العام ١٩٩٠ بنسبة ٦٤,٣٪، وهذا الرقم يخص فقط خمس دول خليجية.

ومنذ العام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٦ احتلت السعودية المركز الأول على الصعيد العالمي في حجم الواردات من الأسلحة التقليدية حيث اشترت بما قيمته ٨,٥٨ مليار دولار وكانت الكويت في المرتبة الحادية عشرة حيث اشترت هي الأخرى بما قيمته ٤,١ مليار دولار.

وفي الوقت الذي ماتزال فيه دول الخليج العربي مرتبطة بصفقات تسليح والتزامات دفاعية تصل إلى أرقام فلكية فإن أزمة الأسواق النفطية جاءت لتزيد من حدة الضغوط على هذه الدول الأمر الذي بات مؤكداً بأن هذه الدول مقدمة على صرف كافة مدخراتها من العملات الأجنبية على هذه الصفقات.

وتبقى الاشارة إلى أن الكويت فقدت من قيمة استثماراتها الخارجية ٥٥ مليار دولار منذ العام ١٩٩١ ولغاية الآن لسد النفقات والعجوزات في الميزانية وهذا يعني أن المستقبل سيضعها هي وباقي دول الخليج على حافة الافلاس في حال استمرت هذه الدول على سياساتها في دعم المجمع العسكري الأمريكي من خلال عقود التسليح التي تقوم بالشراء من هناك ومن خلال ارتهانها للسياسة الأمريكية التي امتصت كافة المدخرات الخليجية من الأموال السائلة ومحاولاتها لسحب المخزون النفطي من باطن الجزيرة العربية بأسعار بخسة ■■

إطلالة على شارع الأميرات

د. عبد الرحمن منيف

دوّن جبرا ابراهيم جبرا في كتابين مستقلين، وتحت عنوان السيرة الذاتية أو أجزاء منها، قسماً من سيرته الذاتية. وإذا كان كتاب البئر الأولى قد تناول الطفولة، حتى الثالثة عشرة من عمره، فإن الكتاب الثاني، وهو شارع الأميرات كُرس، بشكل أساسي، إلى الفترة الأولى من اقامته في بغداد، بعد النكبة الفلسطينية، واقتصر هذا الكتاب على سنة أو سنتين في حياته الجديدة، مع ارتدادات سريعة إلى حياته في فلسطين، بعد البئر الأولى، ثم لقطات من حياة الدراسة في انكلترا.

إلى جانب هذين الكتابين، بث جبرا مقداراً غير قليل من السيرة في ثنايا ما كتب، أولاً في الروايات، ثم في الكتب النقدية. وهذا المقدار يحتاج إلى جهد دراسي لجمعه ثم مقاطعته بمعلومات أخرى، تمهيداً لتوثيقه، لأن مجموع ذلك يلقي الأضواء على مسيرة هذا المبدع الكبير، ويضع كامل السيرة في سياق منسجم ومتناسق.

وإذا كان الكثيرون قد فتنوا وفوجئوا بما كتبه جبرا في البئر الأولى، وتمنوا أن يواصل كتابة سيرته الذاتية، حتى الأيام الأخيرة، بنفس الطريقة، نظراً لغنى هذه السيرة وعذوبتها وجمالها، ولأنها تعكس، في جوانب مهمة، تاريخ مرحلة، وحياة أكثر من جيل، في أكثر من مكان، فإن ازدحام حياة جبرا، وتنوع اهتماماته ومشاغله، ثم تلك الرغبة التي لا تتوقف في اكتشاف الحياة والفن، وعيشها بعمق، وأيضاً اكتشاف أساليب جديدة في الكتابة، جعله يقدم نموذجاً آخر، وهو يتعامل مع هذه السيرة، خاصة وان هذا اللون من الكتابة لم يدخل، بعد، في صلب اهتمام الأدب العربي المعاصر إلا على شكل ومضات خجولة ومتباعدة.

كان وراء افتتان الكثيرين، ومفاجآتهم، في البئر الأولى: الجرأة في التناول، ثم اعادة اكتشاف هذا المبدع في مراحل تكوينه الأولى، مقارنة بالصورة التي كان يراد وضعه في إطارها بشكل تعسفي. وهكذا بدّد جبرا الكثير من الأوهام، وظهر لكل من يريد أن يعرفه معرفة حقيقية شخصاً قُدّ من الفقر، وواجه المصاعب، ومشى حافياً، بعض الأحيان، وهو يذهب إلى المدرسة. وبالتالي فإن الأوصاف والصور التي كانت تُروّج، ولاتزال، لتصنيف المبدعين، ولعل باعثها، بالدرجة الأساسية، التصنيف السهل أو المشروع، خاصة وأن الضجيج السياسي الذي ساد مراحل عديدة في تاريخنا المعاصر، حجب الكثير من الحقائق، أو اعتمد السهل والرائج من المقاييس في التعامل مع القضايا والقامات التي كانت تستعصي على القوالب الجاهزة.

ان الإطلال على عالم جبرا، الغني والمتعدد، في مراحله المختلفة وأماكنه العديدة، يتطلب جهداً مشتركاً من الذين عرفوه ورافقوه، وأيضاً الذين يدرسون تاريخ المرحلة والمنطقة، خاصة في جانبه الابداعي، لأن تدوين هذا التاريخ بمقدار ما يلقي أضواء على جبرا المبدع، فإنه يلقي أضواء هامة على المخاضات الكبرى وترسيمات تلك المرحلة في مجالات ابداعية هامة، تحديداً في الشعر والرواية والنقد التشكيلي، لأن جبرا ابراهيم جبرا يعتبر أحد المساهمين الكبار في إعطاء هذه الحقول الابداعية ملامح ومسارات معينة.

مهمة من هذا النوع لا تحتمل التأخير، بسبب أساسي: لأن عدداً من الذين رافقوا مسيرة جبرا الابداعية، وربما منذ بداياتها، لايزال حياً، ولديه ما يقوله، ويحضر في الذاكرة، الآن، أخوه يوسف واحسان عباس، ثم تتوالى الاسماء منذ أن وصل العراق الى العراق رفعة ابجادرجي، البياتي، شاكر حسن ، ناظم رمزي، قحطان عوني، مكية، عبدالعزيز الدوري، أحمد صالح العلي، بكر عباس، خالد القصاب، دنيس جونسون ديفينز، عاصم سلام، مظفر النواب، وآخرون عرفوا جبرا في مراحل متعددة.

هذه المهمة بمقدار ما تتناول جبرا الانسان والمبدع، فإنها بمثابة المرآة التي نستطيع من خلالها أن نرى الكثير، قبل أن يتقدم الزمن ويغيب الشهود.

ثم ان المساهمين في الحقول التي أشرنا إليها، أي الشعر والرواية والنقد والفن التشكيلي، لديهم الكثير ليقولوه، سلباً وايجاباً، عن المرحلة التاريخية، الأمر الذي يساعد على كتابة تاريخ حقيقي للمرحلة، على الأقل في الجانب الأدبي والفني. فإذا تم تدوين هذه الشهادات من خلال الادلاء بها، سواء على شكل مذكرات أو ذكريات، فإن من شأن هذا، إذا تم، أن يزودنا بكم وافر من المعلومات والوقائع، ويجنبنا الاجتهاد والتقدير، أما بعد غياب الشهود الحقيقيين، ونظراً لعدم وجود التقاليد والوثائق، أو لتحريفها والتلاعب بها، فلابد أن يخلق الكثير من التداخل والتشويش، وبالتالي أن يعاد كتابة التاريخ، في هذا الجانب، وفقاً لرغبات الأقوياء والمتنفذين، أو لأصحاب الأسماء التي تم صنعها وفقاً لمقاييس معينة.

يضاف إلى ما تقدم، ان روح القبيلة، وبالتالي التعصب، من جملة صفات العصر العربي الذي نعيش فيه الآن. إذ ان انتساب المبدع العربي إلى قبيلة سياسية، أو إلى كانتون سياسي راهن، هو الذي يحله المكانة أو يعطيه الجدارة. وأي مبدع يخرج عن السرب، أو لا يكون دخيلاً لدى أحد هذه الكانتونات، يُحاول تغييبه، أو يصعب تصنيفه، مما يولد التباساً في قراءة المرحلة، أكثر مما يولد التباساً في قراءة المبدع، لأن ما يتركه المبدع من آثار هي التي تدافع عنه، وتحله المكانة التي يستحقها.

جبرا أحد الذين خرجوا عن السرب، وأكثر الذين رفضوا الدخالة، بالمفهوم القبلي، فقد كان، ومنذ أن وطئت قدماه أرض العراق عام ١٩٤٨، جديداً ومختلفاً، إذ بمقدار ما كان نزيهاً ومخلصاً في خدمة الثقافة التي عاش في ظلها، فإنه لم ينكر ولم يتنكر، سواء للثقافة الأوسع، أو لجذوره وبداياته الأولى.

ومع ان العراق كان أحد الأماكن القليلة في الوطن العربي الذي يحتفي بكل ما هو عربي، ويستقبل الذين يريدون اعتباره موطناً، إلا أن القبائل السياسية، ضمن أفكارها ومقاييسها، لم تكف يوماً عن محاولة اجتذاب الطيور التي خرجت من أسرابها. وأي طير يرفض ذلك يعرّض نفسه لمصاعب وتحديات، لا تطيقها كل الطيور المهاجرة أو المتمردة.

جبرا منذ أن وصل العراق كان يقول بجهير الصوت ان العراق امتداد للوطن الذي يحبه ويؤمن به، لكنه ليس بديلاً عن فلسطين، أرض الزيتون، الأمر الذي جعله في منتصف المسافة بين القبائل، وهذا ما سبّب له مقداراً غير قليل من صعوبة التصنيف، وتالياً التقييم.

لا يعني ذلك ان جبرا كان مُحارباً أو مغبوناً، بل كان عصياً على التصنيف، وكان من الصعب وضعه في خانة أو في حيز ضيق، خاصة في الأقفاص المسبقة الصنع، ليصبح في النتيجة صوتاً أو امتداداً لوضع معين، جغرافي أو سياسي، وهذا ما أدى إلى أخطاء في فهمه، وبالتالي تصنيفه.

حتى الإطار الفلسطيني، القبلي، لا مكان لجبرا فيه، تماماً كما هو الحال بالنسبة لمحمود درويش أو ادوارد سعيد. صحيح أن أياً منهم لا



ولم ينكر هويته، ولم يتخل عنها، لكن أياً منهم أكبر بامتداده وتأثيره من تلك الكانتونات التي يُحاول تسويرها ثم تأبيدها، وأيضاً أكبر من تلك التصنيفات التي يراد من خلالها التعرف عليهم أو التعريف بهم.

ولعل جبرا، بحكم الاقامة، أكثر الثلاثة، الذي حاول أن يندمج في مناخ بمقدار ما هو خاص فهو عام. ومن هنا فإن آثار اقامته في العراق ولدت صيغة لما يجب ان يكون عليه الابداع العربي، وغيرت في مسارات فنون معينة، يصعب وجودها لولا السمات الشخصية التي ميزت هذا المبدع، وفي مرحلة تاريخية بالذات.

ان ذلك، رغم ارتباطه بالسيرة، متعلق بالتاريخ الأدبي والفني لهذه المرحلة، مما يحتمل ترك الأمر ورهنه بالمستقبل، خاصة وان جبرا لم يتطرق، مباشرة، لهذا الوضع، لقناعته ان صنع الأشياء، وتقديم المثل والنموذج، أفضل من الدفاع أو التبرير.

فإذا اعتبرنا ان البئر الأولى سيرة ذاتية لمرحلة جبرا الفلسطينية، فإن شارع الأميرات سيرة ذاتية لبعض المرحلة العراقية، البغدادية في فترة الخمسينيات، بشكل خاص، وفي أحد منعطفاتها الأكثر أهمية وخطورة، وهذا ما يستدعي وقفة لإلقاء حزمة ضوء على مرحلة من مسيرة هذا الانسان المبدع.

كان جبرا مثل أحد معلميه القدامى: سقراط، أحد المشائين الكبار، لأن الأفكار تأتيه على ايقاع السير، وتتهادى الذكريات، وتتسارع الخواطر ويسعدني أن أقول أنني، ومنذ بداياتي، من عشيرة هؤلاء المشائين. ففي طفولتي وحداثتي، حتى سن الخامسة عشرة، لم أركب عربة أو سيارة إلا مرات معدودات متباعدات. وكانت روحاتي وعوداتي إلى الدار والمدرسة على القدمين.

وشارع الأميرات أحد أجمل الشوارع التي في القسم الغربي من بغداد، وقد سكن جبرا الشارع القريب والموازي له. وقامت علاقة حب عميق بيني وبين شارع الأميرات لأنه يتميز بانفتاح معظمه من ناحيته الغربية على امتداد الأراضي المكشوفة التي انشئت فيها ساحة السباق وملحقاتها، كما يتميز بمبانيه السكنية الأنيقة على الناحية الشرقية منه، والجزء الجنوبي من ناحيته الغربية. ولئن تظلل أشجار النخيل قسماً من امتداده الجنوبي، فإن معظم رصيفيه مظلل بأشجار اليوكابتوس الوارفة، وقد علت وكبرت مع الزمن.

بعد أن توثقت علاقتي بجبرا، ولأني مثله من المشائين، فقد أصبح شارع الأميرات المضمار الذي نذرعه ونقضي فيه وقتاً غير قليل. كنا نفعل ذلك في عصاري الأيام المعتدلة، أو في أول مساءات الأيام الحارة، وكنا ننتهي في أغلب هذه المسيرات عند الفنان ناظم رمزي أو عند أحد النطاسيين: قتيبة الشيخ نوري أو علي كمال، بعد أن نكون قد تحدثنا طويلاً وفي أمور شتى، ونواصل هذا الحديث أو ما يماثله عند هذين الصديقين اللذين كانا فنانين بمقدار ما كانا طبيبين بارعين.

ما فاتنا من أحاديث، أو ما لم نستكمله في شارع الأميرات، تابعناه لاحقاً في شوارع باريس وحدائقها، في العقد اللاحق، عقد الثمانينيات، حيث تعوّد جبرا زيارة باريس خلال ذلك العقد.

كنا في أحد هذين المكانين نقضي ساعات طويلة كل مرة، ولا نعرف كيف يمر الزمن أو كيف تتفجر الأفكار والمشاريع، والتي تبلور بعضها في روايات كتبتها أو كتبها جبرا، بما فيها عالم بلا خرائط روايتنا المشتركة، والتي ما كان لها أن تكتب لولا ساعات المشي الطويلة، وتلك المناقشات المتواصلة. كما أن مشاريع روايات أخرى فكرنا فيها وخططنا لها، وكنا نأمل أن يسعفنا الزمن، ويكون كريماً معنا، لكي يساعدنا على انجاز كل أو بعض ما كنا نحلم به، لكن الزمن قادنا في شعاب ملتوية طويلة، وجاءت بعدها الفواجع، خاصة الحروب، لتعجّل برحيل جبرا، ولتبقى الأفكار والمشاريع مجرد أحلام عبرت رؤوسنا في شارع الأميرات أو في غابة بولونيا الباريسية!

في أحد عصاري ١٩٧٦، وكنا على موعد لبدء مسيرتنا في شارع الأميرات، رأيت جبرا متلبثاً ينتظر في الشرفة الأمامية لمنزله، وكان قد انتهى لتوه من قراءة حين تركنا الجسر. ما كدنا نلتقي حتى قال لي: سيكون مشينا هذا اليوم مختلفاً عن أيام سابقة، لأن الخوض في أوحال ومياه المستنقع ليس سهلاً، وأنا منذ الليلة الفائتة أجد قدمي غارقتين في الأوحال، ولا أتنفس إلا رائحة الرطوبة والقصب... بعد ان انتهيت من حين تركنا الجسر.

وانطلقنا للحديث عن الصيد، تلك الهواية التي استبدت بي بعد هزيمة حزيران. إلى أن خفت ثم تراجعت بعد أن كتبت تلك الرواية. كان الصيد، بالنسبة لي، تعويضاً. ومع أن جبرا ليس من هواة الصيد، فإن علاقته بالطبيعة بكل مكوناتها، من استياء وكائنات وتقلبات، احدى العلامات البارزة في رؤيته وكتاباته، ولعل طفولته، بالبيئة والتجارب التي عاشها في بيت لحم، العامل الأساسي في هذه العلاقة. إذ كان يتلقى بصدره العاري، أو بملابسه القليلة، تأثيرها ثم أصداءها، وهذا ما نلمسه بوضوح في البئر الأولى أولاً، ثم في ذلك الاندماج بالطبيعة أثناء اقامته في انكلترا، حيث الأمطار والرعود، ثم الغابات والجبال، وكيف كان يندفع إلى تلك الأماكن. ليس من أجل اكتشافها فقط، بل وللتفاعل معها والإندماج فيها، على عادة بعض الشعراء الإنكليز الذين أحبهم جبرا، وكان من صفاتهم التوحد مع الطبيعة.

وأذكر مرة أخرى، وقد أعطيته النهايات ليقرأها، وفي ذات الشرفة الأمامية لمنزله، وقبل بدء المسيرة، طلب أن نجلس قليلاً كي يقرأ لي ما كتبه ليكون على غلاف تلك الرواية. لقد اكتشفت من خلال تلك اللحظات شيئين إضافيين: مدى معرفة، ثم تعلق، جبرا، بالبيئة الصحراوية، وثانياً تلك الطريقة الأخاذة في الإلقاء. كان وهو يقرأ تلك الكلمة ينطق بكل جوارحه، تماماً كأي مسرحي محترف، بطريقة الإلقاء، بتجسيد الكلمات وإعطائها قواماً حياً، وحتى بوقفاته حتى يصمت، الأمر الذي يثير الإهتمام، ويحدد مدى علاقة جبرا بالكلمة.

أما البحث عن وليد مسعود. وهي رواية سيرة ذاتية من بعض الوجوه، فقد ترددت أصداؤها مرات عديدة في شارع الأميرات. وكانت لاتزال مخطوطة، بعد أن طلب إلي جبرا، وإلى توفيق صالح، أن نبدي رأياً بخصوص عدد من الأمور، بما في ذلك الجانب السياسي منها، إذ لم يكن مطمئناً إلى بعض الصياغات. مع الإشارة ان جبرا ضنين باطلاع أحد على ما يكتب قبل أن يأخذ صيغته الأخيرة، وقبل أن يكون مطبوعاً.

إن حس الناقد لدى جبرا شديد الحضور، بالغ الرهافة. وهذا ما يجعله يقلّب الفكرة، بل وحتى الجملة، قبل أن تحتل مكانها على الورقة.



وكان المشي يتيح له أن يناقش ويمتحن حالات واحتمالات عديدة، إلى أن تستقر على الصيغة التي يعتبرها ملبية لما يريد. وهذا ما يجعل كتابته صارمة، دقيقة، مُفكر فيها كثيراً قبل أن تأخذ الشكل الذي أخذته أخيراً.

ثم هناك صفة أخرى تميز جبرا، وهي أنه لايكتب شيئاً مجانياً، بمعنى أن أي شيء يكتبه، فكرة أو مشهداً، وحتى جملة، في أحد أعماله، قد لايتوافق مثلاً مع السياق الروائي، لكنه يتوافق أكثر مع موضوع نقدي، لذلك لايتردد في أن يخرجه من السياق الأول ليجد له سياقاً مناسباً في مكان آخر. وهذا ما يجعل حرفة الكتابة لديه بالغة الإتقان، محددة المعالم، بلا زوائد، أو ترهلات، وهذا ناتج عن الحس النقدي الصارم الذي يلزم نفسه به، وتالياً يطالب الآخرين بالتزامه.

كثيراً ما كان حضور الناقد في العمل الفني أحد عوامل كبحه، أي يمنع انطلاقته إلى المدى الأقصى، كما يحدّ من انفعال اللحظة، لكن عند جبرا فإن حضور الناقد لايقيد ولا يمنع، ورواياته شاهد على ذلك، كما أن شارع الأميرات يحفل بما يصطرع في داخله من شجاعة تمكّنه من قول أشد الأمور خفاء، وأكثرها حميمية، لكن دون ابتذال ودون مباهاة.

إن الفنان وهو يسلم نفسه لعواصف خفية تشتعل في داخله، لايعرف على وجه الدقة والوضوح ماذا تحمل تلك العواصف، أو إلى أي مكان يمكن أن تقوده. جبرا، رغم الجموح في العواطف والأفكار، لم يستسلم لجنون اللحظة، ولم تغره البروق الخلبية، وإذا كان يأخذ نفسه بالشدة لكن دون كبت أو خوف، ويتعامل مع الكثير من القضايا بصرامة الجراح، ولا شك ان هذا وليد حس المسؤولية الذي يحدد له ماذا يقول أو كيف يقوله.

فإذا كان حجم العواطف والأفكار التي تجتاحه أكبر من أن تستوعبها الرواية، أو لايرى أن قولها بهذه الطريقة هي الأنسب، كان يلجأ إلى الشعر أو إلى الرسم، وعن طريق أحدى هاتين الأداتين يمكن أن يقول أشياء كثيرة، وقد أشار إلى ذلك بوضوح في مواضع عديدة. وفي شارع الأميرات إضاءات تساعد على قراءة جديدة، وربما مختلفة، لكثير من الأعمال التي قدمها في مجالي الشعر والتصوير.

فالكلمة، رغم عناية جبرا في اختيارها ووضعها في سياق يكاد يكون رياضياً، قد لاتكون كافية، أو لاتوصل الشحنة التي يريد أن تصل إلى القارئ، وهذا ما يجعله يلجأ إلى الكثافة، وبعض الأحيان إلى التجريد، مراهناً على ثقافة المتلقي، وعلى المناخ النفسي الذي يتولد بفعل التماس، وايضاً اعتماداً على الإشارات التي يبثها هنا وهناك، تاركاً للقارئ أن يعيد تجميعها ثم ترتيبها ليصل إلى المجال الذي يعتبره اكثر ملاءمة.

إن الشعر، بما يحمل من كثافة وتلخيص، يمكن أن يُقرأ بأشكال متنوعة، وتبعاً لكم غير قليل من العوامل، أي أنه قابل لقراءات متعددة. وهذه القراءات لايُشترط أن تكون متفقة أو حتى متقاربة. لأن الصورة الواحدة يمكن أن ترى من زوايا متعددة، وأحياناً مختلفة، ومهمتها أن تخلق حالة شعورية أكثر مما تشرح أو أن تفسر.

ولعل اللوحة التشكيلية، بأسلوب جبرا، أشد تجريداً، وبالتالي أكثر قابلية لأن تقرأ بأشكال أكثر تعدداً، مقارنة بأدوات التعبير الأخرى، وهذا ما جعله يلجأ إليها كوسيلة تعبير، ليقول من خلالها ما يعتلج في فكره وقلبه من عواطف ومشاعر وأفكار، وقد احس بالحرية القصوى في القول دون خشية من أي نوع.

اللوحة، في أحيان كثيرة، حوار مع النفس ومع الاخر، وقد لاتحمل رسالة من خارجها أو إلى خارجها، أي انها محكومة بقوانينها الداخلية كعمل فني فإذا حملت رسائل فهي كاشارات، وغالباً ما تكون خاصة، وربما سرية، لكن دون أن تقتصر عليها، أي أن هذه الإشارات ليست وحدها التي يراد لها أن تصل، لأن مبرر العمل الفني، أي عمل فني، ينبع من داخله بالدرجة الأولى، وضمن الشروط والمقاييس التي تحكمه، وبالتالي تمنحه الجدارة وإمكانية الإستمرار.

حين نضيف إلى ما تقدم علاقة جبرا بالموسيقى، كمستمع محترف ذي معرفة، دون ادعاء العزف، وما تحمله الموسيقى من تجريد، مقارنة بالفنون الأخرى، فلابد عندئذٍ من الإفتراض أن جبرا في لوحاته وبعض كتاباته استعان بروح الموسيقى ليقول أشياء هامة. أي أن الكثير من أعمال جبرا، خاصة في مجالات الشعر والرسم والرواية، يحتمل عدة قراءات، ويتسم بكثافة ملفتة، وأيضاً قابلاًلأكثر من تأويل وهذا ما يجعلنا، الآن نتوقف عند شارع الأميرات، باعتباره سيرة ذاتية، ويحمل مقداراً غير قليل مما يمكن تسميته: لوحات من تجربة العمر.

الفصول الثلاثة الأولى من شارع الأميرات، تتناول مرحلة دراسة جبرا في بريطانيا، واية تجارب عاشها. وكيف انتقل من بيئة لأخرى، ومدى التأثير والعوامل التي ساهمت في تكوينه لقد كانت تلك الفترة استثنائية من حيث الإستعداد الشخصي لإستقبالها، ومن حيث الظروف التي رافقتها. فإن يصل إلى بريطانيا في بداية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن كوّن صداقات وبداية استقرار، جاءت الحرب باتساعها وامتدادها واستمرارها. لتنتزع عدداً من زملائه إلى جبهات القتال، ولتولد لديه أحاسيس جديدة: ... بدا كأن الإحساس بالخطر الجماعي، يضاعف من التعلق بالحياة وأحاسيسها، ولو لذلك اليوم، ولو لتلك الساعة، هذا إذا كان لابد من الموت. لكن الموت، على كل، كان سيقاوم بهذا الحب للحياة، وبهذه الكارثة في التفكير وهذه الحرارة في المشاعر.

هذه الأحاسيس تعتبر مركزية لفهم جبرا، لأن الشعور بدنو الكارثة، أو حتى العيش وسطها بعض الأحيان، يجعله شغوفاً لإيجاد معادل لها أو ما يوازيها، لأن الكثافة يمكن أن تؤدي إلى الهلاك فالعدم، واحد مظاهر المقاومة عدم الخضوع، مما يستدعي تكثيف الإحساس بالحياة، أي بالزمن المتاح، ومحاولة إخضاع هذا الزمن، أو ما تبقى منه، إلى زمن نفسي مليء بالعنفوان والحيوية. لقد تولد هذا الإحساس لدى جبرا منذ وقت مبكر، نتيجة الشعور بالخطر الذي لمسه قبل أن يضع قدمه على سلم الباخرة، بسبب ما كان يدبر ويجري لوطنه فلسطين.

فإن يولد جبرا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وأصداء المدافع لاتزال تتردد في الآذان، وإن يعيش طفولة صعبة، ثم يرى الخوف والانتظار في عيون الذين حوله تحسباً من الأيام الآتية، نظراً لما يدبر لوطنه الصغير. وما إن يشب ويكبر قليلاً حتى تبدأ الإضطرابات تتوالى وتتسع، وقد أصبح الخطر ماثلاً، فيشعر أن كل إنسان مستهدف، ولابد أن يتسلح ويحارب للدفاع عن النفس وعن الأرض، وإن وسائل الحرب متعددة، بما فيها العلم، وحين تتاح له تلك المنحة الدراسية لإنكلترا، بعد أن تأجلت أكثر من مرة، لايتردد في قبولها، مؤملاً أن يعود من هناك أقوى وأكثر كفاءة، ليستطيع المواجهة وإثبات الجدارة، وهكذا تبدأ هذه المرحلة المليئة بالأفكار والأحلام والإستعداد.

في ظل الحرب وقد اقتربت كثيراً من الجزر البريطانية، والتي كان يُظن أن لا أحد يقوى على محاصرتها أوالوصول إليها، وبعد أن يتم سحب الطلبة وإلحاقهم بساحات القتال، يصبح الاحساس بالخطر، وبالتالي الكارثة، قوياً وعاماً. لذلك يندفع جبرا بكل قوته، للإستفادة من كل ثانية، وليجعل الحياة، أي الزمن الباقي، ممتلئاً، قبل أن يأتي العدم، خاصة وقد تنبأ لنفسه انه لن يعيش أكثر من ستة وعشرين عاماً، مثل بعض الشعراء!



وهكذا نجده في هذه المرحلة يغرف بنهم من الحياة، يغرف علماً وموسيقى ومسرحاً، وشتى انواع المعرفة، بما فيها الرحلات الخلوية تحت المطر وتسلق الجبال، واكتشاف الحب والعلاقة مع الجنس الاخر، ليؤكد، لنفسه بالدرجة الأولى، أن مقابل الكارثة فالعدم اللذين يزحفان ويقتربان. هناك عبقرية الحياة بغناها وتنوعها، وهي وحدها القادرة على المواجهة، ومقاومة قوى الكبح التي تريد إلغاء كل شيء، أي إلغاء الحياة ذاتها.

ولأنه يعرف ويحس بالكارثة التي تحيط به هنا، وتلك التي تنتظره هناك، حين يعود إلى وطنه الصغير، ولايستطيع أن يبدد الحياة، أي الزمن بالإنتظار، فيلقي نفسه في خضم تجارب وجودية على كل صعيد، لتكون صيغة من صيغ المقاومة أولاً، ثم لتكون سلاحاً على أكثر من مستوى، لما سيأتي من أيام.

أما بعد ان انهى دراسته، وعاد إلى فلسطين، فلم يطل الأمر كثيراً حتى وقعت الكارثة الكبرى التي زعزعت كل شيء ليس في فلسطين وحدها وإنما في المنطقة العربية كلها، وبمقدار ما أصابت جبرا أصابت الكثيرين. اصابت الجميع، وتركت آثارها الزلزالية في كل روح منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

كان بإمكان جبرا البقاء في انكلترا لمواصلة دراسته، كما عُرض عليه بالحاح، لكن هاجس العودة كان يسد عليه الدروب، لأن لديه الكثير ليفعله في الوطن، إذ بالإضافة إلى ضرورة المساهمة في تغيير عقل المواطنين، ليتغير سلوكهم، لكي يتصلوا بروح العصر، فإن لديه هاجسه الخاص في مجال الكتابة، الروائية بشكل خاص. وهكذا عاد ليحاول من خلال التدريس ثم العلاقات التي كانت له، وأيضاً التي تكونت بعد أن عاد إلى الوطن، في إيجاد مناخات تتلاءم وإيقاع العصر، إلا أن ما كان يدبر للوطن الصغير والكبير معاً من الضخامة والخطورة بحيث عصف بكل المحاولات الفردية أو الصغيرة، وجعلها أثراً بعد عين، حيث تجسدت الكارثة بكل معانيها وأبعادها، وأصبحت الهجرة أحد الأبواب، وربما الباب الوحيد، لكثيرين وكان جبرا من هؤلاء وألقت به المقادير في العراق.

العراق خلال تلك الفترة، تحديداً بعد كارثة فلسطين، وربما من أكثر الأقطار العربية، مليء بالتفاعلات والجيشان، وتصطرع داخله القوى والأفكار والأحلام، بحثاً عن صيغ وأشكال جديدة للحياة والفن. وإن يصل جبرا إلى بغداد في ذلك الوقت، وأن يصبح جزءاً من البنية العضوية لذلك المخاض الكبير، هذا التوافق التاريخي، حيث تتمازج وتلتقي الشروط ثم تتكامل، قليل الحدوث، فإن حدث تكون نتائجه كبيرة وبالغة الأهمية.

وصول جبرا إلى بغداد عام ١٩٤٨، مع بزوغ الشعر الحديث، ومع عودة الفنانين التشكيليين الذين ذهبوا للدراسة في الخارج، ثم هذا المناخ في الحوار والبحث، وأيضاً الإستعداد، جعل البذرة ثم النبتة تلاقي أنسب الشروط للنماء ثم الازدهار، وكانت مساهمة جبرا في كل ذلك أساسية وبارزة.

شارع الأميرات رغم أنه يتناول أحداث سنة أو سنتين من سيرة جبرا العراقية، أو كما يقول في نهاية ذلك الكتاب: «... ما تحدثت عنه هنا ليس إلا السنة العجائبية ١٩٥١، والسنة التي تلتها» مشيراً الى علاقته بلمعية، زوجته، وتلك الاوقات الحافلة التي ميزت هذه العلاقة منذ البداية حتى الختام، فإنه يضعنا في قلب الحدث الأدبي والفني، ويعرفنا على أجواء وشخصيات كان لها تأثير بارز في مسيرة الإبداع في المنطقة كلها، ويرسم طيفاً واسعاً من الآثار التي احتضنت تلك المرحلة، وأعطت نتائجها فيما بعد.

فالحلقات الفنية ـ الأدبية التي تكونت في بداية عقد الخمسينات، وكانت تحفل بالأفكار والأحلام الكبرى، وضعت الأساس لما تلاها من حركات وابداعات على أكثر من صعيد، وساهمت في خلق ذائقة فنية جديدة. كما أن الجمعيات الفنية التي تكونت في ذلك الوقت، وكانت لها رؤيتها وتالياً انجازاتها، هي حصيلة لقاءات مجموعة من الفنانين ونقاد الفن، وقد ساهم المعماريون في ذلك أيضاً. كما أن ثورة الشعر الجديد ويعتبر العراق مهداً لها، بزغت ثم تبلورت في تلك الأجواء.

إن الطيف الأدبي والفني الذي يرسمه جبرا لتلك المرحلة شديد الدلالة، ولولا هذه الإشارات، بالأسماء والوقائع والإنجازات، قد لانستطيع استيعاب التطورات اللاحقة، ولذلك تعتبر شهادة جبرا في هذا المجال أساسية، خاصة وأن هناك محاولات لإعادة قراءة المرحلة وفقاً لأهواء ورغبات مختلفة عما كانته فعلاً.

لم يكن جبرا، على الأقل في هذا الكتاب يؤرخ أو يوثق لكن الهوامش التي حفل بها الكتاب تلقي أضواء على الكثير من الوقائع والمناخات التي كانت سائدة، وربما ضمن هذا المنظور تتبدى أهمية إضافية للسيرة الذاتية أية سيرة، لأنها بمقدار ما يكون الشخص محورها، وتتابع مساراً معيناً فهي تتطرق، بالضرورة إلى أحداث وأشخاص كثيرين، مما يساعد على لملمة أجزاء الصورة، ثم إجراء مقارنة، تمهيداً لإعادة بناء المشهد ومعرفة الجوانب المختلفة.

عدا عن الوقائع التي يتميز بها شارع الأميرات، فإن الجرأة في قول الأشياء، وبكثير من الصراحة، ميزة أخرى، الأمر الذي لم يتعود عليه ادبنا، حتى الان، إلا بامثلة محدودة، ممايجعله قدوة يمكن أن تحتذى.

الجرأة والصراحة لاتعنيان تجريح الاخرين، أو الانتقاص من ادوارهم ومساهماتهم، كما لاتتكئان على النرجسية التي تعتبر النفس مركز الكون. الجرأة والصراحة هنا تعنيان النزاهة والشعور بالمسؤولية والخروج من لحظة الانفعال الآنية، وأيضاً رؤية المشهد من كل جوانبه، بحيث يستطاع من خلال السيرة الوصول إلى الحقيقة، أي إلى الصدق، حتى ولا بمنظور فردي.

وهنا كما يقال، تظهر الشجاعة الحقيقية، لأننا كشهود أو كقراء، ليس لنا عواطف مسبقة، وبالتالي ليس لنا مواقف ناجزة ونهائية، وإنما نعتمد على الوقائع والقرائن لكي نحاكم ثم نحكم.

ربما لايكون هنا مكان أو لحظة التطرق إلى بعض مدونات السيرة الذاتية العربية التي كتبت في العقود الأخيرة، لكن جزءاً منها يعتمد على المبالغة أو النرجسية، وجزءاً آخر لا يرى إلا اللحظة التي يعيشها الآن، بحيث تكونت صورة خاطئة عن مفهوم السيرة الذاتية من خلال النماذج التي يراد لها أن تشيع.

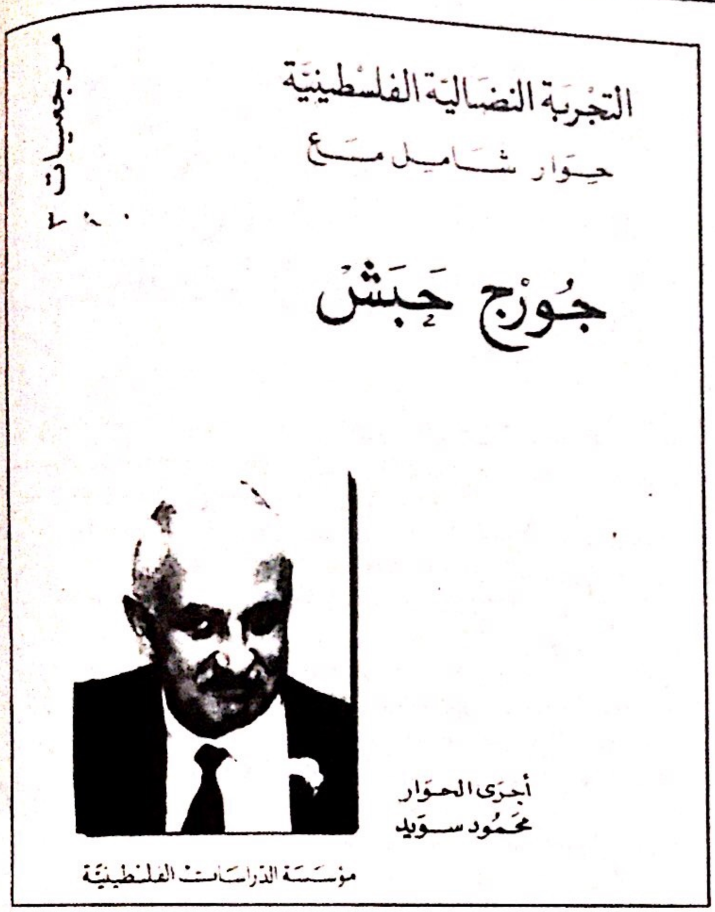
ان من أهم مصادر غنى السيرة الذاتية: صدق الرواية، والتفاعل مع الآخر، وقيام العلاقات الانسانية تبعاً لشروط الزمان والمكان: ولأنها تكتب، في الغالب، بعد فترة من وقوع الأحداث، فيجدر بها أن تتسم بالنزاهة، والقدرة على اصدار الأحكام بمعزل عن انفعال اللحظة، أو حساب الربح والخسارة.

وأعتقد أن جبرا ابراهيم جبرا، في شارع الأميرات، قدم شهادة صادقة ونزيهة إذ قال الكثير عما يعتلج في القلب والفكر، وقدم نماذج جريئة، كما صور مرحلة كاملة بكل ما فيها من أفراح وأحزان وهزائم. أما ما يحز في النفس فذلك الفراغ الذي خلفه بغيابه، في الوقت الذي كان عنده الكثير ليقوله... في السيرة وفي شؤون أخرى■■

التجربة النضالية الفلسطينية

حوار شامل مع جورج حبش

أنا يساري الثقافة والتراث الإسلامي جزء أصيل من بنيتي وتفكيري



د. ماهر الطاهر

في سلسلة «مرجعيات» أصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتابها الثالث بعنوان (التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش)، في بيروت نيسان ١٩٩٨.

اعتمد الكتاب صيغة الحوار المباشر بين المحاور الأستاذ محمود سويد والدكتور جورج حبش تناول مختلف القضايا الأساسية التي حفلت بها تجربة «الحكيم» كمؤسس لحركة القوميين العرب، وأميناً عاماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكأحد أبرز قادة الحركة الوطنية الفلسطينية وحركة التحرر العربي على مدى العقود الخمسة الماضية.

بعد «البدايات» التي تناولت بيئة جورج حبش والظروف التي ساهمت في تكوينه علمياً وثقافياً وسياسياً ينطلق الحوار إلى مداه الأوسع والأرحب.

يقيّم حبش تجربة حركة القوميين العرب بأنها «مكون مستمر من مكونات وعينا الحاضر وتاريخ أي شعب أو أمة هو سلسلة مترابطة، فالتاريخ لايعرف الفراغ مهما تكن حقائقه مرة وقاسية. وأي قطع مع التاريخ هو قطع مع الحاضر».

وعلى قاعدة النقد والتحليل، وبالإستناد إلى الخبرة المتراكمة يستخلص حبش ثلاثة دروس أساسية من تجربة حركة القوميين العرب، أولها «ضرورة الترابط بين العمل القطري والعمل القومي»» ويرى أن القضية الفلسطينية تعرضت لخطاين أساسين: الأول «تمثل في طغيان العام العربي على الخاص الفلسطيني».. والثاني «في سيادة روح القطرية الفلسطينية كما عبرت عنها القيادة الفلسطينية الرسمية بزعامة ياسر عرفات». بينما «الرأي السليم هو أن فلسطين هي قضية العرب، والحفاظ على خصوصيتها يأتي في إطار مكانها الأصيل كجزء من الأمة العربية».

وثاني الدروس يندرج تحت عنوان الموضوع الإجتماعي. فالحركة لم تدرج موضوع الإشتراكية على جدول أعمالها في مرحلتها الأولى، وبدأ تناول الموضوع في نهاية الخمسينات، وعندما حدث انفصال الوحدة بين سورية ومصر ١٩٦١ «ادركت أن هناك صراعاً اجتماعياً حقيقياً داخل المجتمع». ومع هزيمة حزيران١٩٦٧ تبلور التفكير بالبعد الأيديولوجي وكانت خلاصته «أن التنظيم الذي يقوم على اساس الإشتراكية العلمية، أي بمعنى الإسترشاد بالفكر المنهجي الجدلي التاريخي ويلتزم مصلحة الأغلبية المستغلة والمضطهدة سينتصر».

أما ثالث هذه الدروس، فهي الديمقراطية، وهنا يشدد جورج حبش على أهمية الموضوع وحيويته وضرورته القصوى «فلا يجوز أن يكون هناك أي شيء على حساب الديمقراطية، ولايمكن للشعب ان يحقق أهدافه الكبرى إلا من خلال الحياة الديمقراطية». ويؤكد وجوب التركيز على «الديمقراطية في العائلة والمدرسة، في الأندية والجمعيات.. الخ، إلى

أن تصل إلى العمل السياسي: التنظيمات والأحزاب ومؤسسات الدولة وهيئاتها».

ويراجع حبش تجربة المقاومة الفلسطينية في الاردن ولبنان وفترة تصاعد الكفاح المسلح «التي جاءت رداً طبيعياً على واقع الهزيمة وردة فعل شعبية ومنظمة». ويحلل فشل التجربة بأمرين اثنين: المخططات المعادية للثورة الفلسطينية، والنهج السياسي والعقلية الفردية للقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي «كان في متناول يدها مجموعة أسلحة تمكنها من الأداء الأفضل لو أحسنت استخدامها: السلاح الأول إقامة وحدة وطنية حقيقية: ثم تعبئة الجماهير الفلسطينية.. ثم التحالف مع الجماهير الأردنية ممثلة في الحركة الوطنية الأردنية». ويتكرر الخطأ القاتل في لبنان حيث تعاملت «مع الحركة الوطنية بعقلية الاستخدام» مع إدراك حبش لـ «عناصر الضعف والخلل الجدي التي كانت تعانيها الحركة الوطنية اللبنانية آنذاك، سواء على صعيد وضوح ودقة برنامجها السياسي ـ الإجتماعي.. أو على صعيد بنيتها التنظيمية ووحدتها».

ويتحدث حبش عن الإنتفاضة الفلسطينية معتبراً إياها «حلقة وثيقة الصلة بما سبقها من حلقات سلسلة نضالات الشعب الفلسطيني، إنها تعكس بأعلى درجة من العمق والوضوح، طبيعة الصراع والإشتباك التاريخي مع العدو». إلا أن سيطرة نهج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتفرده «هما اللذان انتهيا بالإنتفاضة إلى أن تصبح ورقة مساومة على طاولات أوسلو».

ومع ذلك، فإن حبش لايعفي «قوى المعارضة وخصوصاً القوى الديمقراطية الفلسطينية من مسؤوليتها عن الحال التي وصلت إليها القضية الفلسطينية، كونها في الحقيقة لم ترتق إلى مستوى المهمات، ومستوى الأسئلة، ومستوى برامجها وأهدافها المعلنة».

ويحلل حبش العوامل والأوضاع والظروف التي أدت إلى أوسلو فيرى «أنها حصيلة الهزائم المتراكمة عربياً وفلسطينياً. ولا أقصد بالهزائم فقط الإنهزام العسكري أمام إسرائيل، بل أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ عناصرها الذاتية، أي الداخلية، بمعنى عجزنا عن تركيم وتأمين مقدمات الإنتصار السياسية والإقتصادية والعلمية والثقافية».

ويطرح في المقابل رؤيته للخيار أو البديل الآخر فيراه في «التمسك بالشرعية الدولية ـ كما فعلت سورية ـ ثم التركيز على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ثم الإلتفات إلى الداخل الفلسطيني، والإمساك بحلقة التضامن العربي».

وينتقد حبش تجربة سلطة الحكم الذاتي، وهي على ضوء التجربة المعاشة، فإن دورها ووظيفتها يقومان على «قمع المواطنين، وملاحقة قوى المعارضة».

ويرى أن قوى المعارضة الفلسطينية «غير قادرة على إعادة قراءة التجربة السابقة قراءة نقدية عميقة، وتكتفي بالخطاب السياسي العام من دون الذهاب بالمسائل حتى نهاياتها».

يناقش جورج حبش مسألة العلاقة بين التيار القومي والتيار الإسلامي في الوطن العربي، ويعتبر هذه المسألة «من أبرز الإشكالات التي تواجه قوى حركة التحرر الوطني العربي، قومياً ووطنياً».

ويميز في التيار الإسلامي بين نوعين من القوى «قوى أصيلة في المجتمع» و«الحركات أو المجموعات ذات الإرتباطات المشبوهة».

ويطرح صيغة للعلاقات مع القوى الأولى بشكل تحالف «يقوم على اساس التصدي للعدو القومي والصراع ضده». لكن هذا التحالف «مشروط بأن يقوم العمل المشترك على اساس ديمقراطي، بمعنى التفاعل مع المجتمع بديمقراطية، أي الإقرار بحرية العمل الفكري والسياسي والإجتماعي والإعلامي والتنظيمي».

ويقدم حبش رؤية جديدة لكيفية الصراع مع الإمبريالية: «ليس الإنتصار على أمريكا هو الشرط لتحقيق أهدافنا ولايمكن القول أننا لانستطيع أن ننتصر على إسرائيل إلا إذا انتصرنا على أمريكا».

وجواباً على السؤال الكبير: لماذا انتصرت الصهيونية؟ يحلل حبش أسباب وعوامل انتصار المشروع الصهيوني «في أن قيادته ادارت الصراع بصورة شمولية وعلى اساس استراتيجيات صراعية متقدمة.. وقامت بدورها ووظيفتها ارتباطاً بأهدافها من النقطة التي وصلت إليها أوروبا والدول الصناعية على صعيد التطور».

واعتمد المشروع الصهيوني «تركيم مكونات القوى الشاملة. وبهذا المعنى، تعتبر قوة إسرائيل العسكرية تتويجاً لمنظومة متكاملة من التقدم التعليمي والعلمي والسياسي والإجتماعي». وكان هذا مرتبطاً باعتماد «معايير إدارة سياسية في المجتمع تحفظ حيويته وترتقي بديمقراطيته الداخلية». كما تمثل «في صوغ معايير تتلاءم مع مصلحة المشروع العليا.. تتخطى الأفراد والأحزاب».

إضافة إلى أن الحركة الصهيونية نجحت «في استثمار ما هو متاح ومتوفر من إمكانات بأعلى درجة من الكثافة، وتقليل التبديد إلى أدنى مستوى». وانتهجت «القراءة العلمية لمعطيات الواقع في كل مرحلة من المراحل، وتحديد المهمات بالإستناد إلى ما هو قائم وممكن للإقتراب خطوة أو خطوات من أهداف المشروع».

ويطالب حبش بقراءة «ومراجعة أوسع واشمل» لإسرائيل وتجربتها، ويعتبر ذلك «شرط لازم للإنتصار». ويؤكد: «يجب أن ننتصر على المشروع الصهيوني، وسبب تركيزنا على هذا الأمر هو أنه قضية موضوعية»، ومن هنا «تأتي أهمية وعي وإدراك أن الصراع مع عدو كالصهيونية وإسرائيل هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة» وستكون هناك ممانعة فلسطينية وعربية لشروط الاستسلام للمشروع الصهيوني.

يتناول حبش قضية الوحدة العربية برؤية جديدة لها «فمع تعميق إيماني بضرورة وحدة الأمة العربية ككل وأهمية ذلك لتحقيق شروط تحرير فلسطين، لا أنظر إلى الوحدة اليوم كمجرد شعار، ولا كما تمت بين سورية ومصر، وإنما من خلال عملية التراكم والتكامل، ومن خلال الوحدات الأصغر: وحدة مصر والسودان، وحدة المغرب، وحدة دول الهلال الخصيب، وحدة دول الخليج».

أخيراً.. كيف يرى جورج حبش نفسه اليوم؟ يجيب: «أنا يساري الثقافة، والتراث الإسلامي جزء أصيل من بنيتي الفكرية والنفسية، معني بالاسلام بقدر أي حركة سياسية إسلامية. كما أن القومية العربية مكون أصيل من مكوناتي.. هكذا أنا، إنني في حال انسجام مع قوميتي العربية ومسيحيتي وثقافتي الإسلامية وماركسيتي التقدمية».

إن كتاب التجربة النضالية الفلسطينية، حوار شامل مع جورج حبش، كتاب يوضح مسار تطور الدكتور حبش خلال نصف القرن الماضي محاولاً استخلاص دروس مرحلة هامة من تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

ويستنتج قارئ هذا الحوار مجموعة الثوابت والتحولات الفكرية والسياسية في عقل رجل عاش خضم الأحداث التي واجهت الشعب الفلسطيني والأمة العربية خلال الخمسين عاماً الماضية. لذلك فإن الكتاب يشكل وثيقة هامة في تقييم مرحلة تحتاج إلى المزيد والمزيد من التقييم والمراجعة واستخلاص الدروس ■■

الثقافة العربية المعاصرة

جدل الهوية والاختلاف

د. أحمد برقاوي

أتساءل بداية ما الذي يجعل من الهوية والإختلاف في الثقافة العربية المعاصرة مشكلة قابلة للبحث والدرس؟

أطرح سؤالاً كهذا في الوقت الذي تتصف فيه كل ثقافات العالم بمثل هذه الظاهرة. ولاتبرز فيها جميعها هذه المشكلة. إني لأعتقد أن هذه المشكلة ما كانت لتبرز على هذا النحو الظاهر لولا الاحساس المتنامي للعرب بأن وحدتهم القومية ـ التي تبدو كمشروع معاق ـ لاتكتمل في صيغتها السياسية ـ إلا بانجاز وحدة ثقافية تأتي على تنوع هو في الظن عامل سلب لها.

فتوزع العرب إلى دول قطرية، وما ينتج عنه من اختلاف سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. ووجود أقليات إثنية يبرز وعيها الذاتي في لحظات ترهل الكفاح السياسي العربي وانشطار بعض المجتمعات العربية إلى ملل دينية تأخذ صيغة البنى المعندة ذات تعبيرات أيديولوجية، العلاقة مع الغرب المتقدم والتي تواجه يتحصن بالهوية الثقافية بدواعي أن هناك غزواً ثقافياً ينال من الثقافة القومية، والتناقض بين ثقافة تقليدية وثقافة حديثة، كل ذلك يقف وراء تحول الثقافة إلى مشكلة انتجت جملة من المفاهيم المتقابلة: الثقافة القطرية والثقافة القومية، الثقافة الأصلية والثقافة المعاصرة، الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، الإسلام والغرب، التراث والتجدد، الإستشراق والإستغراب الخ.

أما نحن فسندخل مدخلاً آخر في بحث هذه المشكلة.

مدخلنا يقوم على نقطة انطلاق أولى مفادها: أن وجود الثقافة سابق على هويتها أو ماهيتها. ولما كان وجود الثقافة أمراً تاريخياً فهوية الثقافة هي الأخرى تاريخية.

إذاً الهوية سيرورة لاتكف عن التعين، والنظر إلى الهوية الثقافية باقتلاعها من تاريخها فعل متناقض كلية مع منطق الثقافة ذاتها.

ولاشك أن الثقافة في لحظة ما هي هوية بوصفها بنية، ولكن إن هي إلا لحظة حتى تلك المجتمعات الراكدة تاريخياً لاتستطيع الإفلات من عملية تفتيت بنيتها الثقافية. والأمر أكثر سطوعاً من حيث التغير في المجتمعات الحيوية، التي لاتنفك تعيش تناقضاً متعدد الأوجه يعين على نحو مستمر حالها الثقافي.

إن ذلك لاينفي إطلاقاً استمرار صلاح مفهوم الثقافة القومية معرفياً، للتعبير عن خصائص ثقافة أمة محددة في زمن محدد من تطورها. ذلك: إن الثقافة القومية هي جملة من السمات النفسية ـ الروحية، والقيمية واللغوية، والأدبية يحضنها شعورٌ مشترك بالإنتماء يخلق الوعي بالتمايز يتكون تاريخياً.

تعريف كهذا لايشير إطلاقاً إلى هوية مطلقة نشأت لمرة واحدة وإلى الأبد.

ولكن الثابت في هذه السمات امران: اللغة والشعور المشترك بالإنتماء. كعنصرين لاينفصلان ويعطيان للهوية ديمومتها، رغم اغتنائها الدائم. فاللغة بدون شعور مشترك بالإنتماء ليست عنصراً أساسياً في الهوية والشعور بالإنتماء يضعف او يزول دون اللغة. مع أنه عنصر أقوى من عنصر اللغة. لأنه مرتبط بإرثٍ طويل من الذكريات وبالأصل تعززه بعض العادات والتقاليد.

استناداً إلى ما سبق: كيف ننظر إلى وجود الثقافة العربية من حيث هويتها واختلافها.

الثقافة العربية الراهنة ـ كأي ثقافة حيوية ـ ذات جانبين متداخلين نسبياً: جانب موضوعي يتكون من مجموعة القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الدينية تحدد على نحو عفوي انماط السلوك وتنتقل من جيل إلى آخر بشكل عفوي ـ إنها ثقافة غير موعى بها، تشكل طبيعة ثانية للإنسان.

وجانب ذاتي ـ أي صادرة عن ذات واعية مبدعة يتلقاه المجتمع عبر وسائل الإتصال المتعددة كالأدب والفن والإيديولوجيا والعلم الخ. ويحدث تأثيراً في الوعي ـ وهذا ما نطلق عليه الثقافة الموعى بها.

تتعرض الثقافة العربية في جانبها الموضوعي منذ عصر النهضة وحتى الآن لتغير عميق بدأ بطيئاً وصار متسارعاً وهو تغير لا علاقة للإرادة الواعية فيه مباشرة. وذلك بفعل عاملين اثنين:

أ ـ التطور الهائل في أسلوب الإنتاج وما ينشأ عنه من طبقات وفئات اجتماعية وخاصة بدخول التقنية الحديثة في الإنتاج، طبقات فئات تعينت مصالحها كقوى حديثة. أسهمت وتسهم في تفتيت البنى الاجتماعية التقليدية، كما في تفتيت عالم القيم، والنظرة إلى العالم، وعلاقات البشر ببعضهم البعض، وهذا بدوره ألقى بظله على الثقافة الذاتية المبدعة في مجالات الأدب والفلسفة والإيديولوجيا أي عالم الفكر بشكل عام.

ب ـ الإختراق المستمر للثقافة الأوروبية، التي تحولت بفعل عالمية الرأسمالية سواء أخذت الرأسمالية صيغة الإمبريالية أو صيغة العولمة ـ إلى ثقافة سائدة قادرة على الانتقال العفوي إلى الأطراف.

وهذا الإختراق ما كان ليتم إلا لأن العلاقات الرأسمالية ذاتها قد شرعت بالإنتصار في أغلب أقطار الوطن العربي.

لكن هذه العملية تمت وتتم على أنحاء مختلفة في كل قطر من أقطار الوطن العربي. وفي تعين هذه العملية وفق شروط كل قطر يبرز الاختلاف بما فيه الاختلاف الثقافي.

فبلد ـ كتونس مثلاً ـ خضعت بشكل مبكر للإستعمار الفرنسي، ونشأت فيها علاقات رأسمالية بفضل توظيف الرأسمال الاحتكاري في مرحلة مبكرة من القرن العشرين، وهذا ما ساعد على نشوء طبقة برجوازية تونسية متجانسة مع الرأسمالية الفرنسية.

وشهدت تونس كفاحاً وطنياً قادته النخبة من الفئات الوسطى وانجزته عام ١٩٥٦. ثم عملت هذه النخبة على تأسيس دولة حديثة ذات علاقات رأسمالية وتحديث على غرار أوربي.

عملية كهذه، شرعت في تحطيم مؤسسات المجتمع التقليدي بكل صعده ولاسيما الثقافية ـ المهيمنة منها. وهذا ما ولد أشكالاً من الوعي الإيديولوجي الجديد نمت في إطار مؤسسات حديثة الحزب، النقابة، الجامعة، المدرسة.

والآن يعيش ٥٠٪ من سكان تونس في المدينة، ولايتجاوز عدد البدو الرحل حتى عام ٨٣، ٣٠٠ ألف شخص.

وظلت الروابط الثقافية والإقتصادية بين تونس وفرنسا قوية فهناك آلاف التونسيين الذين يعملون في فرنسا ومازالوا مرتبطين بالوطن الأم.



واللغة الفرنسية لغة منتشرة، تصدر بها صحف يقرأها السكان الأصليون.

وهذا ما يعزز من اختراق الثقافة الفرنسية للثقافة العربية التونسية.

فيما بلدان الخليج العربي والسعودية، لم تنشأ فيها تراكم رأس المال إلا في مرحلة متأخرة جداً وذلك بفعل فائض الثروة الذي وفرته عائدات النفط، فتحولت القبيلة الحاكمة إلى طبقة تملك رؤوس أموال ضخمة، خلقت بدورها فئة كبيرة من الوكلاء للشركات الاحتكارية العالمية، ويزداد دخلها بفضل العمليات التجارية التي تقوم بين السوق المحلية والإنتاج الرأسمالي الغربي.

ولكن كل ذلك لم يفعل فعله العميق في بنية المجتمع الثقافية، إذ يشكل سكان المدن في السعودية مثلاً ١٥٪ فقط من عدد السكان ويصل فيها عدد البدو أكثر من نصف السكان، ويشكل شيوخ القبائل الأوساط الثرية.

ومازالت البنية النفسية للسكان تحتفظ بعناصر من ثقافة المجتمع القبلي، كاحتكار العمل اليدوي، وصلات قربى الدم العشائرية هي الصلات الأقوى.

ومازالت الدولة ذات طبيعة اتوقراطية ذات ايديولوجيا مغرقة في السلفية.

إن كل ذلك يتم في إطار عملية اختراق ثقافي أوروبي بطيء بفعل الدراسة في الخارج واستخدام وسائل التقنية الحديثة، وتعدد وسائل الإتصال.

إن هذا الاختلاف على مستوى تطور كل منطقة يحدد على نحو ما الاختلاف في مستوى الثقافة. بينما نرى في مصر وبلاد الشام وتونس والمغرب. الحضور الأقوى للثقافة الحديثة واختراق الثقافة الأوروبية يتم بوتائر سريعة، نجد أن بلدان الخليج والسعودية واليمن وعمان وموريتانيا مازالت الثقافة التقليدية المحلية هي السائدة.

وهذا لاينفي أن الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة كعالمين مختلفين تجدا حضوراً لهما في كلا النمطين.

وهذا ما يدعونا إلى القول: أن عملية رأسمالية المجتمعات العربية تسمح لنا بالحديث عن ثقافة مجتمع رأسمالي لاعن ثقافة رأسمالية سائدة.

وهذا يعني أننا في ثقافة المجتمع الرأسمالي العربي نجد ثقافات ما قبل رأسمالية تفعل فعلها إلى جانب الثقافة الرأسمالية، مع تفاوت في هذه الظاهرة بين هذا القطر أو ذاك.

اي لم تصل المجتمعات العربية حتى الآن إلى انتصار الثقافة الرأسمالية غير أن الميل هو نحو انتصار الثقافة الرأسمالية.

فمن شأن المجتمع الرأسمالي أن يزعزع الاندراج القبيلي - الديني في الجماعة وينمي فردية متحررة من العلاقات التقليدية والخضوع الإلزامي للقيم القديمة.

عملية كهذه تتم بصورة سريعة في مصر وبلاد الشام، فيما هي أبطأ في بلدان الخليج والسعودية.

وهذا هو الذي يدعونا إلى القول: أن المجتمع الرأسمالي لم ينتج حتى الآن الصورة الثقافية المطابقة له، ولكنه في طريقه إلى ذلك.

وإن طرح مسألة الهوية والإختلاف في الثقافة العربية المعاصرة في إطار تحليل كهذا، يجنبنا النظرة السكونية للمسألة.

فانطلاقاً من أطروحتنا أن العلاقات الرأسمالية هي التي تحدد مصير المنطقة، فإن الإختلاف يقل وعامل الهوية يزداد، بوصفها هوية.

ولكن المسالة في تحديد الهوية لاتعود إلى رأسملة المجتمعات العربية فحسب، وإنما إلى رأسملة بلاد تحوز على ثقافة مشتركة وشعور مشترك بالانتماء، يتنامى أكثر فأكثر في شروطه الجديدة. وإذا كان صحيحاً أن الرأسمالية في شروط العولمة الجديدة توحد العالم على نحو أكثر، وخاصة في مجالات الإقتصاد وعلى نحو كبير وفي مجال الثقافة على نحو أقل، لكنها أيّ العولمة لم تلغ التمايز بين الأمم والشعور بالإنتماء.

بل قل أن العرب في ظل العولمة يحصلون على شروط أفضل لوحدتهم الثقافية.

وقد يفترض البعض قائلاً إنها لمفارقة حقاً. فالعولمة تنتج الآن ثقافة ما فوق قومية. ولماذا هي في حال العرب احد عوامل انتاج ثقافة قومية.

الحق أن العرب يتوافرون بالأصل على مشترك ثقافي، وعوامل نبذ عديدة لهذا المشترك، أهمها حالة التجزئة السياسية وما يترتب عليها من أشكال تجزئة اقتصادية وثقافية، ومنع التواصل.

والعولمة التي وفرت شروط التواصل العالمي، أسهمت بدورها بكسر حالة الإنفصال السائدة وخاصة على مستوى الانفصال الثقافي.

فالتلفاز عربي اليوم، والكتاب عربي والإنتقال أفضل بما لايقاس، والهاتف دخل أداة يومية للإتصال، ناهيك عن عشرات الصحف والمجلات التي يتم تبادلها، وعشرات المؤتمرات المشتركة التي فضلاً عن توفير سبل اللقاء والحوار توفر ايضاً شعوراً مشتركاً بالمشكلات.

وكلما ازداد التواصل بأشكاله المتعددة اكتسبت الثقافة العربية شخصية، وخاصة عبر الثقافة الواعية، التي لاتنفك الآن تجعل من مبدعيها رموزاً ما فوق قطرية.

غير اننا نواجه في علاقة الثقافة الموضوعية والثقافة كفعل واعٍ ظاهرة طريفة، ألا وهي: تحول عناصر من الثقافة غير الموعى بها إلا ثقافة موعى بها وخاصة على صعيد القيم والدين. كيف تتم هذه العملية؟

قلنا أن الثقافة غير الموعى بها تتعرض لأسباب موضوعية داخلية وخارجية لعملية تغير حقيقية.

فالتقنية تخلق لأعمال ثقافة تنحو نحو تغيير العلاقة بين الانسان والطبيعة، وتتطلب حداً أدنى من التفكير العلمي الذي يتنامى في اطار علاقة الإنسان بالآلة ودرجة تعقدها الحاصل الآن.

وانجازات العلم قد أودت بأساطير ورؤى قديمة. باجابات الهم الاختياري مع أسئلة قديمة في علم الحياة أو الفيزياء أو الفلك الخ تحرر التفكير من الأوهام السابقة. ونكران صحتها امر يدعو إلى السخرية.

وازدهار المدينة وتوسعها، وانتصار الفردية في العمل وتغير مرجعية الولاء، يأتي على قيم لم تعد صالحة كمحددة للسلوك الفردي، فتشيع قيمه مجتمعاً رأسمالياً يقوم على المنفعة والفردية وتلبية الحاجات كما تشيع فيه قيمة الاحتجاج الإنساني.

والتعرف على منجزات الثقافة الغربية وخاصة المبدعة منها، العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، وأشكال الإبداع الفني والأدبي ليغني تجربة الوعي بالعالم.

ولما كان المجتمع أي مجتمع ينطوي دائماً على قوى محافظة، وعلى فئات ذات مصالح لاتتحقق إلا باستمرار القديم، فإن التغير الموضوعي يضعها وجهاً لوجه أمام مواجهة مباشرة أو غير مباشرة للجديد.

وليس أمام قوى كهذه إلا أن تنقل جزءاً من الثقافة من حقلها الموضوعي - وهي في عالمنا الثقافة الدينية - إلى حقل الثقافة الذاتية - الموعى بها، وتعيد صياغتها في قالب أيديولوجي خالص اساسه فكرة الحفاظ على الهوية التي تتعرض لمؤامرة الإبتلاع من ثقافة وافدة - وهي في حالنا الثقافة الغربية - وممثليها في الثقافة العربية كما يظن.

وهكذا تنتقل حركة التغير من حالة موضوعية إلى حقل الصراع الإيديولوجي. أي تنقل آلية التناقض بين ثقافة قديمة وثقافة جديدة من حقل العفوية إلى حقل تناقض فكري - ايديولوجي سياسي. بين أصحاب الهوية المغلقة وبين دعاة الهوية المفتوحة هذا ما عبرت عنه السبعينات بمفاهيم الأصالة والمعاصرة ونزعة التوفيق بينهما.

وليست القضية هنا بثقافية قحة، إنما الثقافة هي التعبير الظاهر واللباس المبرقع الذي تلبسه التناقضات الواقعية.

من هذه الزاوية يجب أن لاننظر إلى التناقض الثقافي الحاصل الآن بين دعاة الهوية المغلقة وأصحاب الهوية المفتوحة على أنه مظهر سلبي، أو أنه نكوص فقط بل هو تعبير عن حيوية المجتمع ذاته، وإن أخذ أشكالاً من الفن لدى بعض الجماعات المتطرفة.

وإذا جاز لي ان أتحدث عن مستقبل الثقافة العربية انطلاقاً من رؤية الهوية والإختلاف فإني لا أعتقد أنها تسير في طريق تكوين هوية منفتحة دائماً على الإختلاف. وليست النزعة الديمقراطية المنتشرة الآن إلا مظهراً من مظاهر انتصار الثقافة الجديدة التي تتجاوز ثنائيات العقل الميكانيكي المتطرف ■■

الفن، والتاريخ الفلسطيني
يحلّقان في فضاء "باب الشمس" للروائي إلياس خوري

عبد الكريم درويش

الرواية: باب الشمس

الكاتب: إلياس خوري

الناشر: دار الآداب/ بيروت ١٩٩٨

من يقرأ رواية «باب الشمس» للروائي والناقد «إلياس خوري» يدرك على الفور لماذا دمج صاحبها القول الروائي بالجغرافي والتاريخي، والبناء الفني بالإجتماعي والنفسي.

فنحن قلّ أن عرفنا، من قبل، فعلاً روائياً عربياً يطمح إلى ما هو أكبر منه، إلى حيث تصبح الرواية نظراً فلسفياً في الكون والإنسان. فـ «باب الشمس» رواية ترفض الأسر، ترفض أن تجعل من نفسها مجرّد خطاب روائي بحت، بحيث تصبح مأسورة لمقاسات وقوانين محددة سلفاً يفرضها هذا الضرب من الأدب. فالأدب عند «خوري»، يصبح أكثر سمواً وشمولاً، ليتحول الفعل الأدبي، ها هنا، إلى ما يشبه القدرة التي تقودنا، إلى حيث نكون وجهاً لوجه مع حقائقنا وأسرارنا ومصيرنا المحتوم. فليس للقراءة، أن تنقل حمولة أدبية وحسب، بل تفرض علينا أن نتوقف هنيهات، ونحن على تهيب، بإزاء الشمخة التي ينطوي عليها التاريخ الفلسطيني المضمر، الذي يهوّم في فضاء الرواية وبين أرجائها. ولئن كان هذا التاريخ يطفو على السطح، يُسفر عن وجهه بكثير من اللّمعان والشرقطة، إلا أنه لايُغيّب ما عداه، لم يكتب له أن يطمر اشياء أخرى تتصل بالرواية ونراها على شيء من السطوع. فإذا ثمة تاريخ يشمّر عن ساعديه، يعتلي المنبر، يرفع من عقيرته فنسمعه صدّاحاً، ذا رنةٍ، وقويّ النبرة، مشدود الوتر، إلا أنه لم يستطع أن يظفر بالمنصّة وحده، وإنما هناك الفن الذي لم يكن بأقل من التاريخ منعةً ومكنةً ورجولة.

كلاهما ـ التاريخ والأدب ـ يتآزران، يشدّد الواحد منهما عزيمة الآخر، كيما يخرج إلينا، بعد حين، عملٌ روائيٌ وزّع حصصاً متساوية بين التاريخ والأدب.. وعَدَل.

وفق هذا المعطى الذي تهيّأ، ننهدُ نحو قراءةٍ للرواية. وإذ نسعى فلا بد من القول ابتداءً، أن الفعل الروائي الذي فعله «الياس» كسح تلك المقولة الرافضة لأي ربطٍ فيما بين الأدب والواقع. فإذا كانت مثل هذه المقولة قد سعت، إلى تقطيع الأوصال بينهما، جاعلةً كلاً منهما يستقل بمنطقته ويسيج نفسه بشرنقة، فإنها ـ أي هذه المقولة ـ نرى إليها وهي تتدحرج وتلوذ بالفرار بفعل الربط المتقن بين الواقع والتاريخ وأداتهما (الرواية). يمكن أن نذهب إلى أبعد لنشاهد أنّ الآلية التي كتبت فيها هذه الرواية جعلت من الفعل الكتابي مركباً، غاية في التشابك والتعقيد، بحيث صعب علينا البت أو الفصل بين ما هو في باب الفن والأدب وبين ما ينتمي للواقع والتاريخ. والحال، فإن التماهي على اشدّه بين التاريخ وتعبيره الأدبي. ليس ثمة من حدودٍ فاصلة تجعل من القراءة تنشطر قراءتين: واحدة تتجه إلى المضمون وأخرى إلى الشكل، بل أن الشكل والمضمون، هنا، نجدهما وقد انصهرا في عروةٍ لاتنفصم.

و«باب الشمس» نثر تركيبي استطاعت أن تجمع أشكالاً عديدة: المقالة، الحكاية الروائية، أجزاء من السير الذاتية، الوقائع، الأخيولات، في كلٍ موحد. يقول «الياس» في الصفحة الأخيرة: [لم تكن هذه الرواية ممكنة لولا عشرات النساء والرجال في مخيمات برج البراجنة وشاتيلا ومار الياس وعين الحلوة، الذين فتحوا لي أبواب حكاياتهم، وأخذوني في رحلة إلى ذاكرتهم وأحلامهم]. وبذلك فإن «باب الشمس» أشبه بالموسيقى متعددة النغمات والأصوات. ولانغلو في القول بأنّ «خوري» نسيج وحده في هذا الجانب من الفعل الإبداعي. والعملية الروائية، مثلما نشاهدها هنا، كناية عن رؤيا ثقافية وادبية وفكرية وتاريخية تتم طِبْقَ أصول وقوانين وأعراف. من هنا الجهد الذي بذله «الياس» في انتقاء شخصياته (يونس، خليل، نهيلة، شمس، أم حسن، سامية، كاترين، جمال..) فهؤلاء، بالرغم من واقعيتهم المفرطة، ليسوا غير نماذج منتقاة بدقة ودراية. كل منهم يحمل تعبيراً بذاته، غير أنهم يجتمعون تحت سقف واحد كيما يشكلوا الكون الروائي بزواياه وأطيافه المتعددة. إنّ دخولنا إلى «باب الشمس» سوف يُرينا المدى الذي بلغته في الإنتقال بالبطل/ الفرد (يونس، خليل، أم حسن) من نمذجته الجامدة، غير المتحركة، إلى واقعيته التي تضج بالحياة والحركة. فالكاتب إذ استطاع أن يرتقي بفعله الإبداعي إلى منصةٍ فنيةٍ مرموقة، إلا أنه، مدّ يده إلى معجن الواقع ليستخرج المادة الخام التي تجعلنا بإزاء أشخاص من لحم ودم. [من أجل إنجاز الجانب التاريخي في الرّواية، عدت إلى مجموعة من النصوص التي أضاءت طريقي] ص٥٢٨. وبعيداً عن الإيديولوجيا التبشيرية الكريهة، فنحن أمام شخوص تطحنهم الثنائيات التناقضية: الروح/ الجسد، الدم الأموي/ الدم الأبوي، الملائكي/ الشيطاني، الطهارة/ النجاسة، والجرأة/ الخوف.. إنهم أشخاص يتوزعون همومنا، وتشعّ عيونهم بقلق على المصير الذي هو مصيرنا نحن. وزبدة القول، الرواية لا يمكن اعتبارها من بين النصوص الحائرة، بين أن تكون مرآة تصويرية لواقع فلسطيني معيش ومقهور، وبين أن تكون فراراً إلى المثال (الماهيّة الإيروسية) حيث تنعدم الأشياء وتصبح بلا نكهةٍ أو طعم. فهي تحمل مشروعها الأدبي/ الفكري الواضح. إذا عرفنا أنها تمت إلى فعل التنوير الذي لايقوم بغير إنسان ناهض. فالشخصيات التي نرى إليها وهي تغل بين صفحات الرواية تحمل منطقها ومشروعها الخاصين. كل ذلك ضمن خطة تهدف لجعل الرواية برمتها، تعبيراً عن وجود الإنسان الفلسطيني، الموزّع على خطوط اليمين واليسار والوسط، مغزاه، بقاؤه، قلقه على الأرض والوطن والمصير. وعلى هذا سوف نكون وجهاً لوجه مع شخصيات تنطق باسمنا وتحدث بحديث المواجع التي تثقل علينا، وتجعلنا غير قادرين على ان نُبصر ما يبصره الآخرون. إنّ فعل التبصر أو رؤية الحقائق ما يدعونا إليه أبطال «باب الشمس». ولا نملك إلا أن نعترف بأنهم استطاعوا أن يحركوا في الداخل منا مياهاً أَسِنَتْ واستنقعت وأصبحت تلوّث أجواءنا وتسمّم عقولنا.

لغة متمردة:

الكلام في «باب الشمس» شلالٌ دافقٌ مسترسلٌ. كأني بالروائي قد أدرك مسبقاً ما للكلمة غير المصطنعة من طعن في ظهر الفن. فالمفردة اللغوية، هنا، مشتقةٌ بشكل مغاير، منحوتة من صخر اللغة بإسفين فنان يعرف جيداً كيف يدور حول هذا الصخر، وفي أي جانب يغرز إسفينه، ويقطع، ويضع بين أيدينا مفردات تسيغها العين وتصل مجلوّة إلى العقل والقلب. فهو لا يأخذ اللغة على علاتها بل يُدخلها إلى مختبره ويخرجها إلينا بحلة، نخال لوهلةٍ أولى، أنها من خارج اللغة التي تلغو بها ألسنتنا وتصيح بها أقلامنا: [الآن

أتذكر الضوء متساقطاً في العناقيد، ولكن يومها، وبعد أن احترق المخيم بعناقيد الضوء، وأكلني الذباب في الشارع الرئيسي لشاتيلا، وعدت إلى المستشفى مليئاً برائحة الموت لم أحمل معي سوى ذاكرة الخوف. أنت تذكرني بالضوء، رغم أنك نصف ميّت، وجثث مذبحة شاتيلا تذكرني بالخوف، رغم أنها كانت تنحني فوق بعضها بعضاً كأنهم أحياء تجمّدوا في أماكنهم] ص٥٤. باتت اللغة، كمايمكن أن نعبر بمثابة تعبير نفسي عميق عن جوّانيات الناطقين بها: [لكن العتمة ليست سوداء وأنا أكتشف ألوان العتمة وأراها. أطفئ القنديل وأرى ألوان الظلام. فالظلام لا وجود له، إنه مزيج الألوان النائمة التي نكتشفها ببطء، وأنا الآن في البطء والإكتشاف] ص٦٨. ليس هذا وحسب، بل أن الوصف أو السرد الذي يمحضنا إياه الكاتب، ويبدو مثل دالية تعرّش على الصفحات وهي تحمل عناقيد بلورية مشتهاة.. هذا السرد ليس كما يتبدى لنا خلال القراءة الإستنساخية الأولى. فهو ليس وصفاً يتعاون المخيال مع اللغة على إنجابه، وإنما نوع من المسح السيكولوجي يجريه الكاتب على الأحداث والشخصيات: [في صنين فهمت أن المدى هو امتداد الإنسان، وأننا من دون هذه الإنحناءات التي صنعها الله، نموت، وتتحول أجسادنا توابيت] ص١٤٨. هكذا نرى المفردة في الإستشهادات، ليست لغوية صرفة، قدر ما هي أداة تميط اللثام عما في قعر النفس من اختلاجات وحشرجات مطموسة. نريد أيضاً، القول بأن الكلمة في الرواية هذه خلعت رداء النثر وتلفعت برداءٍ أكثر أبهة ونضارة. هو رداء الشعر الذي تتزيا به لغة «باب الشمس»: يصف خليل نهى قائلاً: [كان صوتها متلعثماً، تخترقه مساحات بيضاء، كأن الإنفعال بقّع كلامها بالصمت] ص ١٩١. ولنأخذ عينات أخرى:

- [كأن الإنسان حفر لنفسه قبراً في الهواء واندفن فيه] ص٣٩٤.
- [حين يتمزق الجسد يختفي الموت.. كأن الموت مسح عيوننا، فأصبحنا بلا ملامح] ص٣٦٩.
- [رأيت دنيا من جديد، كانت مجرد عينين معلقتين على وجه شاحب مستطيل، كأنهما سقطتا من بعيد، والتصقتا على ذلك الوجه الرملي] ص٢٤٩.

وإذا كان الشعر نوعاً من المحاكاة لما تنعجق به النفس البشرية، فإنه هنا، نوعٌ من المكاشفة الصوفية التي تكشف، من وجه أول، على الرعدات التي يحتفل بها الداخل من الكائن الإنساني. بمتشق الشعر، وفق ذلك، سلاحاً ماضياً، بتاراً، فيقحم به أعماق النفس ويحقق الفتح المبين. بكلمة أكثر إبانة، فإنه يحيل مفرداته المتألقة إلى مصطلحات تملك أن تنضم إلى القاموس الشعري/ النفسي. كيف لا، طالما أن «باب الشمس» تتحدث عن ذلك الجيل الفلسطيني الجائع الذي كان يهز شجر الزيتون لتساقط أرواح قتلاه؟! ومن ذا يستطيع أن يكشف عن ماورائيات رائحة الدم والأرض غير الشعر، إذ يملك ما لا يملكه غيره من أدوات نفتح بها مغاليق الدم وألغاز الأرض؟!

الذاكرة/ النسيان:

يقول خليل مخاطباً يونس في سباته:



[طبعاً نحن نقلد، ولكننا ننسى والنسيان نعمة، لولا النسيان لمتنا خوفاً وقهراً. الذاكرة يا سيدي، هي عملية تنظيم للنسيان، وما نفعله الآن، أنا وأنت، هو تنظيم نسياناتنا، نتحدث عن أشياء، وننسى اشياء أخرى، نتذكر كي ننسى، هذا هو جوهر اللعبة. ولكن إياك والموت الآن. يجب الإنتهاء من تنظيم نسيانك أولاً، كي أستطيع ان أتذكر فيما بعد] ص١٦٠. يتسم نثر الرواية بالمجابهة بين الخاص والعام. ولا نعني بذلك وقوع القصص امام خلفية سياسية، ولا وقوع الأحداث السياسية لتنتهك الحيوات الخاصة فحسب، بل نعني أيضاً أن «الياس» أظهر - بوعي أو بدون وعي - الأحداث السياسية محكومة بالقوانين نفسها التي تحكم الحيوات الخاصة. وبذلك كان نثر الرواية نوعاً من التحليل النفسي للسياسة. ويبدو أن ميتافيزيقا الإنسان واحدة في المجال الخاص أو العام. إنّ النسيان، هو المشكلة العظيمة في الحياة الخاصة للإنسان الفلسطيني: الموت بوصفه فقدان الذات. ولكن؟ ما هي الذات الفلسطينية؟ إنها خلاصة كل ما نتذكره لهذا فما يرعبنا في الموت ليس فقدان المستقبل، بل ضياع الماضي. النسيان الفلسطيني هو شكل من أشكال الموت، وهو حاضر في الحياة الفلسطينية بصورة كامنة. النسيان هو أيديولوجيا سياسية عظمى أيضاً. حينما تريد قوى أمريكية وصهيونية ورجعية عربية أن تحرم الشعب الفلسطيني وعيه الوطني والتاريخي، فإنها تستخدم نهج النسيان المنظم. هذا ما كان يحدث على ارض فلسطين. فبدل القرى المهدّمة زرع الصهاينة الصنوبر، وغرسوا أشجار السرو والنخيل وسط حقول الزيتون، وشقوا الطرق وبنوا المستوطنات. وغيروا معالم المدن، وحتى نبع الفوّارة. وهذا ما حصل في الأردن ومخيمات الشعب الفلسطيني في لبنان. إن الشعب الذي يفقد وعيه بماضيه يفقد نفسه تدريجياً، وبدل التمسك بحكايات الجدات وللأسف [نحن لن نقيم شيئاً، حتى مقبرة محترمة، ولا أقول نصباً، لألف وخمسمئة إنسان سقطوا في شاتيلا وصبرا، لم نبن. المقبرة الجماعية صارت ساحة يلعب فيها الأولاد كرة القدم] ص١٧٩. إنها فضيحة انثروبولوجية. هكذا فالوضع السياسي قد أوضح بشراسة الشكلة الميتافيزيقية العادية المتمثلة بالنسيان، وهي

المشكلة التي نواجهها باستمرار وفي كل يوم، دون أن ندري.

السياسة تنزع القناع عن ميتافيزيقا الحياة الخاصة، وهذه الأخيرة تنزع القناع عن ميتافيزيقا السياسة.

في نهاية الرواية يعود «يونس» أشبه بالطفل. هل هذا حلم، حكاية خرافية، أم قصة رمزية؟ القصة الرمزية هي أبعد ما تكون هنا عن «خوري» لأنه لم يخترعها لايضاح فرضية ما. نعتقد أن الأحداث ـ المتخيلة والواقعية ـ يجب أن تحمل دلالاتها بذاتها. طاردتنا هذه الصورة على الدوام، وفي إحدى مراحل حياتنا ظلّت تعاودنا في أحلامنا: شخص يجد نفسه في عالم الطفولة، ولا مهرب. فجأة فإن الطفولة ـ التي تغنينا بشعريتها وتعبدناها ـ تكشف عن نفسها في «باب الشمس» بوصفها رعباً كاملاً. بوصفها فخاً.

وأحد الأحداث الأساسية في الرواية ـ كما نوهنا ـ حكاية الصهيونية التي تحتل أرضاً وتحرم أصحابها حق الذاكرة، وتحاول أن تعيدهم إلى أمّة من الأطفال. ونعتقد، بالرغم من أن نهاية الرواية تحتمل أكثر من قراءة وتأويل، أن البطل الإيجابي في الرواية كان ذاكرة «خليل» التي استحضرت ما هو حارّ وطريّ وطازج من حكايات وأحاديث كان قد استودعه قسطاً منها «يونس» أصلاً.

المشاهد الجنسية:

في ايامنا هذه لم يعد الجنس موضوعاً محرماً، والإقتصار على الوصف العام، أو الإعترافات الجنسية اصبح مملاً بشكلٍ جلي. كم يبدو (لورنس) عتيقاً، أو حتى (هنري ميلر)، بفحش شعريتهما!. ومع ذلك فبعض المقاطع الجنسية التي كتبها «الياس» تركت علينا آثاراً لا تمحى. فهي نصوص ثقافية أكثر منها جنسية. إن كل شيء يتخلله هذه اللحظات المشهدية، من خلال الثنائيات: يونس/ نهيلة وشمس/ فواز و خليل/ كاترين و فوزية/ علي و ديمتري/ سليم/ الحاخام يعقوب و الشيخ هاشم الأخضر/ زوجة أحد مريديه، تقول «شمس» عن زوجها «فواز» [لم يكن يضاجعني إلا تحت دويّ القصف] ص٤٧٩.

و[فوزية التي مات زوجها في معركة جدّين، لم تتزوج إلا بعد عشرين عاماً، واكتشف علي كامل، زوجها الثاني انها كانت بكراً]. يتولد لدى القارئ إحساس أن مشهد الحب الجسدي يخلق ضوءاً حاداً يكشف بغتة عن جوهر الشخصيات ويختزل حالتها الحياتية.

المشهد الجنسي هنا هو بؤرة الموضوعات التي تغطيها الرواية وفيها تقع أكثر أسرارها عمقاً.

ولعل قدرة «خوري» على استنباط مواقف جنسية كوميدية ـ (حكاية أبو معروف والقطنة) ص ٩٢ ـ هي واحدة من وجوه جاذبيته. لقد استطاع ترك الأسئلة الفلسفية العميقة دون إجابات. إن تساؤلاته المتقدة تبقى متجذرة وتتغذى بحيوات الشخصيات التي يتعامل معها بطريقة منفتحة. لقد تمّ استحضار كل ذلك عبر أرق اللمسات وأكثرها رشاقة، من خلال علاقات الحب المشوّهة، والتركيب الثنائي الوجداني للمحبين المتقلبين، ومشاعر الغيرة المستنفذة، والإخضاع الجنسي المحكم، وتفاصيل ودقة الطباع الجنسية، وفكاهية الاستثارة اللا محدودة.

الزمن والرواة والأصوات:

تمتد الرواية من ١٩٤٨-١٩٩٦، وتتحرك ما بين الإرهاب الصهيوني واغتصاب فلسطين، والترحيل الجماعي القسري، وسفك دماء شعب أعزل من قبل (البالماخ) في أرضه بالذات ومحاولة دفنه تحت الركام وهو يحدّق في وجه العالم بنظرة شك عظيم. وبين الوصف الكئيب والمرير والسوداوي لحياة الشخوص وبين السخرية المرّة إزاء الصمت العربي (جيوش الإنقاذ) المطبق، والمظاهر المتناقضة والمصائر المكرورة للعائلات الفلسطينية المهاجرة، والمجازر التي تعرض لها الفلسطينيون في باقي الأقطار. لكن خلاصة كهذه تهدم الرواية، وتتجاوز الرؤية الفنية التي تتداخل فيها الأزمان وتتشابك اللحظات والصور، حتى تصبح في عدة أحيان استرجاعات بعيدة، حملت من تنهدات «الزمن الضائع» الكثير، لكنها تحولت إلى عوالم أزمنة، تتقاطع، حتى يصبح كل شيء صراعاً من أجل الحياة بمعانيها المختلفة، وحتى بكاء العجائز وصياحهن (أم حسن شاهينة) هو صورة أخرى للتمسك بالحياة: وفي ظل تداخلات، يضيع «الزمن المنطقي» عند القارئ، ويصبح اللاوعي من أحلام وهواجس واستبطان، ضرباً من هلوسة يشتبك فيها الماضي والحاضر، كما نلحظها عن الأسير «عدنان» العائد إلى بيروت، وعند الطفل «سليم» شاهد مجازر شاتيلا، وعند «صالح» الذي كانت الإنفجارات ترغم ذهنه المرهق استحضار بطولات وهمية تبدو على شفتيه خليطاً من كل شيء. يمكن أن يتبدى تمرد الرواية على منطقية الأمور من الأسلوب المبتكر الذي اعتمده «الياس» في إلقاء خطابه الروائي. إنه أسلوب انثيال الذكريات والتداعيات الحرّة الطليقة (الموجّهة من الفرد ـ البطل خليل إلى داخل نفسه وإلى الآخر)، إن هي إلاّ كرسي اعتراف نصبه الكاتب كيما يستنطق أبطاله وينتزع منهم اعترافات بالخطايا. ويمكن أن يتبدى أيضاً في تعدد الرواة كما هو معروف لدى نقاد الرواية ـ يعني إقراراً من قبل الروائي ـ بوجود التمايزات الفردية والأهواء الشخصية، كما يعني احترامه لوجهات نظر الآخرين، وخصوصياتهم، الأمر الذي يعني تجنبه لـ «ديكتاتورية» الصوت الثالث، أو تدخلاته المباشرة، أو لنزعة الحكم الكيفي والمجاني على حساب العمل والقارئ.

وعلى مدى الخمسمئة صفحة يتعدد الرواة (أم حسن خليل، يونس، شاهينة، نهيلة، أبو حسن، سميح..) كما أن الروائي ابدى وعياً بالمحنة المترتبة على الزمن التاريخي، وتبعاته في العمل الروائي. فالرتابة محنة إن لم تتدخل المغامرات. وهو لهذا، أوجد جواً من الترقب، مرده التساؤلات الداخلية لخليل، ولأم حسن، وشاهينه، ونهيلة.. وهكذا ضاعت الرتابة بحكم التشويش، أو الإضطراب، والذي يعتبره «تودوروف» سرّ السرد القصصي.

كما أن اعتماد «الياس» عنصري القلق والإضطراب (تعدّد الأصوات)، يعني تكثيف أجواء الترقب، بما تعنيه هذه أيضاً من كشوف لأسرار غامضة، هي في واقعها البعد الآخر للزمن، أي للحياة. فالترقب، أثير سخرية، بقصد هدم فرضيات المسلمات الميكانية، والمادية التي تهمل مستويات اللاوعي تارة والروحانية تارة أخرى، كأبعاد لامرئية للزمن، ظهرت في سلسلة من الإنفلاتات عبر الكحول والكهولة والرعب والهلوسة والحلم والكابوس.

هل الرواية تشاؤمية: كانت بعض ردود فعل القراء والنقاد أنها تشاؤمية. لقد ضجرنا من كلمات التشاؤم والتفاؤل. الرواية ليست توكيداً لشيء. الرواية تبحث وتطرح أسئلة، وتوضف باحكام وجود، ولا تصدر أحكاماً قيمة. لسنا ندري أي من الشخوص الروائية على حق، وأيهم على باطل. هناك قصص وحكايات متخيلة وواقعية طيلة السرد الروائي، و«الياس» يواجه الواحدة بالأخرى، وبهذه الوسيلة يطرح أسئلته. ينطلق غباء بعض الروائيين من كونهم، يمتلكون أجوبة لكل شيء. وتأتي حكمة رواية «باب الشمس» من احتوائها على سؤال لكل شيء. حين خرج «دون كيشوت» إلى العالم، تحول هذا العالم إلى سؤال أمام عينيه. وذلك هو الإرث الذي تركته أول رواية أوربية إلى كل التاريخ الروائي اللاحق. الروائي يعلّم القارئ ليفهم العالم بوصفه سؤالاً. ثمة حكمة وتسامح في نهج «الياس خوري». وفي عالم مبني على القناعات المقدسة، القارّة والراسخة تموت الرواية. العالم الكلياني هو عالم الأجوبة لا الأسئلة. وفيه ليس للرواية مكان. على كل حال، يبدو لنا أن كثيراً من الروائيين يفضلون إصدار الأحكام على الفهم، يجيبون بدل أن يسألوا، حتى يكاد صوت الرواية أن يختفي بين زعيق سخافات القناعات البشرية■■

الغائب الحاضر: وقفة مع مغني الشعب.. إمام عيسى

د. أشرف الصباغ

دور يا كلام على كيفك دور
خلي بلدنا تعوم ف النور
إرمي الكلمة في بطن الضلمة
تحبل سلمى وتولد نور
عم إمام عنده كلام
ومسوح ف بلاد الناس
من شوق نوله يغزل قوله
ويغني مرفوع الراس..

وُلِدَ إمام عيسى في ٢ يوليو عام ١٩١٨م ببلدة أبي النمرس بمحافظة الجيزة، قبل رحيل خالد الذكر سيد درويش بخمس سنوات وشهرين وثلاثة عشر يوماً، أي في ١٥ سبتمبر عام ١٩٢٣م. وعليه فهناك عدة تساؤلات تطرح نفسها من قبيل التأمل وليس التداعي: هل تقاطع البدايات والنهايات يمكنه أن يوحي بشيء ما؟ هل انتظر سيد درويش شيئاً ما، أو أحداً ما ليسلمه العهد والأمانة؟ أم أن الذين «تخلصوا» من سيد درويش لم يدركوا مغزى التعاويذ المصرية؟ لم يدركوا معنى الكلمة والولادة في الأساطير المصرية القديمة، لم يدركوا دلالة «الكلمة» وأبعادها في الكتب الدينية المختلفة، لم يفهموا مغزاها في الممارسات الطقوسية والأسطورية ليس فقط لدى المصريين، وإنما لدى كل شعوب الأرض قديماً وحديثاً؟!.

إن التعويذة/ الأسطورة التي أنجبت حورس من بطن إيزيس ترددت فيما بعد ببضعة آلاف من السنين، وعلى لسان مَنْ؟ على لسان إمام عيسى الذي لحنها وغناها بكل ما تحمل من دلالات ومعان وتداعيات تراثية. في الجزء المقتطع من القصيدة الشعرية والذي بدأنا به نقرأ كلمات منسوجة بعناية شديدة كما يبدو، وربما لم تُنسج أو تُغزل أو يكن هنالك من الأساس أية نية لذلك، ولكنها في كل الأحوال ليست تلقائية - كما يحلو للبعض إطلاق صفة التلقائية على شاعر أو ملحن أو مغنٍ - مهما حمل هذا الوصف من دلالات ومعان و«حسن نية». ذلك لأن الكلمات محملة بتراث طويل ممتد ضارب بجذوره في الوجدان الذاتي - الجماعي، ويشكل في ذات الوقت قيماً فنية ذاتية في الذات الجماعية تستخدم في الأمثال الشعبية والحكايات والحواديث: «الكلمة.. بطن... تحبل.. تولد»، ثم «كلام.. شوق.. نول.. يغزل.. قول.. يغني». ألا تذكرنا هذه الكلمات بالتراكيب اللفظية في الأساطير المصرية القديمة؟ وفي حواديث المساء في القرى؟ هذا على مستوى النص الشعري «الفصيح» تماماً، والمرتكز على أرضية تراثية ضخمة وثرية. ومع ذلك فالكلمات في النص الشعري - على الورق - لها دلالاتها وامتداداتها اللانهائية في الماضي السحيق والمستقبل البعيد لأنها تحمل أقدم العلاقات والنشاطات البشرية وأقدسها منذ بداية البدايات «الكلام - الجماع - الحبل - الولادة - الشوق - القول - الغناء». إذن فماذا يلزمنا لصهر تلك الكلمات - المقدسات وصياغتها في تحول نوعي هائل يفجرها ويبعث بمكنوناتها لتتفاعل مع الوجدان الجماعي ثم تعيد دورتها - نوعياً - مرة ومرات؟ إنه فقط الغناء: أداة هذا الشعب في التفكير، ونشاطه الإنساني /الوجداني/ الذهني للتعبير عن أحلامه وطموحاته، عن أحاسيسه وآلامه، وربما أوجاعه وشكواه. ولكن ألا يلزم لذلك لحن يحمل أدوات تراثية نابعة من نفس الوجدان الذي خلق الكلمات، أو من نسيج الكلمات ولكن بأدوات أخرى؟ فماذا فعل «عم» إمام لصياغة هذه الكلمات، ليحولها من أسطوريتها وقداستها إلى فعل يومي عادي ومألوف وطبيعي يشكل الوجدان العام ويتفاعل معه؟.

لقد أدرك سيد درويش بعبقرية فذة فكرة أن التعبير الموسيقي لا يكون صادقاً وكاملاً إلا إذا انطوى التأليف الموسيقي على أبعاد ثلاثة بصرف النظر عما إذا كان آلياً أو غنائياً:

١ - البعد النغمي - المسار النغمي

٢ - البعد الإيقاعي - الوحدة الزمنية وقيمتها من حيث النبر.

٣ - بعد الانسجام والتوافق النغمي المسموع.

من البعدين الأول والثاني تتكون الألحان الأفقية المُسطحة. أما البعد الثالث فهو الذي يُعَمّق ويجسد تلك الألحان الأفقية، ويحدث ذلك غالبا في شكل مركبات/ تآلفات رأسية، وهو ما يسمى بالهارموني. ومن الممكن أن يأتي البعد الثالث - المُعَمّق والمجسد للألحان الأفقية - على شكل ألحان أفقية أخرى تتباين لحنياً، وتتردد وترتبط هارمونياً مع الألحان الأفقية الأصلية، وهو ما يسمى بالكوانترابنط. وعموماً لن نتوغل في دور البعد الثالث سواء كان هارمونياً أو كوانترابنطيا في تعدد الأصوات والبوليفونية. وما يهمنا هنا أن سيد درويش من خلال تجربته تمكن من التوصل إلى ذلك، ومن ثم لعب دوره الرائد في تأسيس نقلة نوعية جبارة في الموسيقى العربية. أما الشيخ إمام عيسى فقد ارتكز بطبيعة الحال إلى القاعدة الدرويشية لينطلق إلى أفق أرحب (لن يحسم هذا الرأي إلا جمع تراث الشيخ إمام عيسى وتحليله تحليلاً علمياً) حيث تمكن من صياغة معادلة تكاملية بين الكلمة واللحن والأداء. وهذه معادلة تكاملية كلاسيكية بالمعنى الرياضي، أي التكامل على ثلاثة أبعاد: الكلمة واللحن والأداء. وقد توصل إمام عيسى إلى صياغة هذه المعادلة الصعبة بعد انقطاع وتراجع وهبوط منذ وفاة سيد درويش وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، أو بالأحرى عندما تم تجميع تراث سيد درويش بعد قيام الثورة بخمسة عشر عاماً - أي بعد النكسة. وإمعاناً من إمام عيسى في تأصيل معادلته وترسيخها، فقد قام بإضافة بعد رابع - الزمن. وبذلك تكون المعادلة التكاملية الرياضية قد اكتملت لتصبح معادلة تكاملية حديثة بمتغيرات أربعة، ولتتشكل أمامنا لوحة فنية موسيقية كاملة بعناصر أربعة: كلمة - لحن - أداء - زمن. ولكن أي زمن؟ هل هو زمن المغني؟ أم الزمن الممتد منذ البدايات الأولى؟ أم تلك الفترة الزمنية التي تقاطع فيها هذان الزمنان مع زمن الأحداث التي عاشها المغني/ المؤلف نفسه؟ وربما هو ذلك الزمن الذي يفعل فعله في المقدس ليجعله أرضياً وعادياً وحميماً، ولكن مع ذلك سرمدياً؟ هذه التساؤلات ليست بالطبع مجرد تداعيات، ولكنها في صلب العملية الإبداعية الموسيقية وعلى نحو علمي، إذ أن تغلغل الأبعاد اللحنية - وخاصة البعد الثالث - في الماضي والحاضر والمستقبل هو في حد ذاته تعبير زمني علمي بالمفهوم الفيزيائي الحديث جداً (وذلك بداية من مفاهيم الميكانيكا الكمية في الثلاثينات ثم النظرية النسبية وانتهاء بما يسمى بالزمن الافتراضي واختراق حاجز الزمن المستند إلى اكتشاف جسيمات أولية في غاية الأهمية غير الفوتون) يمكنه أن ينتج شيئاً يسمى بأصالة اللحن وصدق التعبير، وهو ما يمكن الارتكاز عليه لإنتاج دراما موسيقية، بل وتوزيع تلك الصياغات في أشكال موسيقية حديثة، أو ببساطة تشكيل مدرسة موسيقية خاصة بنا تستند إلى المنجز العلمي، الفني الحديث. وإذا كان سيد درويش قد أدرك بعبقرية فذة العلاقة بين اللحن والمقطع الشعري موسيقياً، ومن ثم برزت جهوده في تأسيس ما يسمى بالقصيدة أو صورها على المقامات العربية، فالشيخ إمام عيسى قد قام على المستوى التقني بتطوير ذلك إذ أن تجربته قد اشتملت على بعد فني/ تقني أصبح بفعل الزمن والجهد متقدماً نسبياً وذلك على مستوى الصياغة

الشعرية والجملة الموسيقية بكل ما تحمله من شحنات هائلة بداية من تلحين الكلمات والجمل الموسيقية البسيطة وحتى التراكيب المعقدة للجمل الموسيقية. هذا بالطبع إلى جانب أن الشيخ إمام لم يلجأ إطلاقاً في أدائه إلى حلاوة الصوت أو التداعي والحزن، بل اعتمد على خشونة الصوت وقوته العذبة الصافية. وإذا كان هناك ندب وتعديد ـ من حيث المقامات انعكس بدوره على الأداء ـ في أعمال الشيخ إمام عيسى، فهي لم تتأت من الرغبة في اللعب على وجدان المستمع/ المتلقي ومشاعره، بل هي متأتية بالدرجة الأولى من وجودها في التراث على مستوى الكلمة والمقام الموسيقي وطبيعة كل من المبدع والمتلقي، ومن ثم في الوجدان الجماعي الأمر الذي أدى بالشيخ إمام إلى عدم الاستغناء عنها، وإنما دفعه إلى التعامل معها وإدارتها بذكاء يعلن عن موهبة خلاقة وقدرة عظيمة على التعامل مع المقامات العربية، وهو ما أطلقنا عليه منذ قليل «المستوى التقني». وهو نفس الشيء الذي كان يجعله يخرج من مقام «صبا» ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ومن الحزن والغم والعذابات الذاتية إلى القوة والرفض، وكثيراً ما قام بالتنويع (لحناً وأداء) على المقام الواحد منتقلاً في جملة شعرية/ موسيقية واحدة من الحزن إلى القوة والثورة إلى السخرية والتهكم، بل وأحياناً إلى التنكيت، وكأنه ببساطة يغني أفكار المتلقي ويصيغها من جديد بلغة مشتركة تعبر وتشكل في آن واحد عن أحلامه وطموحاته، ومن أجل ذلك تحرك على عدة محاور هامة تتلخص في:

١ ـ تعامل مع الموسيقى من موقع المؤلف الموسيقي ولم يصنع جملاً موسيقية لقصائد شعرية بالمعنى السائد والمبتذل، والمقصود هنا أنه إلى جانب كونه مؤلفاً موسيقياً، قام بطبيعة الحال بتأليف موسيقى لقصائد شعرية ولكنه توخى فيها الالتزام بمشروعه الموسيقي والحفاظ على العناصر الأساسية للصورة الشعرية/ الموسيقية.

٢ ـ صاغ عالماً صوتياً تَشَكَّل من بعدين: موسيقي وغنائي انبثقت منهما وحدة فنية متكاملة لها خصوصيتها التي يمكن أن تصبح قاعدة ارتكاز لتجارب أرقى تقنياً.

(٢)

لا شك أن ثورة يوليو ١٩٥٢م قد جاءت بمبادئ وطنية انعكست في مجملها، وفي حدود معينة، على جميع جوانب الحياة والأنشطة آنذاك، وبالتالي على الفن بشكل عام الأمر الذي جعل الغالبية العظمى تلتف حولها، ويقف كل بأدائه إلى جوارها. ومن هنا فقد طرحت الثورة خطاباً اجتماعياً /سياسياً/ وطنياً مغايراً اقترن في ذات الوقت بمشروع قومي/ وطني، ورافق كل ذلك خطاباً شعرياً/ موسيقياً جديداً. بذلك تكاثفت



الجهود ـ نظرياً ـ على العودة إلى الأمام، أي على طريق البحث والتنقيب وإحياء التراث بعد اختفاء المبادرة الوطنية منذ وفاة سيد درويش. ولكن النية/ المبادرة الوطنية النظرية وحدها لا تكفي، إذ تم استخدام تراث سيد درويش بشكل أحادي يخدم مجموعة من الأهداف الأولية التي يجب أن تتطور في المستقبل (مثل الأهداف والمبادئ السياسية التي طرحتها الثورة ولم تتحقق بشكل كامل نظراً لأسباب أخرى). وقد ورد على لسان وزير الثقافة الأسبق الدكتور ثروت عكاشة: «... كان سيد درويش نتاجاً عبقرياً ليقظة الشعب العربي في مصر عام ١٩١٩م»، ومن الواضح بطبيعة الحال أن العبارة تنطوي على بُعد سياسي كتوجه أو كخطاب للسلطة آنذاك حيث يتم الربط بين سيد درويش وثورة ١٩١٩م بشكل قسري دون مراعاة الجوانب الأخرى التي تشتمل عليها تلك العلاقة التي هي أكبر من مجرد علاقة بين فنان الشعب وثورة لا أحد ينكر أهميتها. وبالتالي عندما يتم اجتزاء العلاقات، ومحاولات لربط القسري الظرفي المشروط بين أحداث من أجل استثمارها في قضايا ربما تكون مرحلية دون الالتفات إلى توسيع أبعاد تلك العلاقات وتعميقها، يمكنه أن يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى كارثة. فعندما اختفت المبادرة الوطنية لمدة ٢٩م ـ منذ وفاة خالد الذكر وقيام الثورة ـ حدثت فترة انقطاع إلا من محاولات فردية متواضعة للغاية الأمر الذي أدى إلى ضياع جزء كبير من تراث سيد درويش، ونؤكد هنا أن الموضوع هو ضياع وفقدان لأجزاء كثيرة من تراث خالد الذكر، وليس انهيار مشروع سيد درويش كما يحلو للبعض أن يسميه. وقد أدى ذلك إلى استخدام ما تبقى من هذا التراث في مآرب أخرى شبيهة بالمؤامرة، ومن ثم تراجعت الموسيقى إلى ما قبل الدور الفعّال الذي بدأه سيد درويش. وقد حاولت الثورة أن تتعامل مع هذا التراث في إطار خطابها القومي/ الوطني المطروح، إلا أن التعامل جاء نظرياً محضاً بارتكازه ليس فقط على التجربة الأصلية وما نتج عنها من محاولات فردية، وإنما باستخدام الانحرافات والتحريفات التي بدت مستندة إلى تراث سيد درويش، وبالتالي ظهرت الأغاني التراثية «السياحية» والعاطفية والثورية، والأغاني التي تبجل الفرد وتؤلهه والتي كانت في مجملها مرتبطة بألحان بسيطة سطحية. خلاصة القول أن الإنتلجنسيا الفنية (وهي التي يُطلق عليها في الأدبيات الإنتلجنسيا المأجورة رغم عدم اتفاقنا كلياً مع هذا التعميم) قد انحازت بكل قواها إلى الثورة الجديدة وخطابها الفني «الثوري»، وبالتالي تبنت وجهات نظر النظام الحاكم، وتحولت الأغاني الشعبية والجماعية بألحانها وبطابعها الدرويشي إلى أغان وطنية يغلب عليها الطابع الدعائي وتمجيد الفرد. وجاءت نكسة ١٩٦٧م لتكشف العورات، وتشكل ضربة قاضية لكل ما مضى من توجهات سياسية واجتماعية وفنية. وأفاق الجميع على خواء الشعارات الوطنية، واكتشفوا أن الموضوع كان مجرد حالة ثورية حماسية أدت في مجملها إلى نكسة مروعة ليس فقط للنظام الحاكم والجيش العسكري، وإنما إلى هزيمة الحلم الكبير، والشعار الاجتماعي/ الوطني، والنغمة الموسيقية التي ارتبطت إيما ارتباط بالأغاني المكتوبة خصيصاً للنظام ورموزه، أو لما كان يسود تكريسه من مشاعر وأحاسيس وأفكار. من هنا أطلق البعض على ظهور الشيخ إمام عيسى أوصافاً في غاية الغرابة: ظاهرة إمام/ نجم، ظاهرة الأغاني السياسية، الأغاني الثورية، بل وتم تصنيفها على أنها ظاهرة مرتبطة بالنكسة، أو وليدة الهزيمة والانهيار متناسين أن الشيخ إمام عيسى جاء إلى القاهرة وبدأ مشواره الفني عام ١٩٦٢م، وتتلمذ على الشيخ درويش الحريري، ودرس أصول الموشح الأندلسي، والتقى بالشيخ زكريا أحمد ومحمود صبح والشيخ علي محمود، وارتكز قبل كل شيء على تراث سيد درويش. وبدأ أيضاً خطابه الموسيقي المغاير لخطاب السلطة في الستينات قبل نكسة ١٩٦٧م. أي أن إمام عيسى لم يولد (كظاهرة مع نجم) من رحم الهزيمة، وإنما ولد قبلها مثلما ولد سيد درويش فنياً قبل ثورة ١٩١٩م. أما البروز أو الانتشار فهذا موضوع آخر له شروطه وظروفه ومهامه. وقد برزت أغاني إمام عيسى، ربما، من جراء التناقض الحاد الذي تولد بسبب الهزيمة حيث حاول النظام آنذاك أن يمارس لعبة تغييب الوعي مستخدماً نفس الآليات التي استخدمها في بداية الثورة من أجل إعادة الوعي، فهجمت الأغاني العاطفية المبتذلة، والأغاني الشعبية «السياحية» الساذجة والتافهة، وبسبب هذا التناقض تحديداً انتشرت أغاني إمام عيسى من جراء الرغبة المضادة لرغبة السلطة، وبخطاب مضاد أيضاً لخطابها وخصوصاً بعد الهزيمة. وللأمانة فقد كانت تلك التجربة، وذاك الخطاب موجودين في مسيرة إمام عيسى قبل الهزيمة، وذلك من منطلق الإرادة المضادة لانحراف خطاب النظام الحاكم الذي بدأت تناقضاته الداخلية تقربه من حتفه. أما الأمر

الثاني والهام في ترسيخ أكذوبة إمام/ نجم، فهو انهزام وخيبة أمل المثقفين بشكل عام، والمثقفين اليساريين على وجه الخصوص، وبحثهم عن وسائل للتماسك وراحة الضمير. من هنا ظهر وصف أو مسمى إمام/ نجم بحسن نية ونتيجة لانكسار وتردي حقيقيين لدى المثقفين متناسين أن إمام عيسى قد تعامل مع الشعراء المصريين والعرب مثل فؤاد قاعود وفدوى طوقان وزكي عمر وسميح القاسم وزين العابدين فؤاد وتوفيق زياد ونجيب شهاب الدين وأحمد نجم وفؤاد حداد وعفاف العقاد وعبد الرحمن الأبنودي وسيد حجاب، وشبان تونسيين، وتعامل مع التراث العربي، والشعبي، والعربي في الأندلس.

إن تجربة إمام/ نجم واحدة ضمن تجارب عديدة، ولكن الاندفاع الشرس للمثقفين اليساريين من جراء انهيار الحلم الكبير، وبهدف إيذاء الذات لم يعطهم الفرصة لالتقاط الأنفاس ومراجعة المصطلحات. كانوا في أمسّ الحاجة إلى بديل سريع لاستعادة التوازن على الأقل، وبالتالي شكلوا عبئاً ثقيلاً وخطيراً على التجربة الفنية للشيخ إمام عيسى. وهذا بالطبع أحد الأسباب الهامة التي ساهمت في عزل التجربة عن التجربة الفنية في عمومها آنذاك وبعد ذلك أيضاً. هذا إلى جانب حصار السلطة السياسية وإغلاق أجهزة إعلامها أمام التجربة، بل ومصادرة حتى الأشرطة البسيطة التي كانت تُسَجّل في محاولات فردية للحفظ على تراث إمام عيسى. لقد كانت السلطة سواء في الستينات أو السبعينات، وحتى في الثمانينات على استعداد لتبني التجربة وفتح الأبواب أمامها، ولكن بشروطها في الأمر الذي كان يمكنه أن يفرغها من أهم عناصرها التي تشكل جوهرها الأصلي. وفي هذا الإطار لا يمكننا تجاهل أو إغماض العيون عن تسلط الحركة اليسارية المصرية على التجربة ومحاولة الاستيلاء عليها أو الانتساب إليها. ومع ذلك فهذا لم يكن خطأ قاتلاً بحكم ظروف كثيرة (ففي كل الأحوال يعود الفضل في اكتشاف إمام وتقديمه إلى جماهير الشعب البسيطة والمثقفين على حد سواء إلى الحركة اليسارية المصرية والمثقفين اليساريين تحديداً، ولولا ذلك لظل إمام عيسى مقرئاً بسيطاً للقرآن الكريم في المساجد والموالد والأعياد)، ولكن كارثة الصراع الداخلي للحركة اليسارية والوطنية بشكل عام هو الذي لعب الدور الأساسي في ذلك الحصار الذي يشبه الخنق. مما زاد من بعد التجربة عن وسائل الإعلام حيث تم استخدامها بشكل ضيق ومحدود في نشاطات متفرقة لكل فصيل على حدة الأمر الذي كان يدفع إمام نفسه إلى رفض التعامل مع أجهزة الإعلام. هذا إلى جانب أن التجربة قد تم تصنيفها في المرحلة الناصرية، وبالتالي دخلت إلى المرحلة الساداتية جاهزة للرفض ومصبوغة بعلو الصوت والسب والضجيج والسفاهة (هذا طبعاً من وجهة نظر مثقفي السلطة الجديدة، والإنتلجنسيا الصاعدة، ناهيك عن الخطأ الفادح لمثقفي الستينيات في إطلاقهم الأوصاف والمصطلحات التي ذكرناها آنفاً). واستمرت السلطة في السبعينيات في ترصد التجربة وإجهاضها أولاً بأول الأمر الذي أدى إلى التعامل مع فن إمام عيسى بدرجة لا تقل في خطورتها وتحريمها عن التعامل مع الممنوعات، في نفس الوقت الذي ظهرت فيه وانتشرت أغانٍ وأشعار وألحان ما أنزل الله بها من سلطان! والأدهى والأمر أن أجهزة إعلام قد روجت لها بمساعدة الإنتلجنسيا المأجورة في ظل الانحطاط العام والكلي الذي تزامن مع حملة ضخمة لترويج المخدرات وبشكل لم يكن له مثيل في أية فترة من تاريخ مصر (وفي ظل حكومة وطنية!).

هنا يقفز سؤال آخر متعدد الأوجه والنوايا، وإذا كان يبدو أنه مرتبط بما يسمى ظاهرة إمام/ نجم، فهو مرتبط أيضاً بفكرة سيئة النية، ألا وهي ربط إمام بنجم وتكريس، بل وتأصيل مفهوم أنها مجرد علاقة عابرة ومحدودة بحكم الظرف السياسي وظروف أخرى منها السكن وإحالة كل ذلك إلى تثبيت أن تجربة الشيخ إمام عيسى قد أجهضت وذهبت إلى حال سبيلها مثلما قيل أن مشروع سيد درويش قد انهار، على الرغم من أن الواقع يقول عكس ذلك بالنسبة للتجربتين ولتجارب أخرى ربما يتسع الوقت بعد ذلك لمعالجتها. إذن.. هل كان ظهور الشيخ إمام عيسى في هذه التجربة ضرورياً وهاماً؟ وإذا لم يظهر إمام عيسى في تلك التجربة، فهل كان من الممكن أن يظهر أي إمام آخر- أقصد أي شخص آخر؟ بالطبع نرى أن السؤال الثاني هو إجابة على السؤال الأول. نعم.. كان من الضروري واللازم أن يظهر إمام. وإن لم يظهر، فقد كان من الضروري أن يظهر أي شخص آخر. ومن ثم يعود السؤال ليبرز على نحو مغاير: إذن لماذا ظهر إمام عيسى تحديداً؟ وهنا نجيب ببساطة: مثلما ظهر سيد درويش. وإذا نحينا جانباً تلك الأوصاف العاطفية الجميلة مثل وصف «بطل» - لأنني أرى أنه مجرد وصف أكثر منه لقب سنجد أن كلاً من سيد درويش وإمام عيسى قد ظهر في زمنه وفي ظروفه، بمعنى أن أياً منهما لم يأت مبكراً أو متأخراً. وبالتالي كان ظهور سيد درويش في ظل شروط محددة قد أملى عليه مهام محددة في إطار اختياراته. ومن ثم تجاوزت لديه الأغاني الوطنية والشعرية، والطقاطيق الخفيفة الساخرة، وأحياناً الجنسية، وتجلت قدرته على مزج الألحان النابعة من التراث بالألحان الساخرة والمبكية، ومع ذلك فقد أدلى بدلوه ونفذ نقلته النوعية العظيمة في الموسيقى العربية وتمكن من حل المعادلة الصعبة التي تجمع بين الهم الاجتماعي/ الوطني وبين الهم الفني/ الحضاري وذلك بلجوئه في نهاية الأمر إلى الدراما الموسيقية، مع الأخذ في الاعتبار أن سيد درويش عندما كان يتحرك بين مصر والشام، وبين الإسكندرية والقاهرة، إنما كان يتحرك في أرض واحدة وبلد واحد تحت الوصاية العثمانية والاحتلال الأجنبي سواء كان بريطانيا أو فرنسا. هذا إلى جانب أن قضية التخلص من الاستعمار وطرد المحتلين كانت تمثل الهم الأول والأساسي آنذاك، وكذلك الوعي العام العالمي جداً بين كافة طبقات الشعب في ظل الثورة القائمة، كل ذلك أدى بشكل أو بآخر إلى ولادة مشروع وطني حقيقي وإن لم يكن رسمياً في دعم إبداعات سيد درويش والترويج لها كنتاج وطني ضخم وسلاح هام وفعال.

أما إمام عيسى فقد جاء في ظل ظروف أكثر تعقيداً أملت عليه مهام متضاربة ومتناقضة: فهو محاصر من فصائل المثقفين السياسيين (التي يدين لها بأشياء كثيرة وبالتالي أعلنت عليه الوصاية وأصبحت عائقاً بعد أن كان لها فضل الاكتشاف. ولكن والحق يقال إذا تأملنا هذه القضية في إطار ظروفها فسوف نلتمس الكثير من الأعذار لفصائل المثقفين لأنها كانت هي الأخرى محاصرة)، ومحاصر من النظام مثل كل المثقفين الوطنيين. ومستثنى من أجهزة الإعلام، ومجابه بحملة شعواء من إنتاج فني غث ورديء تزامن مع انحطاط في الوعي العام، وبالرغم من كل ذلك لم تقتصر أعماله على الزعيق والشتائم وكشف الفضائح وتعرية النظام السياسي بشكل مباشر، بل تجاوز كل ذلك مع إمكانياته العالية على التعامل مع التراث الشعبي والموشحات الأندلسية والتراث العربي في محاولة جادة للإفلات من عملية الاستقطاب سواء من ناحية الأنظمة السياسية المتعاقبة، أو من فصائل الأحزاب السياسية المتناحرة التي حاولت استخدامه كبوق في مواجهة بعضها البعض وفي مواجهة الأنظمة أيضاً. وفي ظل هذه الظروف الصعبة تمكن من القيام بعمل بعض الأعمال للسينما والمسرح، واعتقد أن ما يسلب حالياً من تراثه خير د ليل على توجهه إلى الدراما الموسيقية (لنرجع إلى مسلسل «المال والبنون»، وفيلم «الغريب»، وفيلم «الطريق إلى إيلات»، ناهيك عن الأعمال التي ورد عليها اسمه كمؤلف موسيقي). إن إمام عيسى لم يتوقف عند الفضح الاجتماعي والسياسي في إطاره المحلي، وإنما قام بوضع معادلته الهامة بين الهم الاجتماعي/ الوطني وبين الهم الفني/ الحضاري في إطار رؤية عامة وشاملة، أي رؤية ليست محلية، وإنما رؤية أممية تنظر بشمول وعمومية انطلاقاً من خصوصية موسيقية وتراثية. وإذا كان سيد مكاوي قد سخر بشماتة عندما سمع عن أغنية «جيفارا مات» بقوله: «هو جيفارا دا يبقى جوز خالته»، فمعنى ذلك أن إمام عيسى كان فعلاً على الطريق الصحيح، ولا ندري ماذا كان يمكن أن يقول، أو ماذا قال سيد مكاوي حينما سمع عن «هوشى منه» و«باتريس لومومبا» و«شعبان البقال» و«باستنظرك» و«موال فلسطيني» و«دعاء الكروان» و«مصر يا أمه يا بهية»؟!! ■■

الأديب المغربي محمد الاحسايني لـ "الهدف":

الرواية المغربية لاتزال في بداية الطريق

حاوره: إدريس علوش

يعد الأديب محمد الإحسايني من الأدباء المغاربة الذين راكموا بجدية العديد من الأعمال الأدبية إغناء للمشهد الإبداعي بالمغرب نذكر من أعماله:

- «المغتربون»: دار النشر المغربية ـ المغرب ١٩٧٤ (رواية).
- «عناصر منفصمة»: وزارة الإعلام العراقية ١٩٨٤
- «مذكرات كلب غير عابئ ولا مخدوع» ـ دمشق ١٩٨٥ (رواية).
- «اصحاحات من سفر القطيعة» ـ دار الأمان ـ المغرب ١٩٩١ (رواية).
- «الأزمنة السبعة» ـ المغرب ١٩٩٧ (رواية)

ولخلق جسر للتواصل معه، كان هذا الحوار حيث جاءت أجوبته مستفيضة في الشروحات، وهي عادته إذ يعد بحكم عمله الصحفي أحد المواكبين للراهن الإبداعي بالمغرب.

□بالإضافة إلى كونكم ناقداً الأستاذ محمد الإحسايني، فإنكم تكتبون النص الروائي، نقدياً ما تقييمكم للرواية المغربية؟.

■■الرواية المغربية مازالت في بداية الطريق، خاصة المكتوبة منها بالعربية، في أواسط السبعينات، لم أجد في بيليوغرافيا الرواية المغربية إلا نحو عشر روايات، بيد أنني أثناء التنقيب عن الرواية في المكتبة الوطنية (الخزانة العامة في الرباط) ١٩٧٨، وجدت الكثير من القصص، وفي محاولة لترتيب بيليوغرافيا سردية، لم أكن أجزم أن العناوين التي عثرت عليها، قصصاً أم روايات رديئة، وكانت هذه «القصص» قد أنتجها مغاربة قبل عبد الكريم غلاب، وعبد المجيد بن جلون، والعروي، وزفزاف، ومبارك ربيع.

وعندما أقول: إن الرواية المغربية لاتزال في بداية الطريق، وإن قطعت شوطاً هاماً؛ فإنني لا أغفل التراكم المحتاج، ولا الكيف المطلوب.

ثم إن ظهور الرواية في المغرب بشكلها المعتاد في البلدان الأوروبية جاء نتيجة ظروف وأوضاع، أثرت في بنية المجتمع المغربي، الذي تحول بعد استقلال البلاد، من مجتمع إقطاعي، إلى مجتمع يكتنفه الصراع الطبقي، تسعى فيه البرجوازية الصغيرة، في أحسن الأحوال، إلى أن تتولى مقاليد الأمور، على الصعيد السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي، وتكوين مجتمع مدني في شرائحه المتمثلة في الجمعيات والإتحادات والنقابات في تمثلها لنوع من



الليبرالية، تتركز على التعددية وعلى المبادرات، خاصة بعد سقوط جدار برلين وانهيار الإتحاد السوفياتي، وحرب الخليج التي أثرت بدورها على البنية الثقافية في المغرب، وظهور قطب أحادي، يعتمد في النظام الدولي الجديد، ازدواج المعايير.

ومع ذلك، عرفت الرواية المغربية طفرات متعددة على محور الصراع بين مختلف الحساسيات، فبقدر ما توجد تلك الحساسيات، بمقدار ما تتوالد الطفرات. وهناك أيضاً تحولات نوعية على مستوى الأدب بالنسبة لبعض الذوات المبدعة من جنس ادبي إلى جنس أدبي آخر: مثلاً هناك أدباء تحولوا من الشعر إلى الرواية، أو المزاوجة بينهما.

□الفضاء الروائي المغربي متعدد ومتشعب، كيف توظفون الفضاء الذي تنهلون منه تفاصيل نصوصكم الروائية، وإلى أي حد يمكن اعتبار الفضاء ضرورياً للبناء الروائي..؟

■■صحيح أن الفضاء الروائي المغربي متعدد ومتشعب: هناك فضاء الحارة في المدينة، فضاء المروج، فضاء البحر والجو، والجبل، والصحراء الخ..

هذا على مستوى الوجود العيني الملموس، والوجود المتحقق بالأبعاد المعروفة، فهو بهذا المعنى في مفهوم النقاد، يستوعب كوعاء، الأحداث الروائية. ولما كان كذلك على مستواه الوظيفي، فلا بد أن يرادفه الزمن، حتى لكأنهما يشكلان عنصراً واحداً.

إذن؛ فالفضاء يرتبط بالإنسان أيضاً قبل كل شيء ومن هنا يكتسب أيضاً بعداً اجتماعياً ونفسياً.

وأجد بعض الحرج، في القيام بتفسير عملي الروائي، لكن دعني أقول لك بكل صدق: إنني توقفت طويلاً أمام عبارة الناقد والروائي المبدع الأستاذ محمد عز الدين التازي، عندما حلل روايتي الأولى «المغتربون»، وقفت أمام هذه العبارة طويلاً «تشق الرواية لنفسها فضاء ضيقاً داخل بيئة بربرية هي قرية أنامر المحصورة بين جبلين هما جبل «الكست» وجبل «إغالن» فيكشف هذا الفضاء الضيق خلال العلاقات القائمة بين عبد المالك الشاب المغترب وبين سكان القرية بدءاً من أبيه.. و«تعزة» التي قامت بينه وبينها علاقة حب، بعد أول لقاء ضمن «العامث» وهي جماعة شبان القرية الخ...» ص ٥ من جريدة «المحرر» بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١ بعنوان: (مجتمع مدني من خلال بيئة قروية).

أما لماذا وقفت طويلاً أمام العبارة المذكورة، فلأن الناقد كرر «ضيق الفضاء» مرتين، ثم أضاف إلى ذلك مأخوذاً من النص الروائي ذاته «المحصورة بين جبلين»، فاعتبرت يومذاك، أن الفضاء مهما كان ضيقاً، سيظل ينم عن البعد الإجتماعي للمكان، بما سيتكشف بعد ذلك من عناصر الصراع والواقع أنني أجعل مثل هذه الفضاءات أمكنة واسعة عن طريق تحويلها إلى مستويات عالية (قصة الفقيه والمدينة والبحر) ورواية (عناصر منفصمة) و(إصحاحات من سفر القطيعة)، و(مذكرات كلب غير عابئ ولا مخدوع) وقصة (البحث عن الجهات الأربع) وقصة (تمثال يتكلم) أو يتحول المكان والزمان إلى فضاء نفسي في قصة (حوار ابن ذي النون مع الرجل الحديدي) حيث يأخذ الفضاء نكهة قصص الخيال العلمي مع خلفيات تاريخية وسياسية تنبئ عن سيطرة القطب الواحد على الشرق الأوسط ونشرت هذه القصة سنة ١٩٨١.

وأعترف لك هنا، أنني أبذل جهوداً، لأجعل من المشهد الواقعي، لا فضاء للمتعة، ولكن أستخدم موهبتي في الكتابة الروائية ومهارتي في التقاط أجزاء الواقع لأحولها إلى مشهد خيالي. ولذلك كثيراً ما يُتهم الكتاب الروائيون الذين يكتبون روايات متخيلة، عن حاراتهم، وقراهم، بأنهم يكتبون سيراً ذاتية.

ولكي يتضح هذا الجهد، فلا بد من ترتيب العناصر «الواقعية» في أي قصة متخيلة، والعالم اليومي، والعناصر المستبطنة بينهما. من هنا يتبين لنا، الخط الفاصل بين ابتذال الواقع والقصة المتخيلة على مستوى خلاق.

أزعم أنني أحاول إيجاد صيغة توفيقية بين

هذه العناصر التي تنطبق أيضاً على الفضاء الروائي.

ومن ثم، أعتبر الكتابة الروائية، نوعاً من بحث دائم لايتوقف عن «الحقيقة»، لا في واقعها السطح بفضاءاته، بل في عالم متخيل أصنعه أنا كروائي، وكمبدع.

أما إلى أي حد، يمكن اعتبار الفضاء ضرورياً في البناء الروائي، فهو بطريقة كلاسيكية كذلك، اي ضروري إلى جانب (الموضوع)، و(الأحداث)، و(العقدة)، و(رسم الشخصيات) ففي (إصحاحات من سفر القطيعة) و(الأزمنة السبعة) أعتبر (المكان) بشكل ظاهر، مستبطناً، مرتبطاً بوعي كوني، وبالإنسان كيفما كان هذا الإنسان، فالمغرب يتجانس مع بغداد تجانسه مع أقصى شمال أوروبا واسبانيا أو ايطاليا، لم تعد هناك فوارق، ومن ثم اعتبر الفضاء نواة لتفرع الأحداث، سواء على مستوى الواقع، أو على مستوى الذاكرة، وضياع «النواة»، هو انفكاك الرواية. ويلعب الفضاء دوراً إخبارياً وإشارياً في ذات الوقت من خلال استبطان الواقع، ومن خلال تماثله وتجاوزه في لغة شعرية لابدّ منها بالنسبة لعمل روائي اقوم به.

□في الشرق هناك صيحة للروائي السوري حنا مينا في كون الرواية ستصبح ديوان العرب إلى أي حد تتفقون مع هذا القول؟

■■في نظري أن ذلك مجرد إنذار، لما انعكس على الأدب، فإذا قلنا «الشعر ديوان العرب»؛ فإننا نتساءل: أين هؤلاء العرب الذين ألقوا بكل أشيائهم وأخبارهم على الشعر في فترات تاريخية معينة؟ أين نخوتهم؟ شجاعتهم؟ كرمهم؟ تضامنهم؟ طبيعي، أن هذه القيم تدهورت الآن بشكل مسّ المجتمع العربي كله، وطبيعي أن ينعكس ذلك على الأدب، خاصة على جنس الشعر، وأي شعر نقصد «بالديوان»؟

لا شك أنه ذلك الشعر الذي يتحدث عن أيام العرب وتاريخهم ويدوّن وقائع ثقافتهم.

والشعر لم يعد اليوم خطابياً يتلى في المجامع والأسواق، لم يعد هناك من تَصدُق عليه إمارة الشعر، كما كان الحال ايام حافظ إبراهيم وشوقي وبشارة الخوري، وخليل مطران، والزهاوي ومعروف الرصافي، ومحمد بن إبراهيم المراكشي..

بل إن الشعر تطور على يد الشابي، وشعراء المهجر، ثم على ايدي متزعمي حركة الشعر الحر، وتطورت القصيدة العربية، كما تطورت مفاهيم الشعر كذلك، وطَرَقَ الشعر قصيدة النثر، والتدوير إلخ.. وطبيعي أن الإنتكاسة التي أصابت الشعر في السنوات الأواخر، مازالت لم تصب الرواية كجنس أدبي، وليس هذا يعني أن الرواية ازدهرت على حساب الشعر، بل أعتبر أنهما جنسان يتمم بعضهما بعضاً.

ولكنني أعتقد أن ما يعنيه حنا مينة، هو أن القصيدة الحديثة وبسمُوّها الفني، وكثافتها، وغناها، لم تكن متداولة بالطريقة التي تتداول بها الرواية التي غالباً ما تستعمل ما يسمى باللغة الثالثة أمام المتلقي، إلى جانب تعمقها أحياناً في لغة شعرية ومعالجة لهموم الشعوب العربية الطموحة إلى فضاءات من الحرية، والكرامة، والمساواة والحق في المواطنة الكاملة، مع ما يكتنف ذلك من واجبات نابعة من الوعي الفردي والجماعي. فهي (الرواية) أمام معالجتها لكثير من القضايا التي تشغل بال الشعوب العربية، ديوان العرب المعاصرين، وليست ديوان العرب الغابرين، الذين يكممون افواه النساء والرجال معاً.

□كيف تنظرون إلى الراهن الأدبي بالمغرب بمكوناته الشعرية، والقصصية، والروائية، والمسرحية، والنقدية؟

■■ربما يكون هذا الموضوع الذي طرحتموه عليّ، سابقاً لأوانه، أو فوق مقدرتي: أكبر مني.

لكنني سأحاول الإجابة عليه. فمن خلال بعض الأساتذة الجامعيين، الذين يترصدون حركات الشعر، والقصة والرواية والمسرح، وحتى النقد، فإن هذا البعض، يرى أن هناك تقدماً في المجال الأكاديمي على المستوى النقدي والدراسات والبحوث.

أما في الساحة الإبداعية، فإن السيادة للشعر، وكلمته حاضرة في الساحة الأدبية: هناك الكثير من الشعراء أعطوا وأعطوا، ثم غيبتهم المنايا: على سبيل المثال العداوي، أحمد المجاطي، الخمار وغيرهم.. رحمة الله على الجميع. أمثال هؤلاء، حفروا صفحات مجيدة في تاريخ الشعر المغربي المعاصر.

وهناك أحياء مازالوا يرزقون، أعطوا ثم أعطوا بدورهم الكثير: أذكر منهم د. محمد السرغيني، عبد الكريم الطبال، محمد الميموني، ثم جاء بعدهم شعراء طوروا الشعر، وأرسوا دعائم القصيدة الحديثة أذكر منهم على سبيل المثال، لا الحصر: عبد الله راجع، محمد بنيس، محمد بلبداوي، ثم جيل يطلق عليه شعراء الشباب أذكر منهم بخمي حسن، وفاء العمراني، محمد الصابر، أحمد حافظ، محمد أعرج، إدريس علوش (نسيت أن أضيف محمد بنطلحة مع الجيل المواكب لبلداوي) وقد أنسى ذكر شعراء آخرين، معذرة.

ويعتبر بعض النقاد، أن «بيت الشعر» له دعائم، وارتباطات متينة بحركة الشعر، خارج المغرب، فهو بمثابة التيار الذي كانت تتزعمه مجلة «شعر» في لبنان إبان الستينات، ثم إن الأستاذ بنيس نفسه، في نظر البعض، يعكس نوعاً من «الادونيسية» في المغرب. أما على صعيد الرواية، فيتفق الكثير من النقاد أن الرواية الجادة، بدأت أوائل السبعينات وأننا لانزال لم نمتلك بعد، التراكمات التي تقبل القطع بهذا وذاك: يمثل الرواية حالياً كل من محمد برادة، عبد الله العروي، بنسالم حميش، محمد زفزاف، عز الدين التازي، مبارك ربيع. وهناك أدباء أعطوا رواية فخمدوا أو خلدوا للسكينة أمثال محمد الهرادي (أحلام بقرة) محمد الدغمومي (بحر الظلمات). وهناك رواد لايزالون يعانقون الرواية نذكر منهم عبد الكريم غلاب.

□حضرتم اشغال المؤتمر الرابع عشر لإتحاد كتاب المغرب (٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٨) ما تقييمكم لهذا المؤتمر، وأي جديد أتى به ؟

■■أنتم تدركون الإنتكاسة التي أصابت اتحاد كتاب المغرب عهد رئيسه الذي هو قبل الأخر. وأنا لست من الذين يحاكمون الأشخاص. فاتحاد كتاب المغرب أكبر من الأشخاص، والنّزعات، والخلافات الإيديولوجية وقد خاب ظني طيلة مؤتمرات الإتحاد التي حضرتها منذ اواسط السبعينات، خاب ظني أمام الصراعات والمهاترات فكنت أمني نفسي في كل مؤتمر، أن المؤتمر القادم، سيكون أفضل، وكذلك كان الأمر زمن الأستاذ محمد برادة، حيث تحسنت الأمور نسبياً ثم جاءت فترة الأستاذ أحمد اليابوري، فسار على ونيرة الأستاذ محمد برادة، فتبعه الأشعري فبقي الأمر على ما هو عليه، وجاءت فترة تولى الأستاذ الشاعر عبد الرفيع الجواهري، فنام الإتحاد، نومة أهل الكهف، وتجمدت الفروع.

وبصفتي عضواً في فرع الرباط. مع الأستاذين أحمد حافظ، وزهور كرام والأستاذين مراد، والوزاني وأستاذ آخر لم أتذكر اسمه من كثرة غيابه عن اجتماعات الفرع. فإنني لاحظت الفتور الذي أصاب الإتحاد من البداية، إذ اقتصر الأمر على حضوري، والأستاذين حافظ وزهور كرام في الأيام الأواخر والوزاني.. إلى ان جاء المؤتمر الرابع عشر.

في الحقيقة اصبت بنوع من الإحباط، ولم أشارك في المؤتمر بصفة فعلية، ولكن الحس الثقافي دفعني إلى حضوره، لم أدل بصوتي، حضرت فقط للقاء أصدقاء أعتز بهم والتعرف على مثقفين جدد.

كل ما أتمنى للرئيس الجديد، وهو يعتبر نفسه شاباً، أن يتغلب على الركود الذي أصاب أجهزة الإتحاد وأن يجاهد لاسترجاع الثقة بالإتحاد، قبل حلول عام ٢٠٠٠، إذ يفترض في العام الألفية الثالثة أن يوسع الإتحاد من القاعدة الديمقراطية لأعضاء جدد شباب فهي الوسيلة الوحيدة التي ستحافظ على استقلاليته.

أما إذا أعطينا الأولوية دائماً للإعتبار السياسي وحده، فلا أظن أنه سيأتي تحسن ما في المستقبل.

□ما هو جديدكم الإبداعي..؟

■■آخذ الآن استراحة المحارب. ولكن في ذهني مشروع رواية جديدة في طريقه إلى الاختمار ومشروع كتابات أخرى غير روائية، إلى جانب إتمام مذكراتي عن الصحافة المغربية.

□حتى لانختم، كلمة أخيرة لقراء مجلة الهدف الفلسطينية...

■■أتمنى لقراء مجلة «الهدف» الفلسطينية سنة سعيدة راجياً من الله أن يحقق طموحاتنا وأهدافنا وتحرير كل أجزاء فلسطين الحبيبة وعودة التضامن العربي حتى بشكله ما قبل حرب الخليج وخلاص شعوب الشرق الأوسط من الهيمنة الإمبريالية التي ازدادت شراراتها بعد انهيار المعسكر الشرقي ■■

ثقب في بؤبؤ العين

محمد خالد

لاتشتري كلباً إذا كنت ستقوم بالنباح (.......)

بعض التفاوض.. انحراف..
وبعض التفاوض.. خيانة..
الأول يمثله السيد محمود عباس (ابو مازن) في اوسلو.. والثاني يمثله الجنرال (بيتان) في فرنسا.. والأخير كان بطل المنطق «الواقعي» في ضرورة الإستسلام لالمانيا المتفوقة في الحرب العالمية الثانية، وتجنيب فرنسا الضرر الذي سيلحق بها إذا هي عاندت في مقاومتها للإحتلال في ظل ميزان غير متكافئ للقوى.. وعندما انتهت الحرب تمت محاكمة الجنرال «بيتان» بتهمة الخيانة العظمى وذلك باجماع الرأي العام الفرنسي والعالمي.. ولم يجد الجنرال «الواقعي» من يقف إلى جانبه..

- في صيف ١٩٩٣ مر السيد أبو مازن بأبو ظبي.. وعلى مدى جلستين متتاليتين مع أبناء الجالية الفلسطينية تعجب من حدة الأسئلة والشكوك التي جوبه بها.. وقيل له: نحن لانخاف من المفاوض الإسرائيلي.. نحن نخاف من المفاوض الفلسطيني المتلهف والمتسرع للحصول على اي شيء وبأي ثمن..

وفي سؤاله عن الخط الأحمر الذي لن يتجاوزه ذلك المفاوض أكد أبو مازن بما يشبه الوعد: إن خطنا الأحمر هو أن لانقبل بأي حال من الأحوال بأقل من دولة فلسطينية عاصمتها القدس وكل الضفة الغربية وقطاع غزة أي ٢٢٪ من أرض فلسطين.. وبعد شهرين من ذلك التاريخ تم التوقيع على اتفاقية اوسلو والتي كانت انحرافاً ساطعاً عما تعهد به مهندس أوسلو..

وليس عذراً ان يقال أن أحلام المفاوض الفلسطيني كانت اكبر بكثير من قدراته.. فقد كان عليه أن يفاوض عندما تتعادل قدراته مع وعوده.. ولاحقاً وقع أبو مازن على وثيقة عرفت ببيان (عباس-بيلين) حول تصور الحل النهائي.. وفيها تمت الموافقة على التنازل عن القدس التي نعرفها جميعاً.. وجرى قبول قرية أبوديس ليطلق عليها اسم: القدس بدلاً من القدس الحقيقية.

من الواضح أن السيد أبو مازن يمثل قيادة تنازلت عن شعارها-الحلم: (ثورة حتى النصر).. إلى شعار-المكافأة: (ثورة حتى القصر).. والقصر هنا بمعناه المادي وليس المجازي، فأبو مازن بنى قصراً في غزة بلغت تكلفته مليونين من الدولارات وسط محيط من البؤس والفقر والأحلام المكسورة.

- حالياً الأنكى من كل ذلك أن يقوم أبو مازن بتسويق المجرم أرييل شارون لدى الشعب العربي الفلسطيني مصححاً مفاهيمنا السائدة عن ذلك السفاح قائلاً: «أنتم لاتعرفون شارون.. لقد تغير كثيراً» بالتأكيد ليست دموية شارون هي التي نقصت كثيراً.. إن الذي زاد كثيراً هو سذاجة السيد أبو مازن نفسه.. فالمغلوب المسحور بشخصية الغالب.. تماماً مثلما قيل عن «قابلية الإستعمار» لدى الشعوب المستضعفة.. إذ أن هزيمتها تبدأ بإحساسها الداخلي بالهزيمة قبل وقوعها مادياً.. إنه الإستلاب الذي يمهد للكارثة ويتقبلها قبل أن تقع..

ونتساءل بحسرة: أين هم رموز المشروع العربي الفلسطيني لتحرير فلسطين في مقابل رموز المشروع الصهيوني الذي سرق فلسطين؟

... هرتزل مؤسس الحلم الصهيوني (١٨٩٧)
... بن غوريون مؤسس الدولة (١٩٤٨)
... نتنياهو مؤسس الإمبراطورية (١٩٩٨)

هل يمكن أن يكونوا هؤلاء الذين يمتدحون أعداءهم ويسوقون لنا الغزاة المستعمرين.. هل هم الذين يبشروننا «بالنصر التاريخي» الشهر القادم عندما يحضر كلينتون ونتنياهو جلسة المجلس التشريعي في غزة ليشهدا على شطب الميثاق الوطني (بوصلة التحرير) أمام العدوين التوأمين (إسرائيل وأمريكا).. لأصحاب المديح العالي للهزيمة نذكرهم بتلك الصفعة التاريخية التي وجهها أبو بكر الصديق لجميع المنافقين في العالم عندما بالغ أحدهم في مدحه.. فقاطعه أبو بكر قائلاً: (إنني أقل مما تقول.. واكبر مما تظن)..

إلى ابو مازن وطاقم الأبوات المعشش في القيادة الفلسطينية:

(لاتمتدحوا الهزيمة.. ولاترشوا على الموت سكراً)

اصلبوا قاماتكم أمام العدو.. واحنوها أمام الشعب.. لاتفعلوا العكس.

جائزة سوداء لِغَزْبٍ أبيض

يا للروعة.. إن المستقبل أسود
الشاعر الزنجي (جيمس بلدوين)

خاضت أمريكا خمس حروب في القرن العشرين.. ربحت اربعاً وخسرت واحدة.. والحروب الرابحة هي: الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الباردة وحرب الخليج الثانية.

والحرب الخاسرة هي حرب فيتنام.

-.. الحرب العالمية الثانية: كثافة الحلفاء

دخلت امريكا الحرب العالمية ضد ألمانيا واليابان متأخرة عن أوروبا المنهكة والمهزومة وذلك بعد حادثة بيرل هاربور التي تم فيها تدمير الاسطول الأمريكي بواسطة اليابان.. وكان دخول دولة فتية يدعمها اقتصاد متين الحرب بمثابة تكثيف استراتيجي فعال أدى إلى قلب ميزان القوى لصالح الحلفاء الأوروبيين ومهد للإنتصار على ألمانيا النازية وحليفتها اليابان.

-.. الحرب الكورية: كثافة النيران

عندما انتفض الشيوعيون في كوريا للسيطرة على البلاد واخضاعها للنظام الشيوعي جرت في هيئة الأمم ومجلس الأمن الدولي معركة دبلوماسية شرسة تخللها تبادل الإنذارات بين الشرق والغرب.. وفي الجلسة الحاسمة لمجلس الأمن لإتخاذ قرار دولي بشأن كوريا، ارتكب الإتحاد السوفياتي خطأ استراتيجياً بتغييب مندوبه قصداً عن الحضور.. واستغل الغرب تلك الفرصة - غياب الفيتو الروسي- وتم اتخاذ قرار التدخل العسكري دولياً لمنع سقوط كوريا في يد الشيوعيين.. وبسبب ذلك التدخل العسكري كثيف النيران بقيادة أمريكا تم تقسيم كوريا إلى شمال شيوعي وجنوب موالٍ للغرب.

-.. الحرب الباردة: كثافة الإستراتيجية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ استقر النظام الدولي على وجود قطبين هما أمريكا والإتحاد السوفياتي.. وبسبب توازن الرعب النووي بينهما كان متعذراً قيام مواجهة عسكرية بين القوتين الأعظم.. لذلك عكف كل منهما على إدارة الصراع بالوسائل السياسية والدبلوماسية والإقتصادية.. وهنا وضع الإستراتيجيون الأمريكيون خطتهم لهزيمة خصمهم.. فقد درسوا أولويات الإتحاد السوفياتي فوجدوا انها تتلخص بنقطتين: التنمية أولاً ثم الأمن.. فقرروا اجبار الاتحاد السوفياتي على أن يعكس أولوياته بحيث تصبح: الأمن أولاً ثم التنمية..

وفي سباق التسلح لمواكبة برامج الفضاء وحرب النجوم تم جره إلى سباق اقتصادي مرهق بحيث توقفت معظم ميزانيات التنمية لتحال إلى برامج سباق التسلح.. واستمر هذا الإنحدار حتى وصل إلى الإفلاس وتم تفكيك الإتحاد السوفياتي بطريق لم تعرفها الإمبراطوريات سابقاً.

-.. حرب الخليج ضد العراق: كثافة التكنولوجيا

بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، لم يكن خطأ النظام العراقي أنه غزا الكويت.. إن خطيئته أنه غزا نفط الكويت.. ولو سمح له الفوز بتلك الجائزة فإن العراق كان سيتحكم بـ ٤٠٪ من نفط العالم.. وهذا خط شديد الإحمرار لا تتحمله الحضارة الغربية.

يؤكد الإستراتيجيون الأمريكيون أن القرن العشرين كان قرناً أمريكياً بسبب سيطرة أمريكا على النفط العالمي.. ويؤكدون على ضرورة استمرار تلك السيطرة في القرن القادم إذا أريد أن يكون القرن الواحد والعشرون قرناً أمريكياً أيضاً.

وبسبب خطيئة النظام العراقي في احتلال الكويت تم تجييش ٣٣ جيشاً بقرار دولي لإخراج العراق من الكويت.. وفي هذه الحرب تمت تجربة آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا السلاح من صواريخ وطائرات ودبابات وأساطيل.. وقيل إن كثافة النيران في تلك الحرب كانت تعادل القاء قنبلة نووية كل يومين..

وكانت النتيجة أن احتل الأمريكيون ثلاثة مواقع عالية:

... البحر (الممر الآمن)

... النفط (السعر الأمين)

... مجلس الأمن الدولي (المقر المأمون)..

الحزن أن العرب خسروا حوالي ٧٠٠ مليار دولار في هذه الحرب.. وهذا المبلغ جدير بإقامة قاعدة صناعية وزراعية وتجارية كبرى يكفل لكل انسان عربي بيتاً ومدرسة ومستشفى وعملاً وتقاعداً..

أي تأمين الحقوق الخمسة الأساسية لكل إنسان: (حق العمل - حق التعليم - حق السكن - حق الدواء - حق الشيخوخة).

- الحرب الخامسة: حرب فيتنام

هذه هي الحرب التي خسرتها أمريكا بامتياز.. لقد هزمتها دولة صغيرة هزيمة عسكرية مدوية.. وكانت تلك الحرب تطبيقاً مذهلاً لكيمياء حرب التحرير الوطنية ضد الغزاة.. حيث تتحول الدولة العظمى الغازية إلى دولة صغرى في حربها ضد شعب صغير.. وتتحول الدولة الصغيرة إلى دولة عظمى في دفاعها عن الوطن والكرامة..

ولقد استغل الفيتناميون المأزق الذي يجابه جميع الجيوش الغازية:

.. فإذا تمدد للسيطرة على الأرض، فقد قوته..

.. وإذا تجمع للمحافظة على قوته، فقد السيطرة على الارض

وبذلك جروا أمريكا إلى ذلك المستنقع الذي أدى إلى هزيمتهم النهائية وخروجهم من فيتنام إلى الأبد..

الحضارة البيضاء هي حضارة حروب.. فمتى تتحقق نبوءة الشاعر الأمريكي الزنجي (جيمس بلدوين):



(يا للروعة.. إن المستقبل «اسود»)

لقد فشلتم.. ارحلوا

رأت الشاة قصّابها يشحذ سكينه - فقالت له: سيدي احترس من أن تجرح اصبعك

(ميخائيل نعيمة)

على باب إحدى المؤسسات كُتب التالي:

.. لكي تعرف قيمة السنة: اسأل تلميذاً سقط في الإمتحان

.. لكي تعرف قيمة الشهر: اسأل امرأة انجبت طفلاً ناقص النمو

.. لكي تعرف قيمة الأسبوع: اسأل رئيس تحرير مجلة أسبوعية

.. لكي تعرف قيمة اليوم: اسأل عاملاً لديه عشرة أطفال يريد اطعامهم

.. لكي تعرف قيمة الساعة: اسأل أحبة ينتظرون اللقاء

.. لكي تعرف قيمة الدقيقة: اسأل شخصاً فاته القطار أو الطائرة

.. لكي تعرف قيمة الثانية: اسأل شخصاً نجا من حادث سيارة

.. لكي تعرف قيمة عُشر الثانية: اسأل رياضياً ربح الميدالية الفضية في الأولمبياد

نزيد اثنين:

لكي تعرف قيمة فلسطين، لاتفاوض في أوسلو

ولكي تبني وطناً، لاتبدأ بالكازينو..

نهدي هذه الملاحظات إلى أعضاء المجلس التشريعي وإلى كل هيئة مدعوة للتصويت على إلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وشطب البرنامج التاريخي للأجيال القادمة بإزالة دولة إسرائيل.. إذ يسعى النشاط المحموم لسلطة منهارة تصطك ركبها امام العدوين التوأمين (أمريكا وإسرائيل) للتعجيل بتغيير الميثاق الوطني وتدوير زواياه الحادة اسقاط آخر «ورقة توت» تستر عورة المفاوض الفلسطيني.. والمطلوب أن يمتنع المجلس التشريعي عن الموافقة على قطع رأسه..

بهذه المناسبة نذكرهم بحادثة تاريخية من الفردوس المفقود. زمن سقوط الأندلس عام ١٤٩٢ وعندما هم آخر ملوك الطوائف المهزومة بركوب البحر في جبل طارق وصل المفاوض الإسباني وقدم له عريضة التنازل ليوقعها كتحصيل حاصل تعبيراً عن ميزان القوى..

فاجاب: فليبتلعني البحر.. ولا أوقع..

الأفضل أن يبتلعكم بحر غزة ولا توقعون.. وليظل شعار إزالة إسرائيل رمحاً تاريخياً يخترق عظام الغزاة ليل نهار وبرنامجاً يومياً على جدول أعمال الأجيال القادمة.. فالأجدر بأعضاء المجلس التشريعي أن لايكونوا تلك النعجة الساذجة التي رأت قصّابها يحمل سكيناً ليذبحها فقالت له: «سيدي احترس من أن تجرح اصبعك..»

وسنظل نذكرهم بتلك المقولة الجارحة: (أن من يتنازل عن جزء من وطنه، لايستحق الجزء الآخر).

- في العدوان الثلاثي (انكلترا - فرنسا - اسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦ ندد تشرشل رئيس الوزراء ايدن قائلاً:

ليست لديّ الجراة لأبدأ حرباً كهذه كما فعل..

وليست لديّ الجراة لأوقف تلك الحرب كما فعل..

إن هذا النقد ينطبق على المفاوض الفلسطيني الذي ذهب عارياً إلى طاولة المفاوضات.. وبعكس الثورات المنتصرة التي كانت تحتفظ بجميع اسلحتها مشرعة أثناء التفاوض، فإن القيادة الفلسطينية قطعت رؤوس القوة لديها قبل بدء المفاوضات:

لقد قطعوا رأس التعريب للقضية الفلسطينية

وقطعوا رأس الكفاح المسلح

وقطعوا رأس الإنتفاضة العبقرية

وقطعوا رأس المقاطعة الإقتصادية للعدو

وقطعوا رأس الزخم الدولي المؤيد لفلسطين

والآن جاء وقت الإعتراف المزور بالحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين.. صحيح أن الصراع السياسي هو صراع قوى وليس صراع حجج.. ولكن القيادة الفلسطينية تنازلت عن جزء كبير من قوتها قبل التفاوض لا بعده.. المشهد مأساوي: بناة الإمبراطورية يفاوضون بناة كازينو.. النعاج في طريقها إلى المسلخ.. ليتذكر المجلس التشريعي كلمة سارتر (الحرية هي القدرة على قول: كلا) ■■

رسائل شوق وعتاب إلى كارلوس وكوزو أكاموتو

١٣ سجن الباستيل - باريس/ ١٣ سجن رومية - بيروت

حبيب صالح

إلى «صديق العمر» كارلوس!

صديقي الطفل المولود في أزقة الضياع وملاعب كرة القدم حول مستنقعات الأمازون، القادم من حقول قصب السكر ومجاهل فنزويلا وفي يديك صليب من صناعة رهبان غواتيمالا ونيكاراغوا وكنائس الحرية والقهر واليسار في أمريكا الجنوبية، فتنهمر من عينيك كل الدموع التي ضنت بها مآقينا حزناً على شي غيفارا في سحيق وديان بوليفيا ومجاهل غاباتها الصماء، والمنتصر في خليج الخنازير، القادم إلى الشرق!

أنا لا أعرف إن كنت قد قرأت إحدى ليالي «ألف ليلة وليلة»، ولا أعرف إن كنت قد ولدت قبل السويس أو بعد وفاة سيمون بوليفار، أو انك رأيت جيشاً من المهاجرين «التركو» بعد أن عرفهم جمال عبد الناصر. انا أجهل كل شيء عنك! ما أعرفه هو أنك جئت إلى بلادنا فتصورت أننا شعب كالزباتيين، أو الهنود الحمر، أو المكسيكيين القدماء، يقوم رعاة البقر بقتلنا كي يزرعوا البرسيم وقصب السكر على قبورنا، أو يغترفوا النفط ليصنعوا به سيارات الركوب الفخمة ويصدروها إليكم فتباع كل واحدة منها بعشرة آلاف من فتيات السامبا وعاريات الكاريبي وخادمات الجسد!

كل ما أعرفه عنك هو أنك أحببتنا، وقرأت اشعار نزار قباني، وأصغيت لفيروز، وتأوهت لأم كلثوم، وركبت جمالنا، وهمت شغفاً بشرقنا الذي حملت فيه العذراء مريم بيسوع المخلص، وحلمت بأن تزور بيت المقدس وتكفكف دموع أطفال النكبة والنكسة والهزيمة وكل إحباطات التاريخ! كل ما حملته معك إلى شرقنا كان بعضاً من كرامة جريحة لم يستطع غزاة العالم ولصوص غابات الأمازون وأحفاد فاسكودي غاما وماركو فيسبوشي وكولومبس أن يسرقوه! كنت سليل أسرة مترفة تأكل لحم العصافير في فنزويلا، وتغفو على ارائك الحرير، أشبه تماما برفاقنا من العرب المستعربة الذين يفترشون بساط الريح ويطيرون به فوق السهول والجبال والقرى النائية «فيكفكفون دموع اليتامى»، ويسقطون عبر باراشوت بابا علاء الدين الفرحة أو اللعب وعلب الحليب وأكياس السكر والدقيق الذي وهبته لنا بلاد العم سام، بعد ان اجترته نفطاً، والتهمته «كرماً» عربيا! «فوهبته» إلينا جوائز وأوسكارات لقاء كل صفقة من خردة السلاح التي لايرسو مزادها إلا على بلادنا!

صديقي إيليتش راميريز!

من جملة ما أعرف عنك هي تلك العبقرية الفذة التي وضعها وكتب لها إيقاعها واحد من أبناء حداد الخالدين الذين أنبتتهم تربتنا ويحرم علينا حتى الدمدمة بأسمائهم، والتي وضعتها تحت تصرفنا فقاتلت بها أعداءنا، واستخدمتها لإذلال من احتلوا أرضنا وأهانوا أمتنا ونهبوا نفطنا وسبوا نساءنا، واقتحمت المطارات ومواقع اختبائهم لا لشيء إلا لأن كل ما اقتحمناه نحن لم يوصل قضيتنا إلى آذان نتنياهو، ولأنك كنت التلميذ الوفي للشهيد غيفارا، الذي رسخ دبلوماسية البندقية، وأمسك بعصا الشعوب، وقفاز الثوار، حيث كان السادة روّاد هوليوود ومانهاتن ومنتجعات فلوريدا وهاواي وعلب سوهو ومايوركا يعقدون صفقات العبيد على أطفال الترع والغيط في سهول الشرق، ورعاة البقر في صحاريه، وجيوش الخدم من عبيد افريقيا، واقزام آسيا، وعرايا أمريكا اللاتينية!

ولم تكن هذه الشعوب لتستيقظ من سباتها وتنهض من ذاكرتها، وتتكون من حطام حضاراتها إلا عندما قاد مسيرتها قديسون انتقلوا بين القارات حيث تبعثرت كل ألوان الشعوب، وجثث الضحايا، وثقافة القهر فاحترقوا شمعة شمعة لينيروا ويهبوا للبشرية شعباً شعباً، وعندما انتهى عصر القديسين الثوار، فأنت ترى معي أين الشعوب اليوم؟! أين هي فنزويلا بعد بوليفار، وأين هي المكسيك، اليوم بعد زباتا، وأين هي الأرجنتين بعد بيرون، وأين هم العرب بعد جمال عبد الناصر؟! واين هي الشعوب التي طلبوا نقلها إلى الديمقراطية فاختاروا لها أنور السادات وأحمد شلبي وإدريس السنوسي وكل شخابيط النفط وجملة الآخرين من مشايخ ودونما ومماليك وملالي!

أيها الصديق القديس!

إنني أركع بين قدميك فاضع رأسي مرة أمام قدمك الأيسر ومرة أمام قدمك الأيمن، فقد كان تحت كل واحدة منهما ديكتاتور أو سفاح أو إمبراطور نفطي، أو جنرال آري، أو كولونيالي أنكلوساكسوني، أو حفيد من أحفاد ماري أنطوانيت، أو شايلوك من أحفاد يهوذا!

سيدي!

لقد سلمناك إلى جلاديك، لقد سلمك الإسلام السياسي كما سلم «بحر الغزال»، وكما سلّم فلسطين ويسوع وأمه ماريا! وسوف نسلم ما تبقى، مما لم يسلمه الآخرون بعد!!

وراحوا يلعبونك ورقة كوتشينا، فلعب بهم أحفاد سايكس بيكو ونابليون! ولم يجنبهم دمك ضربات العم سام لمعامل حليب وأدوية الأطفال! إنها النعامة العنقاء التي تنتحر ثم تولد في تاريخنا كما كان وكما سيكون إلى آخر الدهر!

سيدي!

لماذا أخطأت بنا! ولماذا لم تقرأ عنا قبل أن تأتي إلى بلادنا؟! فنحن قوم لايقتل بعضنا بعضاً إلا عند أداء الصلاة، ولايتهم أحد منا أحداً إلا عبر البندقية التي لم نحملها يوماً أو نشرعها إلا بين أفخاذنا وعشائرنا! نحن قوم قتلنا أنبياءنا، ورموزنا، ونحن الذين قال ربنا فينا «الأعراب أشد كفراً ونفاقاً» و«كلما جاءت أمة لعنت أختها»، هل سمعت قراءة الشيخ محمد رفعت، والشيخ عبد الباسط وهو يتلو من آي الذكر الحكيم!! نحن قوم يصير الفرد منا شيوعياً، ورأسمالياً، وحاجاً، وأمريكياً، وناصرياً، وطائفياً، ونصاباً في آن معاً. ولايرى في الأمر مساساً بشيء!!

نحن أمة لاتحفظ من أمثالها الخالدة سوى «عليك أن تضع يدك على عينيك عندما ترى أعور» فتداريه! أو أن تدعي الإنتماء إلى قوم كلما مررت بهم «فتأمن شرهم»! نحن أمة لانجيد فلسفة شيء إلا هزائمنا! نحن أمة قتل فينا أخوة يوسف أخيهم يوسف! ونحن أمة تلعن الغائب حتى يحضر، وتمجد الحاضر حتى يرحل!

نحن أمة تقبل لحى وأطراف من يصفعها على قفاها!! نحن نتاجر بكل أنبيائنا ومبادئنا.. نحن أمة تتعرى عندما يرتدي الآخرون اللباس الرسمي، ونلبس ربطة العنق عندما ناوي إلى الفراش!

سيدي!

لماذا جئت إلينا؟.. «لقد كنت كثيراً علينا»!

سيدي! أريد أن أخاطبك بجميع ألقابنا باستثناء ما اهترأ، أو احترق منها!

أيها الإمام، أيها الأمين، أيها القائد، أيها الشقيق، أيها الوفي، «أيها الرفيق»، أيها القديس الثائر.. يا من ظلمتنا عندما انتصرت لنا. فظلمناك! لقد اتهمناك واتهمنا جيلنا بأنه من بقايا الخمسينات والستينات ولا تدري نفس بماذا تمتاز الثمانينات والتسعينات، وهل احتسبتها شعوبنا زمناً من عمرها؟!.. لا أظن.. لا أظن؟!! يعيبون على جيل الخمسينات والستينات رومانسية الشعار والممارسة، ذلك الجيل الذي صاغ كل رؤانا ودساتيرنا وثقافتنا.. وهم في التسعينات مزقوا كل دواويننا ودساتيرنا وثقافتنا.. في تلك الأيام علمونا «قل أعوذ برب

الفلق من شر ما خلق»، و«من اعتدى عليك فاعتد عليه بمثل ما اعتدى عليك». واليوم يعلموننا نصف الآية الأخرى «وإن تعفوا وتصفحوا فهو خير لكم». ولم يقولوا لنا ماذا نفعل إن ظل المعتدي يعتدي، وإن ظل السارق يسرق، وإن ظل القاتل يقتل!!

طوبى لمجدك، ليخلد ذكرك، ويعتلي عرشك، وترتقي آفاقك، فأنت الباقي بعد موتنا، إذ قتلناك طعناً بخنجر الخيانة المسموم بلعابنا! وما كان ذلك علينا بجديد! لن نستمع لندائك وأنت تصوم من أجلنا في زنزانتك، وتوصينا بقتل يهودي أو أمريكي عن كل يوم سجن قضيته وراء القضبان! فنحن كسرنا سيوفنا، وارتهنا نساءنا، وعصبنا على أعيننا! وصرنا ذبيحة يقطعها الجزار من رأسها أو قفاها!!

لا حياة ولا كرامة لمن تنادي! لقد قتلنا المعتصم وسبينا المعتصمات في تاريخنا وفي ثقافتنا، وبعنا ألف ليلة، ولم يبق منها إلا ليلة القبض عليك! ونسيناك، ودفناك.. لماذا جئت إلينا؟؟!! ولماذا تحبنا بعد؟!

إلى كوزو أكاموتو!

أيها القادم من مملكة بوذا، يا حفيد الكاميكاز، وابن الميكادو، يا من هجرت فتيات الجيشا من أجلنا، ولم نهجر نحن غجريات الأزقة! أيها القادم من أعرق شعوب الأرض، وتتمتع بكل صيغ التفوق التقني والحضاري وصنوف الرفاهية والمتعة.. ما الذي جاء بك إلى صحرائنا!!

ايها القادم من أدغال وغابات البلوط بعد أن أوى إليها يحارب القدر والمجهول انتقاماً لهزيمة اليابان، وظل يشاطر كائنات البراري حياتها إلى أن عادت اليابان المتخمة بالنصر والكبرياء!

لم تكن تسمع عنّا، فنحن لم نرتسم على الخريطة يوماً. إذ قام الحلفاء بتمزيق كل خرائطنا، والمغول والتتار أحرقوا كل ثقافتنا، ثم اقتادنا الإفرنج سبايا من الأندلس وجاء إخواننا في الإسلام، أبناء عثمان فحولونا إلى أنعام تحمل الأثقال والجبخانات وتجمع الميرا لجيوش السلطان، ثم جاء «المنتصرون» عليكم في ناغازاكي وهيروشيما فأعلنا الحروب عليهم بمائة متطوع، ولكنهم دخلوا إلى عواصمنا وقصفوا برلماناتنا، وداسوا على قبور شهدائنا ووطأوا عذارى بلادنا، وخاضوا كل حروبهم فوق أراضينا من مرج دابق إلى العلمين إلى خليج سرت، وبعد أن عقدوا زواجنا طلقونا ثلاث طلقات بائنة.. وانتزعوا منا مؤخر صداقنا.. وقصفوا كل محافل الأعراس التي كنا نتراقص فيها.. وكم كنا نحب أن نمارس طقوسنا في سهول فلسطين، وتخوم امتدادنا الجغرافي في الشمال والشرق عند الخليج الأصفر، وعند الخليج الأحمر في الغرب! ولكنهم أخذوها!

كل من تحالفنا معهم تزوجوا غيرنا، فحلفاؤنا في التاريخ كانوا إخوتنا في الإسلام ممن جاءوا من قندهار، فدمروا عواصم الرشيد والوليد، ثم جاء إخواننا في الصليب فصلبونا على صلبان معكوفة! وبعدها جاء حلفاؤنا في مواجهة الدولة العثمانية فتبادلوا هم وآل عثمان مأدب الشواء من أجسادنا وما تركوه بعد ذلك ليمارس الوصاية عليه «اخوتنا في الكتاب» وأبناء عمنا يعقوب بن إبراهيم الخليل.. ففعلوا فينا ما فعلته أسراب الجراد في البساتين الزاهية الخضراء!

أخي العزيز كوزو!

لاتدهش لهذا السرد الشرق أوسطي الذي لم تقرأ عنه في كل الآداب الأسيوية! لم أقصد أن أطيل عليك، فأنا لم أقص عليك حكايا علي بابا والأربعين من أشقائه، ولا زبيدة وأبو النواس، ولا عن قيس ولبنى، وقيس وليلى، أو عنترة وسيوفه الخشبية! وتركت لك ما تستعيد ذكراه في ايلول الأسود (الذي اصبح أبيض) وصبرا وشاتيلا، والمسجد الأقصى (الذي حولوه إلى ملهى ليلي)، وبقية المذابح التي عاصرتها بنفسك، بل إن كل ما قصدته هو أن أحكي لك أعذاري قبل أن أكتب إليك، فأنا أعرف أن الياباني يكره «الثقالة» و«البلاهة» و«طول اللسان»! ورغم ذلك فقد كنت أخاف ألا تقرأ رسالتي لو لم أبك بين يديك، ولم تكن لتتناولها من موظف البريد لو لم أكن قد مهرتها بكل بصماتي والدماء تنهمر من جراحها.. فقد استطعت بذلك أن أحرك مشاعرك الأسيوية الرقيقة، ودماثة خلقك وبرودة أعصابك، على عكس أعصابنا الحارة والموتورة دوماً، نحن أبناء يعرب وقحطان!

في رسالتي إليك أيها الحليف العزيز..

أردت أن أستوضح منك عما جعلك تهاجم مطار اللد وتقتل ما يزيد على ثلاثين يهودياً!! هل تكره اليهود؟! لماذا يا أخي! فهم لم يحتلوا شبراً من بلادك؟! هل كرهتهم لأنهم تحالفوا ضد بلادك عندما تمحورت مع ألمانيا في الحرب الثانية ودفعوا بالأمريكيين ليقصفوا ناغازاكي وهيروشيما بالقنابل الذرية!!

ولماذا لم تذهب إلى الأدغال كما فعل جنود بلادك بعد استسلام الإمبراطور واستمروا في متابعة المعركة من هناك ضد القدر والمجهول؟! هل أنت من الكاميكاز الذين لايعترفون أن الإمبراطور قد هزم؟!

أعتذر يا سيدي على حشريتي، فأنا أتحدث عن الإمبراطور دون أن أنحني أمامك، وأنا أفوض رسالتي أن تفعل ذلك بين يديك، لأنني كتبت عن الإمبراطور رمز الخلود في ثقافة شعبكم وحضارته! ولقد وقعت في الخلط لأن الأباطرة عندنا لايرمزون إلى شيء، وإن هم رمزوا فإلى كل ما بيع أو أجر أو احترق من تاريخنا، وما بصمنا عليه، من كل معادلات الخيانة والإنكفاء وفذلكة الهزائم!

معذرة سيدي.. راجياً أن تتقبل انحناءة رسالتي الماثلة بين يديك نيابة عني ومعذرة إذا أجريت مقارنات ساذجة لن تقبلها، وسوف تطعن كبرياءك التي أتيت بها طوعاً إلى بلادنا!

سيدي!

لماذا خرجت من فلسطين وأتيت إلى لبنان؟! هل كنت تخاف العودة إلى طوكيو التي ستعاقبك على ما فعلته من أجلنا؟! أم أنك جئت لبنان لأنهم دعوك إلى حفلة مجانا يقدمون فيها الكبة النية وعرق فقرا على سفوح البردوني البقاعية، فيتصالحون من حولك؟! هل أردت البقاء فوق أراضينا لتتزوج من إحدى بناتنا؟! لا أعرف.. لا أعرف!!

كل ما أرجوه منك أن تعد الثواني والدقائق والساعات إلى ان ينتهي سجنك العربي في لبنان من السفاحين والحشاشين وأعضاء ميليشيات الأبيض والأسود، وتجار العرائس.. وعد بعد انتهاء سجنك إلى بلادك حتى ولو كانوا سيعلقون لك المشانق.. فبناتنا انصرفت إلى غير الزواج.. ونحن قد تصالحنا مع أبناء عمنا ومحتلينا، وهزائمنا.. ولم نعد بحاجة إلى الأحرار من أي حدب وصوب!

عد إلى كيوتو وهونشو وهيروشيما، فالأمة التي انجزت كل شيء وصنعت كل شيء، وحققت كل شيء ما زالت تحتاجك وتبحث عنك.. أما نحن الذين لم ننجز، ولا نريد أن نفعل.. فلسنا بحاجة إليك!

عد وبارك لأمتك مجدها واركع على قبور أسراب الكاميكاز واحداً واحداً، فقد دفعوا ضريبة الدم عن أمة شرفت تاريخ الأمم، أمة اعتذرت بكل كبرياء انتصاراتها لما فعله جنودها لنساء الأمم الأخرى في كوريا والصين أثناء فترات الإحتلال، أما نحن فلم نسأل أحداً كي يعتذر لأمهاتنا وجداتنا وعذارانا طوال عهود امتدت أضعاف ما امتدت فترة احتلالكم لشعوب جنوب شرق آسيا! كنتم أمة أبدعت الحضارات فأبدعت بلسمة جراح وكرامة الشعوب التي احتلتها.. أما نحن يا صديقي كوزو فلم يعتذر لنا أحد ربما لأننا لم نصبح عظماء كما أصبحت اليابان! وربما لأن الآخرين كان الإعتذار لهم جزءاً من إنهاء حكاية الإستعمار والإحتلال، وبناء أحلام المستقبل تظل جريحة إلى أن يعاد بلسمة جراح الماضي التي تبني عظمة الشعوب المعتذرة والشعوب التي أصرت على بلسمة جراحها، معاً!!

أما نحن يا صديقي فلا احد يعبأ بجراحنا وكرامة أمهاتنا، ونحن يا صديقي يبدو أننا نتصور أن الكرامة لاتزول مع الإحتلال، وأن الحرية لاتسقط مع العبودية، وأن التاريخ ليس إلا حكاية تترجم ما ندعيه ونرسمه في حاضرنا من شعارات وأمجاد وانتصارات السكارى!

أيها الأخ العزيز!

أبلغ تحياتنا وشوقنا وحبنا لشعبك صانع المعجزات، وقبل يد الإمبراطور، وادع له بحب شعبكم وثقته، واقرئهم السلام، والدعاء، وصادق التمنيات، وإلى اللقاء في جنان طوكيو، ودروب كوبي ومعابد كيوتو!

واتركنا وشأننا! والله لن يخذلنا ما دمنا نجنح للسلم وندعو على أعدائنا... أنه قريب مجيب الدعاء!! فلتطمئن نفسك، وليهدأ بالك!

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ■■

القصّة القصيرة جدّاً

اقتراحات لحلّ مشكلة التجنيس*

د. يوسف حطّيني

لم يعد يخفي على أحد أن القصة القصيرة جداً بدأت تشقّ طريقها بثقة واطمئنان في الآونة الأخيرة، وبخاصة بعد أن أصدر الباحث أحمد جاسم الحسين كتابه الرائد (القصة القصيرة جداً)(١)، وثمّة نشاطات محمومة في سورية على يد عدد من المبدعين والنقاد تسعى إلى ترسيخ دعائم هذا الفنّ الذي بدأ ينال استحسان المتلقين في المستويات القرائية والسماعية على حدّ سواء، وإن كانت بداية نشوئه تعود إلى نحو عام ١٩٧٠ على يد من المبدعين الذين كتبوا نصوصاً متفرقة تنتمي إلى هذا الجنس الأدبي(٢).

وتسعى هذه السطور إلى تقديم نظرة تسعى إلى اقتراح بعض الرؤى على طريق حل مشكلة التجنيس لهذا الفن الأدبي عبر الإجابة على عدد من الأسئلة:

- هل القصّة القصيرة جداً فن حديث النشأة؟

- ما هي عناصر هذا الفن، وبم استحقت جدارة الانفصال عن الأجناس الأدبية الأخرى؟

- ما التحديات التي تواجه تجنيس هذا الفن، وما الواجبات المترتبة على المبدعين والنقّاد الذين يسعون إلى إعطاء هذا الفن هويته المميزة.

بدءاً لابدّ من التأكيد أن هذا الفن ليس جديداً كلّ الجدّة، إذ ثمّة في تاريخ الآداب الشرقية والغربية حكايات (مثل كليلة ودمنة وحكايات لافونتين) ينتمي بعضها إلى الحكاية القصيرة جداً من حيث التكثيف وقلّة التفاصيل، وثمة كثير من الخرافات والأساطير التي تسعى إلى حل إشكاليات الكون عبر سذاجة التفكير البدئي بالاستناد إلى حكاية يمكن أن تكون قصيرة جداً، غير أنه ينبغي التأكيد أن مثل هذه النصوص لا تنتمي فنياً إلى هذا الفن إلا من حيث الحكاية التي هي عنصر مشترك بين الأسطورة والخرافة والقصة والرواية (أي بين جميع أشكال النثر الحكائي)، وستتم الإشارة لاحقاً إلى سمات العناصر الحكائية في القصة القصيرة جداً، لاكتشاف الاختلاف البيّن في أشكال تقديمها، وخصوصية التعامل مع عناصر السرد القصصي الأخرى المشتركة، ووجود عناصر جديدة ناشئة عن تمايز هذا الفن عن غيره.

وهنا أريد أن أدافع عن اعتقادي بأن نشوء هذا الفنّ لا يرتبط بالضرورة بعصر السرعة والستالايت والأنترنت، لأن جذوره موجودة قبل هذا العصر بقرون، ولأن الارتباط بين عصر السرعة والتكثيف لا يبدو مقنعاً لأننا لو سلمنا بهذا الافتراض سنكون محرجين عند تعليل ازدهار الرواية في العصر الحديث الذي يمكن أن نقول عنه إنه عصر الرواية بامتياز.

وحين يتحدث المرء عن ق.ق.ج فإنه لا يفترض أن جميع القراء سيستسلمون بسهولة لغواية المصطلح الجديد لأن ثمة دائماً محافظين ومترددين ومتحمّسين، ولعل السلاح الأمضى في يد المحافظين الذي يمكن أن يُشهر في وجه ق.ق.ج هو تداخل هذا الفنّ مع فنون الأدب الأخرى، إذ يقترب في بعض الأحيان من القصيدة الحكائية، فهذا المقطع الشعري الذي كنت أردده للشاعر معين بسيسو:

«على سحابة
كتبتُ تسقط الرقابةُ
فصادروا السماءْ»

يتحدث بجرأة ووضوح عن مواجهة القصيدة الفلسطينية للمحتل الاسرائيلي الذي يمنع الكلام من التداول، ويحاول أن ينتمي شكلياً إلى فنّ ق.ق.ج، ولكنه يصطدم بعائق إيقاع النغم الذي يمكن أن يعدّ حدّاً فاصلاً بين القصّة والقصيدة، وهو الأمر الذي يجعل المرء يطمئن إلى إلحاق هذا المقطع بالشعرية الحكائية.. وثمة خواطر تحاول الانتماء إلى ق.ق.ج، ويبقى مقياس انتقالها إليها مدى غلبة الحكاية فيها، فإن غلب الإنشاء وانشربت الحكاية شفيفة لا حدود لها أمكننا أن نتحدث عن خاطرة قصصية، ولا أظن أن مثل هذا التداخل يمنع الجنس الأدبي من التمايز، إذ ثمة فرق معترف به من أغنى المحافظين التقليديين بين الشعر والقصة والمسرح، ولكن هذا لم يمنع من وجود تداخلات من هذا النوع في أعمال أحمد شوقي وشكسبير وغيرهما.

وثمة خطر آخر يتهدد ارتقاء ق.ق.ج وتطورها، وهو ناجم عن استسهال الكتّاب، واستخفاف النقاد بهذا النوع الأدبي الجديد، فالكتاب الذي يستسهلونه سيقدّمون إلى المكتبة العربية الكثير، وفي وهمهم أنهم سيخدمون ق.ق.ج في حين أنهم باستسهالهم هذا يضيعون حدود المصطلح لذلك يترتب على النقاد أن يكونوا جادين في إصدار الأحكام الجريئة على تلك الأعمال التي تنوي دخول هذا الباب دون أن تمتلك الجدارة اللغوية والفنية.

الباحث الناقد أحمد جاسم الحسين يحصر أركان القصة القصيرة جداً في أربعة أركان هي: القصصية والجرأة والوحدة والتكثيف(٣)، ولكن نظرة متفحصة إلى هذه الأركان، وقراءة واعية للنماذج القصصية يمكن أن تقود المرء إلى مناقشة هذه الأركان والوصول إلى صيغة جديدة بعد قبول بعضها وحذف بعضها الآخر أو تعديله.

فركنُ (القصصية) يحتمل في معناه الاصطلاحي امتدادات ربما لا يريدها الباحث نفسه، إذ فهمت من كتابه أنه يتحدث هنا عن الحكاية لا عن القصّ، لذلك سأقترح تسمية بديلة لهذا الركن هي الحكائية.

وفيما يتعلق بالجرأة، فإن ق.ق.ج تستطيع أن تقف دون مساعدتها، وهذا يعني أنه يمكن الاستغناء عنها، وبالتالي لا يصحّ أن نعدّها ركناً، وفي تجربة القاص عماد ندّاف كثير من القصص تنتمي إلى ق.ق.ج ولكنها تفتقر إلى الجرأة، أو تبني نفسها خارج إطار الواقع، وتحمل أرق الكاتب الإنساني بشفافية بالغة، وفي قصّة العطر تجتمع شروط الفن الأدبي، ونبحث عن الجرأة فلا نجدها، وربما لم نكن مضطرين للبحث عنها أساساً، ولا أريد هنا أن يفهم القارىء أنني ضد الجرأة، فالجرأة تعطي الأدب دوره التحريضي والتنويري، وهي كثيراً ما تلامس شغاف قلب المتلقي، الذي هو مبدع آخر للنصّ، ولكن كل هذا غير كاف لجعلها ركناً من أركان ق.ق.ج.

وأتفق تماماً مع الأستاذ والباحث أن الوحدة والتكثيف ركنان لا غنى عنهما في ق.ق.ج، ولكنني أقترح ركنين آخرين للقصة القصيرة جداً، وجدتهما ضروريين وهما موجودان في الغلبة الساحقة من القصص التي مرّت بنا، أولهما: الاعتماد على الجملة الفعلية بشكل طاغ من خلال بناء الحدث، والثاني هو المفارقة.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول ان القصة القصيرة جدا تقوم على خمسة أركان:

١- الحكائية.
٢- الوحدة.
٣- التكثيف.

٤ـ فعلية الجملة.
٥ـ المفارقة.

فالحكائية شرط من شروط النثر الحكائي عامة، ولا وجود للقصة خارج حكايتها، ولكن عناصر الحكاية في ق.ق.ج هي عناصر ذات طبيعة خاصة فالتشخيص غالباً ما يقوم على تصوير وجه واحد من وجوه الشخصية، وتنبع خصوصية ق.ق.ج مع التشخيص من كون هذا الشرط، شرط الوجه الواحد، لايكون مقبولاً في الرواية مثلاً لأن الوجه الواحد فيها يقود إلى شخصية نمطية. إذاً فالبطل في ق.ق.ج جبان أو عاشق أو متنفذ أو مقموع والشخصية هنا من الصعب أن تجمع أكثر من صفة، أو أكثر من احتمال تشخيص، خاصة حين يتعلق الأمر بالصفات النفسية، لأن تقديم الشخصيات ذات الأوجه المتعددة يتطلب أحداثاً توحي بهذه الأوجه أو حوارات تكشفها مما يفقد ق.ق.ج إمكانية التوصيل عبر قناة واحدة. وكما هو مقترح فإن التوصيل عبر قنوات عديدة يمكن أن يفقد ق.ق.ج خصوصية الشخصية فيها ويلحقها بأنواع حكائية أخرى.

والحدث في ق.ق.ج لايحتمل التشعب وكثرة التفاصيل والتمديد، لأن التعامل معه يختلف بين ق.ق.ج وفنون النثر الحكائي الأخرى، فالحدث هنا يحمل حكاية القصة على عاتقه، فيما تتعاون عناصر أخرى كثيرة في الفنون الأخرى مع الحدث لحمل الحكاية، كالزمن والمكان واللذين غالباً ما يقتصر دورهما في ق.ق.ج على التمظهر اللغوي، ويبدو من خلال النماذج التي اطلعت عليها يحاولون أن يفلتوا زمن ق.ق.ج ومكانها من عقاله ليمنحوا النص دلالة تخترق حدود النص ذاته.

ويلاحظ أن كاتب ق.ق.ج يعتمد بشكل اساسي في بناء الحدث على الحبكة التي تستند غالباً إلى السببية، وترتيب الحبكة هذا، عبر تقديمه بلغة ممتعة، هو الذي يعطي القصة القصيرة جداً معناها، لأن تفرد الفكرة لايعوّل عليه، خاصة بعد ذوبان الهم الفردي بالهم الجماعي، وضياع الحدود بين الهموم التي تجمع الشعراء وغيرهم، مما يعطي انطباعاً بإمكانية تواتر الأفكار وتواردها بين مبدع وآخر لتأتي الحبكة حين ذلك وتفاضل بينهما. لذلك فإن على المبدع دائماً أن يجد صيغة تميّزه عن غيره، فكم من كاتب نجح منذ الجملة الأولى، إن استثمر الافتتاحية استثماراً ممتازاً، وكم من كاتب كانت الخاتمة عنده (واسطة العقد) التي أعطت القصة معناها، وتنبع أهمية الخاتمة بالذات من كون الكاتب كثيراً ما يعوّل عليها لتشكيل مفارقة تكوّن في رأينا ركناً من أركان ق.ق.ج.

والوحدة في ق.ق.ج تعني «أن تتواشج مجموعة الأفكار مع مجموعة الحوادث لتعميق المراد»[4] وهذه الوحدة في الفكر والموضوع «علاقة وعي بأهمية الفكرة والحادثة»[5] وهي تنسجم انسجاماً تاماً مع روح ق.ق.ج لأن هذه الوحدة من شأن السعي إليها أن يقود إلى التكثيف الذي يحول الكلمات في ق.ق.ج إلى مجموعة من الشيفرات اللغوية الدالة. وفي قصة «البصارة» لمحمد توفيق السهلي، مثال على تجلي تلك الوحدة إذ أن الحوادث الصغيرة تصبّ في نهر الفكرة الواحدة، ومن خلال المفارقة بين ما تقوله البصارة وما سيحدث يكشف القاص عن إدانة واضحة للقمع الإسرائيلي: «كان يعرف أنه ذو حظ عاثر.. لكنه «بيّض الفال»، ورمت «البصارة» حبات الودع.. قالت: ستصبح عظيماً ذا شأن، وستكون في مأمن من جنود الاحتلال، ولم تكد تلفظ كلماتها، حتى كانت دورية معادية تلتف حولهما وتلقي بهما في إحدى عربات الجيب»[6].

والتكثيف الذي هو ركن أساسي من أركان ق.ق.ج ينبغي ان يطال كل العناصر والأركان، وصولاً إلى المدلول النهائي من أقصر الطرق، والحق أنني لمست أن هذا الركن هو الامتحان الحقيقي للقاص، إذ ثمة كثير من القصص القصيرة جداً مازالت تحتمل الإختزال، وقد قرأت كثيراً منها، وخاصة للقاصين الجدد، فرأيت أن جملاً كثيرة يمكن أن تحذف دون أن تتأثر سمات الشخصيات ودون أن يتسرب الوهن إلى المدلول النهائي للنص، والقاص الناقد أحمد الحسين الذي كان واحداً من أهم الذين أشعلوا حرب ق.ق.ج في سورية، نراه أحياناً ينجح في تكثيف قصة، ويخفق في تكثيف أخرى، ولعل من ألمع قصصه، وأقربها في الوصول إلى مدلولها قصة (مغامر) التي يقول فيها: «عنّ على بال الحذاء أن يغير مكانه، فطار إلى رؤوس الناس، وجوهاً محشوة بالتفاهة والقمل، عاد إلى قواعده سالماً»[7].

غير أن هذه الألمعية التي تجلت بنجاحه في حشد كلّ ما تتطلبه القصة في أقل من عشرين كلمة تختفي عن قصة من قصصه تحمل عنواناً (بصراحة)[8]، وهي تمتد فضاء طباعياً ومحاور مشتتة يجهد نفسه في ان يجمعها دون جدوى وهي تخرج في رأيي عن حدود هذا الجنس الأدبي.

والمفارقة التي يجعلها أحمد الحسين في كتابه «القصة القصيرة جداً» تقنية ممكنة الإستخدام في ق.ق.ج[9] وجدتها من خلال تعاملي مع النصوص ناظماً عاماً لها ولاتكاد تخلو قصة قصيرة جداً من تلك المفارقة التي تستند إلى الثنائيات الضديّة على مستوى اللغة أو الحدث أو الرؤية.. وتبدو المفارقة حلاً ناجعاً وسريعاً لحدث ينتظر القارئ نهايته بلهفة عندما يواجه هذا الفن، ونستطيع أن نتابع هذه القصة لعماد نداف ونرى الدور الذي قامت به المفارقة القائمة على الإشتراك اللفظي من دور مهم في إطلاق دلالة القصة: «كسر الطفل حصّالة الفخار، عدّ الليرات الموجودة فيها. كانت عشرين ليرة حديدية. فكّر بدهشة: ماذا سأفعل بها؟؟ وقرر فجأة: سأشتري حصالة جديدة!!»[10].

ويبدو لي أن الإعتماد على الجملة الفعلية في البناء اللغوي شرطاً لازماً لتقديم القصة القصيرة جداً، وإذا بدا هذا الأمر شكلياً للوهلة الأولى فإنه في حقيقته ضرورة من ضرورات التكثيف، وقد أثبت المسح الميداني لعينة عشوائية تتألف من أكثر من ٥٠٠ قصة قصيرة جداً أن الجملة الفعلية هي الأساس. وهي تطغى طغياناً ملحوظاً، ويستطيع القاصون أن يتأكدوا من ذلك عبر العودة إلى ماكتبوه، ويستطيع القراء تلمس ذلك عبر العودة الى ما قرؤوه. ولعل مبرر ذلك كامن في أن الحدث الذي يقوم به الفعل غالباً لايحتمل التأجيل وليس ثمة وقت للوصف أو النجوى أو غيرهما. وفي قصة (بسمة) لمحمد توفيق السهلي مثال على غلبة الجملة الفعلية، وأهمية دورها في تشريع الحدث الذي لايؤجَل: «يمشي متلفتا حوله.. يخاف من خياله.. يسير إلى جانب الجدار ويطلب من الله الستر. ابتسم له شيخ العشيرة، فبال على الرؤوس»[11].

أجد أخيراً أنه ينبغي التأكيد أن هذه المحاولة هي في معظمها تنويعات إيقاعية على ما كتبه الأستاذ احمد الحسين في كتابه «القصة القصيرة جداً»، واتفاقي معه أو اختلافي لايغير من حقيقة ريادة كتابه النقدي لهذا الفن الأدبي الذي مازال يبحث عن قانونه وحدوده.

ربما يستاء الأدباء الذين يبحثون دائماً عن هاجس الحرية من كلمة قانون لأنهم مشغولون بالتجاوز، ولكنني أطلب منهم أن يتعاونوا معنا على وضع القانون الناظم لهذا الفن، وحين نتفق عليه سيكون من واجبهم اجتيازه، ولكن إذا لم يوجد القانون فلن يجد هؤلاء شيئاً يجتازونه.

الإحالات

(١) القصة القصيرة جداً، أحمد جاسم الحسين، منشورات دار عكرمة، دمشق ١٩٩٧.
(٢) حنان نجمة ورياض عصمت وكثيرون أعدوا لصاحب القصة القصيرة جداً أنهم أصحاب السبق.
(٣) القصة القصيرة جداً، ص ٣٣ وما بعدها.
(٤) و(٥) القصة القصيرة جداً، ص ٣٧-٣٨.
(٦) أحلام محرّمة: محمد توفيق السهلي، دمشق، ١٩٩٨، ص ٢٩.
(٧) مهمات ذاكرة: أحمد جاسم الحسين: ص١٢.
(٨) نفسه، ص ٢٧-٢٨.
(٩) القصة القصيرة جداً، ص ٤٤.
(١٠) خجل الكستناء، عماد نداف، دار الميزان، دمشق، ص ٥٧.
١١أحلام محرّمة، ص ٤٨.

(*) نص مداخلة ألقاها الكاتب في ندوة أقامها نادي غسان كنفاني بمناسبة الذكرى ٣١ لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

القصة القصيرة جداً: رحلة المصطلح والمفهوم

أحمد جاسم الحسين

أحيطت القصة القصيرة جداً بحزمة من المشاكل والإشكاليات وهي لاتزال في مرحلة الشباب، وهذه المشاكل ليست سهلة ولا هيّنة إذ إنها تخصّ وجودها وكينونتها، هذا الوجود وتلك الكينونة التي لايزال يرفضها كثيرون، رغم كونهما قد أصبحا حقيقة لا يماري في وجودها أحد. يمكن حصر هذه الإشكاليات في أربعة محاور، الأول: إشكالية المصطلح والمفهوم، والثاني: إشكالية التجنيس، والثالث: إشكالية الأركان المؤسسة للقصة القصيرة جداً وعناصرها وتقنياتها، والرابع: إشكالية التاريخ. أما الإشكاليتان الأولى والثانية فسنتحدث عنها في هذه المقالة وأما الإشكاليتان الثالثة والرابعة فسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

المصطلحات:

فاتحة المشاكل مشكلة المصطلح حيث تتجاذبها مصطلحات كثيرة ومتنوعة، كل يحاول أن يجرها إليه للتعبير عنها. ومما لاشك فيه أنّ مشكلة المصطلح لا تخصُّها وحدها، بل هي جزء من كون عام، هو الفكر النقدي، وقد عقدت لأجل المصطلح ندوات ومؤتمرات، وصدرت كتبٌ متعددة[2]، لكن كثيراً مما قيل ظلّ في حقل التنظير، وبقيت هوّة شاسعة بينه وبين التطبيق.

إنّ ضرورة المصطلح تبدو ملحة في حقول الفكر، والنقد الأدبي أحدها، فهو تكثيف واختصار، وعيٌ باللغة، وتطوّر في مسيرتها، وإشارة إلى التحقق والوجود، وحين نقول: (مصطلح) هذا يعني تحقق وتشكّل، قد يسمحان بوجوده، ومن ثمة باستعماله.. إضافة إلى أن ذلك قد يعني مروره بمراحل متعددة قبل تبلوره مصطلحاً صار يستعمل في حقول الأدب والنقد، حاملاً معه مفاهيم أصبحت على قدر من الانتشار والشيوع..

وقد جرّ المصطلح معه مشاكل متنوعة منها: ضبط استعماله، وعدم تحويل ضرورته إلى نوع من الاستعراض الذي لا يخدم الفكر ولا الحياة.. فهو سلاح ذو حدّين، أولهما الاستعمال الضروري، والآخر الاستعمال الاستعراضي، وبين الضرورة والاستعراض ـ في المصطلح وسواه ـ بون شاسع وهوّة عميقة.

ومن المؤكد أن أي حديث عن المصطلح يجرّنا للتوقف عند المفهوم، إذ العلاقة بين المصطلح والمفهوم علاقة جدلية بقدر ما هي علاقة ضرورية وإشكالية، إذ أن المصطلح أحياناً يكون واحداً، ومفهوماته متعددة، وهذا أمر طبيعي وجميل، غير أن الشيء غير الجميل هو وصول هذا التعدد إلى حد التناقض، والقطيعة بين المفاهيم المختلفة...

فيما يخصّ ق.ق. جداً فقد استعملت للتعبير عنها مصطلحاتٌ كثيرة بمفاهيم متنوعة هي:

١ـ القصة القصيرة جداً.
٢ـ القصة الومضة.
٣ـ القصة اللقطة.
٤ـ القصة القصيرة للغاية.
٥ـ القصة المكثّفة.
٦ـ القصة الكبسولة.
٧ـ القصة البرقية.
٨ـ اللوحة القصصية.
٩ـ الصورة القصصية.
١٠ـ النكتة القصصية.
١١ـ الخبر القصصي.
١٢ـ القصة الشعر.
١٣ـ الخاطرة القصصية.
١٤ـ القصة الجديدة.
١٥ـ القصة الحديثة.
١٦ـ الحالة القصصية.
١٧ـ المغامرة القصصية.

طبعاً يبدو جلياً أنّ كم المصطلحات كبير لفن أدبي جميل لم يتجاوز عمره ربع قرن.

أسباب تعدد المصطلحات وأهدافه:

إن قراءة متأنية في المصطلحات السابقة تقودنا إلى أسئلة كثيرة يبدو كثير منها مشروعاً، من هذه الأسئلة يبرز بقوة السؤال التالي: ما دلالات هذا التنوّع؟ هل يشير إلى غنى فكري أم إلى رغبة في الاختلاف؟ ومن ثمة: هل لهذا التعدد علاقة ببنية التفكير وآليته؟

في البحث عن أجوبة، أو مشاريع أجوبة للاستفسارات السابقة، نجد أنه من الضروري التنقيب عن الأسباب الكامنة خلف هذا التنوع، ومن ثم الأهداف الكامنة وراء الحرص على استعمال هذا المصطلح أو ذاك، وبعد البحث وجدنا أن الأسباب والأهداف تتبلور في أربع نقاط، اثنتان منهما تتعلقان بالقصة القصيرة جداً، واثنتان لاتخصانها، تماماً، وهما: مجافاة التجديد والحرص على التفرد عن الآخر عبر استعمال مصطلحات خاصة، وأما النقطتان اللتان تخصّانها فهما متناقضتان، الأولى تتجلى في محاولة الإساءة إليها والانتقاص من قدرها، والأخرى تحاول رفع شأنها عبر نسبتها إلى أجناس وفنون أخرى.

١ـ الانتقاص من قدر القصة القصيرة جداً:

إنّ محاولة نسبتها إلى أجناس، وفنون، وحالات خارج القصة القصيرة، يهدف من جملة ما يهدف، إلى الانتقاص، منها، وأكثر المحاولين هم مدّعو الحرص على القصة القصيرة، الذين يحاولون إبعادها عنها، وإحالتها خارج حدود القصة، وبذلك يتخلصون من هذا التجديد الذي لو فكروا فيه قليلاً لوجدوا أنه لا يسيء إلى القصة القصيرة، فالقصة القصيرة جداً لا تنتقص من قيمة القصة القصيرة وقدرها، ولا تدعو لإلغائها... بل إن الطرح الذي تطرحه طرح ديمقراطي حضاري يقوم على التعددية، وسماع الصوت الآخر، ومن المؤكد أن قادمات الأيام ستلغي هذا الخوف في ظل طقس جميل يقوم على عدم المعاداة، خاصة أن القصة القصيرة جداً تؤكد يوماً بعد يوم عبر كتابها، ونصوصها أنها لا تطرح نفسها أميرة بديلة، بل هي تريد أن تعيش جنباً إلى جنب مع أختها القصة القصيرة.

٢ـ رفع شأن القصة القصيرة جداً: إن كثيرين يظنون أن نسبة القصة القصيرة جداً إلى أجناس، وفنون أخرى، يرفع من قدرها، فترى هذا ينسبها إلى الشعر، وذاك إلى الفن التشكيلي، وثالث إلى الموسيقا، ومع اعتزازنا بكل هذه الفنون، والأجناس، إلا أن نسبة ق.ق. جداً إلى هذا الجنس أو ذاك ليست مصدر فخر لها، فهي قصة أولاً، وقصيرة جداً بعد ذلك. ولها عالمها، وللشعر عالمه، وللفن التشكيلي، والموسيقا، والسينما عوالمها، قد تستفيد هي من هذا العنصر، أو ذاك لكنها تبقى قبل كل هذا، وبعده قصة، وقصيرة جداً... ورفع شأنها يحتّم علينا أن نبحث عن عناصر تنطلق من كينونتها، من بنيتها هي، لا عبر نسبتها إلى

فنون أخرى...

إن ق.ق. جداً فن أدبي له أركانه وشروطه وجمالياته، ولا يقلّ أهمية عن أي فن آخر، إن لم يتفوق على كثير منها، طبعاً ربما يبدو أنّ تلك المشاكل مرتبطة بالنشأة والرغبة في التأصيل، وذلك عبر نسبتها إلى فنون لها بعد تاريخي، إضافة إلى كونها معروفة، وقد تحمل لنا قادمات الأيام محاولات من كتابها، ودارسيها في البحث عن جمالياتها، وأركانها النابعة من بنيتها، وكينونتها هي، إضافة لهذه الدراسة، لا عبر نسبتها إلى فنون وأجناس أخرى.

٣ـ مجافاة التجديد: وتلك نقطة هامة لا يمكننا إهمالها، إذ مثلما يلقى التجديد تشجيعاً من كثيرين، فإنّ ثلّة لا يسهان بها غير ميالة للتجديد في الأدب، أو الحياة، وأسباب هذا كثيرة، منها ارتباط التجديد عند كثيرين بالوافد المستورد، ولدى آخرين بالتخريب، فيما يرى كثيرون أنّ أي تجديد هو تهديم للقديم الأصيل، وقد انعكست أضغاث الأحلام تلك انعكاساً مباشراً على ق.ق. جداً، حيث راح كثيرون يذكرونها متندّرين، هادفين إلى الإساءة إليها، إما عبر استعراض بعض النماذج، أو باعتبارها نكتة، وطرفة مرتبطة بالسرعة المعاصرة، حيث ما إن تدخل من هذه الأذن، حتى تخرج من الأذن الأخرى دون أي أثر، ومن المؤكد أن هذه التصورات غير دقيقة أبداً، فالطرافة، والنكتة، والجدّة، والسخرية الموجودة في هذا الفن ليست كما يتصورونها وهي تقنيات وعناصر، تضحكنا لتخترق أعماقنا، وتحفّزنا، وتحرّضنا، وتغيّر فينا، وهذه الغايات مختلفة عن الغايات التي تهدف إلى التهريج أو الإضحاك المجّاني.

٤ـ الحرص على التفرّد: وهذه النقطة ذات شجون، إذ يحرص كثير من الدارسين والنقاد على استعمال مصطلحات خاصة بهم، ولا يرجع هذا إلى أن مصطلح الآخرين لا يعجبهم بقدر ما هو نوع من لفت الانتباه، ومحاولة التفرد الذي تسمح به الظروف، ولا تنفيه التعددية، ولئن كان هذا التنوّع يُوجِد لنفسه عدداً من المبررات، من مثل أنّ المصطلح لم يتبلور إلا مؤخراً، إلا أن حسن النية ليس ملازماً لكتابات الكثيرين، وهذه المشكلة لا تخصّ مصطلح ق.ق. جداً بقدر ما تخصّ إشكالية المصطلح عامة، وقد أشرنا إلى بعضها فيما سبق... وبتوجب علينا كُتّاباً ودارسين أن نحاول توحيد المصطلح ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بكثير من الإرادة والجهد، والتخلي قليلاً عن الحرص على إظهار الذات والإيمان بأنّ ضبط الهمّ الثقافي أهم من إظهار الذات...

قراءة في المصطلحات ومفاهيمها:



التأمل في المصطلحات السابقة التي استعملت للتعبير عن القصة القصيرة جداً، يقودنا إلى تصنيفها في ثلاث شعب قد تشير كل شعبة إلى معان تختلف عن الأخرى قليلاً، الأولى تدل على القصر، والثانية تنسبها إلى فنون أخرى، والثالثة تشي بشيء من حكم القيمة المسبق..

الشعبة الأولى: تشمل سبعة مصطلحات (القصة القصيرة جداً ـ القصة الومضة ـ القصة اللقطة ـ القصة القصيرة للغاية ـ القصة المكثّفة ـ القصة الكبسولة ـ القصة البرقية) الأول عبر التأكيد (جداً) والثاني من الومض، ووميض البرق إشارة إلى القصر والسرعة، والثالث جاء من عالم الفن، السينما والتلفزيون والتصوير الفوتوغرافي أيضاً يدل على الحالة الواحدة وعدم الإفاضة، ومن ثمة (القصيرة للغاية) عبر سمة القصر الشديد، والمكثفة بما تدل عليه من اختصار شديد مع الإيحاء، أما مصطلح (الكبسولة) فيشير إلى صغر الحجم مع المقدرة على ترك الأثر، وهو مأخوذ من عالم الأسلحة ليدل إلى السرعة في الإنفجار، ومن الأدوية ليعني صغر الحجم مع كبر الفعل، والمصطلح الأخير أيضاً يشير إلى الحرص على ايصال مقولة ما بأقصر الطرق، والبرق أحدها.

وتشترك المصطلحات السابقة في صفتين اثنتين، الأولى التأكيد على معنى القصّ، والثانية القصر الشديد.. ومن المعروف أن الأكثر استعمالاً وشيوعاً بالنسبة لهذه المصطلحات، والمصطلحات الأخرى هو مصطلح (القصة القصيرة جداً) الذي راح يثبت نفسه كأبرز المصطلحات وأكثرها دلالة بما تضمّنه من دلالات فنية، ونقدية..

الشعبة الثانية: وهذه الشعبة تنسبها إلى فنون وأجناس أخرى، وهي (اللوحة القصصية ـ الصورة القصصية ـ النكتة القصصية ـ الخبر القصصي ـ الشعر القصصي ـ الخاطرة القصصية).

ومن الجلي أن هذه المصطلحات تحيلها إلى الفن التشكيلي، والسينما، والإضحاك، والصحافة، والشعر، والخاطرة..

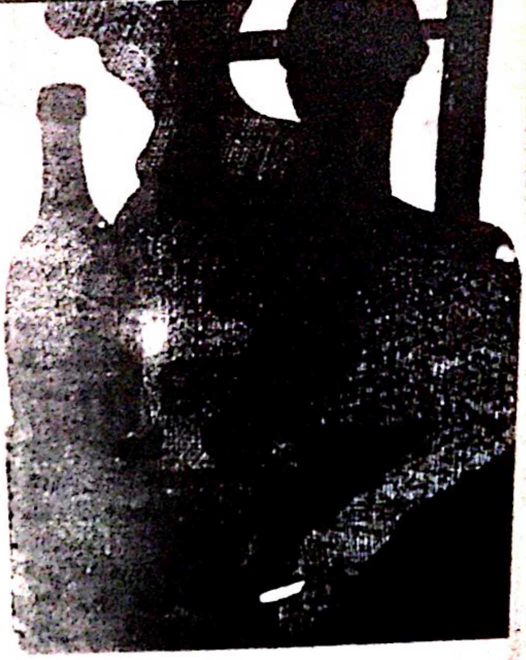
واللافت للنظر هو أن هذه المصطلحات تؤكد على الفن الاخر، أكثر من تأكيدها على القصصية، حتى إن (القصصية) تأتي صفة. وليست موصوفاً، طبعاً، جميل أن تتلاقح الفنون، وتستفيد من خصال بعضها، شرط الا يؤدي ذلك إلى كتابة خلاسية دون ملامح.. وفيما يخصّ القصة القصيرة جداً، فإننا نؤكد من جديد أنها قصة أولاً، وقصيرة جداً ثانياً، وهي تستفيد من سمات عدد من الفنون والأجناس، لكن ذلك لايعني أبداً أن تنسب، وتصير تابعة لها، طبعاً قد يبدو مقبولاً وجود هذا المصطلح أو ذاك في البدايات، أي قبل تلامح الجنس الأدبي، لكن بعد مرور نحو ربع قرن، يبدو استعمال أحدها استعمالاً غير بريء في ظل شيوع مصطلح ق.ق.جداً.

الشعبة الثالثة: توحي هذه الشعبة بشيء من حكم القيمة المسبق. وقد يشير بعضها إلى حالة كتابتها، وهي (القصة الجديدة ـ القصة الحديثة ـ الحالة القصصية ـ المغامرة القصصية).

من المؤكد أن الإبتعاد عن أحكام القيمة المسبقة خير للجميع: للقصة القصيرة جداً، ولكتابها، ولدارسيها.. ونؤكد من جديد أن كشف خصالها، والحديث عن الأركان المؤسسة لها أيضاً خيرٌ للجميع..

أخيراً نقول ربما استعملت هذه المصطلحات كتعبير فرضته جدّتها وحداثتها، وكان التعبير بهذا المصطلح أو ذاك استجابة أولية، وربما لم يصل كثير منها إلى مرتبة المصطلح بالمعنى النقدي للكلمة، وأعتقد أن عدداً منها كان اسماً وأية تميزها من غيرها ليس إلا.. طبعاً قد تتداخل بعض المصطلحات، وتتلاقح، وتتحاور، لكن لاأظن أنه من المجدي أن نكثر من التنوع الذي لن يقدم، أو يؤخر كثيراً، خاصة اننا في حقل جنس أدبي ينبغي علينا أن نساهم جميعاً في استقراره، حيث أن المصطلح الأكثر استعمالاً (القصة القصيرة جداً) يؤكد على سمتين رئيسيتين هما: القصصية والقصر الشديد.

نحن إذاً أمام فن أدبي راح يثبت حضوره وجدواه يوماً بعد يوم، ويبدي مرونة ستتيح له ترسيخ جذوره وتطوير ذاته، إضافة إلى أن هذه المرونة تسمح للكاتب والمتلقي بحرية في



الحركة، والإبداع، والتحليل، والتأويل.

جدلية المصطلح والمفهوم:

إن العلاقة الجدلية بين المفهوم والمصطلح ضرورية، وعلى جانب كبير من الأهمية، ومن المعروف أن المفهوم يفترض أن يكون سابقاً للمصطلح، ومتقدماً عليه، ولعل تعدداً في مفهوم هذا المصطلح أو ذاك ينم عن كثير من الحوار والتنوع والتوفيق، شرط ألا يؤدي ذلك إلى البلبلة والفوضى والتلفيق، والخروج من دائرةالنقد إلى كوة الإستعراض.

إن ما يهمنا في هذا الموضع هو مقاربة ما يعنيه المصطلح؟ ما مفاهيمه؟ وما الذي نريده حين نقول: ق.ق. جداً؟

يمكن مقاربة الإجابة من وجوه متعددة من مثل: الأركان المؤسسة - الشروط - الحجم - التعريف - تطوّر الدلالة، تعدّدها..

من جهة الأركان المؤسسة للقصة القصيرة جداً وتقنياتها وعناصرها فسنتحدث عنها لاحقاً، أما من وجهة الحجم، وتعدد الدلالة وتطورها فيمكن الوقوف عندها الآن.

استعملت القصة القصيرة جداً لتدل على قصة في ثلاثة أحجام:

- الأول لايتجاوز الثلاثين كلمة (نحو ثلاثة أسطر).
- الثاني لايتجاوز المئتي كلمة (نحو صفحة واحدة).
- الثالث لايتجاوز الثمنمئة كلمة (نحو أربع أو خمس صفحات).

طبعاً يتناوش هذا المفهوم، أو ذاك عدد من العوامل، منها الإختلاف بين دارس وآخر، وبين مبدع وآخر، إضافة إلى تغير الدلالة بين فترة النشوء الأولى والفترة الحالية.. إذ لايزال اليوم كثير من الدارسين يستعملون المصطلح ليدلّ على قصة قد تصل إلى ثلاث أو أربع صفحات لكن هذا الحجم قلّ حظه، وصارت تستعمل القصة القصيرة جداً، أكثر ما نستعمل، لتدلّ على قصة لاتتجاوز الصفحتين، بل قد تكون في عشر كلمات.. ها هنا نودّ أن نتوقف عند نقطة لاتخلو من أهمية، ويمكن صوغها في السؤال التالي:

هل يدل القصر الشديد أو الطول على قصة ناجحة؟!

لايمكننا أن نعطي إجابة جازمة في هذا الميدان، فقد يكون القصر الشديد أحياناً عاملاً في تشويه القصة القصيرة جداً، مثلما قد يفعل الطول ذلك، ولعله من الواضح أن التأكيد على قصرها حجماً وبنية، يزداد وضوحاً يوماً بعد يوم.

طبعاً المطلوب في القصر الشديد، والطول أيضاً أن تبقى قصة قصيرة جداً، ففي الطول ألا تتحول إلى قصة، وفي القصر ألا تتحول إلى خارج ق.ق.جداً.

يمكن لنا أيضاً في هذا الموضع أن نتوقف عند تطور المفهوم من حيث الحجم، إذ في البدايات لم يكن يعوّل كثيراً على القصة الشديدة القصر، بل إن المصطلح كما قلنا استعمل ليدل على مفهوم يمتد لصفحات، وكانت مغامرة خطيرة ما تجرأ على نشره القاص نبيل جديد (مغامرة لأنه كسر المألوف ليس في البنية فقط، بل أيضاً في الحجم).

لدينا طريق آخر يمكن من خلاله التعرّف إلى ق.ق. جداً ألا وهو طريق المقارنة، هذه المقارنة مع جنس آخ هو (القصة القصيرة) هناك قصص قصيرة تُكتب في صفحة أو صفحتين، وهناك أيضاً قصص قصيرة جداً تكتب في صفحة أو صفحتين، الحجم يأتي تالياً للبنية، والطبيعة، وطريقة استعمال التقنيات، والأركان المؤسسة.

إذاً المسألة مسألة بنية، وتقنيات، وأركان مكوّنة، بالتأكيد ثمة عناصر وتقنيات وأركان يُستفاد منها في الجنسين، لكن طريقة الإستفادة، طريقة التوظيف، دور السياق مختلف، فالتشابه لايعني ابداً فقدان الهوية، والخصوصية، أما توسيع المفاهيم كثيراً بحجة الحرية فسيجر إلى شيء من الانفلات.

إن لكل من الطريقتين (الإطالة والقصر الشديد) مخاطره، وولوج البحر يحتاج لكثير من الحذر والوعي..

وختام الكلام في هذه الفكرة يكون بالتأكيد من جديد، والدعوة الحارة إلى وحدة في المصطلح، وتنوع في المفهوم، وهذا يوصل إلى خصب وغنى، يورث المصطلح حزمة من الإشعاعات الدلالية.

---

(٠) نص مداخلة أقامها نادي غسان كنفاني بمناسبة الذكرى ٣١ لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

المؤتمر الرابع عشر لإتحاد كتاب المغرب ينتخب الشاعر حسن نجمي رئيساً



بتاريخ ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٨ بالمدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط انعقد المؤتمر ١٤ لإتحاد كتاب المغرب وقد سجل هذا المؤتمر حضوراً مكثفاً للكتاب المنضوين تحت لوائه والعديد من الفعاليات الفنية والإعلامية... وقد حضر أشغال الإفتتاح السيد عبر الرحمن اليوسفي الوزير الأول في حكومة «التناوب» المغربية، كما حضر وزير الثقافة السيد محمد الاشعري (وهو رئيس سابق لإتحاد كتاب المغرب) وأيضاً حضر السيد محمد العربي المساري وزير الإتصال (الإعلام)، وهو عضو في الإتحاد..

وبالمناسبة فإن مؤسسة اتحاد كتاب المغرب إطار وطني مستقل عن أي جهاز حكومي أو حزبي، والمؤتمر هو أعلى هيئة تنظم شؤونه التنظيمية والثقافية، وعبره بالانتخاب المباشر والسري يتم اختيار أجهزته القيادية التي اسفرت هذه المرة بعد النقاشات الحادة والمستفيضة حول جملة من القضايا التي أهمت الجانب التنظيمي. والورقة الثقافية، ومشروع البيان العام، عن التشكيلة التالية:

- حسن نجمي (صحفي - وشاعر) رئيساً، وثمانية أعضاء في المكتب المركزي هم: إدريس الملياني (شاعر)، أنور المرتجي (ناقد)، أحمد عصيد (باحث)، عبد الرحيم المودن (قاص وباحث)؛ ربيعة ريحان (قاصة)، بشير القمري (ناقد)، أحمد زيادي (قاص وباحث) عبد العزيز أزغاي (شاعر).

وقد انتخب المؤتمر أعضاء المجلس الإداري التسعة: (محمد أقفاض، أحمد شراك، عبد اللطيف البازي حسن الوزاني، محمد البوعناني، عثمان اشقرا، عبد اللطيف البازي، احمد البكري السباعي، عبد اللطيف عاصم).

هذا وقد اصدر المؤتمر بياناً ختامياً له عبر عبره عن وجهة نظره في جملة من القضايا الوطنية والعربية والمصيرية.

احتفالات وفعاليات بذكرى انطلاقة الجبهة الشعبية في لبنان

لقاءات تضامن مع شعب العراق في ذكرى انطلاقة الجبهة



بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقتها، والحادية عشرة للانتفاضة المجيدة، وتضامناً مع الأسرى في السجون الإسرائيلية أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سلسلة من الإحتفالات والنشاطات في لبنان، وقد حولت معظم هذه الاحتفالات إلى لقاءات تضامن مع شعب العراق الشقيق.

منطقة بيروت: حفل استقبال مركزي بمخيم مار الياس في بيروت

أقيم يوم الخميس الموافق ١٩٩٨/١٢/١٧، حفل استقبال في قاعة الإنتفاضة في مخيم مار الياس حضره السيد شفيق الحوت بالإضافة إلى ممثلين عن الفصائل الفلسطينية والأحزاب والقوى اللبنانية، وعدد من السادة النواب اللبنانيين: خالد ضاهر وأحمد سويد وفيصل الداود وفايز غصن والنائب السابق زهير العبيدي، وسفير كوبا وممثلون عن سفارات روسيا وإيران واليمن، وبعض الفعاليات الفكرية والإجتماعية والنقابية اللبنانية والفلسطينية.

كلمة الحوت: ألقى الأستاذ شفيق الحوت كلمة فلسطين، وأهم ما جاء فيها:

في بداية كلمته أشاد الحوت بالجبهة باعتبارها جزءاً هاماً من الحركة الوطنية الفلسطينية، وأشار إلى المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد مؤخراً في دمشق ووصفه بأنه خطوة إيجابية، ودعا إلى وحدة الفصائل على قواسم مشتركة، وإلى ضرورة التوفيق بين التكتيكي والإستراتيجي، وتطرق إلى التجمع الفلسطيني في لبنان مؤكداً على ضرورة المطالبة بالحقوق المدنية والإجتماعية لهم.

كلمة أبو فادي راجي:

ثم ألقى كلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق أبو فادي راجي، ومما جاء فيها: في الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة والحادية عشرة للإنتفاضة المجيدة، في هذا اللقاء الذي يستهدف أيضاً التضامن مع شعب العراق، الذي لازال يقاوم رغم الحصار، بكل صلابة وشجاعة. واستطرد الرفيق راجي قائلاً: إن الهجمة بدأت بالعراق وطالت السودان وليبيا، ثم جاء التحالف الصهيوني - التركي في مواجهة سوريا، وأضاف: وقفنا قبل أسابيع قليلة أمام مرور خمسين عاماً على الغزوة الصهيونية، وسلطنا الأضواء عليها باعتبارها حركة استيطانية توسعية استعمارية عنصرية، نحن جميعاً في مأزق، فالإمبريالية تستهدف كل المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج، إن نقطة الإنطلاق هي بناء الإنسان العربي وحماية الشخصية القومية العربية لتحتل موقعها في معركة المواجهة.

ثم اختتم حديثه قائلاً: لنوقف التسوية المذلة.. مفاعيل كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة، واي ريفر الخ إن الممر الإجباري للخروج من الأزمة هو الديمقراطية، والربط بين المرحلي والإستراتيجي وبناء فلسطين الديمقراطية العلمانية.

وفد من الجبهة يزور المختارة

بمناسبة ذكرى ميلاد كمال جنبلاط قام وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضم الرفاق أبو فادي راجي مسؤول لجنة العلاقات السياسية وأبو أحمد الزعتر وأبو نضال فؤاد عضوي اللجنة بوضع اكليل من الزهور على قبر الشهيد كمال جنبلاط في المختارة، وكان في استقبال الوفد وكيل داخلية الشوف في الحزب التقدمي الإشتراكي السيد ناصر زيدان وبعض المسؤولين، وبعد قراءة الفاتحة على الضريح، ألقى الرفيق راجي كلمة أشاد فيها بالشهيد ونوّه إلى التحالف بين الجبهة والحزب برئاسة وليد جنبلاط، والخندق الواحد الذي يجمع الحزبين والشعبين ضد الهجمة الصهيونية ورد زيدان بالتأكيد على التضامن مع الشعب الفلسطيني، داعياً إلى إطلاق الأسرى في السجون الإسرائيلية.

الجبهة الشعبية تلتقي الأسرى المحررين

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لقاءً مع الأسرى اللبنانيين المحررين من سجون الإحتلال، في مركز الشباب الفلسطيني في مخيم شاتيلا يوم السبت الموافق ١٩٩٨/١٢/٥، بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقتها والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة المجيدة، بحضور حشد غفير من الشخصيات وأبناء المخيم.

استهل اللقاء بدقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء المقاومة والإنتفاضة، ثم تولت تعريف الأسرى عضوة الجبهة الشعبية الرفيقة فاطمة أبو جلدة.

بعد ذلك قدّم الأسرى الثلاثة المحررون من سجن عسقلان نبيه عواضة وكايد بندر وأحمد اسماعيل والأسيران المحرران من معتقل الخيام رجائي أبو حميد ونعمان نصر الله مداخلات عرضوا فيها تجربتهم في الاسر ونضالات الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية.

مسيرة حاشدة في مخيم شاتيلا

نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل الثورة الفلسطينية مسيرة جماهيرية حاشدة في مخيم شاتيلا يوم ١٩٩٨/١٢/١٢، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة للانتفاضة والذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة الشعبية، شارك فيها الآلاف من سكان المخيم، تصدرها صورة كبيرة للأمين العام الدكتور جورج حبش وحملة المشاعل والأعلام الفلسطينية وأعلام الجبهة ووفود من المؤسسات والأحزاب اللبنانية.

واختتمت المسيرة بكلمة سياسية ألقاها الرفيق مروان عبد العال، عضو اللجنة المركزية للجبهة تحدث فيها عن أهمية التمسك بميثاق الشعب الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية وعن معاني تجدد الإنتفاضة في الأرض المحتلة.

الجبهة الشعبية تقيم دورة رياضية في مخيم شاتيلا

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة رياضية في مركز الشباب الفلسطيني في مخيم شاتيلا ما بين ١٢/٢ و١٩٩٨/١٢/٦، بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة المجيدة في الوطن المحتل.

وقد شارك في هذه التظاهرة الرياضية جميع أندية كرة الطائرة في مخيم شاتيلا ونواد من مخيم برج البراجنة وعدد كبير من لاعبي البينغ بونغ والشطرنج، وفي ختام الدورة وزعت الجوائز على الفائزين.

ندوة جماهيرية في مخيم برج البراجنة

اقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ندوة جماهيرية في مخيم برج البراجنة يوم ١٩٩٨/١٢/١١م، بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة، تحدث في هذه الندوة الرفيق أبو فادي راجي مسؤول العلاقات السياسية، حيث تطرق إلى مخاطر اتفاقات أوسلو و«واي ريفر» وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني.. كما تحدث عن ضرورة تضامن شعبنا وكل الشعوب العربية مع الأسرى في سجون العدو الصهيوني، وفي ختام الندوة جرت مناقشة عامة من قبل الحضور، وأرسلوا برقية تضامن باسم أهالي وفعاليات مخيم برج البراجنة إلى الأسرى وذويهم في الأرض المحتلة.

منطقة الشمال:

مسابقة ثقافية في مخيم البداوي

أقامت منظمة الشبيبة الفلسطينية - مفوضية البداوي - مسابقة ثقافية في نادي القدس، يوم الخميس الموافق ١٩٩٨/١١/٢٦.

شارك فيها: مدرسة الثانوية العربية، مدرسة المجدل، مدرسة الرملة، وفريق منظمة الشبيبة الفلسطينية، وبحضور حشد من الطلاب والأساتذة.

وقد فاز بالمسابقة فريق الرملة بالدرجة الأولى تلاه فريق الثانوية العربية بالدرجة الثانية وفريق منظمة الشبيبة بالدرجة الثالثة، هذا وقد وزعت جوائز على الفائزين.



مفوضية البداوي تقيم مهرجاناً شعرياً

أقامت منظمة الشبيبة الفلسطينية - مفوضية البداوي - مهرجان الشعر السنوي السابع في نادي القدس، يوم السبت الموافق ١٩٩٨/١٢/٥م، بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة.

أحياه الشعراء: الدكتور عماد شبيب، الأستاذ سعد الدين شلق، الأديبة زينب شريم، الأستاذ مروان عبيد، الشاعر مروان الخطيب، الأستاذ نبيل النابلسي، والأستاذ حسام أبو شقرا، وقدّم لهم الأستاذ عبد الله بهيج، وخلال المهرجان قدّم الشعراء باقة من القصائد من وحي المناسبة نالت اعجاب الحضور، وفي نهاية الحفل قدمت جوائز وهدايا رمزية للشعراء.



نادي القدس يقيم دورة لكرة القدم

أقام نادي القدس دورة لكرة القدم للناشئين يوم الأحد ١٩٩٨/١١/٢٩م، شارك فيها عدة فرق هي: فريق القدس، فريق الخليل، فريق النضال، وفريق الميناء.

وكانت نتيجة هذه الدورة أن فاز فريق القدس على الخليل والنضال على الميناء وفي ختام الدورة فاز النضال على القدس.

ندوة شبابية في نادي القدس

اقيمت ندوة شبابية في نادي القدس بدعوة من منظمة الشبيبة الفلسطينية يوم السبت ١٩٩٨/١١/٢٨م، بمناسبة ذكرى يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني الموافق ١٩٩٨/١١/٢٩م.

تحدث فيها: الدكتور أسعد دندشلي، الرفيق صلاح صلاح والأستاذ محمود صالح. تناولت هذه الندوة اتفاق واي بلانتيشن وكذلك الثقافة والإعلام النفسي.

مسيرة حاشدة في مخيم البداوي

بمناسبة الذكرى الحادية الثلاثين لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة أقيم يوم الأحد ١٩٩٨/١٢/٦م كرنفال وطني في مخيم البداوي، شاركت فيه: مؤسسة الأطفال الفلسطينية وأطفال رياض غسان كنفاني وروضات الإتحاد - لينا نابلسي، وبحضور حشد من ممثلي الفصائل والفعاليات الإجتماعية واللجان الشعبية.

طافت المسيرة شوارع المخيم، حيث ازدانت الأطفال بأعلام فلسطين والجبهة، ثم توجهت المسيرة إلى أضرحة الشهداء، وألقى الرفيق رائد أبو حميد كلمة الجبهة الشعبية، حيث أكد على معاني الذكرى، مستعرضاً نضالات الجبهة، ودعا إلى الوقوف صفاً واحداً ضد العدو الصهيوني.

مسيرة رمزية في مخيم نهر البارد

اقيمت مسيرة رمزية في مخيم نهر البارد يوم



١١/١٢/١٩٩٨، بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة تقدمها قيادة المقاومة وحملة الأكاليل واللجان الشعبية والهيئات النقابية وذوو الشهداء وحشد من الفعاليات وأهالي المخيم.

ثم ألقى الرفيق عماد عودة كلمة الجبهة حيث أكد فيها على الاستمرار بمواصلة النضال حتى استعادة حقوقنا الوطنية المشروعة.

سهرة خاصة في مخيم نهر البارد

بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أقامت قيادة موقع البارد سهرة رفاقية في صالة السعادة بالمخيم بحضور عضو اللجنة المركزية للجبهة الرفيق عامر السماك وحشد من الرفاق والأصدقاء.

بدأت السهرة بكلمة من الرفيق غريب الذي نوه بالمناسبة وأهميتها، ثم دار حوار ونقاش بين الرفاق الحضور حول أزمة العمل الوطني وعن مؤتمرات المعارضة التي عقدت مؤخراً في غزة والضفة وسوريا.

وفي نهاية النقاش قدّم الرفيق عامر والرفيق أبو جابر بعض الإيضاحات التي تضمنتها مداخلات وأسئلة الأخوة الحضور.

منطقة الشمال تقيم مهرجاناً خطابياً

بمناسبة الذكرى الـ (٣١) لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أقامت منطقة الشمال مهرجاناً خطابياً مركزياً في صالة الربيع بمخيم نهر البارد يوم الأحد الموافق ١٣/١٢/١٩٩٨م، حضر المهرجان النواب: اسطفان الدويهي، عبد الرحمن عبد الرحمن، وخالد ضاهر، وممثلو الأحزاب الوطنية والإسلامية ووجوه وطنية وممثلو الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية وممثلو النقابات وبعض خريجي الجامعات والهيئات التربوية وهيئات نسائية وحشد من فعاليات المخيم، كما حضره أعضاء قيادة فرع لبنان الرفاق: مروان عبد العال، ود. عامر السماك وأبو جابر إضافة إلى كوادر وأعضاء الجبهة.

بدأ المهرجان بالنشيدين اللبناني والفلسطيني، بعدها ألقى الشاعر مروان الخطيب قصيدة بعنوان «النكبة مازالت نكبة» نقتطف منها بعض الأبيات:

خمسون تمرُّ من الأعوامْ والنكبة مازالت نكبةْ
من يرفع ظلماً عن حيفا عن عكّا، عن بحرِ الأحلامْ
عن قدسٍ ما برحت تبكي آثار الذلّةِ والعدوان

ثم ألقى النائب اصطفان الدويهي كلمة وجه التحية فيها للجبهة الشعبية وقيادتها وكوادرها وكذلك للشعب الفلسطيني متمنيا أن يكون الإحتفال القادم بدولة فلسطين، كما أكد رفضه للسلام المزيف الذي تريد فرضه أمريكا وإسرائيل على المنطقة وبعد ذلك ألقى النائب خالد الظاهر كلمة أكد فيها أن فلسطين وقف إسلامي لايحق لأي حاكم أو أي جهة أخرى أن تفرط بذرة من ترابها، كما أكد على فريضة الجهاد لتحرير المقدسات، وكذلك أكد بطلان كل الإتفاقيات التي تعطي المحتل الشرعية.

ثم جاءت كلمة النائب عبد الرحمن عبد الرحمن الذي وجّه التحية للجبهة وأمينها العام وأكد أنه لاسبيل إلا المراجعة بعد خمسين عاماً على اغتصاب فلسطين، كما أكد رفضه للإتفاقات المذلة وآخرها (واي ريفر) ودعا للمحافظة، على الميثاق الوطني ومقاومة اتفاقيات الذل داعياً إلى حوار ديمقراطي يضع أسساً للمواجهة الوطنية. ثم بعد ذلك قدّم الشاعر هيثم عبد الله قصيدة بعنوان (القدس)، نقتطف منها بعض الأبيات:

قلبٌ تمزق في صلاته وانكسر
وبكى ترانيم الندى عبق السحرُ
طفلٌ يفيض براءة وسعادة
خطفت أنامله الحضارة والحضر
واضاع مسجده أضاع حليبه
وذوت ورود حياه والعطر احتضر

واختتم المهرجان بكلمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ألقاها عضو اللجنة المركزية العامة الرفيق مروان عبد العال، ومما جاء فيها:

نعتبر يوم الإنتفاضة المجيدة وانطلاقة الجبهة، هو يوم تأكيد الحق التاريخي وحماية الميثاق، وإن نجح مطلب التعديل على النصوص، فإنه باقٍ في الذاكرة الفلسطينية الجماعية، وباقٍ كنبراس لنضال الأجيال القادمة.

ودعا الرفيق عبد العال إلى حرية الأسرى الفلسطينيين، وحيّا صمود سوريا والمقاومة اللبنانية.

بعلبك ـ مخيم الجليل:

حفل استقبال في مخيم الجليل

أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حفل استقبال في مخيم الجليل ببعلبك يوم السبت الموافق ١٩/١٢/١٩٩٨م، حضره لفيف من الشخصيات الوطنية وفعاليات المخيم والمدينة والفصائل الفلسطينية والأحزاب والقوى اللبنانية.

وقد القى الرفيق أبو أحمد الزعتر كلمة الجبهة، وبعد أن رحّب بالحضور دان اتفاقات أوسلو وواي ريفر، واعتبر أن المؤتمر الوطني في دمشق وكذلك مؤتمرا غزة ورام الله خطوة صحيحة إلى الأمام في معركة الحفاظ على الميثاق الوطني والتصدي لأوسلو وواي ريفر، كما أكد على الوحدة الوطنية الفلسطينية. وحيّا ارواح الشهداء كما حيّا الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين والعرب في سجون العدو الصهيوني. وقد تحوّل هذا الإحتفال إلى لقاء تضامن وتأييد للشعب العراقي الذي يتصدى للعدوان الوحشي الذي تشنه أميركا وبريطانيا ضد العراق وشعبه.

منطقة صيدا:

مهرجان خطابي في مخيم عين الحلوة

بمناسبة الذكرى الـ ٣١ لإنطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحادية عشرة للإنتفاضة أقامت الجبهة الشعبية مهرجاناً حاشداً بقاعة ناجي العلي في مخيم عين الحلوة، ألقيت فيه عدة كلمات للفصائل الفلسطينية واللبنانية، ثم ألقى الرفيق مروان عبد العال عضو اللجنة المركزية كلمة الجبهة الشعبية أكد من خلالها على تمسك الجبهة بالميثاق الوطني، كما طالب المعارضة الفلسطينية باتخاذ خطوات جدية بهدف التمسك بانجازات الشعب الفلسطيني والحفاظ على الوحدة الوطنية.

كما اقامت منظمة الشبيبة الفلسطينية جملة من النشاطات الرياضية بهذه المناسبة.

منطقة صور:

حفل استقبال في مخيم الرشيدية

أحيت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منطقة صور الذكرى الحادية والثلاثين لإنطلاقتها والذكرى الحادية عشرة للإنتفاضة المجيدة، حيث أقامت حفل استقبال في مخيم الرشيدية يوم الجمعة الموافق ١٨/١٢/١٩٩٨ حضر الحفل وفود من فصائل الثورة الفلسطينية وممثلو الأحزاب الوطنية اللبنانية والإسلامية وممثلو الهيئات والمؤسسات الشعبية والنقابية والثقافية وفعاليات من المخيم وحشد من الجماهير في منطقة صور.

حيث ألقيت كلمة الأحزاب اللبنانية القاها الرفيق أحمد زرقط مسؤول الحزب الشيوعي في صور ثم ألقى الرفيق راجي كلمة الجبهة أكد من خلالها على تمسك الجبهة، بالميثاق الوطني والثوابت الوطنية ■■

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن والشتات تنعي الشهيد القائد الياس جريس جرايسة (أبو عاهد)

تنعى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الوطن والشتات لجماهير شعبنا الفلسطيني واحداً من أبرز قادتها، انه الرفيق القائد الوطني الياس جريس جرايسة (أبو عاهد)، هذا الرفيق الذي بجدارة وامتياز كان من قلة من الرجال الذين امتزجت حياتهم بمسيرة الشعب والوطن، نعم لقد كان أبو عاهد قائداً راسخ القناعات مقداماً حيث يعز الإقدام صامتاً إلا حين يكون للفعل ضرورة.. صبوراً صبر الجمال، شفافاً حساساً صادقاً مثابراً، أجل ان جملة من الخصال والسجايا النادرة التي امتاز بها الرفيق جعلته محط احترام وتقدير كل من تعرف عليه من شركاء النضال والعمل الوطني. لقد انتمى بكلية لهموم الوطن والشعب، وإذ ننعي هذا الرفيق المناضل وبعد تأكيد التواصل على ذات الدرب الذي اختطه حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والإستقلال الناجز بفخر واعتزاز، نسوق باختصار وتكثيف مسيرة هذا الرفيق القائد:

١- ولد الشهيد القائد في بيت ساحور عام ١٩٦١ لأسرة مناضلة، متزوج وله طفلان (عاهد ١٢ عاماً، وباسل ٥ أعوام) ويسكن مع زوجته (ليندا غريب) وطفليه في بيت ساحور.

٢- حصل على درجة البكالوريوس في اللغة العربية مع دبلوم تربية من جامعة بيت لحم وحصل مؤخراً على دبلوم صحافة من جامعة بير زيت.

٣- التحق في صفوف العمل الوطني منذ أواسط السبعينات وانتمى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ عام ١٩٨٠ ويحمل لقب عضو اللجنة المركزية لفرع الوطن المحتل.

٤- دفع طواعية وبطيب خاطر ضريبة الإنتماء للوطن والشعب فتعرض لكل أشكال التنكيل والقمع الإحتلالي الذي لم يستطع أن ينتزع من صدره كلمة واحدة من أسراره واسرار شركاء النضال والمسيرة التي باركته بها رفيقة دربه المناضلة الشجاعة والصبورة ليندا أم عاهد فقد

- اعتقل الرفيق لمدة ١٨ يوماً عام ١٩٧٩ أمضاها في زنازين سجن الخليل المركزي.
- اعتقل الرفيق لمدة ٤٥ يوماً عام ١٩٨٢ أمضاها في زنازين سجن المسكوبية.
- اعتقل الرفيق لمدة ٧٢ يوماً عام ١٩٨٦ وأمضاها في زنازين سجن الخليل.
- عاش ظروف العمل السري المتشدد (التخفي) لمدة عامين ونصف، من شباط ١٩٨٧ حتى حزيران ١٩٨٩.
- أمضى أربع سنوات في سجون الاحتلال السجن بناء على اعترافات الغير - من حزيران ١٩٨٩ حتى حزيران ١٩٩٣.
- اعتقل إدارياً لمدة ٤ شهور في ايار ١٩٩٤.
- أمضى عامين ونصف في الإعتقال الإداري منذ كانون الأول ١٩٩٥ وحتى آذار ١٩٩٨.
- للرفيق اهتمامات أدبية وصحفية وله منشورات في هذه المجالات ومنذ الإفراج عنه في آذار عام ١٩٩٨ ترأس الرفيق تحرير مجلة رؤية أخرى الصادرة عن مركز المعلومات البديلة - بيت لحم.
- يا شعبنا يا رفاق الشهيد، يا شركاء نضاله.. لقد كان أبو عاهد منتمياً بصمت وإكرامه واجب على الجميع. ففي المجد عشت يا رفيقنا وإلى المجد انت سائر، وذكراك باقية في صدورنا وعقولنا وضمائرنا، وفي الختام ننعاك وعن دربك لن نحيد..

وإلى المجد يا رفيقنا القائد

الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
١٩٩٩/١/٢٥

نص برقية د. جورج حبش الى آل الشهيد جريس جرايسة

آل الشهيد/ الياس جريس جرايسه الأفاضل
بيت ساحور - فلسطين

بقلوب يعتصرها الحزن والأسى وبقلوب مفجوعة تلقينا نبأ وفاة فقيدنا وفقيدكم الرفيق المناضل/ الياس جرايسة.

إنني باسمي وباسم رفاقي في الهيئات القيادية وعموم كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نتقدم إليكم بخالص التعازي الحارة.

أهلنا الأعزاء - آل الشهيد الكرام

لقد غيب الموت واختطفت يد المنون ابنكم ورفيقنا الياس والذي عرفناه رفيقاً ومناضلاً غيوراً على حزبه وشعبه ووطنه وقضيته، لقد اختبرته السجون الصهيونية فكان المناضل الصلب والذي عرف كيف يحول السجن إلى مدرسة تخرج المناضلين الأبطال.

ما أكبر أن يولد المرء مرتين أحدهما عند الولادة، والأخرى عند الرحيل، فقط إنها للكبار والأماجد والذي يكون إلياس واحداً منهم.

يا أهلنا الكرام - يا أهل بيت ساحور

يا رفاق الياس - يا أصدقاءه - يا كل محبيه

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي فقدت مناضلها البطل الياس جرايسة تؤكد من جديد وفي ظل هذه الظروف الصعبة والمعقدة، إن قضية شعبنا والتي حمل الياس رايتها منذ نعومة أظفاره في الحي والمدرسة والشارع وفي السجون ستبقى حية ولن ينال منها أعداء أمتنا بالرغم من كل المؤامرات التي يتعرض لها شعبنا وطننا وثورتنا.

إن التاريخ أكبر من أن يقف أمام مرحلة تراجع في عمر ثورتنا وإن شعبنا وقواه الحية وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكما خبرتموها وخبرها شعبنا ستكون قادرة على تجاوز هذه المحنة وإسقاط كل المشاريع التصفوية التي تستهدف شعبنا وقضيتنا.

نعاهدكم إننا سنبقى أوفياء لأهداف شعبنا وأمتنا وقضيتنا والتي نذر شهيدنا البطل حياته من أجلها.

المجد لكم ولشعبنا ولثورتنا
والخلود للشهيد البطل

د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة
الشعبية لتحرير فلسطين

بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا للمتابعة

عقدت اللجنة الوطنية العليا للمتابعة اجتماعها الأول برئاسة الأخ خالد الفاهوم في دمشق بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٨. ناقشت فيه نتائج أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في دمشق في الفترة ما بين ١٢-١٣/١٢/١٩٩٨. وأجرت عملية تقييم شاملة لأعمال المؤتمر واعتبرت نتائجه إيجابية وثمنت دور كل الأخوة الذين ساهموا بإنجاح أعماله. وقدرت عالياً دور الأخوة الضيوف من الوفود العربية والإسلامية الذين شاركوا في المؤتمر. ووجه المجتمعون التحية لجماهير أمتنا العربية وقواها الحية وأكدوا على الترابط القومي مع ابناء أمتهم.

كما توقفت اللجنة أمام مهامها ودورها حسب ما تم تحديده في المؤتمر. وتم الإتفاق على تنظيم الإجتماعات الدورية وحددت الخطوات المناسبة لآلية عملها في المرحلة المقبلة. وأطلعت على أوراق العمل المقدمة بهذا الشأن وتوقفت اللجنة أمام التطورات السياسية على كافة الصعد والمستجدات التي شهدتها المنطقة وأكدت على مايلي:

١- أكد المجتمعون على تعزيز المقاومة والمواجهة للإحتلال الصهيوني وخطوات الإستيطان والتهويد الجارية، ومواصلة العمل لتجديد الإنتفاضة الشعبية واستمرار التصدي لنتائج اتفاقات أوسلو وواي بلانتيشن وما أفرزته من نتائج مدمرة على شعبنا وقضيتنا. حيث أثبتت التطورات الجارية عقم هذا المسار التفريطي التصفوي وفي هذا المجال وجه المجتمعون تحية إكبار وتقدير لجماهير شعبنا ودوره في التصدي للإحتلال ومخططاته، وأكد المجتمعون على وحدة الشعب والأرض والهدف والمصير الوطني، كما ثمن المجتمعون كل الفعاليات والنشاطات التي جرت داخل الوطن المحتل وخارجه والتي أكدت تمسكها بالميثاق الوطني وحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية، وحقه في مواصلة المقاومة ضد العدو الصهيوني.

٢- أكد المجتمعون رفض الشعب العربي الفلسطيني وإدانته للعدوان الأمريكي - البريطاني على العراق الشقيق وطالبوا بفك الحصار عن العراق والوقوف إلى جانبه من أجل رفع المعاناة ووقف العدوان عليه. وناشد المجتمعون كل الدول والقوى المناهضة للهيمنة الأمريكية الغربية في المنطقة للتصدي لهذه المخططات والمشاريع المعادية التي لاتستهدف العراق فحسب بل تستهدف الأمة العربية والإسلامية.

٣- دعا المجتمعون لعقد قمة عربية عاجلة، لتعزيز العمل العربي المشترك وللتصدي للأخطار والمخططات التي تستهدف الأمة العربية وفي مقدمتها محاولات تصفية قضية فلسطين والتي هي قضية الأمة المركزية، والعدوان المستمر على العراق ومحاولات إخضاع المنطقة للإرادة الأمريكية - الصهيونية وتحقيق أهدافها على حساب مصالح الأمة العربية والإسلامية. وفي هذا المجال دعا المجتمعون إلى تعزيز وتطوير العلاقات العربية - الإيرانية في مواجهة هذه المخططات المعادية، ودعا المجتمعون جماهير الأمة العربية والإسلامية وقواها الحية للتحرك والتصدي لهذه الهجمة المعادية. وحشد طاقات أمتنا وتفعيل الحركة الشعبية العربية بما يمكنها من حماية مصالح ومستقبل الأجيال القادمة.

٤- توقف المجتمعون أمام المخاطر التي تواجهها الساحة اللبنانية نتيجة العدوان الصهيوني المستمر والمتصاعد على لبنان الشقيق والذي يستهدف ضرب البنية التحتية للدولة. ومحاولة فصل المسار اللبناني عن المسار السوري في إطار مخطط يستهدف إضعاف الموقف القومي الصامد الذي تمثله سوريا. وفي هذا السياق ثمن المجتمعون دور المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية للإحتلال الصهيوني للجنوب والبقاع الغربي.

ودعا المجتمعون جماهير شعبنا الفلسطيني في لبنان للوقوف إلى جانب لبنان الشقيق في مواجهة المخاطر والمخططات التي تستهدف أمنه واستقراره ووحدة أراضيه وعلاقاته مع سورية الشقيقة.

ومن أجل تحقيق ذلك تمنى المجتمعون على الحكومة اللبنانية اتخاذ الإجراءات والخطوات التي من شأنها تمكين شعبنا في المخيمات من ممارسة حقوقه الوطنية والإجتماعية والمدنية، مما يعزز لدى شعبنا روح الأخوة الصادقة والوقوف إلى جانب أشقائه اللبنانيين في الدفاع عن عروبة لبنان وتحرير أراضيه.

ووجه المجتمعون التحية إلى جماهير شعبنا داخل الوطن المحتل.

وفي الشتات والمغتربات ولمناضلينا وأسرانا في سجون الإحتلال وسجون السلطة وجددوا العهد على مواصلة النضال حتى تحقيق كامل أهداف شعبنا في التحرير والعودة وتقرير المصير.

اللجنة الوطنية العليا للمتابعة

والجدير بالذكر أن المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في دمشق بتاريخ ١٢-١٣/١٢/١٩٩٨ قد شكل لجنة متابعة عليا من الشخصيات وممثلي الفصائل التالية أسماءهم:

اللجنة الوطنية العليا للمتابعة

١- الأستاذ/ خالد الفاهوم رئيساً
٢- الأخ/ بسام الشكعة/ فلسطين/ عضواً
٣- الأخ/ أبو علي مصطفى/ سوريا/ عضواً
٤- الأخ/ محمد خليفة/ سوريا/ عضواً
٥- الأخ/ بهجت أبو غربية/ الأردن/ عضواً
٦- الأخ/ أبو خالد العملة/ سوريا/ عضواً
٧- الأخ/ الدكتور أنيس صايغ/ لبنان/ عضواً
٨- الأخ/ رفعت النمر/ لبنان/ عضواً
٩- الأخ/ طلال ناجي/ سوريا/ عضواً
١٠- الأخ/ شفيق الحوت/ لبنان/ عضواً
١١- الأخ/ عماد العلمي/ سوريا/ عضواً
١٢- الأخ/ جواد يونس/ الأردن/ عضواً
١٣- الأخ/ زياد نخالة/ سوريا/ عضواً
١٤- الأخ/ الدكتور أسامة النقيب/ سوريا/ عضواً
١٥- الأخ/ عبد الله النمر/ سوريا/ عضواً
١٦- الأخ/ عماد عيسى/ سوريا/ عضواً
١٧- الأخ/ خالد عبد المجيد/ سوريا/ عضواً
١٨- الأخ/ رمزي رباح/ سوريا/ عضواً
١٩- الأخ/ عبد الرحمن الحوراني/ الأردن/ عضواً
٢٠- الأخ/ فوزي أبو عياش/ المانيا/ عضواً
٢١- الأخ/ الدكتور أحمد صدقي الدجاني/ مصر/ عضواً
٢٢- الأخ/ علي عزيز/ سوريا/ عضواً
٢٣- الأخ/ نصير عاروري/ أمريكا/ عضواً
٢٤- العميد/ طه جابر/ جيش التحرير الفلسطيني/ عضواً
٢٥- عبد العزيز صقر/ الأردن/ عضواً

تصريح اعلامي

تعقيباً على ما تداولته بعض الصحافة ووسائل الاعلام العربية، خلال الأسبوع الماضي، عن دعوة السلطة الفلسطينية لقوى المعارضة الفلسطينية للحوار، ومن ضمنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أدلى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية بالتصريح التالي:

أولا: لقد أفشلت السلطة كل المحاولات والمساعي والمبادرات التي صدرت عن العديد من القوى الوطنية الفلسطينية، الداعية لحوار وطني شامل. وخاصة إثر صعود حكومة الليكود إلى قمة السلطة السياسية في الكيان الصهيوني، هذه المبادرات التي دعت إلى مراجعة لسياسة التسوية الجارية، والتوقف عن التنازلات والتفريط بالقضية الوطنية، وجمع شمل البيت الفلسطيني على أسس وطنية، وتحويل هذه المساعي من قبل السلطة لتوظيف استخدامي إعلامي، بسبب من رهاناتها على المفاوضات بديلاً للحالة الوطنية.

ثانياً: وقد أوصلت السلطة حال القضية الوطنية الفلسطينية، إلى هذا المستوى من الانحدار والمهانة عبر اتفاق واي ريفر، الأخطر في مسلسل اتفاقات التفريط منذ أوسلو ووظفت نفسها وأجهزتها لخدمة الأمن الاسرائيلي، ومطاردة المناضلين ضد الاحتلال.

ثالثاً: وبعد أن أقدمت على ارتكاب جريمتها البشعة بحق الميثاق الوطني الفلسطيني في محفل غزة يوم ١٤/١٢/١٩٩٨ وتحت الرعاية الأمريكية، وبناءً لطلب حكومة نتنياهو هذه المرة.

نقول بعد كل هذا، على ماذا تدعو السلطة القوى الوطنية للحوار؟ وهي التي لازالت تمعن في التفريط بالمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، عبر استجداء الإدارة الأمريكية، وانتظاراً لنتائج الانتخابات في الكيان الصهيوني. كما ولازالت (رغم موقف الحكومة الاسرائيلية المعلن) هذه السلطة تعلن عن التزاماتها الأمنية، وسجن المئات من المناضلين في سجونها، وتواصل سياسة المراهنة على الإدارة الأمريكية، وتأدية استحقاقات التسوية الاستسلامية التي لا رجعة عنها وفق سياساتها.

رابعاً: إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نرى في دعوة السلطة هذه مناورة بهدف إثارة التشويش في صفوف القوى الوطنية الفلسطينية، بعد نجاحاتها في عقد مؤتمراتها الثلاثة في الوطن والشتات من جهة، وبهدف استخدام الفراغ السياسي بانتظار نتائج الانتخابات الاسرائيلية، وكان على السلطة (فيما لو كانت جدية!!) أن تتخلى عن رهاناتها السياسية، وتتخذ خطوات ملموسة في صون المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني.

خامساً: إن الجبهة الشعبية وهي تحذر من الاعيب السلطة وعبثها، فإنها تدعو كافة القوى الوطنية والإسلامية، وعموم الشخصيات والفعاليات الوطنية في الوطن والشتات، إلى تفعيل لجان المتابعة المنبثقة عن المؤتمرات الوطنية، وتوحيد جهودها، وتقوية حضورها السياسي الوطني والقومي، في مواجهة الاحتلال، وسلطة الاستسلام، وعدم إيلاء دعوات السلطة ومناوراتها أي اعتبار.

١٠/١/١٩٩٩

نداء تضامني مع شعب العراق

المثقفون والأدباء والكتاب والصحفيون بحلب يستنكرون بشدة الهجوم الأنكلوامريكي على شعبنا العربي في العراق، ويطالبون بوقف العدوان المستمر وانسحاب القوات الأمريكية والبريطانية عن الأراضي العربية، ووقف كافة أعمال القرصنة وارهاب الدولة المنظم اللذين تمارسهما الادارتان الأمريكية والبريطانية، ورفع الحصار الظالم والجائر عن الشعب... العراقي وتقديم المساعدات الطبية والغذائية له ليتجاوز محنته الانسانية. ونطالب بتقديم بيل كلينتون وطوني بلير إلى محكمة دولية للنظر في جرائم القرصنة والارهاب التي ارتكبت ضد الأطفال والشيوخ والنساء في العراق وذلك خلافاً للأنظمة والقوانين الدولية ولوائح حقوق الانسان.

ونناشد الأمين العام للأمم المتحدة وكافة الدول والشرفاء في العالم لوضع حد لسياسة الكيل بمكيالين في المعايير الدولية والسكوت عن جرائم القتل والتدمير والطرد التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد شعبنا العربي في فلسطين.

ونطالب الأمم المتحدة وأمينها العام أن تلعب دوراً فاعلاً في حفظ الأمن والسلم الدوليين وحماية المدنيين والعزل والوقوف ضد كافة أشكال القرصنة والتفرقة والتمييز على الصعيد الدولي.

وبالوقوف إلى جانب الحقوق العربية المشروعة في اعادة أراضيه المغتصبة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ورفع الحصار عن العراق وليبيا والسودان.

فائز العراقي
رياض عبد الله حلاق
محمد أبو معتوق
محمود منقذ الهاشمي
عبد الرؤوف دقاق
لينا أشتر
أحلام موسى / مهندسة
نضال العتر
رائد حاج بكري
علي حسين
محمد قجه
وليد اخلاصي
د. عدنان عاكف
عبد الرحمن سيدو
عباس حيروقة «شاعر»
د. وانيس باندك مخرج
الفنان معد استانبولي
المحامي والشاعر أحمد مشوّل
الشاعر عزام الكسيري
مروان الخطيب / صحفي
أحمد العلي ـ شاعر وصحفي
عباس الدليمي ـ شاعر
عبدو محمد
نظيم أبو حسان
محمد صهيب عنجرين
نهاد سيريس
عبد الرحمن حماري
محمد دالاتي
نضال الصالح
عصام ترشحاني
غالية خوجة
عبد القادر الجعبري
عبد الفتاح قلعه جي
محمد أبو معتوق
محمد عمر نصري
شادي مقرش
فاضل كواكبي

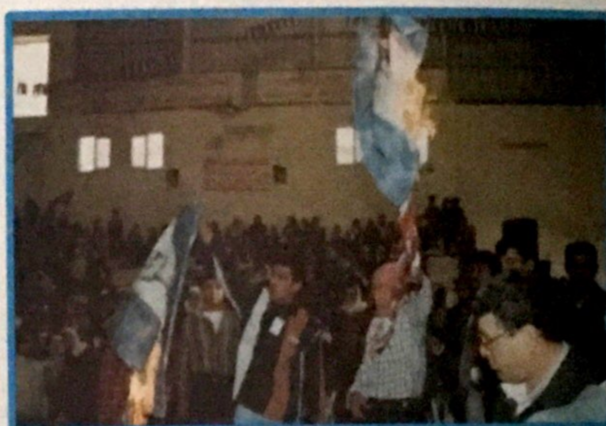
زكريا محمد رنو
نجم الدين السمان
محمد مازن أصفير
محمود فاخوري
زكريا مصاص
علي محمد شريف
مصطفى الحاج حسين
ابراهيم كسار
محمد الحلاج
محمد شيخ عثمان
ضياء قصبجي
عبد القادر أبو رحمة
فاضل كواكبي
محمد علاء الدين
محمد سعيد رجو
م / المأمون الجابري
محمد دالاتي
ماهر دروني ـ ممثل
موسى الملا ـ ممثل
حسن أمانة ـ مدرس
بسام حسين ـ طبيب وشاعر
نهاد سيريس ـ كاتب
محمد غزال ـ محاسب
فاضل الكواكبي ـ مخرج
د. موفق داغستاني
حكمت بيازيد
فيصل خرتش ـ كاتب
رضوان رضوان
نجم الدين سمّان (كاتب وصحفي)
صخر يوسف الحاج حسين (مترجم)
محمد جمال باروت ـ ناقد
ذكرى الحاج حسين ـ حقوقية ـ شاعرة
رابعة طافش ـ مدرسة
كمال حسين
يزن عثمان
كمال ميخائيل عيسى (رجل أعمال)
المحامي: محمد بركات

الشاعر يوسف حمادة
اسماعيل اليوسف ـ محامي
محمد محمد الجاسم
محمد فائز حريري
أحمد شعار
محمد ياسر ياسين
نزار الشب
رنان علي
المحامية روعة سدراتي
المحامي عبدو سلو
محمد صالح بابللي
المحامي محمد الحميدي
المحامي علي السعدي
صالح العلي
المحامي أدهم شيخو
المحامية درية محمد علي
المحامي عبد الله الحاج دياب
الشاعر والمحامي عبد القادر أبو رحمة
المحامي وليد فرج
المحامي محمد الحسين
يوسف طافش (شاعر)
الدكتور واحة سيريان (طبيب)
محمد دروبي ـ صحفي
محمد فؤاد ـ طبيب وشاعر
عمر قدور ـ شاعر
عماد السعيد ـ طبيب
المهندس محارب قنوع
سوامر سعد مثقفة
محمود علي السعيد ـ شاعر
زهير حلبي
محمد عبد المنعم
داوود عبد المنعم
محمد دالاتي
ماهر دروني ـ ممثل
موسى الملا ـ ممثلا
حسن أمانة مدرس
المهندس محارب قنوع

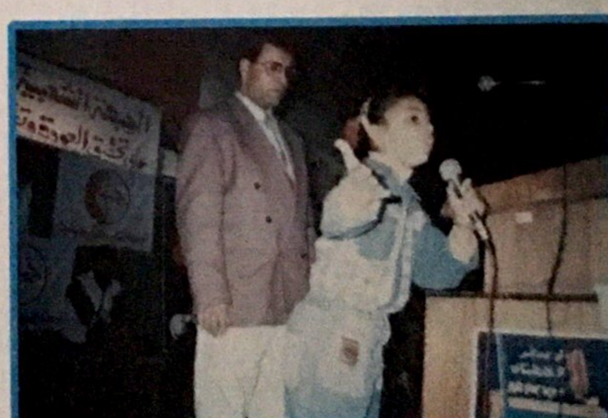
محمود علي السعيد ـ شاعر
غريغوار مرشو ـ مثقف
د. محمد جمال طحان
جمانة الناصر
أحمد نصري
د. أنور ضياء
عبد الرحمن المحسن
نديم آدو ـ مصور
خالد سعيد ـ صحفي
ياسر مقطفي ـ محامي
حسن خلف الأحمد ـ محامي
المثنى العمر ـ محام
عمر حميد ـ محام
جمال قلعه جي ـ محام
سوسن صيرفي ـ محامية
المحامي والشاعر علي بدر ابن الريف
المحامي محمد عيد
المحامي محمد المديد
المحامي محمد شيخ ابراهيم
المحامي محمد حسن
المحامي مصطفى أبو عيسى
المحامي حسن الموسى
خليل الحيميد ـ محامي
علي المنسي ـ محامي
عبد الباسط الحاج حسن ـ محامي
المحامي محمد بركات
الشاعر يوسف حمادة
اسماعيل اليوسف ـ محامي
محمد الجاسم
محمد فائز حرير
المحامي عدنان الحجي
المحامي محمد العبيد
المحامية ميساء لبان
المحامية نجلاء دهان
المحامي محمد الحميدي
المحامي علي السعدي
صالح العلي
المحامي: أدهم شيخو

لقطات من إحتفالات جماهير شعبنا في غزة ولبنان بمناسبة انطلاقة الجبهة الشعبية



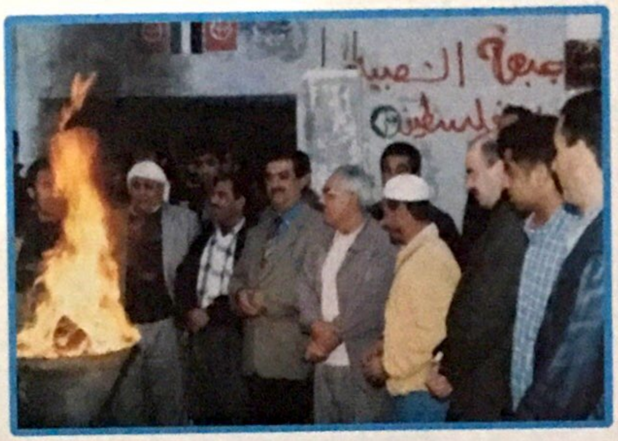


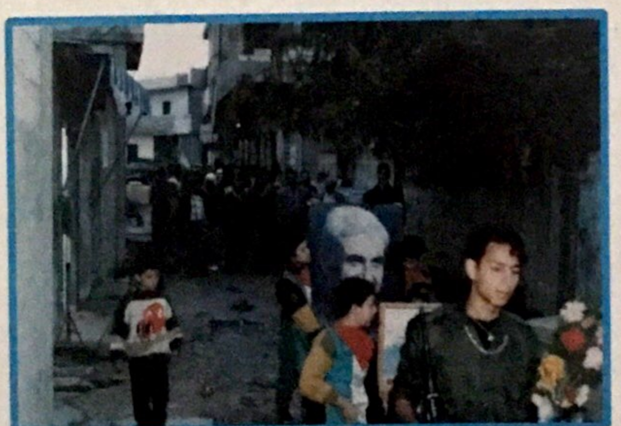


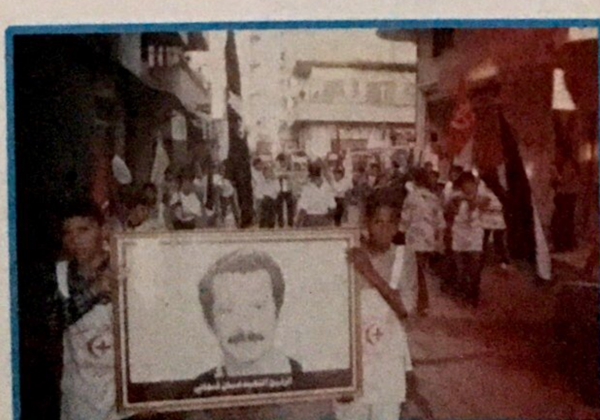


لقطات من غزة









لقطات من لبنان

شارك في هذا العدد

د. جورج حبش
أبو علي مصطفى
الرئيس أحمد بن بلا
د. أنيس صايغ
د. طلال ناجي
أحمد قطامش
د. عبد الإله بلقزيز
حمدان حمدان
نبيل السهلي
خليل جنداوي
أحمد جابر

حلمي شعراوي
كريم مروة
د. عبد الحسين شعبان
د. سعيد دياب
عبد الرحيم ملوح
ماجد كيالي
سمير الزبن
ميخائيل وارشوفسكي
د. تكفا هوينغ برنلس
أيمن عوض

د. عبد الرحمن منيف
د. ماهر الطاهر
د. أحمد البرقاوي
علي الكردي
عبد الكريم درويش
د. أشرف الصباغ
محمد الأحسايني
ادريس علوش
محمد خالد
حبيب صالح
د. يوسف حطيني
أحمد جاسم الحسين

